

نموذج ترخيص

أنا الطالب : محمد عايش موسى أُمِنَح الجامعة الأردنية و /
أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و /
أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية
أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

المضمومان النظرية في مهر واسام والعراق
ما بين القرنين السادس والتاسع الهجريين

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي
غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأُمِنَح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو
بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: محمد عايش موسى
التوقيع: [موقع]
التاريخ: ١٣ / ١٤ / ٢٠١٥ م

الخصومات النقدية في مصر والشام والعراق

ما بين القرنين السادس والتاسع الهجريين

إعداد

محمد عايش موسى

المشرف

الدكتور عبد الكريم أحمد الحيارى

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في

اللغة العربية وآدابها

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع: ١٤/٤/٢٠١٥

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الأول، ٢٠١٥

نوقشت هذه الأطروحة (الخصومات النقدية في مصر والشام والعراق ما بين القرنين السادس والتاسع الهجريين) وأجيزت بتاريخ ١٢/١/٢٠١٥م

التوقيع

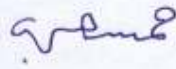
أعضاء لجنة المناقشة



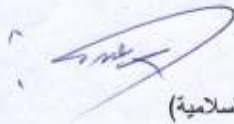
الدكتور عبد الكريم أحمد الحيارى، مشرفاً
أستاذ مشارك - النقد الأدبي القديم والبلاغة



الدكتور صلاح محمد جرار، عضواً
أستاذ - الأدب القديم ونقده



الدكتور حمدي محمود منصور، عضواً
أستاذ - الأدب القديم ونقده



الدكتور عبد الحليم حسين الهروط، عضواً
أستاذ - الأدب القديم ونقده (جامعة العلوم الإسلامية)

تتبع كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع: ١٢/١/٢٠١٥
هنا

الإهداء

إلى عائلتي الكريمة: والدي، ووالدتي، وأخي سفيان، وزوجتي أم أنس، وأولادي السبعة:
(أنس، ومؤيد، ووردة، ورندة، وجمانة، وصفاء، وإسراء)؛ عرفاناً منِّي بجميلهم وحسن صبرهم.

شكر وتقدير

أَتَقَدَّمُ بالشكر الجزيل إلى أستاذي الدكتور عبد الكريم الحيارى، الذي أَعْتَزَّ وأَفْتَخِرَ بإِشرافه عليّ، فقد كان نِعَمَ الأستاذ الذي يقرأ ما يكتبه الطالبُ فيُنقح ويَهذب كتاباته، ويرشده إلى ما غفلَ عنه، فجزاه الله عَنِّي كلَّ خير.

والشكر موصولٌ أيضاً لأعضاء لجنة المناقشة الأساتذة: الأستاذ الدكتور صلاح جرار، والأستاذ الدكتور حمدي منصور، والأستاذ الدكتور عبد الحليم الهروط؛ لما قدموه من ملاحظٍ مستفيضة، أثرتْ هذا العملَ وسمتْ به إلى درجة الرصانة العلمية، فأسأل الله أنْ يثقلَ بصنيعهم هذا ميزان حسناتهم يوم القيامة.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة.....
ج	الإهداء.....
د	شكر وتقدير.....
هـ	فهرس المحتويات.....
ح	الملخص باللغة العربية.....
١	المقدمة.....
٧	الفصل الأول: الخصومة النقدية حول المقامات الحريية.....
٨	المبحث الأول: بواعث الخصومة وأقطابها.....
١٤	المبحث الثاني: موقف ابن الخشاب النقدي من المقامات الحريية.....
١٤	المطلب الأول: نقد المباني.....
٢٤	المطلب الثاني: نقد المعاني.....
٣٢	المطلب الثالث: نقد الأسلوب.....
٣٧	المطلب الرابع: الصدق والكذب.....
٤١	المطلب الخامس: السرقات الأدبية.....
٤٤	المطلب السادس: ابن الخشاب وخصومه بين الذاتية والموضوعية.....
٤٨	المبحث الثالث: الخصومة بين ابن الأثير والصفدي.....
٥٣	الفصل الثاني: الخصومة النقدية حول شعر ابن سناء الملك.....
٥٤	المبحث الأول: بواعث الخصومة وأقطابها.....
٦١	المبحث الثاني: موقف ابن جُبارة من شعر ابن سناء الملك.....
٧٠	المبحث الثالث: موقف صفيّ الدين الحلّي من شعر ابن سناء الملك.....
٧٦	المبحث الرابع: منهجية الصّفيّ في الدّفاع عن ابن سناء الملك.....
٨١	المبحث الخامس: الذاتية والموضوعية في الخصومة.....
٨٦	الفصل الثالث: الخصومة النقدية حول «المثل السائر».....
٨٧	المبحث الأول: بواعث الخصومة وأقطابها.....
٩٦	المبحث الثاني: موقف الصّفيّ النّقدي من نثر ابن الأثير.....

١٠٩	المبحث الثالث: موقف ابن أبي الحديد والصفدي من اعتراضات ابن الأثير على القدماء.....
١٠٩	المطلب الأول: حملة ابن الأثير على النُحاة.....
١١٨	المطلب الثاني: حملة ابن الأثير على البلاغيين والنقاد.....
١٢٥	المطلب الثالث: حملة ابن الأثير على الشعراء.....
١٣٣	المبحث الرابع: الخصومة حول المصطلح البلاغي وتطبيقاته.....
١٣٩	الفصل الرابع: الخصومة النقدية حول الغيث المسجّم في شرح لامية العجم.....
١٤٠	المبحث الأول: بواعث الخصومة وأقطابها.....
١٤٧	المبحث الثاني موقف الدماميني من شعر الصّفي في الغيث.....
١٤٧	المطلب الأول: سرقات الصفدي الشعرية.....
١٥٣	المطلب الثاني: نقد كثرة استطراد الصّفي إلى شعره.....
١٥٤	المطلب الثالث: نقد شعر الصّفي.....
١٥٦	المبحث الثالث: موقف الدّماميني من نقد الصفدي (نقد النقد).....
١٥٦	المطلب الأول: نقد الصفدي للامية العجم.....
١٦١	المطلب الثاني: نقد أشعار سائر الشعراء.....
١٦٤	المطلب الثالث: نقد الدّماميني لما استحسّنه الصفدي من أشعار.....
١٦٧	المطلب الرابع: نقد الدّماميني لما اقترحه الصّفي من تعديلات على الشّعْر
١٦٩	المطلب الخامس: موقف الدّماميني من اعتراضات الصّفي على النقاد السابقين.....
١٧٥	المطلب السادس: الخصومة حول المصطلح البلاغي وتطبيقاته.....
١٨٣	المبحث الرابع: الذاتية والموضوعية في الخصومة.....
١٨٩	الفصل الخامس: الخصومة النقدية حول بديعية ابن حجة الحموي.....
١٩٠	المبحث الأول: بواعث الخصومة وأقطابها.....
١٩٨	المبحث الثاني: موقف التّواحي من بديعية ابن حجة الحموي.....
١٩٨	المطلب الأول: سرقات ابن حجة الحموي في بديعيته.....
٢٠٤	المطلب الثاني: عيوب بديعية ابن حجة الحموي.....
٢١٢	المطلب الثالث: منهجية التّواحي في القراءة النقدية.....

٢١٦	المبحث الثالث: منهجية ابن حجة الحموي في الدفاع عن نفسه.....
٢٢٢	المبحث الرابع: ابن حجة الحموي والنّواحي بين الذاتية والموضوعية.....
٢٢٦	الفصل السادس: صدّى الخصومات النقدية القديمة.....
٢٢٧	المبحث الأول: خصومات نقدية متفرقة.....
٢٣١	المبحث الثاني: موقف ابن المستوفي من شعر أبي تمام.....
٢٣٢	المحور الأول: نقد شعر أبي تمام.....
٢٣٨	المحور الثاني: الدّفاع عن أبي تمام.....
٢٤٠	المبحث الثالث: موقف ابن المستوفي من شعر المتنبي.....
٢٤٦	الخاتمة.....
٢٥٣	المصادر والمراجع.....
٢٦٤	الملخص باللغة الإنجليزية.....

الخصومات النقدية في مصر والشام والعراق

ما بين القرنين السادس والتاسع الهجريين

إعداد

محمد عايش موسى

المشرف

الدكتور عبد الكريم أحمد الحيارى

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الخصومات النقدية التي حدثت في مصر والشام والعراق ما بين القرنين السادس والتاسع الهجريين، وذلك بالوقوف على بواعثها وأقطابها، وتحديد أبرز القضايا النقدية التي احتدم الخلاف حولها، ومنهجية الأنصار في الدفاع عن قضيتهم.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي في تتبع الخصومات النقدية، وتفسيرها وفق ملاساتها التاريخية، بالإفادة من كتب التاريخ والتراجم، كما اعتمدت أيضاً منهجية التحليل النقدي، للوقوف على أبرز المواقف والقضايا النقدية، وتحديد اتجاهات النقاد ومنهجياتهم في التعامل مع قضايا الخصومة.

وقد كشفت الدراسة عن جملة من الخصومات النقدية التي احتدم الجدل حولها، وهي: الخصومة النقدية حول المقامات الحريرية، والخصومة النقدية حول شعر ابن سناء الملك، والخصومة النقدية حول المثل السائر، والخصومة النقدية حول الغيث المسجم، والخصومة النقدية حول بديعية ابن حجة الحموي، وبعض الخصومات المتفرقة التي لم تصلنا نصوصها، وإنما تمت الإشارة إليها في بعض المصادر، إضافة إلى بعض الخصومات القديمة التي استؤنف الحديث عنها بعد القرن السادس الهجري كالخصومة حول أبي تمام والمتنبّي.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج الخاصة بكل خصومة، إضافة إلى جملة من النتائج العامة المرتبطة بصورة الأدب ووظيفة النقد في العصرين الأيوبي والمملوكي، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المصادر المخطوطة والمطبوعة التي لم يسبق لها أن درست من قبل.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

شهد أدبنا العربي جُملة من الخصومات النقدية، حول العديد من الشعراء والتصانيف الأدبية والنقدية، التي تعددت حولها الرؤى، ما بين معجب ومُنكر، ممّا ولدَ جدلاً بين الخصوم والأنصار، فأبدى كلُّ منهم رأيه، وردَّ على خصمه مثبتاً تصوُّره من جهة، ومخطئاً تصورات الآخرين من جهة أخرى.

ففي القرن الرابع الهجري قامت الخصومة النقدية حول أبي تمام (ت ٢٣١هـ) والبحري (ت ٢٨٤هـ)، واشتعلت خصومة نقدية أخرى حول المتنبي (ت ٣٥٤هـ)، واستمرَّ صداها إلى ما بعد القرن الخامس الهجري، إلا أنَّ هذه الخصومات النقدية، لاقت اهتماماً بالغاً من الدارسين في العصر الحديث، فأشبعوها درساً وتحليلاً ونقداً.

فإذا مضينا إلى الحقبة الزمنية الممتدة بين القرنين السادس والتاسع الهجريين، فإننا نلاحظُ خفوت ضوء هذه المعارك النقدية، وبروز خصومات نقدية جديدة لم تلقَ عناية النقاد والدارسين المحدثين بالشكل الذي يكشفُ عن قضاياها النقدية، والمناهج التي قامت عليها، الأمر الذي دفعني إلى دراستها والبحث والتنقيب فيها للوقوف على تجلياتها.

وأولى هذه الخصومات هي الخصومة النقدية حول «المقامات الحريرية» لأبي القاسم الحريري (ت ٥١٦هـ)، التي تمثلت في استدراقات ابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) على المقامات، وردَّ ابن برِّي (ت ٥٨٢هـ) عليها وانتصاره للحريري، وانتصاف موقِّق الدِّين البغدادي بينهما في كتابه «الإنصاف بين ابن برِّي وابن الخشاب في كلامهما على المقامات»، في حين نجد انتصارَ المسعودي الفنجديهي (ت ٥٨٤هـ) للحريري في كتابه «مغاني المقامات في معاني المقامات»، وكذلك شمس الدِّين الرازي (ت بعد ٦٦٦هـ) في «شرح المقامات الحريرية».

وفي القرن السَّابع الهجري، ظهرت خصومة نقدية حول شعر ابن سناء الملك (ت ٦٠٨هـ)، تمثلت في انتقادات ابن جُبارة المصري (ت ٦٣٢هـ)، في كتابه «نظم الدر في نقد الشعر»، وقد امتدَّت هذه الخصومة إلى القرن الثَّامن الهجري، فتابعه فيها عددٌ من الشعراء والنقاد، من بينهم صفِّي الدِّين الحلِّي (ت ٧٥٢هـ)، الذي ذكرَ بعضَ المآخذ على شعر ابن سناء

الملك في نهاية كتابه «العاطل الحالي والمرخص الغالي»، ممّا جعل صلاح الدّين الصّفدي (ت ٧٦٤هـ) يؤلّف كتاباً ينتصر فيه لابن سناء الملك على خصومه، وهو كتاب: «الاقتصار على جواهر السلك في الانتصار لابن سناء الملك»، وكذلك فقد أورد الصّفدي بعض انتقادات ابن جبارة لشعر ابن سناء الملك في كتابه «الغيث المسجم»، وردّ عليه فيها.

وفي القرن السابع الهجري، ظهرت خصومة نقدية ارتبطت بكتاب «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر»، لضياء الدّين بن الأثير (ت ٦٣٧هـ)، وبرزت مؤلفات نقدية عديدة، منها ما تعقبه، ومنها ما انتصر له ودافع عنه، إلا أنّه لم يصل إلينا منها إلا القليل، فقد تعقبه ابن أبي الحديد (ت ٦٥٦هـ)، في مواضع عديدة من كتابه «شرح نهج البلاغة»، وألّف كتاباً في نقده بعنوان: «الفلك الدائر على المثل السائر»، وامتدت هذه الخصومة إلى القرن الثامن الهجري، فتابع الصّفدي ابن أبي الحديد، وألّف كتاباً في الانتصار له سمّاه: «نصرة التائر على المثل السائر».

وفي القرن التاسع الهجري، ظهرت خصومة نقدية جديدة حول كتاب «الغيث المسجم في شرح لامية العجم» لصلاح الدّين الصّفدي، إذ تعقبه بدر الدّين الدّماميني (ت ٨٢٨هـ) بالنقد، وألّف في ذلك كتاباً سمّاه: «نزول الغيث»، وتابعه في آرائه ابن حجة الحموي (ت ٨٣٧هـ) في كتابه «بروق الغيث»، ممّا حدا بابن أقبس (ت ٨٦٢هـ) أن ينتصر للصّفدي، فألّف كتاباً سمّاه: «تحكيم العقول بأفول البدر بالنزول».

وفي القرن التاسع الهجري أيضاً، قامت خصومة نقدية حول بديعية ابن حجة الحموي، إذ ألّف التّوحي (ت ٨٥٩هـ)، كتاباً في الكشف عن سرقات ابن حجة في شعره وما يرتبط به من مأخذ نقدية، سمّاه: «الحجة في سرقات ابن حجة»، وكذلك ألّف ابن الخراط المروزي (ت ٨٤٠هـ) كتاباً في هجاء ابن حجة سمّاه: «سوط العذاب على شرّ الدّواب»، وألّف ابن العطار الحموي (ت ٨٥٣هـ) كتاباً سمّاه: «حوائج العطار في عقر الحمار»، وردّ عليه ابن حجة الحموي بكتاب سمّاه: «لزقة البيطار في عقر يحيى بن العطار»، وقد انتصر ابن حجة لنفسه فألّف كتاب «ثبوت الحجة على الموصلي والحلي لابن حجة»، أثبت فيه تقدّمه على من قبله في فنّ البديعيّات.

هذه هي أبرز الخصومات النقدية التي ظهرت بين القرنين السادس والتاسع الهجريين، وقد ذكرت سابقاً أن الخصومات النقدية قبل القرن السادس، تناولها الباحثون وأشبعوها دراسة، أمّا ما

بعد القرن التاسع، فلم أجد خصومات نقدية تستحق الدراسة؛ لذلك فقد انحصرت دراستي بما بين القرنين السادس والتاسع، وارتبطت بحيز مكاني هو: مصر والشام والعراق، لارتباط الخصومات النقدية بهذه الأماكن.

وتكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على مجموعة من الخصومات النقدية ما بين القرنين السادس والتاسع الهجريين، لم يسبق لها أن درست من قبل دراسة علمية كافية، وذلك بهدف استقصاء اتجاهاتها وقضاياها المتعددة، ومناهج النقاد في التعامل معها، بالاعتماد على مجموعة من المصادر والنصوص المخطوطة، التي لم يتناولها الباحثون المعاصرون بالدراسة من قبل، إضافة إلى كثير من المصادر المطبوعة التي لم يسبق دراستها نقدياً، وأرجو أن أكون بذلك قد أضفت شيئاً ما إلى الدراسات المتعلقة بتاريخ النقد الأدبي عند العرب، وأن تكون رسالتي هذه قد كشفت النقاب عن أربعة قرون من تاريخنا النقدي، حرية بالدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحقبة الممتدة بين القرنين السادس والتاسع الهجريين، توصف بقلة الدراسات النقدية التي تناولتها، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى أن معظم نصوصها ما زالت مخطوطة؛ لذلك فإن الخصومات النقدية في هذه الحقبة لم تلقَ عناية الدارسين، إذ لم أقف على أي ذكر لها في الدراسات الحديثة، وقد يسر الله تعالى لي الحصول على جملة صالحة من هذه المصادر المخطوطة ودراساتها.

ومن أهم الدراسات السابقة المرتبطة بهذا الموضوع:

١. النقد الأدبي في القرن الثامن الهجري بين الصّفي ومعاصريه، محمد علي سلطاني، دار الحكمة، دمشق، ١٩٧٤م.

وقد أسهب المؤلف في الحديث عن سيرة الصّفي، وحصر دراسته في كتاب «نصرة الثائر»، ولم ينتبع آراء الصّفي في بقية مؤلفاته، لرصد تحولاته النقدية فيها، ولم يطلع على مخطوطة كتاب «الاقتصار على جواهر السلك في الانتصار لابن سناء الملك» التي تسلط الضوء على الخصومة النقدية بين الصّفي والصفّي الحلي حول شعر ابن سناء الملك، ممّا أفقد الكتاب جانباً كبيراً من خصومات الصّفي النقدية.

٢. النقد التطبيقي عند الصّفي دراسة وتوجيه، لياسر بن سليمان شوشو، مكتبة وهبة،

ط١، ٢٠٠٧م.

وهذه الدراسة تنحصر في كتابين من كتب الصفدي، وهما «تمام المتون في شرح رسالة ابن زيدون»، و«الغيث المسجم في شرح لامية العجم»، دون الالتفات إلى آراء الصفدي في مؤلفاته الأخر، إضافة إلى اهتمام المؤلف بالجانب الاصطلاحي البلاغي، وما يرتبط به من تطورات.

٣. نقد النقد في التراث العربي، لعبده عبد العزيز قلقيلة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٧٥م.

٤. نقد النقد في التراث العربي كتاب المثل السائر نموذجاً، خالد بن محمد السيابي، دار جرير، عمان، ٢٠١٠م.

والكتابان الأخيران تناولوا الخصومة النقدية حول «المثل السائر»، وجاء كتاب السيابي معتمداً على كتاب قلقيلة، غير أنَّ الكتابين أسرفا في الحديث عن الجانب الاصطلاحي البلاغي، دون العناية بالقضايا النقدية في هذه الخصومة، ممَّا جعلَ أمرَ إعادة دراسة هذه الخصومة وفق منهج علمي منتظم، أمراً مسوّغاً.

٥. النقد الأدبي في العصر المملوكي، عبده عبد العزيز قلقيلة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ١٩٧٢م.

والكتاب يغلبُ عليه التأريخ للنقد الأدبي من خلال الترجمة لعدد من الشخصيات النقدية، وذكر ما لهم من مؤلفات، وبعض آرائهم النقدية، دون مناقشة القضايا النقدية التي كانت محلَّ خصومة النقاد، وكذلك لم يلتفت إلى المناهج النقدية المرتبطة بها. ولم يطلع قلقيلة على الكثير من النصوص النقدية المخطوطة التي اعتمدتها في دراستي، منها: «الاقتصار على جواهر السلك» للصفدي، و«تحكيم العقول» لابن آقبرس، و«نزول الغيث» للدِّماميني، و«بروق الغيث» لابن حجة الحموي، وغيرها من المؤلفات النقدية.

٦. نزولُ الغيث، للدِّماميني، بدر الدِّين محمَّد بن أبي بكر (ت ٨٢٧هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الخالق بن مساعد الزهراني، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٧م.

والكتاب يرتبط بالخصومة النقدية حول «الغيث المسجم»، غير أنَّ المحقِّق، فاتحه الاطلاع على كتاب ابن آقبرس «تحكيم العقول» الذي انتصر للصفدي على الدماميني، ممَّا جعل دراسته مقتصرة على الكتاب، دون الإلمام بالمصادر الأخرى المرتبطة به.

٧. تحكيم العقول بأفول البدر بالنزول، لابن آقبرس، دراسة وتحقيق: عادل الرِّفَاعِي، بإشراف: جاسر أبو صفيّة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمّان، ٢٠١٠م.

عُني المحقِّق هنا بتحقيق المخطوط ودراسة حياة المؤلف، والتعريف بموضوع الكتاب، ولم يسلِّط الضوء على الخصومة النقدية حول «الغيث المسجم».

٨. الاقتصار على جواهر السِّلْك في الانتصار لابن سناء الملك، لصالح الدِّين خليل بن أبيك الصِّفدي (ت ٧٦٤هـ)، دراسة وتحقيق: محمَّد عايش، بإشراف: مصطفى عليّان، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، الزَّرقاء، ٢٠١٢م.

وهو رسالتي للماجستير، وقد اقتصرْتُ فيها على دراسة الخصومة النقدية حول شعر ابن سناء الملك، دون الالتفات إلى المصادر الأخرى المرتبطة بها، مثل: «نظم الدر في نقد الشعر» لابن جبارة، ممَّا جعل هذا العمل محصوراً في موقف الصِّفدي النقدي منها، دون الإلمام بالقضية من جميع أطرافها.

وتأتي دراستي الحالية هذه في ستة فصول:

الفصل الأوَّل: الخصومة النقدية حول المقامات الحريرية: تناولتُ فيه بواعث الخصومة وأقطابها، وموقف ابن الخشاب من المقامات، وردود ابن برِّي عليه، وانتصار المسعودي والرازي للحريري أيضاً، وردودهما على ابن الخشاب.

الفصل الثاني: الخصومة النقدية حول ابن سناء الملك: عرضتُ فيه بواعث الخصومة وأقطابها، وموقف ابن جبارة المصري في كتابه «نظم الدر في نقد الشعر»، من شعر ابن سناء الملك، وكذلك مأخذ صفيِّ الدِّين الحلِّي في كتابه «العاطل الحالي والمرخص الغالي»، على شعر ابن سناء الملك، وردود الصفدي عليهما، وأبرز القضايا النقدية التي جاءت في الخصومة، ومنهجية الصِّفدي النقدية في الدفاع عن ابن سناء الملك.

الفصل الثالث: الخصومة النقدية حول المثل السائر: تحدثتُ فيه عن بواعث الخصومة وأقطابها، وموقف ابن أبي الحديد في كتابه «الفلك الدائر» من كتاب «المثل السائر» لابن الأثير،

إضافة إلى آراء الصّفي النّقدية في كتابه «نصرة الثائر على المثل السائر»، وتحليل هذه الآراء، والترجيح بينها.

الفصل الرابع: الخصومة النقدية حول «الغيث المسجم»: عرضت فيه بواعث الخصومة وأقطابها، وآراء الدماميني في كتابه «نزول الغيث» الذي انتقد به كتاب «الغيث المسجم» للصّفي، وردود ابن أقيرس عليه في كتابه «تحكيم العقول»، وحللت هذه الآراء ودرستها ورجحت بينها.

الفصل الخامس: الخصومة النقدية حول بديعية ابن حجة الحموي: تناولت فيه بواعث الخصومة وأقطابها، وموقف النواجي في كتابه «الحجة في سرقات ابن حجة»، من بديعية ابن حجة الحموي، وأبرز السرقات الشعرية والمآخذ النقدية التي تعقبه فيها، إضافة إلى منهجه في القراءة النقدية، ومنهجية ابن حجة الحموي في الدفاع عن نفسه.

الفصل السادس: صدى الخصومات النقدية القديمة: وهنا تحدثت عن صدى الخصومات النقدية القديمة، ومنها خصومات نقدية لم تصل إلينا نصوصها، وإنما وردت الإشارة إليها في بطون الكتب، مثل: الخصومة النقدية حول قدامة بن جعفر، التي استؤنف الكلام عنها في القرن السابع الهجري.

وأما منهج الدراسة فهو تاريخي من جهة وتحليلي من جهة أخرى، يتمثل في تتبع الخصومات النقدية تاريخياً، ودراستها وفق ملابساتها التاريخية والاجتماعية، وتتبع القضايا النقدية واستقصاء مصادرها ومناهج النقاد في التعامل معها، انطلاقاً من أن النقد الأدبي، لا يمكن أن يؤدي دوره، بعزله عن الظروف السياقية للنص الأدبي.

وفي الختام، أرجو من الله عزّ وجلّ أن أكون قد وفّقت في دراسة هذه الخصومات النقدية، والتعريف بها، وعرض تصوّر واضح عنها بين يدي القارئ الكريم، ولعلّها تكون خطوة أولى تتبعها دراسات أخرى حول هذه الخصومات، ودراستها من زوايا نقدية متعدّدة، وحث الباحثين على التنقيب عن مصادر مخطوطة جديدة مرتبطة بها، وتحقيقها ووضعها بين أيدي الدارسين، إذ الوقوف عليها يقدّم تصورات جديدة ويصحّح رؤى خاطئة أو ناقصة، لعلّ قلة المصادر لم تُسعف في اكتمالها.

الفصل الأول

الخصومة النقدية حول المقامات الحريرية

الفصل الأول: الخصومة النقدية حول المقامات الحريرية

المبحث الأول: بواعث الخصومة وأقطابها

حظيت المقاماتُ الحريريةُ بعناية الأدباء وطلبة العلم منذ ظهورها في القرن السادس الهجري، وحتى العصر الحديث؛ لما اشتملت عليه من مقوماتٍ سردية وأدبية ولغوية، فذاع أمرُها وتلقَّفها النَّاسُ شرقاً وغرباً، حتَّى إنَّ الحريريَّ ذكَّرَ في حاشية نسخة من المقامات، أنَّ النُّسخَ التي قرئت عليه، وعليها خطُّه بيده، وإجازته لقارئها وسامعيها، قد بلغ ما يزيد عن سبعمئة نسخة^(١)؛ فإنَّ كانَ هذا فقط على يدِ مصنِّفها، فما بالك بالمئات الذين أخذوها عنه، ثمَّ نشروها بين الناس، وتوالى نسخُها وإقراؤها على مرِّ العصور.

وقد بالغَ الأدباء والمؤرِّخون في وصف المقامات الحريرية، حتَّى أسبغوا عليها صفة الإعجاز، فقال ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ): «إنَّ الحريريَّ أبرَّ بكتاب المقامات على الأوائل وأعجز الأواخر»^(٢)، ومن ذلك أنَّ شُميماً الحلِّي (ت ٦٠١هـ) كان من العلم بمكان مكين، وقد أنشأ مقاماتٍ ثلاث مراتٍ؛ مضاهاةً للحريري، لكنه استرذلها، وعمدَ إلى البركة فغسلها، وقال: «ما أظنُّ الله خلَّقني إلا لإظهار فضل الحريري»^(٣)، وكذلك فعلَ شهاب الدِّين محمود (ت ٧٢٥هـ)، فيما نقله عنه الصِّفدي، أنه شرعَ في إنشاء مقاماتٍ، فكان يعارضُ كلَّ فصلٍ من مقامات الحريري بفصلٍ من كلامه، فلما وصلَ إلى قوله في المقامة الثالثة عشرة الموسومة بالبغدادية: «فمذ اغبرَّ العيشُ الأخضر، وازورَّ المحبوب الأصفر»، قال: «من أين يأتي المتكلِّمُ بمثل هذا؟!»، وأبطلَ ما عمل من المقامات.^(٤)

ولعلَّ هذه الرصانة التي أشار إليها شميم والشَّهاب، هي التي بعثتْ أوَّلَ خصومةٍ دارتْ حول المقامات، وهي: **خصومة الشك في مؤلَّف المقامات**، فعندما عرض الحريريُّ على الوزير شرف الدِّين أنوشروان (ت ٥٣٣هـ) أوَّلَ مقامةٍ صنعها، وهي المقامة الحرامية، استحسناها، وطلبَ منه أن يصنَعَ مجموعة من المقامات على منوالها، توجَّه الحريريُّ إلى البصرة، وصنع أربعين مقامة، استحسناها أنوشروان وتداولها النَّاسُ، فاتهمه من يحسدهُ أنه ليسَ منشئها؛ لأنها لا

(١) انظر: الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ)، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ط ١، ٧، (تحقيق: إحسان عباس)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م: ج ٥ ص ٢٢٠٥.

(٢) المصدر السابق: ج ٥ ص ٢٢٠٢.

(٣) المصدر نفسه: ج ٥ ص ٢٢٠٦.

(٤) الصِّفدي، صلاح الدِّين خليل بن أبيك (ت ٧٦٤هـ)، الغيث المسجم في شرح لامية العجم، ط ٣، ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م: ج ١ ص ٣٧٣.

تناسبُ رسائله ولا تشاكلُ ألفاظه، وقالوا: هذه من صناعة رجلٍ مغربي، كان استضاف به، ومات عنده فادّعاها لنفسه، وقال آخرون: بل العربُ أخذت بعضَ القوافل، وكان مما أخذ جُزّاز بعض المغاربة، وباعه العرب بالبصرة فاشترأه الحريريُّ وادّعاها^(١).

وكان الذي ألّب على الحريريِّ حسّاده، ادّعاؤه معرفة كلّ الفنون الكتابية المتعلقة بالقلم، وقد باحثه جماعة من أدباء بغداد في ذلك الوقت، فبهروهم بعلمه، فشهدوا له بصحة دعواه، لكنّ الشكَّ حوله ثارَ مرّةً أخرى لسببين:

الأول: أنّ الخليفة المسترشد (ت ٥٢٩هـ) لمّا علم ببلاغته، طلبَ منه أن يكون كاتباً في ديوان الإنشاء، فلما رُسمَ له أن يكتبَ كتاباً إلى صاحب خراسان، جلسَ وقتاً طويلاً، فأرتجَ عليه، ولم يسطرّ شيئاً، فتركه وانصرف^(٢).

الثاني: أنّ الأدباء ممّن يشكُّ في قدرته على تأليف المقامات، طلبوا منه أن يؤلّف عشر مقامات، فتكون مقاماته خمسين، فبقيَ في بيته في بغداد أمداً طويلاً لم يكتبَ شيئاً، فتعجّب الناسُ من أمره واتهموه بانتحال المقامات^(٣).

وقد سخرَ منه في هذه الحادثة بلديُّه ابنُ جكينا البغدادي (ت ٥٢٨هـ)، فقال:

شيخٌ لنا من ربيعة الفرس ينتفُ عُنُونُهُ من الهوس
أنطقهُ الله بالمشان وقد أجمهُ في العراق بالخرس^(٤)

لكنّ الحريريَّ اعتذر عن حادثة ديوان الإنشاء، بأنه كره الإقامة والالتزام بخدمة الخليفة في بغداد، فتضيق عليه أمواله في البصرة، ويبتعد عن أهله فيها، وكان كما ذكّر عنه رجلاً غنياً له ثمانية عشر ألف نخلة^(٥)، وأما اعتذاره عن مسألة المقامات العشر، فقد عزاها إلى عدم تجمُّع خاطره في بغداد، مما دفعه إلى التوجه إلى بلده في البصرة، فألّف عشر مقاماتٍ آخر، مما جعلَ الناس يشهدون له بصدق تأليفه المقامات، وعلوّ كعبه في صناعة الكتابة.

(١) انظر: الصّدي، صلاح الدّين خليل بن أبيك (ت ٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، ط ١، ٣٠م، (تحقيق: ديدرينغ وآخرين)، المعهد الألماني للأبحاث الشرقيّة، بيروت، ١٩٦٢م — ٢٠٠٩م: ج ٢٤ ص ١٣٤.

(٢) انظر: القفطي، جمال الدّين علي بن يوسف (ت ٦٢٤هـ)، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، ط ١، ٤م، (تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم)، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٦م: ج ٣ ص ٢٦.

(٣) انظر: الحموي، معجم الأدباء: ج ٥ ص ٢٢٠٤.

(٤) انظر: الصّدي، الوافي بالوفيات: ج ٢٤ ص ١٣٥، وذلك أنّ الحريريَّ كان مولعاً بنتفٍ لحيته عند الفكرة، وهو من بلدة المشان، من أعمال مدينة البصرة.

(٥) انظر: المصدر السابق: ج ٢٤ ص ١٣٢.

وهكذا انتهت الخصومة الأولى التي دارت حول نسبة المقامات الحريرية، واستطاع الحريري أن يبرئ نفسه، ودفع دعوى الانتحال التي ألصقت به؛ بفضل إتمامه المقامات خمسين مقامة، وبفضل من شهد له بسعة المعرفة.

لكنّ الخصومة التي دارت حول المقامات فيما بعد، ظهرت بعد وفاة الحريري بما لا يقل عن خمسة عقود، وكان الباعث على ظهورها ابن الخشاب، وهو نحويّ بغداديّ، قرئت عليه المقامات الحريرية مئات المرات، وكان قد ألف حاشية استدرك فيها على الحريري كما يقول الذهبي (ت ٧٤٨هـ): «أوهاماً يسيرة»^(١)، وهي ما يقارب ستين موضعاً، في غالبها أخطاء لغوية ونحوية، إضافة إلى بعض القضايا النقدية التي تخلّلت ذلك.

وقد أشار ابن الخشاب في مقدّمة انتقاداته إلى أنّ الحريري كان يبالغ في العناية بمقاماته، فينقّحها على الدوام، وقد أخذها من مواضع يدلّ اهتداؤه إليها على فضل بارع، إلا أنه لم يكن ذا فطنة ثاقبة، بمعنى: أنه لم يستطع إخفاء سرقاته الأدبية على الرغم من جودة اهتدائه إليها، وأنه لما ورد بها بغداد، سنة (٥٠٤هـ)، أخذها عنه البغداديون، وكان بها بقية من الموسومين بعلم الأدب، والطلابين لكلام العرب، فلم يعترضوا عليه فيها إلا على كلمتين من المشترك اللفظي، وهما: النهار: فرخ الحباري، والليل: فرخ الكروان، مع أنّ له في مقاماته أخطاء لو روجع فيها لاعتترف بها، وهي قليلة إلى جانب صوابها، فالكامل من عدّت سقطاته، والفاضل من أحصيت هفواته^(٢).

ولعلّ ابن الخشاب هو الوحيد الذي ألف تصنيفاً في الاستدراك والتعقيب على مقامات الحريري^(٣)، وقد انتصر العالم النحوي ابن برّي للحريري، فأجاب ابن الخشاب عن كثير من هذه الاستدراكات، وسكت عن بعضها دون أن يعترف لابن الخشاب بالصواب من جهة، وللحريري بالخطأ من جهة أخرى.

(١) الذهبي، شمس الدّين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، ط ٣، ٢٥م، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م: ج ١٩ ص ٤٦١.

(٢) انظر: ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد (ت ٦٧٧هـ)، الانتقادات على المقامات الحريرية وانتصار ابن برّي للحريري، (ضمن مقامات الحريري)، ط ١، دار المنهاج، جدة، ٢٠١٤م: ص ٤٣١.

(٣) للإمام الصغاني (ت ٦٥٠هـ) مجموعة تعقيبات وترجيحات كتبها بخطّه على حواشي نسخة من مقامات الحريري، مخطوطة أنقرة، رقم: (١٢٩٢)، وكتب في آخرها: «عُرضت هذه النسخة وصُحّحت حسب نسخة بخط الحريري رحمه الله، وما خالف نسخة الحريري ضُيّب عليه، وكتب بإزائه ما في نسخته، وكتب فوقه بخطّه، وما سها فيه الحريري نُبّه عليه بعلامة (صغ) وكتب الملتجئ إلى حرم الله تعالى الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني، نبّهه الله على ذنوبه ... وأسلاه عن زخارف الدنيا وزينتها في التاسع عشر من شهر الله المحرم سنة ثمان وأربعين وستمئة، والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى»، وهذه النسخة بحاجة إلى تحقيق ودراسة مستقلة للفصل بين تعقيبات الصغاني النقدية وترجيحاته بين نسخ المقامات الحريرية، إضافة إلى فصلها عن حواش أخرى بخطوط متعددة.

وينبغي التوقف أمام هذه الرسالة التي وصلتنا بعدة عناوين، منها ما جاء في مطبوعتها: «الانتقادات على المقامات الحريرية وانتصار ابن برّي للحريري»، منسوبة لابن الخشاب، ومنها نسخ مخطوطة كثيرة، يتردد عنوانها بين: «حاشية على المقامات لابن الخشاب»، وهي نسخة تشستربيتي رقم: (٤١٩١)، ولم ترد فيها ردود ابن برّي، و«استدراكات ابن الخشاب على مقامات الحريري وانتصار ابن برّي للحريري في بعضها»، وهي نسخة جامعة الملك سعود رقم: (٨١٤ أ.خ)، و«نقد ابن الخشاب البغدادي على المقامات الحريرية مع أجوبة ابن برّي على نقده»، وهي نسخة جامعة بيل، رقم: (٥٠٣ لاندبيرج).

إنّ الناظر في هذه الرسالة، لا بدّ أن يتساءل: من الذي جمع بين انتقادات ابن الخشاب وابن برّي في رسالة واحدة، فمن المؤكد أن لا يكون ابن الخشاب، إذ لا دليل على معرفته بأجوبة ابن برّي، وأما أن يكون ابن برّي فمستبعد أيضاً؛ لأن مؤلفها قد أثبت مقدّمة ابن الخشاب، ولم يثبت مقدّمة ابن برّي، كما أنّ عبارة: «لم يذكر ابن برّي شيئاً»، تكررت في الكتاب، ويستبعد أن يكون ابن برّي هو من كتبها، إذن فمن الذي جمع بينهما في هذه الرسالة؟!

إذا علمنا أنّ موفق الدّين البغدادي (ت ٦٢٩هـ)، ألف رسالة بعنوان: «الإنصاف بين ابن برّي وابن الخشاب في كلامهما على المقامات»، وعلمنا أيضاً أنّ مخطوطة وصلتتنا بعنوان: «حاشية لطيفة على المقامات الحريرية»، منسوبة للموفق البغدادي، وهي في جامعة برنستون، ضمن مجموعة جاريت، برقم: (134H)^(١)، ومطابقة تماماً لرسالة انتقادات ابن الخشاب وأجوبة ابن برّي، تبين لنا أنّ هذه الرسالة إنما هي من تأليف الموفق البغدادي، وهي كتابه: «الإنصاف»؛ لكنّ اعتقاد ذلك يطرح سؤالاً آخر، وهو: لماذا لم يصرّح الموفق البغدادي في هذه الرسالة برأيه مرجحاً بين الرأيين؟ علماً أنه ذو مشاركة في العلوم البلاغية والنقدية واللغوية^(٢).

يبقى هذا السؤال مطروحاً إلى حين الوقوف على نسخة مخطوطة من كتاب «الإنصاف» منسوبة للموفق البغدادي بما لا يحتمل الشك، ولعلّ ورود عنوان الكتاب أحياناً في بعض

(١) انظر: عايش، محمد (٢٠١١م)، فهرس المخطوطات العربية في جامعة برنستون، مجموعة جاريت، (ط١)، جدة: سقيفة الصفا العلمية: ج ١ ص ٧٩.

(٢) من مؤلفاته: كشف الظلام عن قدامة، ولعله هو شرح نقد الشعر لقدامة، الذي أشار إليه الصفدي في ترجمته، وله كتاب: قانون البلاغة. انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات: ج ١٩ ص ١٠٩، وحاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني (ت ١٠٦٧هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ط ١، ٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت: ج ٢ ص ١٤٩١.

المصادر: «الانتصاف»^(١)، يشي بأن الموفق أثر الوقوف على الحياد، وإنما عمله هو الاقتصار على جمع آراء ابن الخشاب وابن برّي في رسالة واحدة.

وممن انتصر للحريري على ابن الخشاب، المسعودي الفنجديهي، في شرحه للمقامات الموسوم بـ«مغاني المقامات في معاني المقامات»، فقد أورد كثيراً من انتقادات ابن الخشاب، وردّ عليه فيها، ووافقه في بعضها، وقد استأنس بأراء شيخه ابن برّي، وفي ذلك يقول الأدفوي (ت ٧٤٨هـ) في كلامه عن المقامات: «وشرحها جماعة ممن أوتي أدباً وحاز علماً، ونقد ابن الخشاب عليه مواضع، وردّها ابن برّي عليه، ونسب الجهل في معرفتها إليه، وشرحها الفقيه العلامة أبو عبد الله محمد المسعودي شرحاً نافعاً، ومدّ فيه باعاً واسعاً، وملكتها محبّتها حتى ملكته العصبية، وتعصّب لها حتى غيّبته عن عيبتها العصبية»^(٢).

وقد انتصر أبو بكر الرازي للحريري أيضاً على ابن الخشاب، في شرحه للمقامات، وأورد كلام المسعودي وابن برّي متابعاً لهما غالباً، وزاد عليهما في بعض الأحيان.

وقد امتدت الخصومة النقدية حول المقامات الحريرية إلى القرنين السابع والثامن الهجريين، إذ نجد خصماً آخر للحريري وهو ابن الأثير في كتابه «المثل السائر»، وقد ردّ عليه الصفدي في كتابه «نصرة الثائر»، وفي ذلك يقول: «وممن حطّ عليه وتنفّصه ابن الأثير الجزري في كتابه «المثل السائر»، وقد أجبته عما قال في كتابي «نصرة الثائر على المثل السائر»، وذكرت هناك فصلاً في فضل المقامات»^(٣).

وقد عُرف الصّديّ بشدة شغفه بالمقامات الحريرية، وهو ما تشهد به نسخته من المقامات التي وصلتنا بخط يده مذهب ومزخرفة، وقد أثبت على حواشيتها وبين أسطرها شروحات، ملخصة من كتاب «مغاني المقامات» للمسعودي، وقد قرأها على مجموعة من كبار علماء زمانه منهم: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، وابن الصياد المغربي (كان حياً سنة ٧٢٦هـ)، والشهاب محمود، وفي المقابل قرأها عليه نخبة من تلاميذه ومريديه، وقد سجّل ذلك كله بإجازات قراءة على النسخة، وهي ما زالت مخطوطة في كونهاجن برقم: (٨٣).

(١) انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون: ج ١ ص ١٧٤.

(٢) الأدفوي، كمال الدّين جعفر بن تغلب (ت ٧٤٨هـ)، البدر السافر عن أنس المسافر، مخطوطة مكتبة الفاتح، تركيا، إسطنبول، رقم: (٤٢٠١): ج ٢ الورقة ٥٣ب.

(٣) الصفدي، الوافي بالوفيات: ج ٢٤ ص ١٣٥.

وقد أشار الصفدي إلى هذه النسخة بعد أن ذكر أسماء شيوخه الذين قرأها عليهم، ومن أبرزهم: شهاب الدّين محمود وأبو حيّان الأندلسي، فقال: «ولي بهذا الكتاب سماعٌ وقرارات بطرق على أشياخ آخرين، يكفي ذكر هذين الإمامين منهم، واعتنيتُ أنا بهذا الكتاب وقرأته وحفظتُ أكثره وطالعتُ عليه الشروح، وكتبتُ بخطّي به ثلاث نسخ على إحداهنّ مختصر المسعودي على الهوامش»^(١).

ومهما يكن من أمر، فإنّ جانباً كبيراً من هذه الخصومة ما زال دفيناً في مخطوطاتنا العربية المشتتة في بقاع العالم، ولا سيّما في شروح المقامات الحريريّة الكثيرة، التي بلغ بعضها وهو شرح ابن أنجب البغدادي (ت ٦٧٤هـ)، خمسة وعشرين مجلداً^(٢)، وهو من تراثنا المفقود، ولعلّ الوقوف على مصادر جديدة في هذه الخصومة، يتيح لنا كشف بعض خصوم الحريري غير ابن الخشّاب وابن الأثير، كما قد يكشف لنا العديد من أنصاره، وما بذلوا من جهودٍ في الدّفاع عن المقامات الحريريّة.

(١) الصفدي، الوافي بالوفيات: ج ٢٤ ص ١٣٧.

(٢) انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون: ج ٢ ص ١٧٩١.

المبحث الثاني: موقف ابن الخشاب النقدي من المقامات الحريرية

توزّع نقدُ ابن الخشاب لمقامات الحريري ليشملَ بناءها الفني: الألفاظ، والمعاني، والأسلوب، وبرزتَ قضيتان أساسيتان خلال نقده، وهما: الصدق والكذب، والسرقات الأدبية، وفيما يلي تحليلٌ لما ورد في ذلك:

المطلب الأول: نقد المباني

تعقّب ابنُ الخشاب الحريريَّ في ألفاظه وعابه في بعضها، وأخذَ عليه جملةً من المآخذ التي يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

أولاً: الأخطاء النحوية (اللحن)

عابَ ابنُ الخشاب على الحريريِّ قوله في المقامة العاشرة الموسومة بالرحبية: «حتى إذا لألأ الأفقَ ذنبُ السّرحان، وأن أنبلاجُ الفجرِ وحن»^(١)، إذ يقعُ في بعض النسخ المأخوذة عنه، رفعُ (الأفق) ونصبُ (ذنب السّرحان)، وفي بعضها عكسه، ويرى ابن الخشاب أنّ الروايتين خطأ؛ لأنَّ «لألأ» لم يردْ في كلام العرب متعدياً، وإنما يُقال: تلاًلأ الشيء، إذا لمع، لكن الأتّشبه على الخطأ في الاستعمال: لألأ الأفقَ ذنبُ السّرحان؛ لأنَّ ذنب السّرحان الفجر الأوّل، وهو الذي يضيء الأفق، لا الأفق يضيئه^(٢).

إذن، وجهُ اللحن كما يراه ابن الخشاب، هو معاملة «لألأ» معاملة المتعدي، وإنما هو فعلٌ لازم^(٣)، لكنه تساهلَ فجعل أقرب الخطأين إلى الصواب، هو نصب (الأفق) على المفعولية، وهذه هي الرواية المشهورة كما يذكر ابن برّي، لكنّ التوجيه النحوي عنده هو نصب الأفق على ظرفية المكانية، وليس على المفعولية، على تقدير: حتّى إذا لألأ في الأفق ذنبُ السّرحان، ويستشهدُ على ذلك بقول الشاعر^(٤):

لَدُنْ بِهِزْ الكَفِّ يَعْسُلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

(١) الحريري، أبو محمّد القاسم بن علي (ت ٥١٦هـ)، المقامات الحريرية، ط ١، م، دار المنهاج، جدّة، ٢٠١٤م: ص ٧٠، وفي حاشيتها: «ذنب السّرحان: هو الفجر الكاذب».

(٢) انظر: ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريرية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٥٦.

(٣) انظر: ابن منظور، جمال الدّين محمّد بن مكرّم (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، ط ٣، ١٥٠م، دار صادر، بيروت، ١٩٩٠م: مادة (لألأ)، ج ١ ص ١٥٠.

(٤) البيت لساعدة بن جؤيّة الهذلي في السكري، شرح أشعار الهذليين: ج ٢ ص ١١٢٠، وروايته: «لُدْ» بدلاً من «لَدُنْ».

فالتقدير: كما عسلَ في الطَّرِيق^(١)، فانتسح فيه ونصبه على الظرف^(٢).

أمّا المسعودي فيرى صواب هذين الوجهين الذين خطأهما ابن الخشاب، فوجه نصب (الأفق) على الظرفية، كما قال شيخه ابن برّي، أمّا وجه رفع (الأفق) ونصب (ذنب السرحان)، فالأفق فاعل للفعل (لألاً)، أما (ذنب السرحان) فهو منصوب على الظرفية الزمانية، بمعنى: لألاً الأفق وقتَ ذنب السرحان، وهو صحيح أيضاً^(٣).

ولكنّ الرازي الذي أسهبَ في تناول هذه المسألة، كان أقرب إلى رأي ابن برّي، فهو يرى أنّ الصَّوابَ نصبُ الأفق ورفعُ الذنب، فالفعل لألاً لم يُستعمل — كما يقول — في القوانين المشهورة إلا لازماً، بمعنى تلاًلاً ولمع^(٤).

والأمثلة على التعقبات النحوية كثيرة، ولعلّ في المثال السابق ما يكونُ تصوراً واضحاً عن نوع هذه الأخطاء النحوية التي ادّعاها ابن الخشاب على الحريري، فجُلّها يحتملُ أوجهاً من الصَّواب، وهذا هو الباب الذي نفذ منه أنصار الحريري للدفاع عنه بتوجيهاتهم النحوية، المعتمدة على ما ورد في اللغة من ذلك، كما قال القاضي الجرجاني (ت ٣٩٢هـ): «باب التأويل يتّسع، ومذاهب الاحتيال في النحو لا تضيق»^(٥).

ثانياً: الأخطاء الصرفية

من أوجه الخطأ اللغوي الذي كشفَ عنه ابنُ الخشاب، وقوع الحريريّ في بعض الأخطاء الصرفية، فمن ذلك قوله في المقامة الثالثة والثلاثين الموسومة بالتقليسية: «عاهدتُ الله تعالى مُدّ يَفَعْتُ، أن لا أُوخِرَ الصَّلَاةَ ما اسْتَطَعْتُ»^(٦)، إذ يرى ابن الخشاب أنّ المعروف في اللغة: أَيْفَعْتُ، وليس يَفَعْتُ، يُقال: أَيْفَعُ الغلامُ فهو يافع، وأبْقَلَ المكان فهو باقل^(٧).

(١) انظر: السكري، شرح أشعار الهذليين: ١١٢٠/٢.

(٢) انظر: ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريرية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٥٧.

(٣) انظر: المسعودي (ت ٥٨٤هـ)، تاج الدّين محمد بن عبد الرحمن الفنجديهي، مغاني المقامات في معاني المقامات، مخطوطة المكتبة الحميدية، تركيا، إسطنبول، رقم: (١١٩٥): الورقة ٦٧ب.

(٤) انظر: الرازي (ت بعد ٦٦٦هـ)، شمس الدّين محمد بن أبي بكر، شرح مقامات الحريري، مخطوطة مكتبة محافظة جروم، تركيا، جروم: (٢٠٧٢): الورقة ٨٤أ — ٨٤ب.

(٥) الجرجاني، القاضي علي بن عبد العزيز (ت ٣٦٦هـ)، الوساطة بين المتنبّي وخصومه، ط ٣، أم، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي)، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥١م: ص ٦٢.

(٦) الحريري، مقاماته: ص ٢٥٨.

(٧) انظر: ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريرية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٦٧، وابن منظور، لسان العرب، مادة (يفع): ج ٨ ص ٤١٥.

لكنَّ ابن برِّي يُخالفه الرأي في ذلك، ويرى صحَّة كلام الحريري، مستشهداً بأقوال أهل اللغة، وأنَّ يَفَعْتُ لغة في أَيْفَعْتُ، وإذا ثبت سماع الكلمة عن العرب، لم يكن لمن أنكرها عذر، وإنما اختارها الحريري هنا لتوافق ما بعقب (مذ يَفَعْتُ) سَجَعْتُها، وهي (ما استطعت) في وزنها، فضرورة السَّجَع حملته على استعمال أقل اللغتين (١).

أمَّا المسعودي، فيرى رأي ابن الخشاب، وينقل عن غير واحد من علماء اللغة أنَّ قول الحريري: مذ يَفَعْتُ؛ صوابه عندهم: مذ أَيْفَعْتُ، ومعناه: شَبَّيْتُ ولم أبلِّغْ بعدُ، ولم يقلْ أحدٌ من أهل اللغة: يفع الغلام، ولا يُقال: مَوْفَع (٢).

أمَّا الرازي فهو إلى رأي ابن برِّي أقرب، فعنده أنَّ أَيْفَع هي اللغة المشهورة، ويفع لغة ضعيفة في أَيْفَع، فعَدَلَ الحريريُّ عن أقوى اللغتين وأشهرهما إلى أضعفهما وأخفاهما، لكنه معذورٌ في ذلك لضرورة تحسين السجع (٣).

ومن أمثلة الأخطاء الصرفية في المقامات الحريرية، قول الحريري في المقامة الثانية والثلاثين الموسومة بالطبيبة أو الحربية: «فإنْ أَفْطَرَ فيه العُراءُ؟ قال: لا تُنْكَرُ عليهم الوُلاءُ»، وشرح لفظة العُراء بقوله: «الذين تأخذهم العرواء، وهي الحمى برعدة» (٤).

فيخطئ ابنُ الخشاب استعمال لفظة «العُراء»؛ لأنَّها اسمُ فاعل من الفعل «عري»، والجمعُ عار، والصَّواب: استعمال اسم المفعول من هذا الفعل، لأنَّ الذي تصيبه الرُّعدة «مَعْرُوءٌ» والجمع: مَعْرُوءُونَ (٥).

وسكت ابن برِّي عن اعتراض ابن الخشاب، ووافقه في ذلك المسعودي، وقال: «المشهورُ في هذا أنَّ يُقال: عَرِيَ الرجلُ فهو معرُوءٌ على ما لم يسمَّ فاعله إذا مسَّتْهُ عرواء الحمى» (٦).

ويدافع الرازي عن الحريري بأنَّ اللغويين أجازوا ذلك، وإنْ كان غير المشهور، فالحريري عدلَ عن المشهور إلى غيره فحسب، وذلك أنَّ الفعل عرى يأتي بمعنى عَرِيَ أي:

(١) انظر: ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريرية وانتصار ابن برِّي للحريري: ص ٤٦٧.

(٢) انظر: المسعودي، مغاني المقامات في معاني المقامات: الورقة ١٥٨.

(٣) انظر: الرازي، شرح مقامات الحريري: الورقة ٢٦٩ ب.

(٤) الحريري، مقاماته: ص ٢٤٤.

(٥) انظر: ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريرية وانتصار ابن برِّي للحريري: ص ٤٦٥.

(٦) المسعودي، مغاني المقامات في معاني المقامات: الورقة ١٥٤.

حُمَّ، وقد ذكر الفارابي في ديوان الأدب في باب فعل يفعل: «عرا من العرواء»، وكفى بذلك حجة على صحة استعمال الحريري^(١).

ثالثاً: الأخطاء اللغوية (ما تغلط فيه العامة)

أشار ابنُ الخشاب إلى عدّة مواضع في المقامات الحريريّة ممّا تغلطُ فيه العامة، وهو ما نسمّيه في أيامنا هذه «الأخطاء الشائعة»، ومن العجيب أن يفوت الحريريّ مثلُ هذه العثرات، فهو الإمام النَّحويّ صاحب «لمحة الإعراب» و«درة الغواص في أوهام الخواص» وغيرهما من المؤلفات اللغوية والنحوية، لكن كما قيل: لكلّ جوادِ كبوة، ولكلّ عالم هفوة.

فمما استدركه عليه ابنُ الخشاب في هذا المجال، قولُ الحريريّ في المقامة الأولى الموسومة بالصنعانية: «فانصرقتُ من حيثُ أتيتُ، وقضيتُ العجبَ ممّا رأيتُ»^(٢)، والخطأ في قوله: «وقضيتُ العجب»، فقد أشار الأصمعيّ (ت ٢١٦هـ) إلى هذا الخطأ الشائع في كتابه «فيما تغلط فيه العامة»، وقال: «يقولون: قضيتُ العجب من كذا، والصواب: ما كدتُ أقضي العجب»، ثمّ عقّب ابنُ الخشاب على هذا بقوله: «ولقولهم: قضيتُ العجب وجيئةً ضعيف، وما قاله الأصمعيّ هو الوجه»^(٣).

لكنّ ابن برّي يخالفه الرأي في هذا، ويُنهمّه بعدم الموضوعية؛ لأنّه لم يبيّن ذلك الوجيئة الضعيف الذي يصحُّ عليه (قضيتُ العجب)؛ وإنّما منعه من ذكر الوجيئة الذي صغره ووصفه بالضعف؛ مخافة أن يتعصّب متعصّب للحريريّ فيقوّي ذلك الوجيئة الضعيف ويصحّحه، أمّا التّوجيه اللغوي لقول الحريريّ فهو أنه يصحُّ القول: قضيتُ العجب، على معنى: انقضى عجبِي؛ لبلوغه النهاية التي لا مزيد عليها^(٤).

ويتابع المسعوديّ ابن برّي في رأيه، ويفصّل القول مستشهداً بكلام أئمة اللغة في ذلك، ويرى أنّ أصلَ العجب في اللغة: أنّ الإنسان إذا رأى ما يُنكره ويقلُّ مثله قال: قد عجتُ من كذا، فالعجبُ هو النظر إلى شيءٍ غير مألوف ولا معتاد، وبناءً على ذلك، يصحُّ قولُ مَنْ قال:

(١) انظر: الرازي، شرح مقامات الحريري: الورقة ٢٦٢أ.

(٢) الحريري، مقاماته: ص ١٣.

(٣) ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريريّة وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٤١.

(٤) انظر: المصدر السابق: ص ٤٤٢.

قضيتُ العجبَ منه، ويكونُ المعنى: أتممتُ النظرَ إلى هذا الشيء العجيب، فالعبارتان كفرسي رهان، إلا أنَّ قوله: ما كدتُ أقضي العجب يقتضي إبطاءً^(١).

أمَّا الرازي، فيرى صحَّةَ عبارة الحريري، على معنى: أنه انقضى عجبى لبلوغه نهايته، التي لا مزيد عليها، كما يُقال: عجبتُ حتَّى ما عجبتُ، أي: حتَّى فنيَ عجبى، ومنه قول أبي الطَّيِّب المتنبِّي:

فعجبتُ حتَّى ما عجبتُ من الطُّبى ورأيتُ حتَّى ما رأيتُ من السَّنا

أو على معنى: أنِّي أتممتُ العجبَ؛ لأنَّ القضاء في اللغة إتمام الشيء وإحكامه، والحاصلُ أنَّ ما قاله الأصمعي وما قاله الحريري كلاهما صحيح، إلا أنَّ معنى قول الأصمعي: أنه قضى العجبَ بعد إبطاءٍ^(٢).

وعلى هذا يكونُ ما خطأ فيه ابنُ الخشاب الحريري ممَّا له وجهٌ صوابٍ في اللغة، وقد شهد بذلك أئمة اللغة من بعده كابن برِّي والمسعودي والرازي، وقد استشهدوا أيضاً بكلام اللغويين الأوائل، مما يثبتُ صحة كلام الحريري من جهة، وتحامل ابن الخشاب من جهة أخرى.

وممَّا عابه ابن الخشاب أيضاً على الحريري في هذا المجال، قول الحريري في المقامة الخامسة عشرة الموسومة بالفرضية: «حتى كُذِّتْ أُغْلِظْ لَهُ في الكلام، وألْسَعُهُ بِحُمَةِ الْمَلَامِ»^(٣)، قال ابن الخشاب: «استعمل الحُمَةُ استعمال الإبرة كما يستعملها العامة، وقد ردَّ ذلك اللغويون وعدَّوه فيما تغلط فيه العامة، وقالوا: إبرة العقرب والزنبور: ما يلسعان به، فأما الحُمَةُ فهي سُمُّهما وضرُّهما»^(٤).

فوجه الخطأ إذن، أنَّ اللسع يكون بالإبرة لا بالحُمَةُ وهي السُّم، لكنَّ ابن برِّي يرى وجهاً في اللغة يُخرجُ الحريري من دائرة الخطأ؛ لأنَّ ابن قتيبة إنَّما أنكر قول من يُسمِّي إبرة العقرب والزنبور حُمَةً، وقال: «إنَّما الحُمَةُ سُمُّهما وضرُّهما»^(٥)، وإنَّما خصَّ العقرب والزنبور دون

(١) انظر: المسعودي، مغاني المقامات في معاني المقامات: الورقة ١١٩.

(٢) انظر: الرازي، شرح مقامات الحريري: الورقة ٢٠.

(٣) الحريري، مقاماته: ص ١٠٢.

(٤) ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريرية وانتصار ابن برِّي للحريري: ص ٤٥٨.

(٥) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدُّنُورِي (ت ٢٧٦هـ)، أدب الكاتب، ط ٢، ١م، (تحقيق: محمد الدالي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٩م: ص ٢٢.

الحية لأنها لا إبرة لها، ولم ينكر لسعة الحية بحمتها، والحمة هاهنا حدة السم، وكأن ابن الخشاب ظن أن اللسع لا يكون إلا للعقرب؛ فلهذا حمل الحمة على أنها الإبرة، ولو بنى على أن اللسع يكون للحية، لم يحمل كلام الحريري على الغلط؛ لأن الحية لا إبرة لها^(١).

إذن، فوجه تبرئة الحريري من هذا الغلط، هو أن الحمة هي السم، ولا إنكار أن الحية تلسع بحمتها، وهذا ما قصده الحريري، وعلى هذا فإن تخصيص اللسع بالعقرب والزنبور لأن لهما إبرة كما دل عليه قول ابن الخشاب، لا وجه لصحته.

ويرى المسعودي أن استعمال الحريري الحمة مثل الكحل في العين، ومعنى اللسع هاهنا: الإيذاء والعيب، لا لسع العقرب، ويدل على ذلك سياق الكلام، كما تصوّبه اللغة، وأراد بالحمّة هاهنا شدة اللوم وحرارته^(٢).

أمّا الرازي فهو أيضاً لا يرى خطأ في كلام الحريري؛ لأن المعنى: أؤذيه بشدة اللوم وحرّه؛ لأن اشتقاق الحمة من حمو الشمس، وهو شدة حرارتها^(٣).

وتجدر الإشارة إلى أن أنصار الحريري لم ينتصروا له في الأخطاء اللغوية الواضحة، وذلك كقوله في المقامة السادسة الموسومة بالمراغية: «واستعنت بقاطبة الكتاب، فكلّ منهم قطب وتاب»^(٤)، إذ شنع عليه ابن الخشاب لأن الحريري استعمل (قاطبة) مضافة إلى ما بعدها وهذا — كما يرى — يدل على جهله بعلم النحو، وأنه كان فيه مقصراً جداً؛ لأن العلماء بالعربية لا يختلفون في أن (قاطبة) لا تستعمل إلا منصوبة على الحال^(٥).

وقد سكت ابن برّي عن هذا الخطأ، وكان الأجدر به أن يعلّق بموافقة ابن الخشاب، مثبتاً موضوعيته وعدم تحيزه للحريري، على نحو ما فعل المسعودي الذي اعترف لابن الخشاب بالصواب، وقال: «قول الحريري: استعنت بقاطبة الكتاب، عدول عن طريقة أهل الإعراب، ولكل جواد كبوة، ولكل صارم نبوة»^(٦).

(١) انظر: ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحيرية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٥٨.

(٢) انظر: المسعودي، مغاني المقامات في معاني المقامات: الورقة ٨٥ب — ٨٦أ.

(٣) انظر: الرازي، شرح مقامات الحريري: الورقة ١٦ب.

(٤) الحريري، مقاماته: ص ٤٢.

(٥) انظر: ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحيرية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٥٣، وانظر في لفظة قاطبة وأنه لا يجوز استعمالها إلا نصباً على الحال: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ)، المخصص، ط ١، ص ٥١، (تحقيق: خليل إبراهيم جفال)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦م: ج ٥ ص ٢١٥.

(٦) المسعودي، مغاني المقامات في معاني المقامات: الورقة ٤٦ب.

وكذلك فعلَ الرَّازي، فقد ساق كلام ابن الخشاب، وذكر أنَّ الحريريَّ نفسه خطأ من استعمل قاطبة على ذلك التَّحو الذي وردَ في مقاماته، وأشارَ إلى هذا الخطأ الشائع في كتابه «درة الغواص»^(١) الذي ألفه في لحن الخواص، ثم عَقَّب الرَّازي على ذلك فقال: «وكثيرٌ من المصنِّفين يتفق لهم مثل ذلك أنَّهم يnehون عن شيءٍ ويستعملونه»^(٢).

ومهما يكن من أمر؛ فإنَّ الأخطاء اللغوية التي أشار إليها ابنُ الخشاب، وغلَطَ بها الحريريُّ، هي في الغالب مما يحتملُ وجهاً صحيحاً في العربية، وكان جديراً به أن يَتَبَّهَ لذلك، ولا يتعنَّتَ على الحريري بالتخطئة فيما يحتمل الصَّواب.

رابعاً: الألفاظ العامية والكلام المغسول

عابَ ابنُ الخشاب على الحريريِّ استعماله بعض الألفاظ العامية، مما لا يليقُ استعماله بالنصوص الأدبية الرفيعة، التي لا بدَّ فيها من استعمال الألفاظ الفصيحة البعيدة عن العامية والابتذال.

ومن أمثلة ذلك قول الحريري في المقامة العاشرة الموسومة بالرحبية: «لما قَنَفَشْتُ الخمسين»^(٣)، قال ابن الخشاب معقِّباً عليه: «لفظة عامية، إلا أنه استعملها عمداً تظارفاً»^(٤).

وقد سكتَ ابنُ برِّي عن هذا الاعتراض، أمَّا المسعودي — وتابعه الرازي — فيرى: أنَّ لفظة (قَنَفَشْتُ) فصيحة وليست عامية؛ لأنَّ معنى قَفَشْتُ الشيء: أَخَذْتُهُ وجمَعْتُهُ، وقَنَفَشَ الشيء إذا جمَعَهُ جمعاً سريعاً، فتوهَّم ابنُ الخشاب أنَّ قَنَفَشْتُ الشيء من الألفاظ العامية، وهي في الأصل كلمة عربية فصيحة^(٥).

وقد عبَّرَ ابنُ الخشاب أحياناً عن العامية، بمصطلح: «الكلام المغسول»، ويظهر هذا من تعقيبه على كلام الحريري في المقامة السادسة الموسومة بالمراغية: «شَيَّعْتُهُ قاضياً حقَّ

(١) لم أقف للحريري في درة الغواص على كلام خاص بلفظة قاطبة، وإنما حديثه عن لفظة كافة. انظر: الحريري، أبو محمد القاسم بن علي (ت ٥١٦هـ)، درة الغواص في أوام الخواص، ط ١، أم، (تحقيق: عرفات مطرجي)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٩٨م: ص ٥٣.

(٢) الرَّازي، شرح مقامات الحريري: الورقة ٥٢ب.

(٣) الحريري، مقاماته: ص ٦٩.

(٤) ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحربية وانتصار ابن برِّي للحريري: ص ٤٥٥.

(٥) انظر: المسعودي، مغاني المقامات في معاني المقامات: ٦٧ أ — ٦٧ ب، والرَّازي، شرح مقامات الحريري: الورقة ١٨٤.

الرَّعَايَةِ»^(١)، قال ابن الخشاب: «قوله: (حق الرعاية) كلامٌ مغسول رديء في الاستعمال، إذ لا يقول من له ذوقٌ في صحة الاستعمال: يا فلان، قد قضيت حقَّ رعايتك، وإن كان ليس بالخطأ، ولكنه كما ترى»^(٢).

فابن الخشاب إذن لا يخطئ هذا الاستعمال، لكنه يراه من الركافة والعامية، مما لا يليق استعماله بالحريري في المقامات، لكنه لم يبين السبب في ركاكته وعاميته، ولذلك فإن ابن برّي يخالفه الرأي، لأن لفظة (حق) يجوز إضافتها إلى المصدر؛ كقوله: رعاه حقَّ الرعاية، وساسه حقَّ السياسة^(٣).

أما المسعودي فيرى صحة عبارة الحريري، وأنها ليست عامية؛ لورودها في كلام الله تعالى: {فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رَعَايَتِهَا}، وكلام الله عزَّ وجلَّ أفصح اللغات وأبلغها، وقول الحريري: (شيئته قاضياً حقَّ الرعاية) معناه: مؤدياً حقَّ رعاية حرمة.

ويرى المسعودي أيضاً تناقض ابن الخشاب في قوله: «رديء وإن كان ليس بالخطأ»؛ لأن ما ليس بالخطأ يكون صواباً، وما كان صواباً لا يُتصور أن يكون رديئاً سؤلاً كان أو جواباً، وقوله: (ولكنه كما ترى) توهيمٌ لا تعليلٌ^(٤).

ويعضد الرازي رأي المسعودي، فيرى أن ما ذهب إليه ابن الخشاب أحقُّ بالركافة والرداءة؛ لأن القرآن أفصح النظام، وأشرف الكلام، وقد ورد بإضافة الحق إلى الرعاية، قال الله تعالى: {حَقَّ رَعَايَتِهَا} ويقال: كفيته حقَّ الكفاية، وسُسته حقَّ السياسة، ونحو ذلك، فمعناه: قاضياً حقَّ رعاية مودته وحرمة بالتشبيع والتوديع^(٥).

ويكرر ابنُ الخشاب مصطلح «الكلام المغسول» بمعنى الكلام العامي، في تعقيبه على قول الحريري في المقامة الرابعة الموسومة بالدمياطية: «نَسْتَطْلِعُهُ بَعْيُونَ الطَّلَانِ»^(٦) والرواد^(٧)، قال

(١) الحريري، مقاماته: ص ٤٥.

(٢) ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحبرية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٥٤.

(٣) انظر: المصدر السابق: ص ٤٥٤.

(٤) انظر: المسعودي، مغاني المقامات في معاني المقامات: الورقة ٤٨ب.

(٥) انظر: الرازي، شرح مقامات الحريري: الورقة ٥٦ب.

(٦) كذا وردت العبارة في ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحبرية وانتصار ابن برّي للحريري، وفي المقامات: «نَسْتَطْلِعُهُ بِالطَّلَانِ»، والطلان: جمع طليعة، وهي القوم يبعثون لمطالعة خبر العدو. أما الرائد: فهو الذي يُرسل في طلب الكلاء.

(٧) الحريري، مقاماته: ص ٣٠.

ابن الخشاب: «كلام مغسول لولا تجنيسه»^(١).

وقد سكت ابن برّي عن هذه العبارة، بينما نجد المسعودي يطنّب في الاعتراض عليها، فيرى أنّ استطلاع الشيء بعيون الطلائع أبلغ في ازدياد الارتداد، وإنّما المراد المبالغة في النظر وتحديد البصر والاستقصاء في الاستشراف، فالتمثيل بها صحيح واضح كالشمس والقمر.

وأشار المسعودي إلى غموض عبارة ابن الخشاب: (كلام مغسول)، فإن أراد بالمغسول أنّه لا فائدة فيه، فقد بين أنّ فيه فائدة، وإن أراد به كثرة استعماله في الألسن، فإن كثرة الاستعمال لا يوجب الاسترزال، و«الكلام المغسول ينبغي أن يكون لطيفاً، كما أنّ الثوب المغسول يصير نظيفاً، وهذا المعنى طعن في مراد ابن الخشاب وقدح؛ لأنه أراد أن يذمّ فمدح»^(٢).

والحق أنّ الكلام المغسول، هو الكلام الخالي من الصنعة، المغسول من البلاغة، والعمري عن الفصاحة، وليس شرطاً أن يكون كلّ ما هو خالٍ من الصنعة، كلاماً عامياً مردولاً، كما أنّ الكلام المستعمل لا يوجب أن يكون مسترذلاً^(٣)، لكن يفهم من كلام ابن الخشاب أنه قصد بالكلام المغسول، الكلام العامي المبتذل.

وينتصر الرازي أيضاً للحريري، فيرى أنّ كلام الحريري غير مغسول، «بل له معنى جيد حسن، لأنّ التعاون على طلب الشيء أبلغ في تحصيله وفي الاطلاع على أخباره وأحواله من الانفراد، والحريري لم يردّ بذلك حقيقة النوعين، بل عبّر بذكرهما عن المبالغة في الارتقاب والانتظار، ولقد عاب على ابن الخشاب جماعة من الفضلاء قوله: (كلام مغسول)، وهذا من ألفاظ العوام، لأنّ ألفاظ الخواصّ ولو عمل على معناها لغة لكان حسناً، لأنّ المغسول النظيف النقي من الدرن، وناهيك حاسداً قدح فمدح، وعبر عن الكلام المعسول بالمغسول»^(٤).

(١) ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريرية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٤٧.

(٢) المسعودي، مغاني المقامات في معاني المقامات: الورقة ٣٣ - ٣٤.

(٣) قال الزبيدي: «وكلامه مغسول، كما نقول: عريان ساذج، للذي لا ينگت فيه قائله، كأنما غُسل من اللُكت والفقر غسلًا، أو من حقه أن يُغسل ويُطمس، وقد يكون المغسول كناية عن المنقح المهذب من الكلام». الزبيدي، محمّد مرتضى بن محمّد (ت ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، ط ١، ٤٠م، (تحقيق: مصطفى حجازي وآخرين)، المجلس الوطني للثقافة، وزارة الإعلام، الكويت، ١٩٥٦م - ٢٠٠١م، مادة (غسل)، ج ٣٠، ص ١٠٤. وقد أشار ابن رشيق إلى المغسول من الصنعة والأدب، فقال: «ولا ينبغي للشعر أن يكون أيضاً خالياً مغسولاً من هذه الحلي، فارغاً ككثير من شعر أشجع وأشباهه من هؤلاء المطبوعين جملة». ابن رشيق، أبو علي الحسن القيرواني (ت ٤٦٣هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ط ٥، ٢م، (تحقيق: محمّد محبي الدّين عبد الحميد)، دار الجيل، بيروت، ١٩٨١م: ج ١ ص ٢٨٥.

(٤) الرازي، شرح مقامات الحريري: الورقة ٣٧ب.

خامساً: التصحيف والتحريف

أصابَ المقامات الحريية ما أصاب غيرها من الكتب على أيدي النساخ، من التصحيف وهو الخطأ الناتج عن اختلاف نقط الكلام، وأيضاً من التحريف وهو الخطأ الناتج عن اختلاف رسم الحروف وضبطها بالحركات، وقد تفاوتت نسخ المقامات التي اعتمد عليها ابن الخشاب وغيره من نقاد هذه الخصومة، فمنها ما كان بخط المؤلف، ومنها ما كان مقروءاً عليه، أو بخط أحد من تلاميذه، ولا شك أن ما هو بخط المؤلف هو أعلى درجات التوثق والصحة.

وتعودُ الخصومة في بعض جوانبها، إلى ما اكتنفَ المقامات من آفة التصحيف والتحريف، ومن ذلك قول الحريري في المقامة الثالثة والأربعين، وهي الموسومة بالبكرية أو البدوية: «والمريخ قد ازدمل بنجاده»^(١).

قال ابن الخشاب معقّباً على هذه العبارة: «كذا وقع في النسخة المقروءة علي: (بنجاده) بالنون، ولا وجه للازدمال بنجاد السيف؛ لأنه لا يعمُ المتغطي المتلف عموم الثوب، فإن كان قال: ببجاده، أي: بكسائه، فهو الوجه»^(٢).

أمّا ابن برّي، فيرى أن الرواية: ببجاده، لا غير، والذي ذكره ابن الخشاب (بنجاده) بالنون غلط منه أو من النسخة التي قرأها^(٣).

(١) الحريري، مقاماته: ص ٣٣٤.

(٢) ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٧٦.

(٣) انظر: المصدر السابق: ص ٤٧٦، ولم أقف على كلام في هذا للمسعودي أو للرازي.

المطلب الثاني: نقد المعاني

يرتبط نقد المعاني في انتقادات ابن الخشاب، بثلاثة مستويات: الأول: الدلالة المعجمية، والثاني: الدلالة السياقية، والثالث: سرد الأحداث، وفيما يلي تفصيلٌ لذلك:

أولاً: الدلالة المعجمية (الوضعية)

كشف ابن الخشاب عن قضية مهمة في انتقاداته، وهي كثرة أوهام الحريري في استعماله ألفاظاً في غير معانيها ودلالاتها المعجمية الموضوعية لها، ولعلَّ أول من نقد الحريري في هذا المجال، هو الجواليقي (ت ٥٤٠هـ)، عندما سمع الحريري يقرأ في المقامة الحادية والعشرين الموسومة بالرازية:

وليُحسرنَّ أذلَّ مَنْ فقعَ الفَلا ويُحاسبنَّ على النقيصةِ والشَّغا

قال له الجواليقي: «ما الشغا؟ فقال: الزيادة. فقال له الشيخ: إنما الشغا اختلافُ منابتِ الأسنان ولا معنى له هاهنا»^(١).

ولم يبالغ الجواليقي في تخطئة الحريري؛ لأنَّ الشغا مخصوص بالأسنان، وقد وافقه في ذلك المسعودي، فقال: «والشغا: أراد ما زاد وما نقص، شغت سنُّه شغواً وشغيت شغىً أي: اختلفت خلقتها، ورجلٌ أشغى وامرأة شغواء، وقيل: الشغا لا يستعمل إلا في الأسنان»^(٢).

وقد تعددت تعقبات ابن الخشاب على الحريري في هذا المجال، حتى بلغت ثمانين عشرة لفظة، منها ما أجابه عنها ابن برِّي والمسعودي والرازي، ومنها ما أغفلوا الردَّ عليه، فمن ذلك استعماله لفظة خلاصة في قوله في المقامة الثانية الموسومة بالحلوانية: «إنَّ خلاصةَ الجوهر تَظهرُ بالسَّبْكِ»، قال ابن الخشاب: «هو دائماً يستعمل الخلاصة استعمال خالص الشيء، وليس

(١) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ط ١، م، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨م: ص ٣٢٨.
(٢) المسعودي، مغاني المقامات في معاني المقامات: الورقة ١١١أ.

الأمر على ذلك، خلاصة الشيء ما يُلقى عنه بعد التخليص، فهي: كالبُراية والنُحاتة والفُلامة»^(١).

أما ابن برّي، فقد وجدَ في أقوال اللغويين سبيلاً لتبرئة الحريري؛ لأنَّ لفظة (الخلاصة) لفظة مختلف فيها من جهة المعنى، فذهبت طائفة إلى ما ذهب إليه الحريري، وذهبت طائفة إلى ما ذهب إليه ابن الخشاب، قال الجوهرى: «خلاصة السَّمْن: ما خلص منه»^(٢)... وإذا ثبت صحة ذلك، لم يكن لتغليب الحريري وجه، إذ كان قوله موافقاً لأقوال أهل اللغة، وكون ابن الخشاب قطع عليه بالغلط، دليل على أنه لم يعلم فيه خلافاً أو علمه فلم يذكره ليصحَّ قوله^(٣).

ومن ذلك أيضاً، اعتراض ابن الخشاب على لفظة انتيابكم في قول الحريري في المقامة الخامسة الموسومة بالكوفية: «وإنَّ منْ أعجبها ما عاينتهُ الليلة قُبيلَ انتيابكم، ومَصيري إلى بايكم»^(٤)؛ لأنَّ الانتياب معاودة الشيء مرة بعد أخرى، والانتياب: افتعال من النوبة بعد النَّوبة، وأبو زيد [السروجي] لم يأتهم في هذا الموضع مرة بعد أخرى ولا كثرَ إتيانه، فلا معنى لاستعماله الانتياب، إلا أنه ساقته إلى استعمالها السجعة، ولا عذر له في ذلك^(٥).

وسكتَ ابنُ برّي عن اعتراض ابن الخشاب، بينما نجدُ المسعودي يرى أنَّ الانتياب له معنيان، أحدهما: الإتيان مرة بعد مرة، وهو قول الأزهري (ت ٣٧٠هـ) وغيره^(٦). والثاني: الإتيان من مسيرة ثلاثة أيام ودونها^(٧)، والمعنى الثاني يصحُّ حملُ كلام الحريري عليه، من غير تخطئة^(٨).

ومن الأمثلة التي تثبتُ تحامل ابن الخشاب على الحريري، اعتراضه على لفظة القارب في قوله من المقامة الثانية والثلاثين الموسومة بالطبيية أو الحربية: «أوجبُ على الحاجِّ

(١) ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحربية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٤٤، وقد تكرر هذا المأخذ في موضعين آخرين: ص ٤٧٥، ٤٨٣.

(٢) الجوهرى، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، ط ٤، ٦، (تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار)، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م، مادة (خلص): ج ٣ ص ١٠٣٧.

(٣) انظر: ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحربية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٧٥، ولم أفقُ على كلام للمسعودي والرازي في ذلك.

(٤) الحريري، مقاماته: ص ٣٤.

(٥) انظر: ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحربية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٤٨.

(٦) انظر: الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، ط ١، ٨، (تحقيق: محمد عوض مرعب)، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ٢٠٠١م: ج ١٥ ص ٣٥٠.

(٧) انظر: ابن سيده، المخصص: ج ٣ ص ٣١٨.

(٨) انظر: المسعودي، مغاني المقامات في معاني المقامات: الورقة ٣٧ ب — ٣٨ أ، وقد أجاب الرازي عن ذلك بكلام قريب من إجابة المسعودي، انظر: الرازي، شرح المقامات: الورقة ٤٢ ب.

استصحب القارب؟ قال: نعم ليسوقهم إلى المشارب»^(١)، وقد شرح الحريري لفظة القارب بمعنى: «طالب الماء بالليل»^(٢).

قال ابن الخشاب: «ليس القارب كما فسره، وتفسيره الصحيح لا يعطي مراده الذي استعمله فيه، والذي ذكره قد حكاه أبو عبيد، وليس بشيء»^(٣).

إذن، فهو ينكر هذا التفسير الذي اعتمده الحريري، ولو اعتمد التفسير الصحيح لفسد المعنى، لكن لماذا لم يذكر ابن الخشاب التفسير الصحيح لفظة القارب؟!

يستنكر ابن برّي ذلك أيضاً؛ لأنّ ما ذكره الحريري هو ما شرحه الجوهري إذ قال: «القارب: طالب الماء ليلاً، ولا يقال ذلك لطالب الماء نهاراً»^(٤)، وزعم ابن الخشاب أنّ هذا ليس هو تفسيره الصحيح، وكان ينبغي له أن يذكر تفسيره الصحيح ليتبين غلط الحريري^(٥)، وكان على ابن برّي أن يكشف عن غموض المعنى في العبارة، فعلى الرغم من شرح لفظة القارب، إلا أنّ المعنى ما زال غامضاً.

ثانياً: الدلالة السياقية

اعترض ابن الخشاب على بعض المعاني التي تناولها الحريري في مقاماته، مما أفسد دلالتها السياقية، فمن ذلك قول الحريري في المقامة الحادية والعشرين الموسومة بالرازية: «ثم أنشد إنشاداً وجلاً^(٦)، بصوت زجل^(٧)»^(٨). قال ابن الخشاب: «هذا الاستعمال رديء؛ لأنّ الوجّل بعيدٌ من أن يصحبه زجل»^(٩).

ويتكئ ابن برّي على التأويل في تبرئة الحريري من هذا الخطأ، فالمتكلم في موقف وعظ وإنذار، ولا عجب أن يرفع صوته بإنذاره مع شدة خوفه ووجله، كما يشاهد من ركاب السفينة

(١) الحريري، مقاماته: ص ٢٤٧.

(٢) المصدر السابق: ص ٢٤٧.

(٣) ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريرية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٦٥.

(٤) الجوهري، الصحاح: مادة (قرب)، ج ١ ص ١٩٩.

(٥) انظر: ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريرية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٦٥ — ٤٦٦.

(٦) الوجّل: الخائف الفزع. انظر: ابن منظور، لسان العرب: مادة (وجل)، ج ١١ ص ٧٢٢.

(٧) الصّوت الزّجل: الصوت الرفيع العالي. انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (زجل)، ج ١١ ص ٣٠٢.

(٨) الحريري، مقاماته: ص ١٤٥.

(٩) ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريرية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٦٠.

إذا أشرفت على الغرق، ولا شيء أخوف منهم، ولا أوجل لخوفهم، على أنفسهم من الغرق والتلف، فهم يضجّون ويجأرون إلى الله بالدعاء وغيره^(١).

إذن فالمعنيان: الوجل والزجل، غير متنافرين كما يراهما ابن الخشاب، وقد بيّن ابن برّي اجتماعهما في ركب السفينة التي أوشكت على الغرق، فهم يدعون الله مخوفين وجلّين، ويجأرون بدعائهم إلى الله بصوت زجل، وقد أجاب المسعودي عن اعتراض ابن الخشاب بنحو آخر، مستدلاً بقصة داود عليه السلام، الذي كان خوف الله يلزمه في كلّ وقت، وعُرف عنه علو صوته وجماله حتّى وُصف بمزامير آل داود، ولا تناقض بين أن يكون حال الإنسان وجلاً وصوته في الدعاء زجلاً، لأنّ الصوت الزجل هو الصوت الرفيع العالي^(٢).

ومن أوجه اعتراض ابن الخشاب في هذا الجانب، استعمال الحريري بعض التعابير المشهورة في العُرف اللغوي، لكن على نحو لا يتناسب مع السياق، ومن ذلك قوله أيضاً في المقامة الحادية والعشرين: «واعتقبتُه أخطو متقاصراً، وأريه لمحاً باصراً»^(٣). قال ابن الخشاب: «هذا استعمال من لا يعلم حقيقة معنى قولهم: أراه لمحاً باصراً؛ لأنّ مراده: أتقاصر لنّلا يراني في اتباعي إياه، وأتأمله مع ذلك تأملاً شديداً كي لا يفوت بصري، وهذا المعنى لا يؤدّيه قوله: أريه لمحاً باصراً؛ لأنّ قولهم: أراه لمحاً باصراً؛ أي: نظراً بتحديق شديد»^(٤).

ويلجأ ابن برّي إلى توجيه المعنى على نحو يتوافق تارة مع تفسير ابن الخشاب، وتارة أخرى مع مقصود الحريري، فهو أراد: إني أخطو خلفه متقاصراً وأتبعه نظراً بتحديق لنّلا أضل عنه بتقاصر خطوي فيفوتني، فالمتقاصر على هذا أشدّ تحديقاً من غير المتقاصر^(٥).

أما المسعودي، فكان حاداً في ردّه على ابن الخشاب على نحو لا يقلّ عن حدته في تخطئة ابن الخشاب لكلام الحريري، فقال: «قد أظهر ابن الخشاب التقصير في هذا التفسير، قال الأزهري وابن السكّيت: قولهم: أريته لمحاً باصراً، أي: نظراً بتحديق شديد، وكذلك قول الجوهري وابن فارس، ولما نقص ابن الخشاب معنى الكلمة ونحس، وانقلب مراده وانعكس،

(١) انظر: ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٦١.

(٢) انظر: المسعودي، مغاني المقامات في معاني المقامات: الورقة ١١٠أ، وقد نقل الرازي كلام المسعودي ملخصاً. انظر: الرازي، شرح مقامات الحريري: الورقة ١٦٧ب — ١٦٨أ.

(٣) الحريري، مقاماته: ص ١٥٠.

(٤) ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٦٢.

(٥) انظر: المصدر السابق: ص ٤٦٣.

صارت قلة المعرفة عائدة إليه وعاكفة عليه»^(١). وقد تابع الرازي كلام المسعودي، ونقل جُلّه، وزاد عليه بقوله: «قد يحدّق مع تسلله خوفاً من فوات الشخص إياه»^(٢).

ومن الأوجه الجديرة بالتوقف عندها في اعتراضات ابن الخشاب، إشارته إلى فساد بعض المعاني الناتجة عن تغيير الحريري في الأمثال العربية بما لا يتناسب مع الدلالة السياقية، ومن ذلك قوله في المقامة السادسة الموسومة بالمراغية: «فقال له: يا هذا إنّ البُغاث بأرضنا لا يَسْتَنْسِرُ»^(٣)، فقد بناءً على المثل: (إنّ البُغاث بأرضنا يستنسر)، والبُغاث: ما لا يصيد من الطير، وقولهم: استنسر البُغاث؛ أي: صار في حال النسر، والمراد بالمثل في أصل كلامهم: أنّ الذليل يكسب العزّ بأرضنا، فيصير إلى حالة العزيز، فاستعماله بـ (لا) يدلّ على أنّ المتكلّم قد أخبر عن بلاده بأنها ليست بلاد عزّ، فذمّ نفسه وقومه^(٤).

إذن، فابن الخشاب يرى أنّ الحريريّ عندما حوّل المثل من الإثبات إلى النفي، إنما حوله أيضاً من المدح إلى الذم، وبذلك أفسد المعنى، لكنّ ابن برّي يجد معنىً دقيقاً فاتّ ابن الخشاب الوقوف عليه، لأنّ واضع المثل استعمله في مدح أرضه التي فيها إقامته في كون الضعيف بها يصير قوياً، وكذلك استعمله الحريريّ أيضاً في مدح أرضه في أنه لا يكون الصغير في الفضيلة والعلم بها كبيراً؛ فلهذا أدخل (لا) النافية في المثل^(٥).

ولا ريب في أنّ المثل كما شرحه اللغويّون يضرب في القوم الأعزّاء، يتصلّ بهم الذليل فيعزّ بجوارهم^(٦)، لكنّ ابن برّي يرى أنّ الصيغة التي أوردها الحريريّ تتطوي أيضاً على معنى محمود غير مذموم، ينسجم مع سياق المقامة، وهو أنّ الصغير في الفضيلة والعلم أي: الجاهل الذي لا يتحلّى بالمكانة العلمية، لا يكون كبيراً في بلدهم، وفي هذا مدح لا يقلّ عن المدح الذي قصده واضع المثل.

وقد عضّد المسعودي فهم ابن برّي هذا، وبين أنّ استعمال الحريريّ هذا المثل مع زيادة لا النافية فيه مدحٌ وثناءٌ لأرضه وقومه، وتنويه بمقدار فضائلها، وأنهم على درجة عالية من

(١) المسعودي، مغاني المقامات في معاني المقامات: الورقة ١١٢ أ.

(٢) الرازي، شرح مقامات الحريري: الورقة ١٧١ ب.

(٣) الحريري، مقاماته: ص ٤٠.

(٤) انظر: ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريّة وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٥٣.

(٥) انظر: المصدر السابق: ص ٤٥٣.

(٦) انظر: الزمخشري، المستقصى في أمثال العرب: ج ١ ص ٤٠٢، والميداني، جمهرة الأمثال: ج ١ ص ٢٣١.

البراعة والبلاغة، بحيث لا ينزل الجاهل عندهم منزلة الفاضل، ومهما كانت الكلمة ذات معنيين مختلفين متباينين، فإنما تفسر بما يلائم قرينة الحال والسياق^(١).

وتابع الرازي فهم المسعودي، وأكد أن عبارة الحريري مدح وليست ذمًا، وهو يقصد أن قليل البضاعة إنما يرتفع قدره وتتفق بضاعته في مواضع العدم لا في مجامع الفضلاء ومشاهد النبلاء^(٢).

ثالثاً: سرد الأحداث

تقوم المقامات في بنيتها السردية على توالي الأحداث وفق نسق منطقي، بعيد عن التناقض والتنافر، وقد تنبّه ابن الخشاب إلى وجود بعض أشكال التناقض بين أحداث المقامات، ومن ذلك ما وقع في المقامة الرابعة الموسومة بالدمياطية، إذ يتحدث الحارث بن همّام عن سفره إلى دمياط، وأنهم نزلوا منزلاً فلم يطيلوا المكوث فيه حتى بدا لهم إكمال السفر ليلاً، ودل على ذلك بقوله: «فعنّ لنا إعمال الركاب، في ليلة فتية الشّباب، غداً^(٣) الإهاب، فأسرّينا إلى أن نضا الليل شبابه، وسلت الصّبح خضابه، فحين ملنا السرى، وملنا إلى الكرى، صادقنا أرضاً مخضلة الربا، معتلة الصبا، فتخيّرناها مناخاً للعيس، ومحطاً للتعريس»^(٤).

إذن، هنا يظهر أنهم أثروا التعريس^(٥) في آخر الليل بعد أن نضا الليل شبابه: أي كشف سواده، وسلت الصّبح خضابه، أي: انكشف ظلام الليل وانبلج ضياء النهار.

ثمّ يذكر الحارث بن همّام سماعه محادثة أبي زيد السروجي وابنه، وأنه لم يعرفهما إلى أن «لاح ابن ذكاء، وأحف الجو الضياء»، أي: ظهر الصباح، وذكاء: الشمس، وهنا يأتي اعتراض ابن الخشاب، وهو أن الحريري جعل التعريس مع الصبح، ثمّ ذكر أنه مع سكون الأصوات للنوم والراحة سمع مراجعة الرجلين وتناقضهما في الكلامين، وأنه لم يعرف عينهما، ثمّ قال الحريري: (فلما لاح ابن ذكاء، وأحف الجو الضياء، غداً قبل استقلال الركاب)، فقد أخبر قبل ذلك أنهم نزلوا للتعريس مع الصبح، وابن ذكاء هو الصبح، وهذا تناقض في زمن الأحداث؛ لأنه على ما وصف أولاً من انقضاء الليل بالسرى يكون زمن النزول أقرب إلى النهار

(١) انظر: المسعودي، مغاني المقامات في معاني المقامات: الورقة ٤٥ ب.

(٢) انظر: الرازي، شرح مقامات الحريري: الورقة ٥٠ ب.

(٣) يريد أنها شديدة الظلمة والسواد، والغداً هو الغراب. انظر: الجوهري، الصحاح: مادة (غدف)، ج ٤ ص ١٤٠٩.

(٤) الحريري، مقاماته: ص ٢٥ - ٢٦.

(٥) التعريس: «نزل القوم في السفر من آخر الليل، يقعون فيه وقعة للاستراحة ثم يرتحلون». الجوهري، الصحاح، مادة (عرس): ج ٣ ص ٩٤٨.

من الزمن الذي أخذ يستقرئ فيه الصوت، ويؤكد ذلك أنه جعل الصوت ليلياً، في قوله: (فعلمتُ أنهما نجيا ليلتي)، وأي ليل بقي بعد ذلك؟! (١).

والحقُّ أنَّ ابن الخشاب مصيبٌ في مأخذه هذا على الحريري، وقد أطلق على هذا المأخذ: «فساد الوضع»؛ لأنَّ زمن حدوث المناجاة بين أبي زيد وابنه كان في وقت الصباح، ويؤكد قول الحريري: «وسلت الصباح خضابه»، لكن الحريري سها فذكر أن الصوت ليلي، وأنهما نجيا ليلته، ولم يردَّ أحدٌ من أنصار الحريري على ابن الخشاب في مأخذه هذا، ولعلَّ السبب وضوح المأخذ وقوة الدليل، فالسهو واضحٌ لا يتنازع فيه اثنان.

وقد عبّر ابن الخشاب عن نقده للأحداث بمصطلح آخر وهو: «الوضع البارد»، وذلك في نقده لكلام الحريري في المقامة الثامنة الموسومة بالمعريّة التي تتحدّث عن مخاصمة أبي زيد ابنه في الميل والإبرة، يقول الحريري: «فتلقّفه الشيخُ دونَ الحدثِ، واستخلصه على وجه الجدِّ لا العبثِ، وقال للحدث: نصفه لي بسهم مبرّتي، وسهمك لي عن أرش إبرتي، ولستُ عن الحقِّ أميلُ، فقمْ وخذ الميل» (٢)، وقوله (فتلقّفه) الهاء فيه ترجع إلى الدينار الذي أعطاهما القاضي، إلا أنَّ قوله: (ونصفه الآخر أرشاً للإبرة) أي دية للإبرة المكسورة، وهذا بارد الوضع وبعيده، مع قوله: (ولستُ عن الحقِّ أميل)، فلو أنَّ هذه الإبرة سنان قعضي، لما بلغ أرشها نصف الدينار، ولو كان الدينار من نقط العروس خفة وزن ونزول نقد (٣).

إذن، فابن الخشاب لا يرى أن من المناسب جعل نصف الدينار أرشاً (دية) للإبرة، ففي هذا مبالغة كبيرة، لكنَّ من الممكن أنْ نعتذر في ذلك للحريري بأنَّ المقامات قائمة على المفارقات والمبالغات، بهدف إضحاك الناس وإثارة دهشتهم، وهو ما قصده الحريري في مقدّمته بمصطلح الإحماض (٤)، وهو مزج الجدِّ بالهزل.

ولعلَّ مما يرتبطُ أيضاً بنقد الأحداث، اعتراض ابن الخشاب على تناقض الصفات، مما يسمّيه أيضاً بالوضع البارد الفاسد، ومن ذلك قول الحريري في المقامة الخامسة الموسومة بالكوفية:

(١) انظر: ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحيرية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٦.

(٢) الحريري، مقاماته: ص ٥٥ - ٥٦.

(٣) انظر: ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحيرية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٥٦.

(٤) انظر: الحريري، مقاماته: ص ٥ - ٦.

ما عندكم لابن سبيل مرمِل نضو سُرَى خابط ليل أليل^(١)

فقلوه: (ليل أليل) يناقض قوله في أول المقامة في صفة هذه الليلة (أديمها ذو لونين)؛ لأنَّ الليلة الليلية لا تكون ذات ضوء ألبنة^(٢).

إذن فالاعتراض يرتبط بتناقض صفات (الليلة)، التي ذكرها في أول المقامة بأنها ليلة ذو لونين، وقمرها كتعويذ من لجين، كناية عن صغره، ثمَّ وصفها بأنها ليلة ليلاء لا قمر فيها، وفي هذا كما يرى ابن الخشاب تناقض في وصف الليل، وتحديد زمن الأحداث.

لكنَّ ابن برِّي يشمِّرُ هذه المرة للدِّفاع عن الحريري، وتوجيه المعنى بما يزيل التناقض، فالحريري لم يصف الليلة بأنها قمرء بكون القمر فيها من أولها إلى آخرها، وإنما ذكر أنَّ القمر في أولها، ويدل على ذلك قوله فيها: (قمرها كتعويذ من لجين)، وهو ما يُجعل في قلادة الصبي ونحوه، فهذا يقضي بأنَّ القمر كان ابن أربع أو خمس، وإذا كان كذلك كان غروبه سريعاً، وإذا غاب القمر، أقبل الليل بظلمته^(٣).

ويتكئ المسعوديُّ على أقوال أهل اللغة في تبرئة الحريري، وإثبات عدم التناقض، فالليلة الليلية لها معانٍ منها: ليلة ثلاثين من الشهر^(٤) وتكون شديدة الظلام، وهذا المعنى هو الذي عوّل عليه ابن الخشاب في نقده، والمعنى الآخر: تقول العرب: هذه ليلة ليلاء إذا كانت طويلة أو صعبة^(٥)، فدألت هذه الأقوال على أنَّ الليل الأليل هو الشديد الظلمة أو الطويل الصعب، وعلى المعنى الثاني يمكن حمل كلام الحريري بلا تناقض^(٦).

(١) الحريري، مقاماته: ص ٣٤.

(٢) انظر: ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحيرية وانتصار ابن برِّي للحريري: ص ٤٤٩.

(٣) انظر: المصدر السابق: ص ٤٤٩.

(٤) انظر: الزبيدي، تاج العروس: مادة (ليل)، ج ٣٠ ص ٣٧٥.

(٥) انظر: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، ط ١، ١١م، (تحقيق: عبد المجيد هنداوي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م: ج ١٠ ص ٣٩٦.

(٦) انظر: المسعودي، مغاني المقامات في معاني المقامات: الورقة ٣٨أ.

المطلب الثالث: نقد الأسلوب

أولاً: الاستعارة

اعترض ابنُ الخشاب على عددٍ من استعارات الحريري في مقاماته، وادّعى أنها استعارات بعيدة، دون أن يعلّل سبب بعدها، ومن ذلك قول الحريري في المقامة الرابعة الموسومة بالذمّياطية: «ولاحت الشمسُ في الأطمار»^(١)، قال ابن الخشاب: «استعارة بعيدة»^(٢).

ولعلّ ابن الخشاب أراد بُعد وجه الشبه بين المشبّه والمشبّه به الذي تقوم عليه الاستعارة، ففي عبارة الحريري إقامة الشبه بين الشمس والإنسان، ثم حذف المشبّه به وهو الإنسان، وأبقى شيئاً من لوازمه وهي الأطمار؛ لذلك فهذه استعارة مكنية، لكنّ ابن الخشاب لا يعترف بوجه الشبه الذي أجاز استعارة الأطمار للشمس، فعدها بعيدة.

وقد دافع ابنُ برّي عن استعارة الحريري فقال: «لا شيء أحسن من استعارة الأطمار للشمس عند غروبها؛ لأنّ الشفق قد صار عليها كاللباس لها وهي تضيء فيه، فكأنها قد لبست أطماراً، وهي الثياب الخلقان»^(٣).

ومن الاستعارات التي عارضها ابن الخشاب، قول الحريري في المقامة الخامسة الموسومة بالكوفية: «إلى أن شاب مفرق الدجى»^(٤)، يعني به: أوائل الصباح.

فيرى ابن الخشاب أنّ هذه الاستعارة ليست على طريقة العرب، لأنّهم استعاروا الأعجاز لآخر الليل، والهوادي لأوائله، والنوائب لأوائل الليل أيضاً أنها في أعلى الرؤوس؛ لذلك فإن اختيار الحريري شيب مفرق الدجى للدلالة على أوائل الصباح، خارج عن المألوف، فالشيب إنما يكون في آخر العمر^(٥).

(١) الحريري، مقاماته: ص ٣٠.

(٢) ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريرية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٤٧.

(٣) المصدر السابق: ص ٤٤٧.

(٤) كذا وردت العبارة في الانتقادات، ولم أقف عليها في المقامات الحريرية، وفي المقامة المذكورة عبارة: «فنهضت حين سجا الدجى»، ويعود ذلك إلى تعدّد روايات نسخ المقامات المعتمدة لدى أقطاب الخصومة.

(٥) انظر: ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريرية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٥١.

وقد أنكرَ ابن برِّي على ابن الخشاب رأيه هذا، فاستعارة الحريري لأواخر الليل عند طلوع الفجر المشيب من أحسن الاستعارات ^(١)، ويظهر من قوله هذا أنه لم ينتبه إلى أن ابن الخشاب لم يعترض على استعارة المشيب للدلالة على طلوع الفجر، وإنما كان اعتراضه على اختيار لفظة المفروق بدلاً من الذوائب والهوادي أو الأعجاز.

أمّا المسعودي، فقد تنبّه لذلك، وأنكر على ابن الخشاب حجته؛ لأنه لا يقال: فعلَ ذلك في ذوائب الليل، بمعنى أوائله وهواديه، وكلام العرب موقوفٌ على الاستماع والاتباع، وليس على الابتداء، ثمَّ إنَّ كلمة الأعجاز كلمة مبتذلة لا يعجز عن استعمالها العجائز لشهرتها، فأما التعبير عن انقضاء الليل وانجلاء النهار بشيب ذوائبه فهو في قمة الفصاحة ^(٢).

ومهما يكن من أمر، فإنَّ اعتراضات ابن الخشاب الأخرى على استعارات الحريري، هي كالمذكورة هنا، إذ لم يثبت وجود تناقضات أو تناقضات بين أركان الاستعارة، أو أي عيب آخر، وإنما يكتفي باستبعادها عن طريقة العرب، في حين يتأولها ابن برِّي وأنصاره، فيبرئون الحريري من التخطئة.

ثانياً: البديع

لم ينكر ابن الخشاب على الحريري عنايته بالبديع، وإنما أنكر عليه توظيفه البديع على حساب سلامة المعنى، فمن ذلك قول الحريري في المقامة الرابعة والأربعين، وهي الموسومة بالشتوية أو اللغزية: «واقْتادَنِي إلى بيتِ عِشارُهُ تخورُ، وأَعْشارُهُ تقورُ» ^(٣).

إذ يرى ابنُ الخشاب أنَّ الحريريَّ أراد التجنيس بين عشار وأعشار فأساء الاستعمال؛ لأنه عامل لفظة أعشار معاملة الجمع، وهي في الحقيقة البرمة الواحدة، إذ الأعشار في قول العرب: برمة أعشار وقدح أعشار، إذا كانت قطعاً ^(٤).

(١) انظر: ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريية وانتصار ابن برِّي للحريري: ص ٤٥١.

(٢) انظر: المسعودي، مغاني المقامات في معاني المقامات: الورقة ٤١، أما الرازي فلم يزد أن أورد كلام المسعودي، وختمه بقوله: «فبان أن استعارة الحريري من أحسن الاستعارات وأطفها». الرازي، شرح مقامات الحريري: الورقة ٤٥ب.

(٣) الحريري، مقاماته: ص ٣٤٨، وفي حاشيته: عشاره تخور: العشار: النوق الحوامل كما ذكره المؤلف في تفسير هذه المقامة، والخوار في الأصل للبقر، خار الثور يخور خواراً إذا صوّت فاستعير للعشار، (وأعشاره) وهي البرم، جمع برمة، وهي القدر من الحجارة.

(٤) انظر: ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريية وانتصار ابن برِّي للحريري: ص ٤٧٧.

لكن السؤال الذي يبرز هنا: من أين استنتج ابن الخشاب أن الحريري يظن لفظة أعشار جمعاً، مع أن الحريري فسّر الأعشار بأنها البرمة العظيمة، والبرمة مفرد؟

يجيبُ ابن برّي عن هذا السؤال ليكشف عن غلط ابن الخشاب، فيقول: «وإنما غلط ابن الخشاب في جعله تاء التأنيث في قوله: (تفور) تأنيث الجمع، لما قرن بين قوله: (عشاره تخور، وأعشاره تفور)، فظنَّ أنَّ اللفظتين للجماعة، وأنَّ التأنيث فيهما تأنيث الجماعة، وليس الأمر كذلك، بل التأنيث في قوله (تفور) لتأنيث القدر الواحدة دون الجماعة»^(١).

ومن أمثلة اعتراضات ابن الخشاب على الجناس بسبب إفساده المعنى، قول الحريري في المقامة السابعة والأربعين وهي الموسومة بالحجرية:

وإيّاكَ والشكوى فلم ترَ ذا تُهَيِّ شكا بل أخو الجهل الذي ما ارعوى عوى^(٢)

قال ابن الخشاب معقّباً: «هذا بيتٌ قاده تجنيسٌ آخر إلى نظم لا معنى له يتحصّل»^(٣).

وسكتَ ابنُ برّي عن نقد هذا الكلام، وكذلك المسعودي، لكنه شرّحه بقوله: «أخو الجهل الذي عوى بالشكاية وقت ارعوائه أي رجوعه عنك، ومعناه: كلما غاب شكا في غيبته عنك»^(٤).

وقد شرّحه أيضاً الشّريشي (ت ٦١٩هـ) فقال: «يريد أن العاقل يحتمل ضرّاً الزمان ولا يشتكي، والجاهل الذي متى رجع عن التشكّي لم يرجع رجوعاً حسناً، بل يعوي بالتشكّي عواء الذنب»^(٥).

فالبيتُ إذن، مفهومٌ ومعناه واضح، وليس كما ادعى ابن الخشاب أنه بلا معنى، وكان الأجدر به أن يعيب الجناس في البيت لشدة ثقله على السمع، دون أن يربط ذلك بالمعنى، لأنَّ المعنى واضح كما تقدّم.

وقد عابَ ابن الخشاب الكثافة الجناسية التي أدت إلى غموض المعنى في قول الحريري في المقامة الثامنة والأربعين الموسومة بالحرامية:

(١) ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٧٧

(٢) الحريري، مقاماته: ص ٣٨٣، و«ارعوى: كفّ عن الأمر».

(٣) ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٨٠.

(٤) المسعودي، مغاني المقامات في معاني المقامات: الورقة ٢٤٨ب.

(٥) الشّريشي، أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن (ت ٦١٩هـ)، شرح مقامات الحريري، ط ١، م، (تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم)، مطبعة المدني، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٧٦م: ج ٥ ص ٢٧٥.

وَمَعْنَى لَا تَزَالُ تَغْنُ فِيهِ أَغَارِيدُ الْغَوَانِي وَالْأَغَانِي

فقد ذكر: (المعنى، وتغن، والغواني، والأغاني)، لكن المعنى يكاد يكون فارغاً، بل ربّما فاسداً، وذلك أَنَّ الأغاريد من قولهم: غرد إذا طرب، والغواني: جمع غانية، وهي الفتاة التي غنيت ببعلها عن الأزواج، أو بحسنها عن التحسين على اختلاف تفسير اللغويين، والأغاني: جمع أغنية، وهي المتغنّى بها، فكأنه لما أضاف الأغاريد إلى الغواني والأغاني، قال: يغن في هذا المعنى تطريب النساء اللواتي غنين ببعولتهنّ أو بحسنهن وتطريب الأبيات التي يغنى بها، «وناهيك بهذا المعنى صحّة وحسن»^(١).

وقد تجاوز ابن برّي الردّ على ابن الخشاب فيما يتعلّق بكثافة الجناس، واكتفى بالقول: «ليس في هذا البيت ما يُنكرُ عليه إلا عطفه الأغاني على الأغاريد، وهما بمعنى واحد، وهذا جائز عند أهل اللغة؛ لاختلاف اللفظتين على جهة التأكيد، وذلك كقول الشاعر:

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمِيناً^(٢)

والمين: هو الكذب. ... المعنى: لا تزال الغواني تغنّ بأغانيها وتطريبها في هذا المعنى، وهذا معنى صحيح لا إفساد فيه»^(٣).

ولعلّ ابن الخشاب لم يبالغ في تعقيد معنى البيت، كما ادّعى ابن برّي، فالمعنى فيه قلقٌ وغامض، وقد فسّر الشريشي ألفاظه فقال: «معنى: منزل. تغنّ: تصوّت. أغاريد: أصوات. الغواني: جمع غانية، وهي المرأة الجميلة، والأغاني: جمع أغنية وهي ما يتغنّى به»^(٤)، لكن تركيب هذه الألفاظ بهذه الدلالات لا يقود إلى معنى مفهوم.

(١) ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريية وانتصار ابن برّي للحريي: ص ٤٨١.
(٢) جعل ابن سنان الخفاجي هذا البيت شاهداً على التطويل، وهو غير الحشو، لأنّ الحشو لفظ يتميّز عن الكلام بأنه إذا حذف منه بقي المعنى على حاله، والتطويل هو أن يعبر عن المعاني بالفاظ كثيرة كل واحد منها يقوم مقام الآخر. انظر: ابن سنان الخفاجي، أبو محمّد عبد الله بن محمّد (ت ٤٦٦هـ)، سرّ الفصاحة، ط ١، م، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م: ص ٢١٩.

(٣) ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريية وانتصار ابن برّي للحريي: ص ٤٨١ — ٤٨٢.
(٤) الشريشي، شرح مقامات الحريي: ج ٥ ص ٢٩٧.

ثالثاً: التكرار

عابَ ابنُ الخشاب على الحريري تكرار سجتين متوافقتين في قوله من المقامة السادسة والعشرين الموسومة بالرقطاء: «فَتَعَارَفْنَا حِينَئِذٍ، وَحَقَّتْ بِي فَرْحَتَانِ سَاعَتَيْنِ»^(١)، فقال: «السجتان واحدة، لأن (إِذْ) فيهما كلمة واحدة، فلا فرق بين إضافة الحين والساعة واللييلة واليوم وغير ذلك مما تحسن إضافته من أسماء الأزمنة إليها»^(٢).

ومن أمثلة التكرار الذي اعترض عليه ابن الخشاب، تكرار لفظتين بالمعنى نفسه في قول الحريري من المقامة الخامسة والثلاثين الموسومة بالشيرازية: «إِذْ احْتَفَّ بِنَا ذُو طِمْرَيْنِ، قَدْ كَادَ يُنَاهِزُ الْعُمَرَيْنِ»^(٣).

قال ابن الخشاب: «بئس الاستعمال استعمال (كاد) مع (يناهز)؛ لأن المناهزة معناها: المقاربة، ناهز فلانُ الخمسين، إذا قاربها، وكاد: معناها المقاربة أيضاً، فهما وإن اختلفا في الاستعمال، يتفقان في معنى المقاربة»^(٤).

وقد سكتَ ابن برِّي عن هذين الاعتراضين، وكذلك فعل المسعودي والرازي، ولعلهم بذلك يوافقون ابن الخشاب فيما ذهب إليه.

(١) الحريري، مقاماته: ص ١٨٨.

(٢) ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحيرية وانتصار ابن برِّي للحريري: ص ٤٦٣.

(٣) الحريري، مقاماته: ص ٢٧٣.

(٤) ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحيرية وانتصار ابن برِّي للحريري: ص ٤٦٨.

المطلب الرابع: الصدق والكذب

قضية الصدق والكذب من أبرز القضايا النقدية التي احتدم حولها الخلاف قديماً بين كبار النقاد مثل: ابن طباطبا (ت ٣٢٢هـ) وقدامة بن جعفر (ت ٣٣٧هـ) والآمدي (ت ٣٧٠هـ) وعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) وحازم القرطاجني (ت ٦٨٤هـ)، ولكلٍّ منهم آراءٌ في ذلك، ناقشها الدارسون في العديد من الدراسات، وليس الهدفُ هنا أن أعرض آراءهم، فهذا خارجٌ عن موضوع الدراسة، وإنما سأعرضُ لهذه القضية في الخصومة التي دارت حول المقامات بين أنصار الحريري وابن الخشاب، موضحاً المنزع النقدي الذي صدرَ عنه كلُّ واحدٍ منهم.

وكانَ الباعثُ وراءَ ظهور هذه القضية في الخصومة، احتراز الحريري في خطبة المقامات من نقد بعض الجهال — على حدِّ تعبيره — بأنَّ هذه المقامات تقومُ على الكذب، وهذا أمرٌ نهى عنه الشرع الإسلامي، وفي هذا يقول: «على أني وإنَّ أغمضَ لي القطنُ المتغابي، ونضحَ عني المحبُّ المحابي، لا أكادُ أخلصُ من غمرِ جاهلٍ، أو ذي غمرٍ متجاهلٍ، يضعُ منِّي لهذا الوضع، ويندِّدُ بأنَّه من مناهي الشرع، ومن نقدِ الأشياءِ بعينِ المعقول، وأنعمَ النظرَ في مباني الأصول، نظمَ هذه المقاماتِ، في سلكِ الإفاداتِ، وسلكها مسلكَ الموضوعاتِ، عن العجماواتِ والجَماداتِ، ولم يُسمعَ بمن نبا سمعُ عن تلكَ الحكاياتِ، أو أتمَّ روايتها في وقتٍ من الأوقاتِ، ثمَّ إذا كانتِ الأعمالُ بالنِّيَّاتِ، وبها اتَّعقادُ العقودِ الدِّينيَّاتِ، فأَيُّ حرجٍ على من أنشأ ملحاً للنَّبيِّه، لا للتَّمويه، ونحا بها منحنى التَّهذيبِ، لا الأكاذيبِ؟ وهل هو في ذلك إلا بمنزلةٍ من انتدبَ لتعليم، أو هدى إلى صراطٍ مُستقيم؟»^(١).

إذن، فالحريري يرى أنَّ وظيفة مقاماته تنتظم في سلكِ الإفادات والحكم والأمثال التي يتعظُّ بها الإنسان فتكون سبيلاً لتهديبه وتعليمه، وليسَ هذا ممَّا نهى عنه الشرع، وقد ألْمَحَ إلى منهج في التأليف الأدبي لم يعترض عليه النقاد، بل عدَّوه من أرقى أشكال الأدب، وهو كتاب «كليلة ودمنة» الذي أسندتْ حكاياته إلى العجماوات، وكذلك غيره من المؤلَّفات التي تضمَّنت رسائل المفاخرات بين أشكال الجَمادات، ولم يعترض عليها أحدٌ في تراثنا النقدي.

وقد اعترض ابنُ الخشاب على كلام الحريري هذا، وبيَّن أنَّ مقاماته تدخلُ في مناهي الشرع؛ لأنها قائمة على إسناد حكاياتٍ مكذوبة تفنقر إلى الصدق التاريخي، وإسنادها إلى

(١) الحريري، مقاماته: ص ٨.

شخصياتٍ لم يثبت وجودها، والحريريّ في الاحتجاج عليه بما ساقه من كلامه في هذا الفصل غلطٌ أو مغالط (١).

ثمَّ يبدأ ابنُ الخشاب بتفنيد حجة الحريري التي اعتمدَ عليها في إثباتِ عدم دخول المقامات في حيزِ المنهيات الشرعية، وهي قياس المقامات على كليفة ودمنة، إذ يرى ابن الخشاب عدم صحة هذا القياس لعدم الشبه بين المقامات وحكايات كليفة ودمنة؛ لأنَّ المقامات مسندة إلى شخصيتين ذكرَ أسماءهما وهما: الحارث بن همّام وأبو زيد السروجي، والإخبار عنهما «كذب لا محالة متلبسٌ مثله بالصدق» (٢)، لكنَّ شخصيات كليفة ودمنة: الأسد والذئب والثعلب والبطّة والسحفاة، لا يلتبس فيها الصدق بالكذب، لأنَّ شخصياتها حيوانات عجماء، ومعلومٌ بدهاءة أنَّ ما تُسبب إليها من حوار بين الأسد والثعلب مثلاً مجرد خيال، ولا يمكن أن يتصورَ أحدٌ أنه قد حدث فعلاً (٣).

وقد ألحَّ ابن الخشاب على التباس الصدق بالكذب في مقامات الحريري بعكس حكايات كليفة ودمنة، إذ غيرُ مستحيل في العرف والعادة أن يوجدَ في النَّاس داهية يكنى أبا زيد، ويكون من سروج، ويكون من البلاغة والفصاحة والتصرُّف في أبواب الحيل في المعاش ما حكى عنه الحارث بن همّام، وكذلك وجود الحارث واتفاق اجتماعه مع أبي زيد على ما وصف الحريري، فهذا يشبه الصدق من وجه، ويدخل تحت إمكانه، فهو كذب (٤).

أمّا ابن برّي، فقد قصر كثيراً في ردّه على ابن الخشاب في هذا الجانب؛ لأنه أغفلَ بيان موقفه من قضية الصدق والكذب في الأدب، واكتفى فقط بإثبات أن أبا زيد السروجي كان موجوداً حقاً، وروى بسنده عن الحريريّ أنه قال: «أبو زيد السروجي كان شحاذاً بليغاً، ومكدياً فصيحاً، وردَ علينا البصرة، ووقف يوماً في مسجد بني حرام يتكلّم ويسأل الناس شيئاً، وكان بعض الولاة حاضراً والمسجدُ غاصُّ بالفضلاء، فأعجبته فصحته وحسن صياغة كلامه، وملاحظته ... قال: فاجتمع عنده عشية ذلك اليوم جماعة من معارق فضلاء البصرة وعلمائها، فحكيتُ لهم ما شاهدتُ من ذلك السائل، وسمعتُ من لطافة عبارته في تحصيل مراده، وحذاقة إشارته وتسهيل إيراده، فحكى كل واحدٍ من جلسائي أنه شهد من هذا السائل في مسجده مثل ما شاهدت، وأنه سمع منه في معنى آخر فصلاً أحسن مما سمعت، وكان يغيّر في كلّ مسجد زيّه

(١) انظر: ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحيرية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٣٥.

(٢) المصدر السابق: ص ٤٣٥.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ص ٤٨١ — ٤٨٢.

(٤) انظر: المصدر نفسه: ص ٤٣٥.

وشكله، ويظهرُ في فنون فضله احتياله، فتعجَّبوا من جريانه في ميدانه، وافتتانه في إحسانه، فأنشأت المقامة الحرامية»^(١).

وكان جديراً بابن برِّي أن يلتفتَ إلى علاقة الأدب بالصدق التاريخي من جهة، وعلاقته بالصدق الفني من جهة أخرى، وأنَّ وظيفة الأدب لا تقتصر على التوثيق والتأريخ، كما أنَّ النصوص الأدبية ينظر إليها من زاوية أدبية، وتختلف اختلافاً جذرياً عن النصوص التاريخية التي يُراد بها الصدق، بالإضافة إلى أنَّ الأدب لا يُقاس بالمعايير الدينية؛ لأنه قائم في جوهره على الخيال.

أمَّا المسعودي، فلم يختلف عن ابن برِّي كثيراً في رده، لكنه أشارَ إلى أنَّ الكذب ذو معيار واحد ولا تتفاوت فيه النصوص، فمثلاً تسامح ابن الخشاب في نسبة الكذب إلى الجمادات والعجاوات، فإنَّ المعيار يقتضيه أن يتسامح أيضاً في نسبة الكذب إلى الذوات، وبذلك تسقط تهمة الكذب، وفي ذلك يقول: «لو كان الكذب بهذا الذي لا يلتبس بالصدق جائزاً لكان ابن الخشاب بهذا التقسيم فائزاً، ولقصبات السبق حائزاً، ولكنَّ الكذب منهى عنه شرعاً ومستهجناً ومستقبح طبعاً، مسقط للعدالة، وملحق بالردالة والنذالة، سواء التبس بالصدق أو لم يلتبس، وسواء اقتبس تجربة وتيقظاً أو لم يقتبس، وقائله مستهزأ به مستخف به عرفاً، مهتوك ومضحوك عليه ظرفاً، يلقب في الدنيا كذاباً، ويعذب في العقبى عذاباً، والذي يكذب على لسان العجاوات، ويفتري على الجمادات، أعظم خساراً، وأفقم جساراً، لاستحالة كلامها، وعدم نطقها وأفهامها، يلحقه الهزء، ويتبعه الرزء، وله من سوء التكذيب وسورة التعذيب جزءٌ وأي جزء ... فبان أنَّ ابن الخشاب شنع تزويراً وتخبيلاً وتمويهاً، وحفر لغيره حفرة ولكنه وقع فيها»^(٢).

وقد تابع الرازيُّ المسعوديَّ ونقلَ كلامه ملخصاً، وزاد عليه قوله: «إنما لا يائتم راوي الكذب إذا لم يعلم أنه كذب، أمَّا متى علم الراوي أنَّ ما يرويّه كذب فهو آثم، لقوله صلى الله عليه وسلم: من حدّث بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»^(٣).

إذن، فأنصار الحريريِّ لم يعترضوا على ربط الأدب بالمعايير الشرعية، أو الاحتكام إلى النظرة الأخلاقية التي بدت واضحة في نقد ابن الخشاب، وإنَّما تركوا القضية المركزية وتوجهوا لنقد بعض الأفكار الهامشية، فأثبت ابن برِّي الصدق التاريخي لشخصية أبي زيد السروجي،

(١) ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريرية وانتصار ابن برِّي للحريري: ص ٤٣٦.

(٢) المسعودي، مغاني المقامات في معاني المقامات: الورقة ١٢ أ.

(٣) الرازي، شرح مقامات الحريري: الورقة ١٢ ب.

وأبدى المسعودي ومن بعده الرازي إنكارهما للتفريق بين كذبٍ وكذب، فالكذب كله حرام، وعلى ذلك لا فرق بين كذبة ودمنة ومقامات الحريري، ولعل في ذلك إنكاراً غير صريح لمعيارية الصدق والكذب في الأدب، لكنهم لم يصرّحوا بذلك، مما يدلُّ على أنَّ الوعي النقدي الذي أرساه النقاد من قبلهم لم يكن راسخاً لديهم، وأنَّ ممارساتهم النقدية لم تكن متمخضة عنه.

المطلب الخامس: السرقات الأدبية

كانت السرقات من جملة مآخذ ابن الخشاب على المقامات الحريرية في عدة مواضع، وقد أشار إلى ذلك في مقدّمة انتقاداته فقال: «ولقد خطف أكثرها من مواضع، يدلُّ تهديّه إليها على فضلِ بارع، ولم يكنُ رحمه الله مدفوعاً عن فطنة ثاقبة، وغريزة في التفريق مطاوعة مجاوبة»^(١)، وقال أيضاً: «وأنبّه مع ذاك على مواضع أخذ منها واستعان بها وأنحى عليها وغصبها»^(٢).

ومن جملة ما عدّه ابن الخشاب من سرقات الحريري في مقاماته، قوله في خطبة كتابه: «ونعوذ بك من شرّة اللّسن، وفضول الهذر، كما نعوذ بك من معرّة اللّكن، وفُضوح الحصر»^(٣). إذ يرى ابن الخشاب: أنّ هذا الكلام بعينه في أوّل كتاب «البيان والتبيين» للجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، ثمّ تهكّم على هذه السرقة فقال: «ولا حرج على ابن الحريري، فإنه أغار على بلديّه، ولم يحلّ حبوته في غير نديّه، اقتداءً بقوله:

وأحياناً على بكرٍ أخينا إذا ما لم نجد إلا أخانا

بصريٌّ صالتَ بصريّاً، كما قال عذافر:

بصرية تزوّجتَ بصرياً يُطعمها المالح والطريا^(٤)

ولم يعترض أنصار الحريري على هذه الدّعوى، لكن بالرجوع إلى «البيان والتبيين» للجاحظ، نجد أنه افتتح كتابه بقوله: «اللهمّ إنا ... ونعوذ بك من السّلاطة والهذر، كما نعوذ بك من العيِّ والحصر»^(٥).

وبمقارنة قول الحريري بقول الجاحظ نلاحظ أنّ الحريري أخذ منه المعنى، كما أخذ منه لفظتين فقط وهما: «الهذر، والحصر»، وقد صرّح الجاحظ أنّ هذا الدعاء من المعاني المتداولة

(١) ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريرية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٣١.

(٢) المصدر السابق: ص ٤٣٢.

(٣) الحريري، مقاماته: ص ٢.

(٤) ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريرية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٣٣.

(٥) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ)، البيان والتبيين، ط ٥، ٤م، (تحقيق: عبد السّلام هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٥م: ج ١ ص ٣.

بين الناس فقال: «وقديماً ما تعوذوا بالله من شرهما، وتضرعوا إلى الله في السلامة منهما»^(١).

وعلى هذا يكون ابن الخشّاب قد بالغ في الحكم بالسرقة؛ لأنّ المعاني المتداولة مطروحة في الطريق، يأخذها القاصي والداني، ولا يُحكم بالسرقة لمجرد التشابه فيها، وأمّا اللفظتان المتشابهتان فقد وظفهما الحريري توظيفاً مختلفاً، فكلام الجاحظ قائم على المزاوجة بين هذه الألفاظ بتركيب العطف: (السلطة والهدر) ، (العي والحصر)، أما الحريري فقد زواج بين هذه الألفاظ بتركيب الإضافة: (فضول الهدر)، (فضوح الحصر)، وزاد الحريري على الجاحظ في المجانسة بين فضوح وفضول، فيكون بذلك قد استحقّ هذا المعنى .

وكذلك اتهم ابن الخشّاب الحريري بسرقة قوله في المقامة الأولى الموسومة بالصنعانية: «إحاطة الهالة بالقمر، والأكمام بالثمر»^(٢)، قال: «هو بعينه كلام أبي العلاء المعري في رسالة له موجودة في جملة رسائله خطفها ابن الحريري بعينها»^(٣).

وكذلك هنا، لم يدافع أنصار الحريري عنه، وكأنهم سلّموا بكلام ابن الخشّاب، وقد بحثتُ عن هذه العبارة في رسائل أبي العلاء المعري، فلم أجدها مع حرصي على ذلك، وليت أن ابن الخشّاب أرشدنا إلى الرسالة التي وردت فيها العبارة، لكفانا الشكّ في ادّعائه.

ومن السرقات الأدبية التي أشار إليها ابن الخشّاب، قول الحريري في المقامة الأربعين الموسومة بالتبريزية من جملة أبيات:

ما فيه من عيبٍ سوى أنه يومَ اللّدى قسّمته ضيزى

قال ابن الخشّاب: «نصف البيت بعينه اختطفه من قطعة في كتاب «أنس الوحدة» لأبي الحسن محمد بن عمر بن إبراهيم بن عمرو الذهبي البصري، أولها:

إنَّ أبا أيوب في فعله مؤيدٌ بالحجج البالغة

ما فيه من عيبٍ سوى أنه يدهنُ من قارورة فارغة^(٤)

(١) الجاحظ، البيان والتبيين: ج ١ ص ٢٧.

(٢) الحريري، مقاماته: ص ٩.

(٣) ابن الخشّاب، الانتقادات على المقامات الحبرية وانتصار ابن بري للحريري: ص ٤٣٩.

(٤) المصدر السابق: ص ٤٧٤.

ويبدو أنَّ أنصار الحريري قد تجاوزوا عن قضية السرقات الأدبية التي أثارها ابن الخشاب على الحريري، ولعلَّ السبب في ذلك أنَّ الأخذ الأدبي أصبح قضية مستهلكة، فالكلُّ يأخذ ممن سبقه، وقَلَّما تجدُ نصًّا متفرداً مبتكراً، والحقُّ أنَّ نصف البيت الذي ادَّعى ابن الخشاب سرقة، هو كلام كثير الدوران على ألسنة الشعراء، فمن ذلك قول ابن الرومي (ت ٢٨٣هـ):

ليسَ له عيبٌ سوى أنَّه لا تقُع العينُ على شِبْهِهِ^(١)

وقول ناصح الدين الأرجاني (ت ٥٤٤هـ):

ولا عيبَ فيه سوى أنَّه إذا النَّاسُ مدُّوا إليه العيونَ
يَظُنُّ خيالاتٍ أهدابها عذاراً على خدِّه الناظرون^(٢)

وقول ابن نباتة المصري (ت ٧٦٨هـ):

وما فيه من عيبٍ يعدُّ لناقدٍ سوى أنه بالجود مستعبد الحر^(٣)

إذن، هذه العبارة مما كثر تداوله بين الشعراء، فلا يعدُّ من السرقات، كما ادَّعى ابن الخشاب، إذ لا تمايز في استعمالها بين أديبٍ وآخر، ولا يُعلمُ من له الأولوية في قولها.

(١) ابن الرومي، علي بن العبَّاس (ت ٢٨٣هـ)، ديوانه، ط ٣، ٦، (تحقيق: حسين نصَّار)، دار الكتب المصريَّة، القاهرة، ١٩٧٣م: ج ٦ ص ٢٦١٧.

(٢) الأرجاني، ناصح الدين أحمد بن محمد (ت ٥٤٤هـ)، ديوانه، ط ١، ٢، (تحقيق: قدرى مايو)، دار الجبل، بيروت، ١٩٩٣م: دار الجبل: ج ٢ ص ٢٨٧.

(٣) ابن نباتة المصري، جمال الدين محمد بن محمد (ت ٧٦٨هـ)، ديوانه، ط ١، ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت: ص ٢٠١.

المطلب السادس: ابن الخشاب وخصومه بين الذاتية والموضوعية

ترتبط الذاتية والموضوعية في ممارسات الأدباء النقدية، بمظهرين أساسيين، وهما: الأحكام النقدية، واللغة النقدية، وفيما يلي تحليل لما ورد من ذلك في الخصومة:

أولاً: الأحكام النقدية

احتكم ابن الخشاب في نقده لمقامات الحريري على معيارية اللغة بمستوياتها المعجمية والنحوية والصرفية فيما يتعلّق بالقضايا اللغوية، وشكك في وضوح بعض المعاني نتيجة الإفراط في الصنعة البديعية التي انتهجها الحريري في بعض مقاماته، واتهمه أيضاً بالسرقة الأدبية في مواضع يسيرة.

فأمّا مآخذ ابن الخشاب اللغوية والنحوية، فقد تجاهل فيها تعدّد الأوجه للمسألة الواحدة، فالمفردة لا تقتصر دلالته على معنى واحد، مثلاً أنّ الوجه النحوي قد يحتمل عدة أوجه إعرابية من خلال التوجيه السياقي للمعنى؛ فلذلك اتهمه ابن برّي بتجافيه عن الموضوعية في بعض الأحيان، ومن ذلك انتقاد ابن الخشاب لقول الحريري في المقامة التاسعة والثلاثين الموسومة بالعمانيّة أو الصُحاريّة: «فأقبلنا نجوسُ خلالها، ونتفياً ظلالها»^(١)، فقيّد الجوسَ بمعنى قوله تعالى: {فجاسوا خلال الدّيار}، أي: أكثروا القتل خلال الدّيار^(٢).

وقد أنكر عليه ابن برّي هذا التضييق الدلالي للفعل جاس، وقصره على القتل، فقد ذكر الجوهري أنّ الجوس مصدر قولك: جاسوا خلال الدّيار، أي تخلّوها وطلبوا ما فيها كما يجوس الرجل الأخبار، أي: يطلبها^(٣)، فعلى هذا يصحّ قول الحريري^(٤).

أمّا المسعودي فلم يعجبه هذا الاعتراض من ابن الخشاب، فبالغ في التشنيع عليه واتهمه بكتّم الحقائق، فقال: «نحنُ قد قدّمنا أقاويل الأئمة المبرّزين من أهل اللغة والمفسّرين في قوله تعالى: {فجاسوا خلال الدّيار}، فإنّ كان ابن الخشاب جهلاً أقاويلهم، ولم يعلم حملهم فيه وتفاصيلهم، فالجهل هو الدّاء العياء والنّقبُ التي لا تؤثر فيها الهناء، فلا يُعذر بتقصيره، ولا

(١) الحريري، مقاماته: ص ٣٠٢.

(٢) ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريّة وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٧٤.

(٣) انظر: الجوهري، الصحاح: مادّة (جوس)، ج ٣ ص ٩١٥.

(٤) انظر: ابن الخشاب، الانتقادات على المقامات الحريّة وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٧٤.

يُشكر على سوء تدبيره، وإن كان قد أحاط بها علماً، وأجاد لها فهماً، ثم كتم التفسير الملائم الموافق، وأظهر ما ليس بمطابق، فهذا فعلٌ يَأباه الدِّين والحياء، ولا يأتي به إلا السفهاء»^(١).

أمّا مآخذ ابن الخشّاب النحوية، فقد أعمل ابنُ برِّي فيها منهجه في التوجيه النحوي، فصرفَ معظمها عن دائرة الخطأ، وبيّن أنها من الأوجه الجائزة في اللغة، مثبتاً بذلك تعنّت ابن الخشّاب الذي لا يخفى عليه مثل هذا، ومن أمثلة ذلك قول الحريري في المقامة السابعة الموسومة بالبرقعيدية: «وَأَثَرْتُ أَنْ أَفَاجِيَهُ وَأَنَاجِيَهُ، لأعجمَ عودَ فراستي فيهِ»^(٢)، قال ابن الخشّاب: «استعمل في هذه المقامة إسكان الفعل المضارع المعتل بعد أن الناصبة ... وهي لغية لا يثبتها أمثالُ النحويين، ويلحّنون مستعملها في غير الشعر»^(٣).

وقد ردّ ابنُ برِّي هذا الخطأ، وجعلهُ من باب ضرورات السجع، «لأن ضرورة السَّجع في النثر كضرورة الوزن في الشعر، ولما وجبَ إسكان الياء لإقامة الوزن، كذلك وجب إسكانها لإقامة وزن السجعة، فهذا ممّا يُسامحُ به ابن الحريري»^(٤).

ومن أمثلة تحامل ابن الخشّاب على الحريري، تخطئته في قضية عروضية، وذلك في المقامة التاسعة والعشرين في قطعة شعر أولها:

يا صارفاً عني المودّة والزمانُ له صُروفُ

قال ابن الخشّاب: «هي مقيدة، فيها أبيات لو أطلقت، كانت منصوباً ومرفوعاً ومجروراً، وهو غير جائز»^(٥). وقد رفض ابنُ برِّي هذه التخطئة، وقال: «الذي ذكره ابن الحريري صحيح، ولا يلزمه أن يكون إعراب المقيّد كإعرابه لو أطلق»^(٦). ومثّل على ذلك بعدة قصائد لامرئ القيس وطرفة والأعشى، وكلها قوافٍ مقيدة، لو أطلقت لاختلف الإعراب، ولم يعد أحدٌ من أهل اللغة هذا خطأ.

(١) المسعودي، مغاني المقامات في معاني المقامات: الورقة ١٨٥ب.

(٢) الحريري، مقاماته: ص ٤٩.

(٣) ابن الخشّاب، الانتقادات على المقامات الحريرية وانتصار ابن برِّي للحريري: ص ٤٥٥.

(٤) المصدر السابق: ص ٤٥٥، وقد تابعه المسعودي ونقل كلامه، انظر: المسعودي، مغاني المقامات في معاني المقامات: الورقة ٥١ب.

(٥) ابن الخشّاب، الانتقادات على المقامات الحريرية وانتصار ابن برِّي للحريري: ص ٤٦٤.

(٦) المصدر السابق: ص ٤٦٤.

ومهما يكن من أمر، فإنَّ الأمثلة كثيرة على تحامل ابن الخشّاب على الحريري على الرغم من إصابته في بعض انتقاداته، فقد تعجّل في تخطّئته فيما يحتملُ الصواب، وفي المقابل، انتصر ابن برّي للحريري بخلق علمي وتجرّد موضوعي، منتهجاً التوجيه اللغوي المبني على الأدلة وكلام المعجميين والنحويين القدماء، وتابعه على ذلك المسعودي والرازي من بعده.

ثانياً: اللغة النقدية

افتتح ابنُ الخشّاب انتقاداته بالعديد من العبارات التي تؤكّد عداوته للحريري، ومن ذلك نقدهُ لشخصيته في قوله: «ولم يكن رحمه الله مدفوعاً عن فطنة ثاقبة، وغريزة في التلفيق مطاوعة مجاوبة»^(١)، وهذه العبارة تشي بازدراء ابن الخشّاب لعقلية الحريري وذكائه، وكان جديراً به، أن يتجرّد في نقده، فيوجّه نقده للمقامات وليس لشخصية مؤلفها، وذكر أيضاً أن الحريري لما أشاع مقاماته بين الناس، لم يكن في بغداد إلا بقية من الموسومين بعلم الأدب، وكتب التراجم والتاريخ تشهدُ بعكس ذلك.

وقد وسمَ ابنُ الخشّاب الحريري بالجهل في علم النحو؛ لاستعماله لفظة «قاطبة» مضافة، وقد سبق بيان ذلك، وقال: «يدلُّ على جهله بعلم النّحو، وأنه كان فيه مقصراً جداً»^(٢)، أما ابن برّي فقد اقتضت بعض القضايا أن يهجر لغته النقدية الهادئة، ومن ذلك تعليقه على بعض اعتراضات ابن الخشّاب بقوله: «وذلك بئس الظن»^(٣).

ولا يخفى على الناظر في ردود المسعودي على ابن الخشّاب، ملاحظة ارتفاع وتيرة اللغة النقدية وحدتها أحياناً، ومن ذلك قوله: «فبان أن ابن الخشّاب شنع تزويراً وتخبيلاً وتمويهاً»^(٤)، وقوله: «وقول ابن الخشّاب: أراد به الحريري الخروج عن الأصل والزيادة في الوقت، أكذوبة افتراها غروراً وتقول وبهتان»^(٥)، وقوله أيضاً: «وأما قول ابن الخشّاب: لعمرُ الله، فهو يمينٌ ولكنه في يمينه هذه يمين»^(٦)، وأما الرازي فقد تابع ابن برّي في كثير من آرائه، ونقل كثيراً مما كتبه المسعودي بشيء من الاختصار، وكانت لغته هادئة بعيدة عن الشتم والتهكم.

(١) ابن الخشّاب، الانتقادات على المقامات الحريرية وانتصار ابن برّي للحريري: ص ٤٣١.

(٢) المصدر السابق: ص ٤٥٣.

(٣) المصدر نفسه: ص ٤٦٢.

(٤) المسعودي، مغاني المقامات في معاني المقامات: الورقة ١١٢ أ.

(٥) المصدر السابق: الورقة ١١٠ ب.

(٦) المصدر نفسه: الورقة ٦ ب.

ومهما يكن من أمر، فإنَّ الموضوعية والخلق العلمي سمتان لا يتحلَّى بهما إلا من كانَ شفوفاً حكيماً في تخطئة الآخرين، وابنُ الخشّاب في انتقاداته كان قد أبدى آراءه، وهذا من حقّه، لكنه أخفى كثيراً من وجوه الصواب التي تحتلها أقوال الحريري، ممّا لا يخفى عليه فضلاً عن ابن برّي والمسعودي والرازي.

وأما ابن برّي، فعلى الرغم من خروجه عن الموضوعية أحياناً، وعلوّ وتيرة لغته النقدية أحياناً أخرى، إلا أنه كان بحق، نموذجاً للخلق العلمي والتجرّد الموضوعي، في حين تابعه بذلك الرازي، فاهتمَّ بإظهار الحقّ والصواب، من غير التجريح بالآخرين، لكنّ المسعودي وإن كان قد انجرف وراء ذاتيته في لغته النقدية، إلا أنه اعترف لابن الخشّاب في بعض استدراكاته بالإصابة، وحكم بتخطئة الحريري.

المبحث الثالث: الخصومة بين ابن الأثير والصفدي

سبقَت الإشارة إلى أنَّ الصَّفدي كانَ ذا شغفٍ وولع كبيرين بمقامات الحريري، وقد أبدى رأيه في الخصومة التي دارتْ حول المقامات بين ابن الخشاب من جهة، وابن برِّي والمسعودي والرازي من جهة أخرى، فقال: «على أنَّ ابن الخشاب ردَّ عليه أليفاً يسيرة، وأجابه المسعودي عنها، وابن الخشاب أصاب في القليل من القليل، وتعنَّت في كثير القليل، وكذلك ابن برِّي وضع عليها نكتاً يسيرة»^(١).

وقد استشعر الصَّفديُّ تحامل ابن الأثير على الحريري، فانتصب مدافعاً عنه، ومن الملاحظ أنَّ القضايا التي دارتْ بينهما مختلفة عن قضايا خصومة ابن الخشاب مع أنصار الحريري، ويمكنُ لنا إجمالها في قضيتين مركزيَّتين هما: ثقافة الكاتب، والتعقيد في الصنعة.

أولاً: ثقافة الكاتب

عقدَ ابنُ الأثير في «المثل السائر» فصلاً بعنوان: «في آلات علم البيان وأدواته»، قرَّرَ في مقدِّمته أنَّ الكاتب «ينبغي أن يتعلَّق بكلِّ علم»^(٢)، بمعنى أنَّ ثقافة الكاتب يجبُ أن تكونَ واسعة، فيتعلَّق بعلوم اللغة والشريعة الإسلامية والعلوم الفلسفية والطبيعية وغيرها من العلوم؛ لحاجته إليها كلها أثناء الكتابة الديوانية، وهذا أمرٌ لا يحتاج إليه أصحاب العلوم الأخرى كالنحاة والفهاء والمتكلِّمين وغيرهم؛ ولذلك صحَّ قولهم: «كلُّ ذي علم يسوغُ له أن ينسبَ نفسه إليه، فيقال: فلان النحوي، وفلان الفقيه، وفلان المتكلِّم، ولا يسوغُ له أن ينسبَ نفسه إلى الكتابة، فيقال: فلان الكاتب؛ وذلك لما يفتقرُ إليه من الخوض في كلِّ فن»^(٣).

ولا يُغفلُ ابنُ الأثير مكانة الموهبة في الكتابة، فكلَّ تلك الآلات لا تغني شيئاً بمعزلٍ عن الطبع، ثمَّ استطرَدَ ليتحدَّثَ عن غرائب الطُّباع، وأنَّ كثيراً من الكتاب قد يحسنُ نوعاً صعباً من الكتابة، فإذا طُلِبَ إليه الكتابة في غيره، فإنه لا يقدر، ومثَّلَ على ذلك بالحريري في قصته التي سبقَت الإشارة إليها، من عجزه عن الكتابة الديوانية، وابن الأثير يسمِّيه عدم قدرة، وقد علَّلَ ذلك بقوله: «لا عجب؛ لأنَّ المقامات مدارها جميعها على حكاية تخرج إلى مخلص، وأما المكاتبات

(١) انظر: الصَّفدي، صلاح الدِّين خليل بن أبيك (ت ٧٦٤هـ)، نصره الثَّائر على المثل السائر، ط ١، م، (تحقيق: محمَّد علي سلطاني)، مجمع اللغة العربيَّة، دمشق، ١٩٧١م: ص ٥٨ - ٥٩.

(٢) ابن الأثير، ضياء الدِّين نصر الله بن محمَّد (ت ٦٣٧هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشَّاعر، ط ١، م، (تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة)، مكتبة نهضة مصر، الفجالة، ١٩٦٢م: ج ١ ص ٣٨.

(٣) المصدر السابق: ج ١ ص ٣٨.

فإنها بحر لا ساحل له؛ لأن المعاني تتجدد فيها بتجدد حوادث الأيام، وهي متجددة على عدد الأنفاس»^(١).

ثم يشير ابن الأثير إلى سبب آخر، وهو كثرة ما توكلُ كتابته إلى كاتب الإنشاء، على عكس كاتب المقامات فيقول: «ألا ترى أنه إذا خطب الكاتب المفلق عن دولة من الدول الواسعة التي يكون لسلطانها سيف مشهور، وسعي مذكور، ومكث على ذلك برهة يسيرة لا تبلغ عشر سنين، فإنه يدون عنه من المكاتبات ما يزيد على عشرة أجزاء، كل جزء منها أكبر من مقامات الحريري حجماً؛ لأنه إذا كتب في كل يوم كتاباً واحداً اجتمع من كتبه أكثر من هذه العدة المشار إليها، وإذا نخلت وغرلت واختير الأجود منها، إذ تكون كلها جيدة فيخلص منها النصف، وهو خمسة أجزاء، والله يعلم ما اشتملت عليه من الغرائب والعجائب، وما حصل في ضمنها من المعاني المبتدعة»^(٢).

ثم يأتي دور التشنيع والخط على الحريري في ذلك، فينتقد نثره قائلاً: «على أن الحريري قد كتب في أثناء مقاماته رقاعاً في مواضع عدة، فجاء بها منحنطة عن كلامه في حكاية المقامات، لا، بل جاء بالغث البارد الذي لا نسبة له إلى باقي كلامه فيها، وله أيضاً كتابة أشياء خارجة عن المقامات، وإذا وقف عليها أقسم أن قائل هذه ليس قائل هذه، لما بينهما من التفاوت البعيد. وبلغني عن الشيخ أبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب النحوي رحمه الله أنه كان يقول: ابن الحريري رجل مقامات، أي: إنه لم يحسن من الكلام المنثور سواها، وإن أتى بغيرها لا يقول شيئاً. فانظر أيها المتأمل إلى هذا التفاوت في الصناعة الواحدة من الكلام المنثور»^(٣).

إذن، فجملة القول إن ابن الأثير يرى الحريري رجل مقامات، وليس من قدرته الخوض في الكتابة الديوانية، وهذا دليل على اختلاف الطبع في الفن الواحد، إضافة إلى ازدرائه رسائل الحريري الديوانية التي ظهرت نماذج منها في المقامات، فوصفها بالغث البارد، لما بينها وبين المقامات من تفاوت بعيد في الأسلوب، وكأن كاتبها هو غير الحريري.

وقد تصدى الصّفيّ لابن الأثير منتصراً للحريري، فأما عجز الحريري عن إنشاء ما طلب منه في الديوان، فالصّفيّ لا ينكر العجب من ذلك أيضاً؛ لكنه لا يفسره بالعجز، ويرى أن

(١) ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ٣٩.

(٢) المصدر السابق: ج ١ ص ٣٩ - ٤٠.

(٣) المصدر نفسه: ج ١ ص ٤٠.

الإنشاء من باب الفتوح على الإنسان، لأن الله تعالى قد يفتح بذلك في وقت دون وقت، وما يزال الناس كذلك تارة يُفْتَحُ عليهم وتارة لم يُفْتَحْ، والحريريُّ في ذلك الوقت لم يُفْتَحْ عليه^(١).

إذن، فالأمرُ كما قال ابن شهيد: «للكلام أحيان، وهذا شأن الإنسان»^(٢)، فالكتابة لها أوقات، ترتبط بنفسية الكاتب وراحته وصفاء ذهنه، فلعلَّ الحريريَّ لم يكن مستعداً ذهنياً للكتابة في ذلك الوقت، والذي يدفعنا لحسن الظن هذا، هو علوُّ كعبه في فنِّ الكتابة.

وأما دعوى ابن الأثير، بأنَّ الكاتب في ديوان الإنشاء يتحصَّلُ له من الرسائل أضعاف المقامات، فقد ردَّ الصَّفدي على هذا بقوله: «فهذا تعصُّب ودعوى لا يقوم عليها برهان، أو جهل بلغ الغاية، وأيُّ ترسلُ لكاتب تقدم عصره وإلى الآن يجمع له من ترسله مجلدة واحدة تكون كالمقامات يتداولها الناس، ويتعاطون كؤوسها، ويتمثلون بأبياتها وأسجاعها، ويكررون عليها من أولها إلى آخرها، ويبحثون عن عوراتها، وينقبون عن مساوئها، فلا يجدون فيها مغمزاً، ولا يقعون فيها على مطعن، بل تصفو على السبك، وتجود على الاستعمال»^(٣).

وعلى هذا، فالعبرة ليست بالكثرة، وإنما بالجودة والإتقان، إذ لم يتوقَّر لكاتب مجلّد واحد خلا من كثرة العثرات والاستدراكات، في حين إنَّ المقامات بلغت من جودة السبك والصنعة، ما جعلها منيعة على مرِّ الزمان، إذ لم يسجِّل أحدٌ استدراكاته عليها إلا ابن الخشاب في انتقاداته، والصغاني في حاشية له على نسخة من المقامات سبقت الإشارة إليها، إضافةً إلى تناقلها بين الناس على مرِّ الزمان.

ويُرجع الصَّفديُّ ذبوع صيت المقامات الحريرية، وتناقلها بالرواية عبر العصور، مما لم تحظ به رسائل أي كاتب آخر، إلى «أن هذا الكتاب أحد مظاهره تلك الحكايات المضحكة، والوقائع التي إذا شرع الإنسان في الوقوف عليها، تطلعت نفسه إلى ما تنتهي إليه، وتشوقت نفسه إلى الوقوف على آخر تلك القصة. هذا إلى ما فيها من الحكم والأمثال التي تشاكل كتاب كليلة ودمنة وإلى ما فيها من أنواع الأدب وفنونه المختلفة وأساليبه المتنوعة»^(٤).

(١) انظر: الصَّفدي، نصره الثَّائر على المثل السائر: ص ٥٦ — ٥٧.

(٢) ابن شهيد، أبو عامر أحمد بن عبد الملك (ت ٤٢٦هـ)، التواضع والزواضع، ط ١، م، (تحقيق: بطرس البستاني)، دار صادر، بيروت، ١٩٩٦م: ص ٨٥، وأصل هذا القول لبشر بن المعتمر في صحيفته: «خذ من نفسك ساعة نشاطك وفراغ بالك وإجابتها إياك...». الجاحظ، البيان والتبيين: ج ١ ص ١٢٩.

(٣) الصَّفدي، نصره الثَّائر على المثل السائر: ص ٥٨.

(٤) المصدر السابق: ص ٥٩.

ومهما يكن من أمر، فإن ثقافة الحريري لا ينكرها عاقل، ولا يختلف فيها اثنان، وأما قدرته على الإنشاء والترسل التي طعن بها ابن الأثير، فقد أفصح الصفي بالرد عليه، إذ إن الأمر لا يتوقف على القدرة والإمكان، فللكاتب خاصة وللإبداع عامة، طقوس وظروف لا بد من توافرها للكاتب كي يستطيع أن يبدع ويؤلف.

ثانياً: التعقيد في الصنعة

اشتهر الحريري في مقاماته بالصنعة اللفظية التي وصلت في بعض الأحيان إلى درجة التكلف والألغاب، كأن يبني مقامة على كلمة معجمة وأخرى مهملة، أو مقامة كاملة مهملة الحروف^(١)، وغير ذلك من ضروب الصنعة التي وصفها شوقي ضيف فقال: «إنها طبعاً أساليب التصنع وما يطوى فيه من تعقيد وتصعيب في طرق الأداء على هذه الهيئة، فإذا الكاتب يفر من الأداء المستقيم إلى الأداء الملتوي، لا ليدل على شيء سوى مهارته في اللعب والعبث بالألفاظ، وإنه لعبث ينتهي به إلى هذه الصورة الهندسية التي لا تحوي فناً ولا جمالاً، وإنما تحوي تعقيداً كأنما التعقيد غاية ينبغي أن يطلبها الكاتب في آثاره وأعماله»^(٢).

وقد عاب ابن الأثير على الحريري هذا الأسلوب في الكتابة، وجعل ذلك خارجاً عن موضوع علم البيان، فقال: «فممن فعل ذلك الحريري صاحب المقامات، فإنه ذكر تلك الرسالة التي هي كلمة معجمة وكلمة مهملة، والرسالة التي حرف من حروف ألفاظها معجم والآخ غير معجم، ونظم غيره شعراً آخر كل بيت منه أول للبيت الذي يليه، وكل هذا وإن تضمن مشقة من الصناعة، فإنه خارج عن باب الفصاحة والبلاغة؛ لأن الفصاحة هي ظهور الألفاظ مع حسنها، وكذلك البلاغة فإنها الانتهاء في محاسن الألفاظ والمعاني، من قولنا: بلغت المكان إذا انتهيت إليه، وهذا الكلام المصوغ بما أتى به الحريري في رسالته وأورده ذلك الشاعر في شعره لا يتضمن فصاحة ولا بلاغة، وإنما يأتي ومعانيه غثة باردة، وسبب ذلك أنها تستكره استكراها، وتوضع في غير مواضعها، وكذلك ألفاظه، فإنها تجيء مكرهة أيضاً غير ملائمة لأخواتها، وعلم البيان إنما هو الفصاحة والبلاغة في الألفاظ والمعاني، فإذا خرج عنه شيء من هذه الأوضاع المشار إليها لا يكون معدوداً منه، ولا داخلاً في بابيه ولو كان ذلك مما يوصف بحسن

(١) في المقامة السادسة والعشرين الموسومة بالرقطاء مكونة من كلمات، الحرف الأول منها مهمل والتالي معجم، انظر: الحريري، مقاماته: ص ١٨٧، وفي المقامة الواسطية ألف خطبة من كلمات لا تشتمل على أي حرف منقوط، انظر: الحريري، مقاماته: ص ٢١٣، وفي المقامة المغربية أتى بجمل يمكن عكس قراءتها، فيأتي بالجملة ثم يعكسها بالجملة التالية. انظر: الحريري، مقاماته: ص ١٠٩.

(٢) ضيف، شوقي (١٩٨٠م)، الفن ومذاهبه في النثر العربي، (ط٨)، القاهرة: دار المعارف: ص ٣٠٣.

ألفاظه ومعانيه لورد في كتاب الله عز وجل الذي هو معدن الفصاحة والبلاغة أو ورد في كلام العرب الفصحاء، ولم نره في شيء من أشعارهم ولا خطبهم»^(١).

والحق أن ابن الأثير لم يتحامل على الحريري في هذا، فقد انتقد جانب التعقيد الذي خرج بمفهوم الإبداع عن حده إلى فكرة الإعجاز، التي أرادها الحريري من ذلك، والهدف منها إثبات مقدرته اللغوية وتصرفه بأساليب الكتابة على نحو يعجز عنه المتأخرون، فيشهدون له بالتقدم والفضل، مع أنه خارج في ذلك عن مفهوم الفن والجمال.

ويبدو أن الصفدي قد أخذ على نفسه عهداً في الدفاع عن الحريري حقاً كان أو باطلاً، فنراه يدافع عنه في هذا المجال، ويبرر توظيف الحريري لمثل هذه الأساليب المعقدة من الكتابة، فيقول: «إن الحريري رحمه الله تعالى لم يأت بما أتى به من هذه الأنواع وادّعى أن هذا هو الفصاحة والبلاغة، وإنما أتى بذلك ليستوعب أنواع الأدب، ويبين للأديب ما يلزمه معرفته، وكل ذلك دليل القدرة والتمكن، ولو أن الحريري فعل ذلك في المقامات كلها لكان غير حسن، ومثل هذه الأشياء من اللغز والأحجية والأغاليط، والإتيان بالكلمة المعجمة وبعدها المهملة، وبالحرف المعجم وبعده المهمل، أو صدر بيت كذا وعجزه كذا، كل ذلك لائق بالمقامات. أما في الترسل والخطب، فإنه يكره ويستقل؛ لأن الترسل ليس المراد منه التفقه في الأدب وإنما هو إما لهناء أو عزاء أو شكر أو مدح أو وصف أو استعطاف أو عتب أو شوق أو غير ذلك، ومثل هذه الأشياء لا يليق بها التكلف»^(٢).

إذن، فموقف الصفدي من هذا التعقيد، أن الحريري أراد بذلك أن يستوعب أساليب الكتابة، وأنواع الأدب، على نحو تعليمي؛ لذلك فهو أمر مقبول، لأنه لم يبالغ فيه، ولم يجعله في كل المقامات، وابن الأثير يقيس المقامات على الترسل، وبينهما بون شاسع في الشكل والوظيفة.

(١) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٣ ص ٢١٠ - ٢١١.
(٢) الصفدي، نصره الثائر على المثل السائر: ص ٣٦٩.

الفصل الثاني

الخصومة النقدية حول شعر ابن سناء الملك

الفصل الثاني: الخصومة النقدية حول شعر ابن سناء الملك

المبحث الأول: بواعث الخصومة وأقطابها

تعودُ الخصومة النقدية حول شعر ابن سناء الملك، إلى مجموعة من البواعث، التي يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: منزلة ابن سناء الملك في الدولة الأيوبية

اتَّفَقَ المؤرِّخون على أنَّ القاضي السَّعيد أبا القاسم هبة الله بن جعفر بن سناء الملك، ينحدرُ من أسرةٍ ثريَّةٍ كانتْ معروفةً في ظلِّ الدَّولتين الفاطميَّة والأيوبيَّة، فقد كانَ جدُّه سناء الملك ذا «ثروة ومال واسع، ومن وجوه أهلها وكبرائهم، وأرباب النُّعمة»^(١)، وأمَّا والدُه فقد كانَ له «مضارباتٌ وقروضٌ وتجارات، اكتسبَ بها أموالاً جمَّة»^(٢).

غير أنَّهم اختلفوا في المكانة العلمية لهذه الأسرة، فقد ذكرَ ابن الشعَّار (ت ٦٥٤هـ) أنَّ والد ابن سناء الملك لم «يكنْ عنده شيءٌ من العلم ما يُشتهرُ به»^(٣)، وذكرَ الصَّفيُّ نقلًا عن ياقوت الحموي أنَّ جدَّه «سناء الملك واسمُه رزين كانَ رجلاً يهودياً صيرفياً بمصر، وكانتْ له ثروةٌ فأسلم ثم مات»^(٤).

ومما يشكِّكُ في صحَّة هذين النصَّين الأخيرين، أنَّ الحافظ المنذري (ت ٦٥٦هـ) وهو ممَّن عاصر ابن سناء الملك وراه، وسمعَ شعره من أصحابه، قد وصفَ كلاً من ابن سناء الملك ووالده وجدَّه بلقب «القاضي الأجل»^(٥)، وهو من الألقاب التي تشي بفضل صاحبها ومكانته العلمية في ديوان الإنشاء.

(١) ابن الشعَّار، كمال الدِّين المُبارك بن أبي بكر (ت ٦٥٤هـ)، قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزَّمان، ط ١، م ٩، (تحقيق: كامل سلمان الجبوري)، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ٢٠٠٥م: ج ٧ ص ١٢٣.

(٢) المصدر السابق: ج ٧ ص ١٢٣.

(٣) المصدر نفسه: ج ٧ ص ١٢٣.

(٤) الصفي، الوافي بالوفيات: ج ٢٧ ص ٢٢٩ — ٢٣٠، ولم أقف على هذا النصِّ في معجم الأدباء، فلعله من كتاب آخر لياقوت.

(٥) المنذري، زكي الدِّين عبد العظيم بن عبد القوي (ت ٦٥٦هـ)، التَّكْملة لوفيات النُّقَّلة، ط ٣، م ٤، (تحقيق: بشَّار عوَّاد معروف)، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ١٩٨٤م: ج ٢ ص ٢٣١، وكذلك وصفَ القاضي الفاضل والدَّ ابن سناء الملك وجدَّه بهذا اللقب، انظر: ابن سناء الملك، هبة الله بن جعفر (ت ٦٠٨هـ)، ط ١، م ١، فصوص الفصول وعقود العقول، (تحقيق: محمَّد محمَّد عبد الجواد)، مؤسسة المختار، القاهرة، ٢٠٠٥م: ص ٢٦١، ص ٢٧٨.

ومما يؤكد ذلك أنَّ صلة وثيقة نشأت بين القاضي الفاضل (ت ٥٩٦هـ) ووالد ابن سناء الملك، ودارت بينهما مراسلات أدبية، أورد ابن سناء الملك جانباً منها في كتابه «فصوص الفصول وعقود العقول»^(١)، الذي جمع فيه تقارير القاضي الفاضل لشعره ونثره.

وقد تنبّه القاضي الفاضل إلى المعية ابن سناء الملك، فقربّه إليه في ديوان الإنشاء، وجعله مؤدّب ابنه الأجل الأشرف، وتنبّه إلى ذلك أيضاً العماد الكاتب الأصفهاني (ت ٥٩٧هـ) فقال عنه وقد وقف على شيء من نظم ونثره ولم يكن قد تجاوز العشرين: «فوجدته في الذكاء آية، أحرز في صناعة النثر والنظم غاية، يتلقى عُرابة العربية له باليمين راية، قد ألحفت الإقبال الفاضلي في الفضل قبولاً، وجعل طين خاطره على الفطنة مجبولا»^(٢).

وأخذ ابن سناء الملك يُكثر من مدح السلطان صلاح الدين الأيوبي (ت ٥٨٩هـ)، ورجال دولته القاضي الفاضل، وابن شكر (ت ٦١٣هـ) والعاذل (ت ٦١٥هـ) والكمال (ت ٦٣٥هـ) وغيرهم، حتّى حاز مرتبة رفيعة عندهم، ونال من الثراء ما لم ينله أحد من الشعراء في عصره^(٣).

ثانياً: العداوة مع بعض معاصريه

لعلّ هذه المنزلة التي تبوأها ابن سناء الملك، قد ألّبت عليه قلوب حسّاده، فأنهم بالتشيع، لإضعاف مكانته عند السلطان صلاح الدين الأيوبي ذي المذهب السنّي، وممن أشار إلى ذلك ابن سعيد الأندلسي (ت ٦٨٥هـ)، فقال عنه: «وكان غالباً في التشيع»^(٤)، غير أنّ تتلمذ ابن سناء الملك لأبي طاهر السلفي (ت ٥٧٦هـ)^(٥)، وسماعه عليه في الإسكندرية، وتتلّمذه للقاضي الفاضل، وعدم ظهور التشيع في شعره ومؤلفاته، جعلت من هذه التهمة تبدو كيديّة، ذهبت في مهبّ الرّيح، ولم تلاق أدناً صاغية من السُّلطان^(٦).

(١) انظر: ابن سناء الملك، فصوص الفصول: ص ٨٦، ٩٨، ١٠٨،
(٢) العماد الأصفهاني، أبو عبد الله محمد بن محمد (ت ٥٩٧هـ)، خريدة القصر — قسم مصر، ط ١، م ٢، (تحقيق: شوقي ضيف وإحسان عباس)، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥١ م: ج ١ ص ٦٧.
(٣) انظر: ابن الشعر، قلائد الجمان: ج ٧ ص ١٢٤.
(٤) ابن سعيد الأندلسي، علي بن موسى (ت ٦٨٥هـ)، المغرب في حلى المغرب — القاهرة (النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة)، ط ٢، م ١، (تحقيق: حسين نصار)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ٢٠٠٢ م: ص ٢٧٣.
(٥) انظر: الأدفوي، البدر السافر: ج ٤ ص ٢٨٦.
(٦) دحض محمد إبراهيم نصر هذه الفرية عن ابن سناء الملك بأدلة عقلية وأخرى نقلية، انظر: نصر، محمد إبراهيم (٩٨٨ م)، ابن سناء الملك حياته وشعره، د.ت، القاهرة: دار الكاتب العربي: ص ٥٢ — ٥٣.

وقد هجاهُ عددٌ من شعراء عصره، منهم ابن السّاعاتي (ت ٦٠٤هـ-)، الذي اتّهم ابن سناء الملك بالنشيع، وكراهية أبي بكر وعائشة أم المؤمنين، فقال وقد نُقِلَ إليه وقوع ابن سناء الملك عن جملٍ له: (١)

قالوا السعيد تعاطى بَغْلَه نَزَقاً فزلّ عنه وأهلُ ذاك للزلل (٢)
فقل له لا أقال الله عَثَرَتُهُ ولا سَقَتَه بَنانُ العارض الهطل
أبغضت بالطّبع أمّ المؤمنين ولم تُحبب أباهما فجاءت وقعة الجمل

فأجابه ابن سناء الملك مشيراً إلى أن سبب هجائه له هو الحسد:

قيل لي قد هجاكَ ظلماً عليّ قلتُ عُذراً للوم ذاك اللئيم
مستحيلٌ أن لا يكون هجاني وهو مغرئ بهجو كلّ عظيم

وكان ابن السّاعاتي يَنبِزُ ابن سناء الملك بالضّدد لجحوظٍ كان في عينيه، فقال مزدرياً له ولكتابه «مصاد الشوارد»: (٣)

تأملتُ تصنيفَ هذا السعيد واني لأمثاله ناقذ
فكم ضمّ بيت نُهيّ سائراً وصيد به متلّ شارذ
وفي عجب البحر قولٌ يطول وأعجبه ضفدع صائد

ثالثاً: بواعث أدبية ونقدية

تحوّلت الخصومة الشخصية بين ابن سناء الملك وشعراء عصره، إلى خصومة أدبيّة نقدية، دفعت بالشعراء إلى الكشف عن مساوئ شعره، ومن ذلك أنّه لما نظم قصيدته التي امتدح بها تورانشاه أخا صلاح الدّين الأيوبي (ت ٥٧٦هـ-)، وأولّها:

تَقَنَعْتُ لَكِنْ بِالْحَبِيبِ الْمُعَمَّمِ وفارقتُ لَكِنْ كُلَّ عَيْشٍ مُدَمَّمِ

(١) ابن السّاعاتي، أبو الحسن علي بن محمّد (ت ٦٠٤هـ-)، ديوانه، ط ١، م ٢، (تحقيق: أنيس المقدسي)، المطبعة الأميركانية، بيروت، ١٩٣٨م: ج ٢ ص ٤٠٣.

(٢) النزق: الجهل والتعجل. ابن منظور، لسان العرب، مادة (نزق): ج ١١ ص ٣٥٢.

(٣) ابن الساعاتي، ديوانه: ج ١ ص ١١٥، وانظر: الصفي، الوافي بالوفيات: ج ٢٧ ص ٢٣٠.

اعترضَ عليه جماعةٌ من شعراء مصر، وعابوا هذا الاستفتاح وهجَّوه، فكتبَ إليه ابن الدروي منتصراً له: ^(١)

قُلْ للسَّعِيدِ مقالَ مَنْ هو مُعْجَبٌ مِنْهُ بكلِّ بديعةٍ ما أعجبا
لقصيدك الفضلُ المبينُ وإِنَّمَا شعراؤُنَا جهلوا به المُستغربا
عابُوا التَّقَنُّعَ بالحبیب ولو رأى الطَّـ طَائِيُّ ما قد حُكَّتُهُ لتعصَّباً

فقال أبو الحسن علي بن مفرج المعروف بابن المنجم (ت ٦١٦هـ) راداً عليه: ^(٢)

ذَرُونِيَا قَتَلْتُهُ قَلَةً عَقَلِي فِي نَصْرِ بَيْتٍ شَائِعٍ عَنْ ضِفْدَعٍ
شَيْءٌ مِنَ الشَّعْرِ الرِّكِيكِ رَوِيَّتُهُ لِمَخْنَثَيْنِ مَعْصَبٍ وَمَقْتَعٍ

ومن الجدير بالذكر أنَّ القاضي الفاضل كانَ أوَّلَ النِّقَادِ لشعر ابن سناء الملك، لكنَّ نقده كان بهدف المراجعة والتفحيح، تماماً كما يفعلُ الشَّيْخُ مع مريديه، وقد أشارَ إلى ذلك ابنُ سناء الملك، فقال: «وكانتُ عادتِي معهُ رحمه الله أنْ يطالبني بالوقوف على مسودات شعري ونثري، ويرى ما ضربتُ عليه وما أثبتُّه، فربَّما رأى ما ضربتُ عليه خيراً ممَّا أثبتُّه، فيناقشني في الحساب، ويطالبني بالجواب، ويوضِّح لي وجه الخطأ والصَّواب، هذه عادتِي معه من أوَّل ما أدبني وعلمني وهذبني» ^(٣).

ولم يتحرَّج ابنُ سناء الملك من ذكر مأخذِ أستاذه على شعره، مع جملة ثنائه عليه في كتاب «فصوص الفصول»، فأوردَ نقده على قوله من قصيدةٍ سينيةٍ في مدح الملك الناصر:

صَلِّيني وهذا الحُسْنُ باقٍ فربَّما يُعزَّلُ بيتُ الوجهِ مِنْهُ وَيُكْنَسُ

إذ يرى القاضي الفاضل أنَّ هذا البيتَ ينبغي أنْ يُعزَلَ وَيُكْنَسَ من القصيدة؛ لأنَّ لفظة الكنس غير لائقةٍ بمكانها أصلاً ^(٤).

(١) انظر: ابن خلكان، شمس الدِّين أحمد بن محمد (ت ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمان، ط ١، ٨، (تحقيق: إحسان عباس)، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م: ج ٦ ص ٦٥.

(٢) انظر: الصَّقدي، الوافي بالوفيات: ج ٢٧ ص ٢٣٢.

(٣) ابن سناء الملك، فصوص الفصول: ص ١٠٩.

(٤) انظر: المصدر السابق: ص ٩٩.

ويبدو أن ابن سناء الملك قد استغرب هذا النقد، لأنه كان «مشغولاً بهذا البيت، مستحلياً له، متعجباً منه، معجباً به، معتقداً أنه قد ملح فيه، وأن قافيته أميره ذلك الشعر وسيدة قوافيه»^(١)، فاعتذر له عن هذا بتأثره بشعر ابن المعتز (ت ٢٩٦هـ)، وقوله من قصيدة:

وقوامي مثلُ القنّاةِ من الخطِ طِ وَخَدَي من لِحَيَّتي مَكْنُوسُ

ويجيب القاضي الفاضل عن هذا بأن الغلط لا يبرّره الغلط، فلا حجة فيما أورده ابن سناء الملك، إذ لا يقلّد المرء إلا في الصواب^(٢).

ويرى الصّدي أن ابن سناء الملك لم يتعظّ بنقد القاضي الفاضل، فاستخدم لفظة «الكنس» في قوله من قصيدة أخرى^(٣):

كُنْسْتُ فُؤَادِي مِنْ عَشْقِهِ وَلِحْيُهُ كَانَتْ الْمَكْنَسَةُ

ويرى أيضاً أن القاضي الفاضل لم يردّ بهذا النقد إلا أن يوهن ما شيدّه ابن سناء الملك مع أن الفاضل كان يتوخى هذه الألفاظ ويقصدها، ويستخدمها في نثره، ومن ذلك قوله: «وما استطاعت أيديهم أن تقبض جمره، ولا ألباهم أن تُسبغ خمره، ولا سيوفهم أن تكنس قميمه، ولا أعراضهم أن تأخذ لطيمه»^(٤).

ويبدو أن القاضي الفاضل لم يعترض على استخدام لفظة «الكنس» في الشعر على إطلاقها، وإنما أراد بماأخذه هذا ضرورة الائتلاف بين اللفظ والمعنى، وأن على الشاعر أن يتخير لمحاسن معانيه، أحسن الألفاظ التي تناسبها، وهو أمر أقره النقاد القدماء، كبشر بن المعتز إذ يقول: «ومن أراغ^(٥) معنى كريماً فليلتبس له لفظاً كريماً، فإن حقّ المعنى الشريف اللفظ الشريف»^(٦)، وابن سناء الملك لم يوقّق في استخدام لفظة الكنس، في معرض مدحه الملك الناصر.

(١) ابن سناء الملك، فصوص الفصول: ص ١٠٠.

(٢) انظر: المصدر السابق: ص ١٠٦.

(٣) ابن سناء الملك، هبة الله بن جعفر (ت ٦٠٨هـ)، ديوانه، ط ١، م، (تحقيق: محمد إبراهيم نصر)، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٩م: ص ١٧٣، وقد أشار الصفدي إلى عدم اتعاض ابن سناء الملك بنقد القاضي الفاضل، انظر: الصفدي، الغيث المسجم: ج ٢ ص ٤٢٣.

(٤) الصفدي، الغيث المسجم: ج ٢ ص ٤٢٣.

(٥) أراغ: طلب وأراد. ابن منظور، لسان العرب، مادة (روغ): ج ٨ ص ٤٣٠.

(٦) الجاحظ، البيان والتبيين: ج ١ ص ١٢٩.

وقد امتدت الخصومة لتصل إلى أقلام النقّاد، فنجدُ ابن جبارة قد ألّف كتاباً قصره على مؤاخذات شعر ابن سناء المُلْك، وسمّهُ بـ«نظم الدّر في نقد الشّعْر»، وهو ممّا لم يصل إلينا من تراث، وقد حفظ لنا الصّفديّ عدّة نصوص من هذا الكتاب في «الغيث المسجّم في شرح لامية العجم»^(١)، وافقه الصّفديّ في بعض انتقاداته، وردّ عليه في أكثرها.

وذكر الأدفويُّ أنّ ابن جُبارة كانَ نحوياً أديباً شاعراً فاضلاً، وله ديوان شعر في مجلّدين^(٢)، ممّا يعني أنّه ممّن عُنوا بصنعة الشّعْر، وأكثرُوا من نظمهِ، وأنّ كتابه «نظم الدّر» إنما هو ثمرة لتجربته الشّعريّة والنقدية، وقد أتاحَ له عمله في ديوان الإنشاء بالديار المصريّة فرصة ملاقاته ابن سناء المُلْك ومخالطته والاستماع لشعره، ويذكرُ أنّه لما أنشده ابنُ سناء المُلْك قوله من مقطوعة:

يا هذه لا تستحي منّي قد انكشفَ المغطّي

عادَ إلى بيته وأخذَ جزءاً من «البصائر والدّخائر» لأبي حيّان التّوحيدي (ت نحو ٤٠٠هـ)، فوجدَ أنّ ابن سناء المُلْك قد أخذَ المعنى وبعض الألفاظ من خبر في الكتاب، فقال له: «قد عثرتُ على الكنز الذي انتهبته»، فأجابه ابنُ سناء المُلْك: «سيّدنا يفتشُ عن أمري؟!»^(٣).

ولا نمضي إلى القرن الثامن الهجري حتّى نجدَ هذه الخصومة ما زالتْ مشتتة بين أنصار ابن سناء المُلْك وخصومه، إذ نجدُ صفيّ الدّين الحلّي يقدّم مجموعة من الاعتراضات على شعر ابن سناء المُلْك في آخر كتابه «العاطل الحالي والمرخص الغالي»، ممّا دفعَ صلاح الدّين الصّفديّ إلى تأليف كتابٍ سمّاه: «الاقتصار على جواهر السّلْك في الانتصار لابن سناء المُلْك»، جعله في قسمين: الأوّل: في الردّ على مآخذ الحلّي على شعر ابن سناء المُلْك، والثاني: في الردّ على مآخذ شعراء مصر — ممّن عاصروهم الصّفديّ، وجرت بينهُ وبينهم محاوراتٌ نقدية حول مآخذهم على شعر ابن سناء المُلْك، وقد ردّ الصّفديّ عليهم متكلّناً على جملة من المعايير اللغوية والنقدية في احتواء هذه الخصومة النقدية.

ومهما يكن من أمر، فإنّ الخصومة النقدية حول شعر ابن سناء المُلْك، كانت نتيجةً لخصومةٍ شخصيّة ولدتها مكانة ابن سناء المُلْك في دولة الأيوبيين، ولا سيّما قربه من القاضي

(١) انظر: الصّفديّ، الغيث المسجّم: ج ١ ص ٢٠٩، ٣٧٠، ٤٠١، ٤٣٨، ج ٢ ص ١٨، ٣٠٨، ٣٧١.

(٢) الأدفويّ، البدر السافر: الورقة ٥ب.

(٣) الصّفديّ، الغيث المسجّم: ج ٢ ص ٣٠٩.

الفاضل، الذي كان يحتلُّ دورَ المعلِّم والرّاعي للأدباء في مصر حينئذٍ^(١)، وقد برزت في الخصومة مجموعة من القضايا النقدية، عبّرَ فيها النقادُ عن رؤاهم النقدية، وتصوراتهم للأدب في العصرين الأيوبي والمملوكي، ولذلك كانت جديرةً بالدراسة والتحليل، ولا سيّما بعد الكشف عن كتاب «الاقتصار» الذي يضمُّ نصوصاً نقدية لم يتعرّضَ لدراستها أحدٌ من الباحثين المعاصرين، ممّا يعني أن جانباً مهماً من هذه الخصومة لم يُكشف عنه من قبل.

(١) انظر: عبّاس، إحسان (١٩٩٣م)، تاريخ النّقد الأدبي عند العرب، (ط٤)، د.ت، بيروت: دار الثقافة: ص ٥٨١.

المبحث الثاني: موقف ابن جُبارة من شعر ابن سناء الملك

تناول ابن جُبارة شعر ابن سناء الملك بالنقد والتحليل، واعترضَ على جملة من أشعاره، في العديد من القضايا اللفظية والمعنوية والسرقات الشعرية.

أولاً: النقد اللفظي

عُنِيَ ابنُ جُبارة بالوقوف على ملاءمة الألفاظ للمعاني، ومدى إصابة المعنى المراد، وهذا يظهرُ من تعليقه على قول ابن سناء الملك^(١):

لها ناظرٌ يا حيرةَ الطَّيِّبِ إِذْ رنا به كَحْلٌ ناداه يا خَجَلَةَ الكَحْلِ
وَأَثَقَلَهَا الحُسْنُ الَّذِي قَدْ تَكَاثَرَتْ ملاحظته حَتَّى تَنَنَّتْ مِنْ الثَّقَلِ

«فَلِمَ يَحَارُ الطَّيِّبُ من جمال ناظرها مع وجود المقاربة وعدم المباينة؟ ثُمَّ جَعَلَ الْعَلَّةَ فِي حيرته وجودَ الكحل. إِنَّ هَذِهِ قَرِيحَةٌ قَرِيحَةٌ، وفكرةٌ غير صحيحة، وهذا إِنْ سَلِمَ مِمَّنْ يَأْخُذُ عَلَيْهِ المجازاة بِإِذٍ وليستُ من حروف المجازاة»^(٢).

ولعلَّ ابن سناء الملك هُنا قد قصد المبالغة في تصوير جمال ناظر المحبوبة، وأنه يتفوق بمراحل على ناظر الطَّيِّبِ الذي يُضْرَبُ به المثل بالجمال، والعلَّة في ذلك هو وجود الكحل في ناظرها مما يفتقرُ إليه الطَّيِّبِ ويدفعه للحيرة، ولا عيبَ في هذه الصورة التي انتقصها ابن جُبارة، وأمَّا اعتراضه على لفظة «إِذٍ»، فلم يبيِّن علة ذلك، وهي لا تعيبُ الوزنَ ولا المعنى، وقد أنكرَ أن تكون من حروف المجازاة أو الجزاء وهي كذلك عند النحويين، بشرط أن يضمَّ إليها «ما» المصدرية، لكنَّ «إِذٍ» لها معانٍ آخر منها المفاجأة، وهذا المعنى مناسب في البيت^(٣).

ويلحظُ هُنا أنَّ ابن جُبارة استقصى دلالة الألفاظ، وشرح البيتَ ليقفَ المتلقِّي على المعنى كما صوَّره ابن سناء الملك، فيُظهرُ بذلك ضعفَ المعنى المقصود، وعدم مقاربته للصحة، وهذا ما فعله أيضاً في البيت الثاني، إذ اعترض على قوله: «وَأَثَقَلَهَا الحُسْنُ»؛ لأنَّ الحُسْنَ هو رَوْنَقٌ يكونُ على محيّا شخص فيستحسن به، والملاحه هي وإن كانت البياض في الأصل فهي في

(١) ابن سناء الملك، ديوانه: ص ٢٢١ - ٢٢٢.

(٢) الصفدي، الغيث المسجم: ج ١ ص ٤٠١.

(٣) انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ-)، الكتاب، ط ٣، ٤م، (تحقيق: عبد السلام هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م: ج ٣ ص ٥٦.

الاستعمال صفة صورة الذات من الحاجب والعين والأنف والفم، ولهذا يُقال في العُرف: مليحٌ حسنٌ، يعني أنَّ الذاتَ مكملَّةٌ بالملاحاةِ في صورةٍ مستحسنة عند تأملها لبلوغ المأمول، ولا يُقال هو حسنٌ مليحٌ؛ لأنَّه يجعلُ الوصفَ الذاتيَّ تبعاً لغيره، وكان الصَّوابُ أنْ يقول: أنقلتها الملاحاةُ التي تكاثرَ حُسْنُها^(١).

ولعلَّ ابنَ جُبارةٍ قد وقفَ على الدلالات العميقة للحسن والملاحاة والثقل والتثني، وفرَّق بين ما هو ذاتي وعرضي، ممَّا كشفَ عنَ عدم الدقَّة في اختيار الألفاظ؛ ولذلك فقد أعجبَ هذا النَّدُّ الصَّدِّي، فقال: «هذا لعمري نقدٌ حسن، وسبيلٌ ألقى إليه العنان والرَّسن، ولو كان لي في البيت الأوَّل حكمٌ لقلتُ: لها ناظرٌ يا حيرةَ الطَّيِّبِ عنده، وخلصتُ من إذٍ وعدم وضعها للمجازاة، وأمَّا قوله: وأنقلها الحُسْنَ، فابنُ جُبارةٍ معذورٌ فيه، لأنَّ حُسناً يُنقلُ صاحبه سمجٌ باردٌ غث؛ لأنَّ الحُسْنَ إمَّا يفيِّدُ الخفَّةَ والحركة والنَّشاط»^(٢).

ثانياً: النقد المعنوي

تعقَّبَ ابنُ جُبارةٍ ابنَ سناء المُلْك في دقَّة اختيار ألفاظه كما تعقَّبه في دقَّة معانيه الشَّعرية، ومن ذلك اعتراضه على قول ابن سناء المُلْك:

يُقرِّي الضُّيُوفَ شعاعَ تبرٍ أحمَرُ فشعاعُ ذاك التبرِ نيرانُ القرى

وذلك أنه قد جعل الممدوح يدفعُ إلى الضُّيُوفِ مالاً ويمنعهم من الطَّعام، وكم من ضيفٍ يمتنعُ من أخذِ ذلك، ويعدُّه عيباً شنيعاً^(٣).

وقد وافق الصَّفديُّ ابنَ جُبارةٍ في نقدهِ هذا، ووصفه بأنه نقدٌ حسن، فإنَّ الضيفَ قد يكونُ أكبرَ قدراً ممَّنْ أضافه، فلو قال: يُقرِّي العُفَاةَ (طلاب المعروف)^(٤)؛ لزالَ الإيرادُ، لكن يبقى الإشكال في لفظة القرى، ويمكنُ أنْ يُجابَ عن ذلك: بأنَّه خصَّصَ هذا القرى بالأضياف الذين يسألونه ويستعطفونه^(٥).

(١) انظر: الصَّفدي، الغيث المسجم: ج ١ ص ٤٠٢.

(٢) المصدر السابق: ج ١ ص ٤٠٢.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ج ١ ص ٤٣٩.

(٤) انظر: الجوهري، الصحاح: مادة (عفا)، ج ٦ ص ٢٤٣٣.

(٥) انظر: الصَّفدي، الغيث المسجم: ج ١ ص ٤٣٩.

ويبدو أنَّ ابن سناء الملك قد جانبهُ الصَّواب في وصفٍ ممدوحه بالإغداق على أضيفه من ماله، فإنَّ حقَّ الضَّيف القرى، وجميلٌ ما أوردَهُ الصَّفديُّ من أنَّ الضيف قد يكون أغنى من المضيف، فلا يقبلُ لنفسه أن يأخذَ المالَ منه، بل قد يعدُّه إهانةً له.

ثالثاً: نقد الأسلوب

اعتمدَ ابن جبارة في نقد شعر ابن سناء الملك عدداً من المعايير البلاغية في التشبيه والاستعارة، ظهرت في تطبيقه النقدي، ومن أهمها:

أولاً: المقاربة في التشبيه: وهو أن يكونَ وجه الشَّبه الذي يمثلُ الصِّفات المشتركة بين المشبَّه والمشبَّه به، واضحاً جلياً، ومن أمثلة ذلك قول ابن سناء الملك:

ومليّةً بالحسن يسخرُ وجهُها بالبدر يهزأ ريقها بالقرقف
لا أرتضي بالشمس تشبيهاً لها والبدر بل لا أكتفي بالمكتفي

فبعدَ أن أشارَ ابنُ جبارة إلى أنَّ البيتَ الثاني أخذهُ ابنُ سناء الملك من قول ابن المعتز:

والله لا كلمتها ولو اتَّها كالبدر أو كالشمس أو كالمكتفي

فابن المعتز أرادَ كونها في الحُسن كالشمس التي هي آيةُ النَّهار، أو كالبدر الذي هو آيةُ الليل، أو كالمكتفي الذي هو خليفةُ الأرض، في عظم الشأن وكبر السُّلطان، فنقلهُ هذا الشَّاعرُ إلى الحُسن، لكنَّ من أين للمكتفي صفةُ الحُسن، والذي دلَّتْ عليه التَّواريخ أنه كان أسمر أعين^(١) قصيراً، وليستَ هذه من صفاتِ الحُسن، وإلّا ظنَّ ابنُ سناء الملك أنَّ ابنَ المعتز قد وصفه بالحُسن فمشى على ظنِّه، وليسَ الأمرُ كما ظنَّه واعتقد^(٢).

ويظهرُ أنَّ ابنَ جبارة قد اعتمدَ في هذا النموذج منهجية تتبَّع حركة المعنى الشعري عند الشعراء، وردَّه إلى أصله، وتفسيره وفق ملابساته التاريخية، فابنُ المعتز ذكرَ المُكتفي لعلَّو شأنه، لا لحسنه، فقد كان قصيراً ذميماً^(٣)، إلا أنَّ ابنَ سناء الملك ظنَّ أنَّ ابنَ المعتز ذكرَ المُكتفي

(١) الأعين: واسع العين. ابن منظور، لسان العرب، مادة (عين): ج ١٣ ص ٣٠٢.

(٢) انظر: الصفدي، الغيث المسجم: ج ١ ص ٢١٠.

(٣) الذي جاء في كتب التراجم هو عكس ما قاله ابن جبارة تماماً، ويدل على ذلك ما قاله الذهبي في ترجمة المكتفي: «وكان يضرب بحسنه المثل في زمانه، وكان معتدل القامة، ذُرِّي اللون، أسود الشعر، حسن اللحية». الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٣ ص ٤٧٩.

لحسنه، ونقلَ المعنى ليصف الجارية بذلك، وبينَ المكتفي والجارية بونٌ شاسع، مما جعله يقعُ في فساد المعنى.

غير أنَّ الصَّديَّ يُخالفُ ابنَ جُبارة في رأيه، فابن سناء المُلْك ممَّن لا يخفى عليه هذا الذي ذكره، وإِثما ذكر ابنُ المعتز المكتفي، خروجاً إلى المديح بعلاقةِ الحُسن، وما زالَ الشعراءُ يصفون الممدوحَ بالحُسن والصَّبَاحَةِ والطلَّاقَةِ، ويشبِّهونه بالشَّمْس والبدر والصُّبح، وذلك مشهورٌ لا يحتاجُ إلى شاهدٍ يؤيِّده^(١).

ولا يكتفي الصَّديُّ بالاعتذار عن ابن سناء المُلْك، ودفع التَّهمة عنه، بل يزيِّدُ في تقريظ البيت، وجعله زائداً على بيتِ ابنِ المعتز بحُسن الجناس في قوله: «بل لا أكتفي بالمكتفي»، وكذلك استخدامه «بل، التي هي للإضراب، وهذا من الأدب غاية في حُسن النِّظم والتَّعَب بالكلام، ولا ينكرُ هذا إلا من ليس له ذوقٌ بالأدب»^(٢).

ويوردُ الصَّديُّ اعتراضَ بعض أدباء عصره ممَّن تابعَ ابنَ جُبارة في نقده للبيت الثاني، فيوضحُ الصَّديُّ العلاقة بين المشبَّه والمشبَّه به، ويرى أنَّ هذا البيت غاية في الحُسن ونهاية في البلاغة، فالشَّاعرُ يقول: «لا أَكَلُمُها ولا أراجِعُ حُبَّها، وإنَّ كانَ الَّذي قَيَّدَنِي في حُسْنِها هَواها وَجَمالُها، ولو أنَّها في الحُسْن والجَمالِ مِثْلُ البَدْرِ الَّذي هُوَ غَايَةُ في الحُسْن، وبه يَضْرِبُ المِثْلُ أو مِثْلُ الشَّمْسِ الَّتِي هِيَ آيَةُ النَّهَارِ، والبَدْرُ يَسْتَمِدُّ النُّورَ مِنْها، أو كَمَولانا أمير المؤمنينَ المُكْتَفِي الَّذي هُوَ في الصَّبَاحَةِ والمَلاحَةِ أَعلى مِنْهُما»^(٣).

ومن الأمثلة على الإخلال بدقَّة التشبيه، قول ابن سناء المُلْك^(٤):

ألا فارقعي ذا الشَّعرَ عنه إنَّني أغارُ عليه من مُداعبةِ الحِجْلِ^(٥)
عجبتُ له إذ يطمئن مُعانقاً أما أدَّهَلَ الخَلخالَ خوفاً بَنِي دُهْل
بشوكِ القنا يحْمونَ شَهدَ رُضابِها ولا بُدَّ دونَ الشَّهدِ من إِبَرِ النَّحْلِ

(١) انظر: الصَّدي، الغيث المسجم: ج ١ ص ٢١٠.

(٢) المصدر السابق: ج ١ ص ٢١٠.

(٣) الصَّدي، صلاح الدِّين خليل بن أبيك (ت ٧٦٤هـ)، الإقتصار على جواهر السُّلك في الانتصار لابن سناء المُلْك، ط ١،

م، (دراسة وتحقيق: محمَّد عايش)، دار النوادر، بيروت، ٢٠١٤م: دار النوادر: ص ٣١٩.

(٤) ابن سناء المُلْك، ديوانه: ص ٢٢١.

(٥) الحِجْل: الخَلخال. ابن منظور، لسان العرب، مادة (حجل): ج ١١ ص ١٤٥.

قال ابن جُبارة: «أراد أن يمدحهم فجهأهم بالمثل المضمّن آخر بيته، الذي جعله كفن ميّته، لأنّه جعل طعن رماحهم كإبر النحل، وإبرة النحل لا أثر لها ولا ألم يحصل منها، ولو أن كلّ عاشق إنّما يمنعه من معشوقه ويحجزه عنه لسع الزنابير ولدغها، لسهل عليه صعبها، وذلك له منعها»^(١).

وابن جُبارة في نقده هذا، إنما ينشدُ ضرورة الدقة في التشبيه، فأين إبر النحل من شوك القنا، ولعلّ الذي حدا بابن سناء الملك أن يضمنَ هذا التشبيه بالمثل المذكور، هو لفظة الشّهد في صدر البيت، غير أنّه أغفلَ البونَ الكبيرَ بين طرفي التشبيه.

لكنّ الصّديّ يرى أنّ ابن جُبارة قد تحاملَ على ابن سناء الملك في نقده هذا، لذلك نجده يلجأ إلى التأويل لدفع التهمة عنه؛ لأنّ إبر النحل والزنابير تحملُ سمّاً يمنعُ القرب منه، وغالب الناس يهابُ ذلك، ولعلّ بعض الناس لسعهُ زنبورٌ فتورّم ومات^(٢).

أمّا عدم الدقة في التشبيه، فيرى الصّديّ أنّ ابن سناء الملك «ما أراد أن طعنَ قومها مثل لسع إبر النحل... لأنّه ما أتى بمثل ولا بكاف التشبيه، بل نبّه بالمثل الذي ذكره على أنّ حلاوة ريقها لا تنالُ إلا بعد مشقةٍ وعناءٍ وأهوالٍ، كما أنّ الشّهد من إبر النحل، وكلّ لذيذٍ محفوفٌ بآلم، فالجنة حُقّت بالمكارة، وهذا غير واردٍ عليه»^(٣)، ولعلّ هذا هو الصّواب.

ثانياً: مناسبة المستعار منه للمستعار له: بمعنى «ألا يبدو نقل المعنى من أصله المستعمل فيه إلى استعمال جديد مجرد عمل بلاغي لا يفيد كبير معنى، بل ينبغي أن يحقّق غاية وفائدة عن طريق اختيار الجامع الواضح البيّن بين طرفي الاستعارة»^(٤).

وممّا وقع لابن سناء الملك من هذا استعارة الشّوك للقنا، إذ يقول ابن جُبارة: «لولا وقوع هذا الشّاعر في شعره، وقلة معرفته، وقصور فكره، لما قال: بشوك القنا يحمون شَهْدَ رضاها، وكيف يُحمى الشّهد بالشّوك ... وإذا توّملَ أكثر الشّعْر المضمّن للأمثال وجَدَ على هذا المثال،

(١) الصّدي، الغيث المسجّم: ج ١ ص ٣٧٠.

(٢) انظر: المصدر السابق: ج ١ ص ٣٧٠ - ٣٧١.

(٣) المصدر نفسه: ج ١ ص ٣٧١.

(٤) قصاب، وليد (١٩٩٢م)، قضية عمود الشّعْر في النّقد العربي القديم، الدوحة: دار الثقافة: ص ٢٢٨.

وهذه العلوم تدقُّ عن فهمه، ويخفى غرضها عن مرمى سهمه»^(١). فاستعاره الشوك للقنا استعارة لا فائدة فيها، بل من شأنها أن تقلل من هيبة قنا القوم الممدوحين.

ويلجأ الصّفيّ مرةً أخرى إلى التأويل ليُخرج ابن سناء الملك من دائرة الخطأ، فيقول: «وأمّا إنكاره شوك القنا فهو استعارة حسنة، والتشبيه مُطابق؛ لأنَّ الأسنة أشكالٌ مستدقة، ملسنة حادة، كما هو الشوك، وأتى بها ليُطابق الكلام المثل في قوله: ولا بدّ دون الشهد من إبر النحل، فقوله: شوك يُناسب إبر النحل»^(٢).

ويستدلّ الصّفيّ على صحة هذه الاستعارة، بورودها عند عددٍ من شعراء العربية، كابن خفاجة في قوله^(٣):

وَالْخَيْلُ تَعْتَرُ فِي شَبَا شَوْكِ الْقَنَا وَتَظَلُّ تَسْبَحُ فِي الدَّمِ الْمَوَارِ

وَالْأَرْجَانِي فِي قَوْلِهِ^(٤):

وَرَدُّ الْخُدُودِ وَدُونَهُ شَوْكُ الْقَنَا فَمَنْ الْمُحَدِّثُ نَفْسَهُ أَنْ يُجْتَنَى

رابعاً: السرقات الشعرية

لم يسلم ابن سناء الملك من تتبّع ابن جبارة لألفاظه ومعانيه، وموازنتها بأشباها ونظائرها عند غيره من الشعراء، للحكم عليه بالسَّرقة، إذ ليس من تهمةٍ أشد من الاستيلاء على نتاج الآخرين، والاتكال على أشعارهم، وهي تضعف مكانة الشاعر، وتهوّن من شأنه.

ولم ينكر ابن سناء الملك تأثره ببعض الشعراء، كابن المعتز، الذي قال عنه مخاطباً القاضي الفاضل: «والمولى يعلم أنّ المملوك لم يزل يجري خلف هذا الرجل ويتعثر، ويطلبُ مطالبةً فتتعرّس عليه وتتعدّر»^(٥)، وعلى هذا، فإنّ ابن سناء الملك يرى أنه ليس من المعائب أن يقتفي الشاعر أثرَ شاعرٍ آخر، وإنّما العيب أن يسطو على ألفاظه ومعانيه كما هي، دون أن يولّد منها معنىً جديداً يحسب له.

(١) الصّفي، الغيث المسجم: ج ١ ص ٣٧٠.

(٢) المصدر السابق: ج ١ ص ٣٧١.

(٣) ابن خفاجة، إبراهيم بن أبي الفتح (ت ٥٣٣هـ)، ديوانه، ط ١، ام، (تحقيق: السيّد مصطفى غازي)، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٠م: ص ٣٧.

(٤) الأرجاني، ديوانه: ج ٢ ص ٢٩٤.

(٥) ابن سناء الملك، فصوص الفصول: ص ١٠٠.

وقد تعقّب ابن جبارة شعر ابن سناء الملك، ورمأه بالسَّرقة في العديد من أبياته، ومن ذلك قوله:

فلم يبقَ إلا مَنْ سَبَى الجَيْشَ مِنْهُمْ وإنْ كانَ يَسْبِي الجَيْشَ بالْحَقِّ النُّجْلَ

يقول: «أينَ هذا البيت من المسروق منه، وهو قول أبي الطيّب:

فلم يبقَ إلا من حماها من الطُّبى لمى شفتيها والنَّدَى النواهد»^(١)

فهذا المعنى مع بعض ألفاظ المتنبي، أخذها ابن سناء الملك، غير أنّه — كما يرى ابن جبارة — قصرَ في أخذه.

ويرى الصّفيُّ أنّ ابن سناء الملك في بيته هذا، إنما سرقه من أبي دُلف في قوله:

إذا رَجَعْنَا بأسرى مِنْ سَرَاتِهِمْ نالوا الثَّرَاتَ بلحظِ الأعينِ النُّجْلَ

إذ نسبة السرقة إليه أكمل لأنها بالمعنى واللفظ^(٢).

وكذلك يرى ابن جبارة سرقة أخرى في قول ابن سناء الملك:

وصفئك واللاحى يُعانِدُ بالعدل فكنتَ أبا ذرٍّ وكانَ أبا جهل

قال: «هذا البيت نادرة قصيدته، وعينُ خريدته، وقد أخذه أخذاً، وفلذه فلذاً، من قول شاعر متقدّم:

ولي عادلٌ يُعزى إلى الجهل لم يخلُ بأني في دعوى الغرام أبو ذرٍّ»^(٣)

غير أنّ الصّفيّ وإن كان يوافق ابن جبارة في هذا الأخذ، إلا أنه يرى ابن سناء الملك قد أحسنَ في ذلك، فيقول: «لكنه أخذه وقف عاج، وأعادهُ درّة تاج»^(٤)، بمعنى أنّه نقلَ المعنى بصورةً مختلفةً وقابلَ فيه بين أبي ذرٍّ وأبي جهل، وعليه فإنّ الصّفيّ يرى أنّ الشاعرَ إنْ عمدَ

(١) الصّفي، الغيث المسجم: ج ٢ ص ١٨.

(٢) انظر: المصدر السابق: ج ٢ ص ١٩.

(٣) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٣٧١.

(٤) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٣٧١.

إلى معنى سابق، فجودّه وحسنه، يصبحُ هذا المعنى محسوباً له لا عليه، وهو يتابعُ في موقفه هذا، عدداً من النقاد القدماء، كأبي هلال العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، في قوله: «ليس لأحدٍ من أصناف القائلين غنى عن تناول المعاني ممّن تقدّمهم والصبّ على قوالب من سبقهم، ولكنّ عليهم إذا أخذوها أن يكسوها ألفاظاً من عندهم، ويبرزوها في معارض من تأليفهم، ويوردوها في غير حليتها الأولى، ويزيدوها في حسن تأليفها، وجودة تركيبها، وكمال حليتها ومعرضها، فإذا فعلوا ذلك فهم أحقّ بها ممّن سبق إليها»^(١).

وقد خالف الصّديّ ابن جبارة في بعض ما ذهب إليه من سرقات ابن سناء الملك، كقوله:

يُقرّي الضيُوفَ شعاعَ تَبَرٍّ أَحْمَرٍ فشعاعُ ذاكَ التَّبَرِّ نيرانُ القرى

يرى ابن جبارة أنّ ابن سناء الملك أَلَمَّ أولاً بقول ابن عمار:

قدحُ زنادِ المجدِّ لا ينفكُ من نارِ الوغى إلا إلى نارِ القرى

وزاحم فيه أبا الطيّب في قوله:

تَرَكْتَ دُخَانَ الرِّمْتِ فِي أوطانها طلباً لقومِ يُوقِدُونَ العَنَبْرَ^(٢)

قال الصّديّ: «هذا تعنّت زائد، وليس للبيت علاقة بما قاله ابن عمار ولا بقول أبي الطيّب»^(٣).

ويبدو أنّ ابن جبارة قد بالغ في الحكم بالسرقة على أشعار ابن سناء الملك، إذ نراه إنّ وجدَ لفظاً أو معنىً مشابهاً لما أورده ابن سناء الملك، باشرَ بالحكم عليه بالسرقة، وهذا كما يراه الصّديّ تعنّت زائد؛ لأنّ السرقة لا تُحسبُ في المعاني المتداولة والمشاركة بين الشعراء، وهذا ما ذهب إليه الأمدى الذي يرى «أنّ السرقة إنّما هي في البديع المخترع الذي يختصُّ به الشاعر، لا في المعاني المشتركة بين الناس التي هي جارية في عاداتهم، ومستعملة في أمثالهم ومحاوراتهم، ممّا ترتفعُ الظنّةُ فيه عن الذي يورده أن يقال: إنّه أخذه من غيره»^(٤).

(١) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله (ت ٣٩٥هـ)، كتاب الصّناعتين، ط ١، م ١، (تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم)، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ١٩٥٢م: ص ١٩٦.

(٢) الرّمث: نوع من الخشب. ابن منظور، لسان العرب، مادة (رمث): ج ٢ ص ١٥٦.

(٣) الصّدي، الغيث المسجّم: ج ١ ص ٤٣٩.

(٤) الأمدى، أبو القاسم الحسن بن بشر (ت ٣٧٠هـ)، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحري، ط ٥، م ٢، (تحقيق: السيد =

وإذا كان الصّديّ قد أخذ على عاتقه الدّفاع عن ابن سناء الملك، إلا أنه اتهمه بالسّرقة في العديد من أشعاره، ومن ذلك قول ابن سناء الملك:

إليك فما بذرُ المُقنّع طالِعاً بأُسحرَ من الحَاطِ بِذري المُعمّم

قال الصّديّ: «لَيْسَ هُوَ بِأَبِي هَذِهِ العُدْرَةِ، وَإِنَّمَا أَخَذَ مَعْنَاهُ مِنْ قَوْلِ أَبِي العَلَاءِ المَعَرِّي:

أُفِقَ إِنَّمَا البَذْرُ المُقنّعُ رَأْسُهُ ضَلَالٌ وَغَيٌّ مِثْلُ بَذْرِ المُقنّع»^(١)

وكذلك قول ابن سناء الملك:

فلا تحسبوا بالكفِّ جردَ نصله ولكنّه قد جردَ الكفَّ بالنصل

أخذه من قول المتنبي:

إذا ضربت في الحرب بالسيف كفه تبينّت أنّ السيفَ بالكفّ يُضربُ

قال الصّديّ: «وأخذه ابن سناء الملك غصباً، وجرّدَ عليه في الإغارة غضباً»^(٢).

وهكذا، فإنّ ابن جبارة كان حازماً في تعامله مع أشعار ابن سناء الملك، فمجرّد التشابه في الألفاظ أو المعاني، دافع للحكم بالسّرقة، غير أنّ الصّديّ كان أكثر تعقّلاً منه، فنراه يحتكم إلى معايير النقاد في السرقات الشعريّة، ومع هذا، نجده أيضاً يصرّح بسرقات شعرية واضحة عند ابن سناء الملك، وهو أمرٌ لحق كبار شعراء العربيّة، كالمتنبي وأبي تمام وغيرهما الكثير.

= أحمد صقر)، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٦م: ج ١ ص ٣٤٦.

(١) الصّديّ، الاقتصار: ص ٣٦٠.

(٢) الصّديّ، الغيث المسجم: ج ٢ ص ١٩٦.

المبحث الثالث: موقف صفى الدين الحلبي من شعر ابن سناء الملك

أولاً: شعرية المباني

انبرى صفى الدين الحلبي لمهاجمة ابن سناء الملك في استعماله بعض الألفاظ العامية في شعره الفصيح، فيقول: «ألا ترى إلى القاضي الأجل الكامل، عز الدين هبة الله بن سناء الملك، مع فصاحة لسانه، وفضل بيانه، لما كثرت محاورته لأرباب الزجل وألف ألفاظهم، وإن كان أكثر منظومه الموشح المعرب، ولكنه جعل جميع خرجاته زجلية، غلب على نظمه في القريض استعمال اللفظ العامي، وفساد المعنى، واختلاف تركيبه، حتى أخرجوا له من ذلك ومما لا يجوز استعماله في العربية قدراً كبيراً»^(١)، ومن هذه الألفاظ العامية لفظة «الشلاق»^(٢) في قوله:

كَانَ فِي حَوْمَةِ الشَّلَاقِ وَمَا كَا نَ بَعِيداً فِي جُمْلَةِ النِّظَارَةِ

ولفظة ساذجة، في قوله:

سَازِجَةٌ لَكِنَّهَا بِالْحُسْنِ قَدْ تَزَوَّقَتْ

ولفطتي «نكرشوا»^(٣) و«طرطشوا»^(٤) في قوله:

إِنَّ الْعُلُوقَ جَمِيعَهُمْ قَدْ نَكَرَشُوا وَتَهَجَّنُوا وَتَقَبَّحُوا وَتَوَحَّشُوا
قَدْ أَحْسَنُوا فِي النَّثْفِ لَكِنْ مَا مَحَوْا تِلْكَ الْخُطُوطَ بِهِ وَلَكِنْ طَرَطَشُوا

وغير ذلك من الألفاظ التي يرى أنها ليست من العربية، وأن ابن سناء الملك إنما أدخلها في شعره لتأثيره بعمل الأرزجال والموشحات، وغيرها من أنواع النظم المستحدثة، التي تسوغ لناظميها استعمال مثل هذه الألفاظ.

(١) الحلبي، صفى الدين عبد العزيز بن سرايا (ت ٧٥٠هـ)، العاقل الحالي والمرخص الغالي، ط ١، م، (تحقيق: حسين نصار)، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٨١م: ص ١٣٤.

(٢) الشلاق: الزعر والرعاغ الذين يضابقون الناس في الطرقات، ويدخلون الخوف في قلوبهم، وهي مأخوذة من الشلق: وهو الضرب بالسوط. انظر: عاشور، سعيد عبد الفتاح (١٩٧٦م)، العصر المماليكي في مصر والشام، (ط ٢)، القاهرة: دار النهضة العربية: ص ٤٥١.

(٣) نكرش من نكريش: وهي مأخوذة من الأصل الفارسي: نيك: جميل، وريش: لحية، لذلك يقال لمن له لحية جميلة نكريش والجمع نكاريش. انظر: دوزي، رينهارت (١٩٧٨م)، تكملة المعاجم العربية، ط ١، م، (ترجمة: محمد سليم النعيمي)، بغداد: وزارة الثقافة والفنون: ج ١٠ ص ٣٠٩.

(٤) «طرطش بالماء: رش، وألقى عليه الماء نقطاً». دوزي، (١٩٧٨م)، تكملة المعاجم العربية: ج ٧ ص ٤٠.

والحلي في رأيه هذا، إنما يتابع عدداً من النقّاد، كابن سنان الخفاجي، الذي جعل من شروط الكلمة الفصيحة، أن تكون غير ساقطة عامية^(١).

وقد عبّر الصّفي عن موقفه من استعمال الألفاظ المولدة والعامية، في معرض ردّه على صفيّ الدين الحلي، فهو يجيز استخدام الألفاظ العامية المولدة في الشعر، ويرى أن الحلي قد تعصّب في مذهبه هذا على ابن سناء الملك، وقد اتكأ في موقفه هذا على معيارين أساسيين، هما:

المعيار الأول: العرف اللغوي

يجيز الصّفي استعمال الألفاظ العامية المولدة، التي دخلت في العربية وأصبحت حقيقة عرفية، ذات دلالة واضحة معروفة، فكلمة الشّلاق معروفة في الدّيار المصرية، وهي من الألفاظ المولدة لديهم، فإذا أراد الشاعر أن يصف مُشالقا، لم يجد شعره إلا بذكر هذه اللفظة، وحكمها في نظره حكم إقليد واستبرق والقسطاس وغيرها من الألفاظ المعربة، التي دخلت في لغة العرب، وجاءت في القرآن الكريم، دلالة على صحة استعمالها^(٢).

والأمر سيّان في «ساذجة» و«نكرشوا» وغيرها، مع أن الصّفيّ يعترف بأنّها ليست من كلام العرب، لكنّها «قد صارت في العرف حقيقة، واشتهرت اشتهاً لا يكتمه الجهل، ولا يسع أحد إنكاره»^(٣).

المعيار الثاني: استعمال الشعراء الألفاظ المولدة

لم يكن ابن سناء الملك بدعاً من الشعراء الذين استعملوا الألفاظ الدخيلة والمولدة في أشعارهم، فابن الرّومي وهو من هو ومحلّه لا يخفى بين شعراء العربية، يستعمل لفظة «زلابية» في مقطوعة قالها في مليح زلبناني: (٤)

رَأَيْتُهُ سَحَرًا يَقْلِي زَلَابِيَّةَ كَالْكِيَمِيَاءِ الَّتِي قَالُوا وَلَمْ تُصِبْ
يُلْقِي الْعَجِينَ لُجَيْنًا مِنْ أُنَامِلِهِ فَيَسْتَحِيلُ شَبَابِيكََا مِنْ الدَّهَبِ

(١) انظر: ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة: ص ٦٥.

(٢) انظر: الصّفي، الاقتصار: ص ٢٤٠ — ٢٤١.

(٣) المصدر السابق: ص ٢٤٠.

(٤) ابن الرّومي، ديوانه: ج ١ ص ٣٥٣.

وكذلك استعمال لفظ التَّوروز، والمهرجان، وليفة الصَّدَق، في شعر أبي نواس (ت ١٩٩هـ) وأبي العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ) والشَّريف الرُّضي (ت ٤٠٦هـ)، والمنتبي، ولم يعبَّ عليهم أحدٌ ذلك^(١).

وليسَ هذا معناه عند الصَّدي، إجازة استعمال اللفظ العامي على إطلاقه في الشَّعر الفصيح، بل الصَّديُّ ممَّن يقفُ موقفاً صارماً ممَّن يهبطون بشعرهم باستخدام العامية، ويظهرُ هذا من تعقيبه على قول جلال الدِّين الدَّمراوي:

وخودِ يَغِيرُ البدرُ مِنْ حُسْنِ وجهها وَغَفَرَتْهَا لَيْلٌ يَهِيمُ بِهِ فِكْرِي^(٢)

قال الصَّديُّ بعد أن أوردها: «لا هدى الله له خيراً، أما استحي من إظهار هذا الشَّعر العامي، السَّاقطِ الملحون الملعون»^(٣).

وعلى هذا، فإنَّ الصَّديَّ يجيزُ استعمال الألفاظ المولَّدة والدَّخيلة والمعرَّبة في الشعر العربي، إذا ارتبطت بالمعاني الحضارية المستحدثة، إذ لا يحسنُ بالشاعر تناولها بمعزلٍ عن ألفاظها المرتبطة بها، ودليلاً في ذلك استعمال القرآن الكريم للألفاظ المعرَّبة، واستعمال شعراء العربية للألفاظ المولَّدة الحضارية.

ثانياً: شعرية المعاني

مما لا شكَّ فيه، أنَّ إصابة المعنى، ودقة تصويره، هي من أهم المعايير التي تعقَّبها النقاد عند الشُّعراء، وجعلوها من شروط توافر شرف المعنى الذي عدّه المرزوقي (ت ٤٢١هـ) من عناصر عمود الشَّعر السبعة^(٤).

وقد أشار الحلي إلى كثرة فساد المعاني في شعر ابن سناء الملك، فقال: «وأما ما أخرجوا له من فساد المعنى واختلاف تركيبه فكثيرٌ جداً، كقوله:

قالوا غداً اليرقانُ ملءَ جُفُونِهِ وَيَدُونِهِ يَدُونُ سُلُوْ الأَنْفُسِ

(١) انظر: الصَّدي، الإقتصار: ص ٢٨١.

(٢) الصَّواب: يَغَارُ البدرُ. والغفرة: ما يُغَطِّي به الشيء. ابن منظور، لسان العرب، مادة (غفر): ج ٥ ص ٢٦.

(٣) الصَّدي، الوافي بالوفيات: ج ٦ ص ٢٣٢.

(٤) انظر: قصاب، (١٩٩٢م)، قضية عمود الشَّعر العربي في النقد العربي القديم: ص ١٩٤ — ١٩٥.

فَأَجِبْتُهُمْ كَيْفَ السُّلُوكُ وَإِنَّمَا فِي النَّوْمِ قَدْ كَمُلَتْ صِفَاتُ النَّرْجِسِ

فَمَا كَفَّاهُ أَنْ جَعَلَ الْيَرْقَانَ فِي الْأَجْفَانِ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي بَيَاضِ الْعَيْنِ، حَتَّى جَعَلَ مَا فِي النَّرْجِسِ مِنَ الْبَيَاضِ أَصْفَرَ، وَمَا فِيهِ مِنَ الصَّفَارِ أَسْوَدَ، وَأَخْلَى النَّرْجِسَ مِنَ الْبَيَاضِ وَجَعَلَهُ أَصْفَرَ بَيْنَ أَسْوَدَيْنِ، وَلَوْ لَا اشْتِغَالُهُ بِالْفَاظِ الْعَامَّةِ وَتَرَاكِيْبِهِمْ لَمَا فَاتَهُ مِثْلُ ذَلِكَ»^(١).

غَيْرَ أَنَّ الصَّفَدِيَّ لَا يُقَرُّ لَهُ بِهَذَا الْمَأْخُذِ، فِيلْجاً إِلَى التَّأْوِيلِ، فيقول: «لَا يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِهِ: «مِلْءَ جُفُونِهِ» أَنَّهُ فِي نَفْسِ جُفُونِهِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ الْيَرْقَانَ مَلَأَ مَا بَيْنَ جُفُونِهِ، كَأَنَّهُ قَالَ: «مِلْءُ عْيُونِهِ»^(٢)، ودليله على ذلك أَنَّ الْعَرَبَ تُطْلَقُ الشَّيْءَ عَلَى مَا يَجَاوِرُهُ، كَمَا قَالَ أَمْرُو الْقَيْسِ:

إِذَا مَا الثَّرِيَّا فِي السَّمَاءِ تَعَرَّضَتْ تَعَرَّضَ أَثْنَاءِ الْوَشَاحِ الْمُفْصَلِ

فَالثَّرِيَّا لَا تَتَعَرَّضُ فِي السَّمَاءِ، وَإِنَّمَا الْمَتَعَرَّضُ مِنْطَقَةُ الْجُوزَاءِ، فَأُطْلِقَ اسْمَ الثَّرِيَّا عَلَى ذَلِكَ لَمَّا كَانَتْ قَرِيبَةً مِنْهَا^(٣).

وَحِجَّةٌ أُخْرَى يُوْرِدُهَا الصَّفَدِيُّ، وَهِيَ أَنَّ ابْنَ سَنَاءَ الْمَلِكِ يَجْرِي فِي ذَلِكَ عَلَى سَنَنِ مَنْ سَبَقَهُ مِنَ الشُّعْرَاءِ مِنْهُمْ ابْنُ الرُّومِيِّ، وَهُوَ فِي رَأْيِهِ مَمَّنْ لَا يُدْفَعُ قَوْلُهُ فِي التَّشْبِيهَاتِ، فَهُوَ يَقُولُ:^(٤)

انْظُرْ إِلَى نَرْجِسٍ تَبَدَّى يَوْمًا لِعَيْنَيْكَ مِنْهُ طَاقَةٌ
وَاكْتُبْ لِشَانِي مُشَبَّهِهِ بِالْحُمُقِ فِي دَقْتَرِ الْحَمَاقَةِ
وَأَيُّ حُسْنٍ يُرَى لِعَيْنٍ مَعَ يَرْقَانٍ يَحُلُّ مَاقَةَ
كُرَّانَةً رُكِّبَتْ عَلَيْهَا صُفْرَةٌ بَيَضَ عَلَى رُقَاقَةِ

(١) الحلي، العاقل الحالي: ص ١٣٦.

(٢) الصَّفَدِيُّ، الاقتصار: ص ٢٩١.

(٣) انظر: الصَّفَدِيُّ، الاقتصار: ص ٢٩١ — ٢٩٢.

(٤) الأبيات ليست في ديوان ابن الرُّومِيِّ، بتحقيق: حسين نصَّار، ١٩٧٦م — ١٩٨١م، الهيئة المصرية العامة، القاهرة. ونسبها الصَّفَدِيُّ لابن الرُّومِيِّ في: الصَّفَدِيُّ، صلاح الدين خليل بن أبيك (ت ٧٦٤هـ)، الكشف والتنبيه على الوصف والتشبيه، ط ١، م، (تحقيق: هلال ناجي)، دار الحكمة، بريطانيا، ١٩٩٩م: ص ٢٧٩. وتُنسَبُ للصُّنُوبَرِيِّ في: جُنَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ (كَانَ حَيًّا ٧٩٠هـ)، حقائق الأتوار وبدائع الأشعار، ط ١، م، (تحقيق: هلال ناجي)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٥م: دار الغرب الإسلامي: ص ١٩٥. وتُنسَبُ للسُّرُويِّ في السُّرِّيِّ الرَّقَاءِ، أَبُو الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْكَنْدِيِّ (ت ٣٦٦هـ)، المحب والمحبوب والمشموم والمشروب، ط ١، م، (تحقيق: حبيب حسين الحسني)، دار الرسالة، القاهرة، ١٩٨١م: ص ١٠٢.

ثالثاً: نقد الأسلوب

استدرك صفي الدين الحلي على ابن سناء الملك فساد الاستعارة في قوله:

خَصْرٌ أَدِيرَ عَلَيْهِ مِعْصَمٌ قُبْلَةً فَكَأَنَّمَا تَقْبِيلُهُ تَعْنِيقُ

«لأنَّ المِعْصَمَ جِسْمٌ، والقُبْلَةُ حَالٌ واقِعٌ ولا يَصِحُّ أَنْ يُسْتَعَارَ لِلشَّيْءِ إِلَّا مَا هُوَ مِنْ جِنْسِهِ، أو قَرِيبٌ مِنْهُ»^(١).

ويوضح الصَّفدي المناسبة بين المستعار وهو المعصم والمستعار له وهو القبلة، بأن ابن سناء الملك إنما قال: «مِعْصَمٌ قُبْلَةً، يَعْنِي أَنَّهُ يُلْصِقُ إِلَيْهِ مِعْصَمَهُ لِيَقْبِلَهُ فَيَدُورُ عَلَيْهِ المِعْصَمُ مُبَالِغَةً فِي دِقَّةِ الْخَصْرِ، كَمَا يُسْتَعَارُ اللَّثَمُ لِفَمِ الْجَفْنِ إِذَا أُلْصِقَ بِالْأَرْضِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَحِمَى يُدَاسُ ثِرَابُهُ بِنِعَالِكُمْ مَنِي يَأْفَوَاهِ الْجَفُونُ يُبَاسُ»^(٢)

وبيِّن الصَّفدي أَنَّ ابن سناء الملك اتَّبَعَ فِي هَذَا مَذْهَبَ أَبِي تَمَّامٍ فِي الاستعارة، عندما قال:

لَا تَسْقِنِي مَاءَ الْمَلَامِ فَإِنِّي صَبٌّ قَدْ اسْتَعَذْتُ مَاءَ بُكَائِي

ويبدو أَنَّ صفي الدين الحلي لم يؤخذ أبا تَمَّامٍ فِي استعارته، لقبولها التَّأْوِيلَ، فَإِنْ كَانَ هَذَا يَصْلَحُ لِأَبِي تَمَّامٍ فَلِمَاذَا لَا يَصْلَحُ أَيْضاً لِابْنِ سَنَاءِ الْمَلِكِ؟ وَفِي هَذَا يَقُولُ الصَّفدي: «وَإِذَا كَانَ التَّأْوِيلُ يُصْلِحُ مَا اسْتَفْسَدَهُ النَّاسُ مِنْ قَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ، فَكَذَا التَّأْوِيلُ يُصْلِحُ قَوْلَ ابْنِ سَنَاءِ الْمَلِكِ هَذَا إِذَا تَنَازَلْنَا مَعَهُ، وَسَلَّمْنَا لَهُ النَّقْدَ، وَأَحْكَمْنَا لَهُ الْعَقْدَ»^(٣).

ولم يسلم شعر ابن سناء الملك من التعقبات البديعية، مع أنه من الشعراء الذين عُنُوا فِي أشعارهم بالبديع، وَلَا سِيَّما التورية التي حملَ رايَتَهَا بَعْدَ الْقَاضِي الْفَاضِلِ، وَسَلَكَ سَبِيلَهَا مَعَ مَجْمُوعَةٍ مِنْ شُعَرَاءِ الْعَصْرَيْنِ الْأَيُّوبِيِّ وَالْمَمْلُوكِيِّ^(٤).

(١) الحلي، العاقل الحالي: ص ١٣٥.

(٢) الصَّفدي، الإقتصار: ص ٢٧٣.

(٣) المصدر السابق: ص ٢٧٥.

(٤) انظر: الصَّفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤هـ-)، فَضُّ الْخَتَامِ عَنِ التَّوْرِيَةِ وَالْإِسْتِخْدَامِ، ط ١، م، (دراسة وتحقيق: محمد عايش)، أروقة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤م: ص ١٥٠ - ١٥١.

وجديرٌ بالذكر أن صفّي الدين الحلّي ممن حذقوا صنعة البديع، فنظم في ذلك بديعية وشرحها، وبيّن أنواع البديع التي استخدمها في كلّ بيت من أبيات قصيدته، وهي من أهمّ المصادر في البلاغة العربية^(١).

وقد خطأ الحلّي ابن سناء الملك في قوله:

يا أيّها الفاضلُ الصّدّيقُ منطِقُهُ إنّي عتيقُك والمقصودُ قد فهمّا

قال الحلّي: «فقد قصدَ بذلك التوجيهَ في لفظتي «الصدّيق» و«عتيق»، فتوجّه عن الصواب إذ جعلَ الصدّيقَ غيرَ العتيق، ثمّ أضافه إليه فأضافَ الشّيءَ إلى نفسه»^(٢).

فابن سناء الملك — كما يرى الحلّي — لم يحسن توظيف التوجيه بين الصدّيق وعتيق، غير أن الصّفديّ يتأوّل في دفاعه عن ابن سناء الملك، فيوضّح وجه التوجيه في هذا البيت، فيقول: «والصدّيقُ غيرُ عتيقٍ من حيث التسمية؛ لأنّ أبا بكر — رضي الله عنه — إنّما سُمّي عتيقاً لعنّاقه وجهه بجماله، فهذا اسمه — رضي الله عنه — أولاً ولما آمن برسول الله — صلى الله عليه وسلم — وصدّقه في الرّسالة، ولم يتلعنم سُمّي الصدّيق، والاسمان في نفسيهما متغايران»^(٣).

وهو في نقده هذا، يتابع جمهورَ البلاغيين في تعريفهم للتوجيه، وهو إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين، ويختلف عن التورية في أنّ حدّ التورية أن تكون الكلمة تحتلّ معنيين، فيستعمل المتكلّم أحد احتماليهما ويهمل الآخر، ومراده ما أهمله لا ما استعمله، وحدّ التوجيه أنّه اللفظ المحتمل وجهين، يحمل المتكلّم مراده على أيّهما شاء^(٤).

أما في مجال التورية، فقد وصف الصّفديّ ابن سناء الملك فقال: «كان كثير الغوص على المعاني، كثير الصناعة، واري زناد التورية»^(٥)، ومع هذا، فقد أخذ عليه وقوعه في الوهم في قوله:

(١) الكتاب بعنوان: شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع: للصفّي الحلّي، تحقيق: نسيب شاوي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٢) الحلّي، العاقل الحالي: ص ١٣٧.

(٣) الصّفدي، الاقتصار: ص ٣١٤.

(٤) انظر: مطلوب، أحمد (٢٠٠٧م)، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، بيروت: مكتبة لبنان: ج ٢ ص ٣٨٠.

(٥) الصّفدي، الوافي بالوفيات: ج ٢٧ ص ٢٢٩.

ووراءَ السُّتُورِ مُحْتَجِبَاتٌ تَهْتَرُ أنوارُها بالحُجُبِ
لُتِمَتْ فَوْقَ نَقِيهَا فَهَنِيئاً فلا غرَوَ فالهنا في النَّقَبِ

ووجهُ الوهم في التَّورية هو استعمال لفظ «الهنا»، وهو الذي يُوضعُ على النَّقَبِ، في قولهم: يضعُ الهناءَ مواضعَ النَّقَبِ وهو القطران، «وأما الهناءُ الذي هو ضدُّ العزاء، فإنه بفتح الهاء، وابن سناء الملك أرادَ أنْ يستعملَ الهاءَ والنُّونَ والألفَ في المعنيين: القطران، وما هو ضدُّ العزاء، فما اتفق له ذلك»^(١).

المبحث الرابع: منهجية الصَّفدي في الدِّفاع عن ابن سناء الملك

أولاً: الاعتذار للشاعر بالبديع

جعلَ الصَّفديُّ البديعَ كفارةً لأخطاء ابن سناء الملك، وسبيلاً للاعتذار له بما قدَّمه من جناس أو توريةٍ جيِّدة أو غير ذلك من فنون الصنعة الشعرية، ومن أمثلة ذلك قول ابن سناء الملك:

بنفسي مصقولُ السَّوَالِفِ مُرْهَفُ الـ معاطِفِ مِسْكِي المِراشِفِ والأَرَجِ

فقد عيبَ عليه إضافة الإرهاف إلى المعاطف؛ لأنَّ من عادة العرب إضافته إلى اللواحق، فيعتذرُ الصَّفديُّ عن ذلك بأنَّ الشَّاعر قصدَ التَّسجيعَ بين السَّوَالِفِ والمِراشِفِ والأَرَجِ، فلو قال: اللواحق، لفاته هذا البديع^(٢).

ويُبالغُ الصَّفديُّ في المسامحة، فيجوزُ للشَّاعر خطأه، ويغفرُ له ذنبه بما استخدمه من البديع، وكأنَّه مقصودٌ لذاته، ومن ذلك قوله في الكلام على قول ابن سناء الملك:

لا أرْتَضِي بالشَّمْسِ في تشبيهِها والبدرِ بلْ لا أَكْتَفِي بالمُكْتَفِي

قال الصَّفديُّ: «ثمَّ إنَّ ابنَ سناء الملكَ معَهُ في هَذَا البَيْتِ زيادَةٌ، على حُسْنِ المَعْنَى، وَهُوَ الجِنَاسُ بَيْنَ قَوْلِهِ: أَكْتَفِي والمُكْتَفِي، وبِهَذَا يُغْتَفَرُ لَهُ كُلُّ هَقْوَةٍ، وَلَوْ قُدِّرَ وَجُودُهَا فِي كَلَامِهِ»^(٣).

(١) الصَّفدي، فض الختام: ص ٢٦٤.

(٢) انظر: الصَّفدي، الإقتصار: ص ٤١٣ — ٤١٤.

(٣) المصدر السابق: ص ٣٢١.

وفي قول ابن سناء الملك:

أَكْمَنُ فِي كَمِّي دُمُوعِي حَيًّا فَهَلْ سَمِعْتُمْ أَنَّ كَمِّي كَمِينٌ

على الرغم من أنه أغفل أن الدَّمْعَ هو الكمين بمعنى الكامن في الكمّ، والكمُّ هو الموضع المكن فيه، أجاز الصّفي في ضوء هذا المنهج له هذا التجوُّز لاستخدامه الجنسَ بين كَمِّي وكمين^(١).

وكذلك يبيِّن الصّفي أن ابن سناء الملك أخذ بيته هذا من قول ابن خفاجة:

يُتَوَّرُ فِي وَجَنَّتِي جَيْشًا وَكَانَ فِي جَفْنِهِ كَمِينًا

«ولكنّه زاده رونقا بالجناس الذي أتى به»^(٢)، وبذلك لا يكون ابن سناء الملك سارقاً، بل يُعدُّ مجيداً، ويُحسبُ له هذا المعنى.

وقد انتقد الدّماميني الصّفي في موقفه من البديع، فقال: «ولقد جرى هذا الأديب على ما هو متعارف عنده، وعند الأدباء المتأخرين من نظرهم في النّظم إلى اشتماله على شيء من الأنواع البديعية، وجعلهم ذلك هو المقصود بالذات في مخاطباتهم وأشعارهم، حتّى ترى كثيراً منهم يغيّر الكلمة عن موضعها اللّغوي، ويخرجها عن القانون العربيّ والقياس التّصريفي؛ حرصاً على مجانسة أو تورية، أو غير ذلك من الأنواع التي اشتمل عليها هذا الفن»^(٣).

ويبدو أن الصّفي قد بالغ في تقديس البديع، حتّى جعله مقصوداً لذاته، وكفارةً لأخطاء الشعراء، إلا أن النّاظر في مجمل مواقف التّقديّة، يجد أنّه لم يترك للأديب الحبلَ على الغارب في استخدام البديع، فقد اعتمد في نقده شروطاً لاستعماله، منها ألاّ يخلّ الأديب بالمعنى، وألاّ يكون البديع متكلّفاً أو مُستقللاً^(٤).

ثانياً: استحسان الشّعْر واستجادته لما فيه من البديع: استحسّن الصّفي عدداً من أشعار

ابن سناء الملك لما فيها من البديع، ومن ذلك قول ابن سناء الملك:

(١) انظر: الصّفي، الاقتصار: ص ٢٩٩.

(٢) المصدر السابق: ص ٣٠٦.

(٣) الدّماميني، بدر الدّين محمّد بن أبي بكر (ت ٨٢٧هـ)، نزول الغيث، ط ١، ام، (دراسة وتحقيق: عبد الخالق الزهراني)، المؤلّف، المدينة المنورة: ٢٠٠٧م: ص ٢٤٣.

(٤) انظر: سلطاني، محمّد علي (١٩٧٤م)، النّقد الأدبي في القرن الثامن الهجري بين الصّفي ومعاصريه، (ط ١)، دمشق: دار الحكمة: ص ١٩٠.

تَقْضُلْ مِنْكَ أَعْلَى بَيْنَهُمْ قِيَمِي وَمِنَّةً مِنْكَ أَعْلَنْتِي لَهُمْ قِمَمَا

بالغِ الصَّفْدِيَّ في استحسان هذا البيت على الرغم من غموض معناه وقلق تركيبه، فمعناه عنده «من ألطف المعاني وأمدحها»، والسبب في ذلك يعود إلى الكثافة النحسية، ففيه «الجناس الخطي بين أعلى وأعلى، والجناس المتمع بين قيم وقمم»^(١).

ومهما يكن من أمر، فقد رأى الصفدي في طريقة المحدثين التي جماعها البديع، وغرابة المعنى، وندرته^(٢)، ملاذاً آمناً لابن سناء الملك، وسبباً له في الدفاع عنه، وإخراجه من دائرة الخطأ، غير أنه بالغ في تقديس البديع، عندما تغاضى عن أخطاء ابن سناء الملك، بل جعله مجوداً في ذلك.

ثالثاً: التفسير والبيان

أثبت الصَّفْدِيُّ في القسم الثاني من كتاب «الاقتصار»، جملة من محاوراته النقدية مع أدباء مصر، ممن لم يذكر أسماءهم، واكتفى بالإشارة إليهم بقوله: «بعض أهل الأدب»، و«بعض الفضلاء»، و«بعض الشعراء المشهورين»، و«بعض المتأدبين»، و«بعض شعراء مصر»، و«بعض المتعنتين عليه»، إلى غير ذلك^(٣).

وقد اشتملت هذه المحاورات — في الغالب — على أشعار مشكلة لابن سناء الملك، إذ ادَّعى السائلون عن هذه الأبيات غموض المعنى في كل منها، فاتكأ الصَّفْدِيُّ على التأويل تارةً وعلى ثقافته الموسوعية تارةً أخرى للإجابة عن هذه الأسئلة، وكشف المعاني الغامضة في شعر ابن سناء الملك.

ومن ذلك قول ابن سناء الملك:

وَيُصْبِحُ مِثْلِي حَلِيْهَا عَاشِقًا لَهَا أَلَسْتُ تَرَاهُ أَصْفَرًا يَتَوَسَّوسُ

إذ يرى السائل أن وصف الحلي بالصفرة أمر مقبول، لكن جعلها تتوسوس أمر لا يفهم.

(١) الصَّفْدِي، الاقتصار: ص ٣٠٩.

(٢) انظر: عليان، مصطفى (١٩٨٤م)، تيارات النقد الأدبي في الأندلس في القرن الخامس الهجري، (ط١)، بيروت: مؤسسة الرسالة: ص ٢٦٠.

(٣) انظر على الترتيب: الصَّفْدِي، الاقتصار: ص ٣١٨، ٣٤٢، ٣٥٢، ٣٨٧، ٤١٣.

ويوضح الصّفي أنّ وسوسة الحلي إنما هي على الاستعارة، فالوسوسة هي كلام المعتوه أو المجنون؛ لأنه صوتٌ غير مفهوم، وكذلك صوتُ حركة الحلي لا يفهم لها معنى، بل صوتٌ أشبه ما يكونُ بوسواس المجانين، وجعل الصّفة قرينة دالة على جنونه، وكأنه مصابٌ موسوس^(١).

وتظهر ثقافة الصّفي في توجيهه للمعنى الغامض في قول ابن سناء الملك:

وقد صدّق النّظامُ جوهرَ ثغره ألسنتَ تراه قد تقسّم بالفلج

إذ استشكل السائلُ هذا المعنى، فسأل: كيف يصدّق النّظامُ جوهرَ ثغره؟

ويجيب الصّفي عن هذا السؤال بأنّ ابن سناء الملك قصدَ بالنّظام أبا إسحاق إبراهيم بن سيّار، أحد رؤوس المعتزلة، وفرقته المنسوبة إليه تُعرفُ بالنظامية، ومن جملة عقائده أنه كان ينفي القول بالجوهر الفرد، أي: الجزء الذي لا يتجزأ، فاستعمل ابنُ سناء الملك هذا المعنى في ثغر المحبوب، فلو رآه النّظام لقال بالجوهر الفرد، مع أنه متقسّم بالفلج، وهو تباعد ما بين الأسنان^(٢).

ونظيرُ ذلك أيضاً استشكل السائل لمعنى قول ابن سناء الملك:

إليك فما بدرُ المقنّع طالِعاً بأسحرَ من الحَاطِ بِدري المعَمِّ

فبيّن الصّفي أنّ فهمَ هذا البيت مبنيٌّ على معرفة بدر المقنّع، وذلك أنّ في سنة (١٦١هـ) ظهر عطاء المقنّع الخراساني، وكان لا يُسفرُ عن وجهه، بل اتخذ وجهاً من ذهب، وتقع به، وادّعى الربوبية، ومن جملة ما أظهر لهم من سحره صورة قمر يطلعُ في الليل، فاستعمل ابنُ سناء الملك هذا الخبر ليقول إنّ بدر المقنّع، ليس بأسحرَ من محبوبه المعَمِّ (الذي يلبس العمامة)، وقد شبّهه بالبدر^(٣).

(١) انظر: الصّفي، الاقتصار: ص ٣٤٢ — ٣٤٣.

(٢) انظر: المصدر السابق: ص ٣٥٢ — ٣٥٣.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ص ٣٥٥ — ٣٥٦.

رابعاً: تصحيح التصحيف والتحريف

تعودُ الخصومة حول شعر ابن سناء الملك في بعض جوانبها، إلى ما أصاب شعره من تصحيفٍ وتحريفٍ، وقد لجأ الصَّفدي إلى الترجيح بين الروايات الشعرية، واختيار الرواية الأكثر انسجاماً مع المعنى المقصود.

ومن ذلك قول ابن سناء الملك:

فَيَاكُمْ لَا تَتَكْرُوا خَفَقَ قَلْبِهِ فَقَلْبُ الَّذِي يَسْعَى وَيُخَفِّقُ يَخَفِّقُ

إِذْ قَرَأَ السَّائِلُ «وَيَخَفِّقُ يَخَفِّقُ»، وَادَّعَى أَنَّ هَذَا التَّوَكِيدَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَبَلَا مَعْنَى.

فَبَيَّنَ الصَّفدي أَنَّ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ هِيَ: «وَيُخَفِّقُ يَخَفِّقُ» وَالْأَوَّلُ مِنَ الْإِخْفَاقِ وَهُوَ خِيْبَةُ الْمَسْعَى، وَالثَّانِي مِنَ خَفَقِ الْقَلْبِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: لَا تَتَكْرُوا خُفُوقَ قَلْبِهِ، فَإِنَّ الَّذِي يَسْعَى وَلَمْ تُقْضَ حَاجَتُهُ يَخَفِّقُ قَلْبُهُ^(١).

ونظير ذلك أيضاً قول ابن سناء الملك:

وَلَوْلَا فَرِيضَةُ مَدْحِي لَهُ لَقُلْتُ بِكُمْ يُشْتَرَى لِي بِكُمْ

إِذْ قَرَأَ السَّائِلُ الْبَيْتَ «بِكُمْ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَادَّعَى أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ بِلَا مَعْنَى.

فَبَيَّنَ الصَّفدي أَنَّ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ: «بِكُمْ ... بِكُمْ»، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الشَّاعِرَ يَذْكُرُ أَنَّهُ فِي شَغْلٍ عَنِ الْكَلَامِ، وَلَوْلَا فَرِيضَةُ مَدِيحِ الْمَمْدُوحِ، لَنَبَذَ الدَّوَاةَ، وَكَسَرَ الْقَلَمَ، وَاشْتَرَى بِكَمَاءً، وَهُوَ الْخَرَسُ^(٢).

ويشبه هذا ما وقعَ لَمُنْشِدِ قول ابن سناء الملك:

وَدِمْنَةُ مِنْ أَهْوَاهُ فِي الْحُسْنِ دُمِيَّةٌ وَتَصْدِيقُ قَوْلِي أَنَّهَا لَمْ تَكَلِّمْ

إِذْ أُنْشَدَهُ دِمْنَةً فِي الْمَوْضِعَيْنِ بَدَلًا مِنْ دُمِيَّةٍ، وَادَّعَى أَنَّهُ بِلَا مَعْنَى.

(١) انظر: الصفدي، الاقتصار: ص ٣٩٥.

(٢) انظر: المصدر السابق: ص ٣٦١.

فكشف الصّفي عن هذا الخطأ وبين أن الصّواب رواية: «دمية» في الموضع الثاني؛ لأنّ ابن سناء الملك يقول: إنّ دمنة من أهواء دُمِيّة، والدُمِيّة هي الصّور الجميلة التي تكون في الكنائس، إذ يتأنقون في رونق أصباغها وتناسقها، ويؤيّد هذه قوله: في الحُسْن^(١).

وهكذا فإنّ الصّفي قد اجتهد كثيراً في دفع الخطأ عن شعر ابن سناء الملك، وبين الروايات الصحيحة لكثير من أشعاره التي ادّعى خصومه أنها بلا معنى، متكنّاً في ذلك على السّياق في تحديد دلالة البيت الصحيحة، بما ينأى به عن مظنة الخطأ^(٢).

المبحث الخامس: الذاتية والموضوعية في الخصومة

إنّ الحديث عن الذاتية والموضوعية في الخصومة النقدية حول شعر ابن سناء الملك، هو الحديث عن الصّق في النقد، والاحتكام إلى المعايير النقدية المتبعة عند النقاد القدماء، بعيداً عن الدوافع الشخصية، وعدم الانجراف وراء الذاتية، مثلما هو الحديث أيضاً عن اللغة النقدية المستخدمة، حادثة كانت أو هادئة، علمية أو أدبية.

وليس بين أيدينا نماذج نقدية متعددة لانتقادات القاضي الفاضل على شعر ابن سناء الملك، إلا أنه كما عُرِف عنه، كان «يحتلُّ دورَ المعلّم والراعي للأدباء في مصر حينئذٍ، وتعدُّ صلاته بابن سناء الملك صلة توجيه ونقدٍ وتشجيع، وهذه حقيقة تتضح حين نعلم أنه كان في رسائله يلح دائماً على أن يكتب إليه ابن سناء الملك — حين كان القاضي الفاضل في الشام — بأخر ما نظمه، بل يطلب أن يرسل إليه مسودّات شعره ليرى ما يجري فيها من تنقيح وتغيير»^(٣).

ويمكن القول إنّ القاضي الفاضل كان موضوعياً في نقده، يهدف إلى صقل شعر ابن سناء الملك، وإصلاح خطئه، مع أنه كان معجباً بشعره، دائم المدح له، ومن ذلك قوله في القصيدة السلطانية التي مدح بها ابن سناء الملك السلطان صلاح الدّين وهنأه فيها بكسره الفرنج، وملكه الشام على إثرها، ومطلعها:

باتت معانقتي ولكن في الكرى أترى درى ذاك الرقيب بما جرى

(١) انظر: الصّفي، الاقتصار: ص ٣٦٣ — ٣٦٤.

(٢) انظر المنهج التاريخي والمنهج الفنّي في دفاع الصّفي عن ابن سناء الملك في: الاقتصار — مقدمة المحقق: ص ١١٧ — ١٦٥.

(٣) عباس، (١٩٩٣م)، تاريخ النقد الأدبي عند العرب: ص ٥٨١.

قال القاضي الفاضل عنها: «وما أقفُ على لفظةٍ إلا أقولُ هذه ما بعدها، فتأتي الأخرى غضبي عليّ فيقولُ لي الرضا: قف عندها، وما أعرفُ لهذه المحاسن نظيراً، ولا تسألُ بها غيري خبيراً»^(١).

أمّا ابن جبارة، فقد بالغَ في التعنُّتِ على ابن سناء الملك، وعدَّ كثيراً من شعره الذي تتشابه بعض ألفاظه أو معانيه مع شعر القدماء، من السرقات الشعرية، وكذلك بالغَ في تتبُّع الألفاظ والمعاني، وخطأه في كثير منها، وقد سبقَ تفصيلُ الحديث عن ذلك، وبيان رد الصّدي على مأخذه كلّها.

وتجدُرُ الإشارة إلى أنّ ابن جبارة كانَ حادّاً في لغته النقدية، إذ تخلَّلها العديد من الألفاظ والعبارات التي تحطُّ من قدر ابن سناء الملك، وتسيء إليه، ومن ذلك تعليقه على قوله:

بشوك القنا يحْمونَ شهدَ رُضابها ولا بُدَّ دون الشَّهد من إِبَر النُّحل

قال: «لولا وقوعُ هذا الشاعر في شعره، وقلة معرفته، وقصور فكره، لما قال: بشوك القنا يحمون شهدَ رُضابها، وكيف يُحمى الشَّهد بالشُّوك»^(٢).

وقال أيضاً في معرض نقده لبيت ابن سناء الملك:

لا أرتضي بالشمس تشبيهاً لها والبدر بل لا أكتفي بالمكتفي

«هذا نوعٌ من الجنون والاختلاط، وذلك أنّ هذا الشاعر كثيراً ما يسمعُ الشَّعر، ويختلطُ فيه ذهناً فيأتي به على غير ما يقتضيه»^(٣).

وإذا مضينا إلى وقفاتِ صفي الدّين الحلّي النقدية، ومأخذه على شعر ابن سناء الملك، يتضحُ لنا أنه اتكأ على جملةٍ من المعايير النقدية في تخطئته، منها ما هو ذو جانبٍ لغوي، كاستخدام الألفاظ المولدة والعامية في الشعر، إذ يرى الحلّي أنّ هذه الألفاظ مما ينبغي تجنبه في الشَّعر الفصيح، ولم تصلْ هذه الألفاظ إلى شعر ابن سناء الملك إلا بسبب كثرة محاورته

(١) ابن سناء الملك، فصوص الفصول: ص ١٤٤.

(٢) الصّدي، الغيث المسجم: ج ١ ص ٣٧٠.

(٣) المصدر السابق: ج ١ ص ٢١٠.

للزجّالين، وتكرار ألفاظهم العامية، ومثّل على ذلك ببعض الألفاظ كالشلاق والسادجة ونكرشوا، وغيرها مما هو منتشر في شعر ابن سناء الملك.

ولم يتوقّف الحلّي عند شعريّة الألفاظ فقط، بل تحدّث أيضاً عن فساد بعض المعاني في شعر ابن سناء الملك، وبعض استعاراته البعيدة، مما لا يسوّغها التأويل، كما هو عند أبي تمام في قوله: «لا تسقني ماء الملام»، وقد تحدّث عن ذلك كلّه بلغة علمية، بعيدة عن الحدة والشتّم، فكان بحق ناقدًا موضوعيًا، أراد أن يبيّن رأيه في كثرة محاوره الشعراء للنّظم المستحدث كالزّجال والدوبيت وغيرهما، وأثر ذلك على لغتهم الشعريّة، ومثّل على ذلك بشعر ابن سناء الملك، الذي شاعت فيه الألفاظ العامية المولدة.

غير أن الصّفيّ يرى أن الحلّي «قد تعصّب وما تقنّع، وشنّ الغارة وشنّع، وظهر ذلك لمن أنصف، وجرى في غلوائه وأحصف...»^(١)، ولعلّ السبب في ذلك هو انبهار الصّفيّ بشعر ابن سناء الملك، وشدة إعجابه به، مما جعله ينجرّف وراء ذاتيته، ويتعصّب له حتّى فيما ظهر من تكلفه، كقوله:

أَكْمُنُ فِي كُمِّي دُمُوعِي حَيًّا فَهَلْ سَمِعْتُمْ أَنَّ كُمِّي كَمِينٌ

قال الحلّي متعقباً هذا البيت: «والدّمع هو الكمين؛ لأنّه فعيلٌ بمعنى فاعِل، مثل: قدير وعليم ورَحيم، فالدّمع هو الكامن في الكُم، بدليل قوله: أَكْمُنُ فِي كُمِّي دُمُوعِي حَيًّا، والكُم هو الموضع المَكْمَنُ فيه، ثمّ قال: كُمِّي كَمِينٌ، وأضاف إلى ذلك فسَادَ اللَّفْظِ بقوله: أَكْمُنُ، ولم يردّ للعرب إلّا كَمَنَ بغير ألف، فقد جَمَعَ في هذا البيت عدّة عُيُوبٍ مَعَ أَنَّ لفظه مُضْطَرَبٌ، وهو خَلُوءٌ مِنَ الْبَلَاغَةِ»^(٢).

فيتكلّف الصّفيّ في دفاعه عن ابن سناء الملك، ويجيزُ له وصف الكَمِّ بالكَمِين، لموافقة الجنس، مع أن الكَمِين هو الدّمع؛ ويشرح المعنى فيقول: «وكان ابن سناء المَلِك، قال: فَهَلْ سَمِعْتُمْ أَنَّ فِي كُمِّي كَمِينًا مِنْ دَمْعِي أَوْ كَمِينٌ دَمْعِي»^(٣).

وقد تردّد الصّفيّ في موقفه النقدي من شعر ابن سناء الملك بين الذاتية والموضوعية، فنراه تارةً يوافق ابن جبارة في بعض مآخذه، ويبيدي استحسانه لنقده، ويُعارضه تارةً أخرى،

(١) الصّفي، الاقتصار: ص ٣١٧.

(٢) الحلّي، العاقل الحالي: ص ١٣٦.

(٣) الصّفي، الاقتصار: ص ٢٩٩.

وبيّن وجه الصحة في قول ابن سناء الملك؛ ولذلك قال عن كتاب ابن جبارة: «وله كتابٌ نظم الدرّ في نقد الشعر، قصره على مؤاخذات ابن سناء الملك، وأجاد في بعضها، وتعتت تعنتاً زائداً في بعضها»^(١).

وكذلك الأمر في ردّه على الحلّي، فقد وافق الصّفيّ الحلّي في بعض مآخذِهِ، ومن ذلك ما قاله في الكلام على قول ابن سناء الملك:

وَأَبَى فَظْلٌ صَرِيحَ هَذَاكَ اللَّمَى عَطِشًا وَعَادَ قَتِيلَ هَاتِيكَ الْمُلْحَ

إذ أخذ عليه استعماله لكلمة هَذَاكَ، ورأى أنّه لو قال ذِيَاكَ، لكان أحسن، لما فيه من تصغير التّحبيب، فقال الصّفيّ: «الذي ذهبَ إليه الشّيخ صَفِيّ الدّين حَسَنٌ، والذي رآه ابنُ سَنَاءِ الْمَلِكِ — رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى — أَحْسَنُ؛ لأنَّ مُوَاخَاةَ اللَّفْظِ مِنْ أَكْبَرِ الْمُهِمَّاتِ فِي تَوَابِعِ الْقِصَاحَةِ، وابنُ سَنَاءِ الْمَلِكِ أَرَادَ مُوَاخَاةَ هَذَاكَ بِلَفْظَةِ هَاتِيكَ لِيُقَرَّنَ الْإِشَارَةُ بِالْمُذَكَّرِ الْمُفْرَدِ، بِالْإِشَارَةِ بِالْمُؤَنَّثِ الْمُفْرَدِ، وَلَوْ قَالَ فِي صَدْرِ الْبَيْتِ ذِيَاكَ، لِمَا جَاءَ مَعَهُ فِي الْعَجْزِ إِلَّا تِيَاكَ، وَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشَارُ إِلَى الْمُلْحِ بِتِيَاكَ»^(٢).

وكذلك استنتقل الصّفيّ قول ابن سناء الملك:

وَحَسْبُكَ أَنِّي مِنْ كَلْفِي بِهَا أَرَى وَهِيَ عِنْدِي أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ عِنْدِي

فراى الأحسن أن يقول:

وَحَسْبُكَ أَنِّي صِرْتُ مِنْ كَلْفِي بِهَا أَرَى وَهِيَ عِنْدِي أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ عِنْدِي^(٣)

وأما لغة الصّفيّ النّقدية في الردّ على خُصوم ابن سناء الملك، فقد اتّسمت بالهدوء والبُعد عن الحدة والشّتْم، الذي يردُّ في مثل هذه المؤلّفات أحياناً، وقد بدأ الصّفيّ ردّه على الحلّي بوصفه إياه بعددٍ من الألقاب التي لا يُوصفُ بها إلاّ كبارُ العلّماء وعلية القوم، وهي: الشّيخ والإمام والأديب والبارع والبلغ والمفوّه والفاضل وشاعرُ زمانه، فضلاً عن اقتران ذكر الحلّي عنده في ثنايا الكتاب بلقب الشّيخ، متبعاً له بالترحم عليه، وبالغ في الثّناء عليه في مواضع عدّة

(١) الصّفيّ، نكت الهميان: ص ٢٠٩.

(٢) الصّفيّ، الاقتصار: ص ٢٩٠.

(٣) انظر: المصدر السابق: ص ٣٦٩.

منها قوله: «ويا عَنَاءَ ابْنِ سَنَاءِ الْمَلِكِ وَيَا خَيِّبَةَ أَمَالِهِ، فِيمَا نَظَّمَهُ وَتَوَهَّمَهُ فِي مَحَاسِنِهِ، الَّتِي لَا يُدْرِكُهَا إِلَّا مِثْلُ صَفِيِّ الدِّينِ وَأَشْبَاهُهُ مِنْ أَشْيَاخِ الْأَدَبِ، وَأَرْبَابِ الدُّوقِ»^(١).

وقد اتَّسَمَ الصَّفْدِيُّ فِي نَقْدِهِ بِتَوَاضُعِ الْعُلَمَاءِ، وَيُظْهِرُ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ فِي دِيبَاجَةِ الْكِتَابِ: «وَقَدْ أَثَرْتُ الْإِنْتِصَارَ عَلَيْهِ لِابْنِ سَنَاءِ الْمَلِكِ، وَإِنْقَاذَهُ مِنْ وَرْطَةِ الْهَلَكِ، وَإِصْعَادَهُ مِنْ أَلِيمِ الْيَمِّ وَوَهْدَتِهِ إِلَى نَعِيمِ الْفَلَكَ مِنَ الْفَلَكَ؛ وَإِنْ لَمْ أَكُنْ مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ، وَلَا مِنْ حَلَبَةِ هَذَا الْمَيْدَانِ»^(٢).

وعلى الرَّغْمِ مِنَ التَّزَامِ الصَّفْدِيِّ الْهَدْوِ وَالاحْتِرَامِ فِي نَقْدِهِ، غَيْرَ أَنَّ الْبَاحِثَ يَجِدُ خُرُوجاً نَادِراً عَنْ ذَلِكَ، مِنْ خِلَالِ بَعْضِ الْجُمَلِ، وَأَحْسِبُهُ غَيْرَ مَقْصُودٍ مِنْهُ، كَقَوْلِهِ فِي رَدِّهِ عَلَى الْحَلِيِّ: «لَوْلَا الْحَدْفُ وَالْإِضْمَارُ لَفَهَمَ النَّحْوُ الْحِمَارُ»، وَقَوْلِهِ فِيهِ أَيْضاً: «وَلَوْ زَادَ لَزِدْتُ، وَلَوْ عَادَ لَعُدْتُ، وَكَلْتُ لَهُ مِنْ هَذَا الْجِرَابِ وَكِدْتُ، وَلَكِنْ أَقْتَصَرَ فَاقْتَصَرْتُ، وَاخْتَصَرَ فَاخْتَصَرْتُ»^(٣)، وَقَوْلِهِ فِي رَدِّهِ عَلَى بَعْضِ الْأَفَاضِلِ: «فَأَخَذَ فِي الْمُكَابَرَةِ وَالْمُكَاتِّرَةِ وَأَخَذْتُ فِي الْمُكَاسِرَةِ وَالْمُكَاشِرَةِ»^(٤)، وَقَوْلِهِ: «هَذَا شَيْءٌ لَا يَدَّعِيهِ إِلَّا مَنْ كَانَ أَعْمَى الْبَصِيرَةِ وَالْبَصَرِ»^(٥)، غَيْرَ أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَاتُ الَّتِي ارْتَفَعَتْ فِيهَا وَتَبَرُّهُ الْحِدَّةَ فِي اللُّغَةِ، لَمْ تَكُنِ السِّمَّةَ الْغَالِبَةَ عَلَى الصَّفْدِيِّ، فَلَعَلَّهَا مِمَّا زَلَّ بِهِ الْقَلَمُ فِي حِمَاةِ الدِّفَاعِ، وَالنَّصُّ يَشْهَدُ بِذَلِكَ، وَقَدْ قِيلَ عَنِ الصَّفْدِيِّ أَنَّهُ كَانَ «مُحِبِّاً إِلَى النَّاسِ، حَسَنَ الْمُعَاشِرَةِ، جَمِيلَ الْمَوَدَّةِ»^(٦).

(١) الصَّفْدِيُّ، الْاِقْتِصَارُ: ص ٢٤٣.

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ: ص ٢٣٤.

(٣) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ص ٣١٧.

(٤) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ص ٣٦١.

(٥) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ص ٢٩١.

(٦) ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ، أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ (ت ٨٥٢هـ)، الدُّرَرُ الْكَامِنَةُ فِي أَعْيَانِ الْمَنَةِ الثَّامِنَةِ، ط ١، ٤م، (تحقيق: سالم الكرنكوي الألماني)، دار الجيل، بيروت، د.ت: ج ٢ ص ٨٧.

الفصل الثالث

الخصومة النقدية حول المثل السائر

الفصل الثالث: الخصومة النقدية حول «المثل السائر»

المبحث الأول: بواعث الخصومة وأقطابها

شغل ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن الأثير منصباً رفيعاً في الدولة الأيوبية، فقد كان سنة (٥٨٧هـ) وزيراً في دمشق للملك الأفضل (ت ٦٢٢هـ)، بعد أن كان في خدمة والده الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي، ولم يبلغ وقتئذ الثلاثين من عمره^(١)، ولما توفي الملك الناصر استقل بوزارة ممالكه جميعها^(٢)، بعد القاضي الفاضل، غير أنه لم يكن محمود الطريقة ولا مرضي السيرة، فقد أساء العشرة مع أهل دمشق، فهموا بقتله، فخرج منها بطالاً بلا وظيفة بعد أن انتزعها الملك العادل من الأفضل، وتنقل بين حلب وسنجان والموصل، إلى أن استقر به الحال في الموصل سنة (٦١٨هـ)، صاحباً لديوان الإنشاء، فتفرغ للتصنيف، وألف عدداً من الكتب أشهرها كتابه: «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر»^(٣).

ولما فرغ من تصنيفه، وصلت إلى بغداد منه نسخة، فأخذ المواصل يتفأخرون به، ويشيعونه بين الناس، ويتداولونه بينهم، حتى فضّلوه على أكثر الكتب المصنفة في هذا الفن^(٤)، وكان فيها وقتئذ عز الدين ابن أبي الحديد، وهو أديب شيعي معتزلي، ومن أشهر البلاغيين في عصره، وصاحب كتاب «شرح نهج البلاغة»، الذي قال عنه الصفدي: «وناهيك بمن يتصدى لنهج البلاغة ويشرحه، ويأتي على ما يتعلّق به من كلّ علم، أصولاً وفقهاً وعربية وتاريخاً وأسماء رجال وغير ذلك، ومن وقف على هذا الشرح، علم أنه قلّ من يدخل معه ذلك الصرح، أو يسام معه في مثل هذا السرح»^(٥).

ويبدو أن ابن أبي الحديد قد استشعر الغيرة من اهتمام الطلبة بكتاب «المثل السائر»، على نحو لا يجده في كتبه، ممّا دفعه إلى تأليف كتاب «الفلك الدائر على المثل السائر»، «ذكر أغاليطة وخطأه في مواضع أخذها عليه في تفسير شعر، ونقد معان وغير ذلك»^(٦)، ولم يكتف

(١) انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان: ج ٥ ص ٣٩٠.

(٢) انظر: ابن الشعر، قلاند الجمان: ج ٧ ص ٣٧.

(٣) انظر: المصدر السابق: ج ٧ ص ٣٨.

(٤) انظر: ابن أبي الحديد، عز الدين عبد الحميد بن هبة الله (ت ٦٥٦هـ)، الفلك الدائر على المثل السائر (ضمن كتاب المثل السائر)، ط ٢، ١م، (تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة)، دار نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠٩م: ص ٣٢.

(٥) الصفدي، نصرة الثائر على المثل السائر: ص ٤٤ — ٤٥.

(٦) ابن الشعر، قلاند الجمان: ج ٣ ص ١٧١.

بذلك، بل استمرَّ في تعقُّبه في كتابه «شرح نهج البلاغة»، وأوردَ عليه جملةً من المآخذ^(١).

ويمكنُ لنا إجمالُ بواعثِ الخصومة النقدية حول «المثل السائر»، إلى الجوانب التالية:

أولاً: شخصيّة ابن الأثير

كان إعجاب ابن الأثير بنفسه ظاهراً لمن عاشره من الأدباء، فقد وصفه ابنُ الشعار وهو ممَّن تتلمذَ له، وأجازهُ ابن الأثير جميعَ مصنفاته ورواياته، وجالسه وراه مراراً لا تُحصى، فقال عنه: «كان كثير الحماسة متناقض الأحوال، متهوراً في أموره، سفيه اللسان جبّاهاً لمن يخاطبه ولو كان ملكاً أو سلطاناً، ممقوتاً إلى الناس، شرس الأخلاق، سريع الغضب، متكبراً في نفسه، ذا عجبٍ عظيم، وصلف زائد يتجاوز فيهما الحدّ، قليل المبالاة بالخلق، لا يرى في العالم إلا نفسه، فيبخسُ الناسَ حقوقهم، ويحطُّهم من أقدارهم، ويرمقهم بعين الإهمال»^(٢).

ويلاحظُ الواقفُ على ترجمة ابن الشعار لابن الأثير، أنه على الرغم من انتقاده لشخصية ابن الأثير وأخلاقه، إلا أنه كان موضوعياً في حكمه على الجانب العلمي والأدبي من شخصيته، إذ وصفه فقال: «وعانى فنَّ الترسُّل، وصرف همّته إليه طول عمره، فبرزَ فيه تبريز المفلّكين، حتّى أعجزَ المتقدمين، وسلكَ فيه طريقة لم يسلكها أحدٌ قبله، وكان ربّ البلاغة وناظم شذورها، العارف بنوعي منظومها ومنثورها»^(٣)، وغير ذلك من الصفات التي تعلّي من مكانة ابن الأثير العلمية، على الرّغم ممّا عُرفَ به من تكبرٍ وسوء طباع.

ولم يكنْ هذا الجانب ليغيبَ عن ابن أبي الحديد، فقد لاحظَ على ابن الأثير «إفراطه في الإعجاب بنفسه، والتبجُّح برأيه، والتقريظ لمعرفته وصناعاته، وهذا عيبٌ قبيحٌ يُحبطُ عملَ الإنسان والاجتهاد، ويوجبُ المقتَ من الله والعباد»^(٤).

أمّا ابن فضل الله العمري (ت ٧٤٩هـ)، فقد بالغَ في الإزراء على ابن الأثير، فقال أول ترجمته: «متكبرٌ نفخَ في غير ضرَم، وبذخَ بالسَّمَن وشحمُهُ ورَم، ولم يلتفتِ الدَّهرُ إليه بعطفه،

(١) انظر: ابن أبي الحديد، عز الدّين عبد الحميد بن هبة الله (ت ٦٥٦هـ)، شرح نهج البلاغة، ط ١، ١٠م، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦١م — ١٩٦٧م: ج ٢ ص ١٠٤، ١٧٢، ج ٥ ص ٥٩، ج ٧ ص ٢٤٥، ج ٨ ص ٢٨٠، ج ٩ ص ٤٤، ٤٥.

(٢) ابن الشعار، قلائد الجمان: ج ٧ ص ٣٨.

(٣) المصدر السابق: ج ٧ ص ٣٦.

(٤) ابن أبي الحديد، الفلك الدائر: ص ٣٢.

ولا أقبلَ عليه ببعض عطفه، حتَّى شَمَخَ شَمَاءَ، ونطقَ خرساً، وأصغى صمماً»^(١)، وأظنَّبَ بعدَ ذلكَ في ذكرِ قبائحه، وإساءتهِ للعامةِ والخاصةِ، ثمَّ أوردَ هجاءَ فتیان الشّاغوري له، فقال:

متى أرى وزيركم وما له من وزر
يقبله الله فذا أوانُ قلع الجزري^(٢)

وقد أشارَ الصَّفديُّ إلى جانبِ التكبرِ والخيلاء الذي ظهرَ في «المثل السائر»، فقال: «أفنى ذلك البسط في الإعجاب بنفسه والإطراء، وأطال في الغصَّ من أبناء جنسه والازدراء، وظنَّ أنَّ الله قد حرَّم الفصاحة على من يأتي من بعده، وأنَّ الذين من قبله إمَّا شيخٌ قد خرف في هرمه، وإمَّا طفلٌ يعبثُ في مهده، وجرَّ رداءَ الكبر والخيلاء مخيطاً بإبر الحسد»^(٣).

والمتنبِّعُ لكتاب «المثل السائر»، يجدُ مصداقَ ما ذكره معارضوه، فقد بالغَ ابنُ الأثير في مدح نفسه، وتفضيل كتابه ونثره على جميع من سبقه، فهو يقول: «ولقد مارستُ الكتابةَ ممارسةً كشفتُ لي عن أسرارها، وأظفرتني بكنوز جواهرها، إذ لم يظفرَ غيري بأحجارها»^(٤)، وفي حديثه عن علم البيان يقول: «وكنْتُ عثرتُ على ضروبٍ كثيرةٍ منه، في غصون القرآن الكريم، ولم أجدُ أحداً ممَّن تقدَّمني تعرَّضَ لذكر شيءٍ منها»^(٥).

بل نجدُه قد تمادى إلى أن يغمط ما ألفه البلاغيون والنقاد من قبله، فهو لم يجد «ما يُنتفعُ به في ذلكَ إلا كتابَ «الموازنة» لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدى، وكتاب «سرِّ الفصاحة» لأبي محمَّد عبد الله بن سنان الخفاجي، غير أنَّ كتاب الموازنة أجمعُ أصولاً، وأجدى محصولاً، وكتاب سرِّ الفصاحة، وإنَّ نبَّه فيه على نُكتٍ منيرة، فإنه قد أكثر مما قلَّ به مقدارُ كتابه من ذكر الأصواتِ والحروف والكلام عليها، ومن الكلام على اللفظة المفردة، وصفاتها، مما لا حاجة إلى أكثره»^(٦)، وفي حديثه عن أبي العلاء المعرِّي وتعصُّبه للمتنبِّي يقول: «لكنَّ الهوى كما يُقال: أعمى، وكان أبو العلاء أعمى العين خلقةً وأعماها عصبية، فاجتمعَ به العمى من جهتين»^(٧)، والأمثلة على تكبرِ ابن الأثير كثيرة، مما يصعبُ حصره.

(١) ابن فضل الله العمري، شهاب الدِّين أحمد بن يحيى (ت ٧٤٩هـ)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ط ١، ٢٧م، (تحقيق: كامل سلمان الجبوري ومهدي النجم)، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ٢٠١٠م: ج ١٢ ص ٢٠٤.

(٢) المصدر السابق: ج ١٢ ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

(٣) الصفدي، نصره الثائر على المثل السائر: ص ٤٢.

(٤) ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ١٠١.

(٥) المصدر السابق: ج ١ ص ٣٤.

(٦) المصدر نفسه: ج ١ ص ٣٣ - ٣٤.

(٧) المصدر نفسه: ج ١ ص ٣١٧.

ومما يتصل بالجانب الشخصي من هذه الخصومة، شكوى ابن الأثير زمانه، وعدم رضاه بما حازه في هذه الدنيا، إذ لم يعطه الدهر على قدر استحقاقه، وقد ذكر ابن أبي الحديد هذا من جملة الأسباب التي دفعته للرد على ابن الأثير، فأراد أن يعرفه «أنَّ الأرزاق ليست على مقادير الاستحقاق، وأنَّ الرزق مقسوم لا يجلبه الفضل، ولا يردُّه النقص»^(١)؛ ولذلك نجدُ يبدأ كتابه بقوله: «الحمد لله الذي فاوت بين عقول البشر وأخلاقهم، كما فاوت بين أعمارهم وأرزاقهم، فكان من خفايا تدبيره، ولطائف حكمته وتقديره، أن أَرْضَى كلاً منهم بعقله وخلقه، لا بعمره ورزقه...وقلَّ أن تجدَ منهم القانعَ بدنياه، الراضي عن وقته بما قسمَ له الله وأعطاه»^(٢).

ثانياً: الجانب الأدبي والنقدي:

ويرتبط هذا الجانب بالتعقبات والمآخذ العلمية التي سجلها ابن أبي الحديد والصفدي على «المثل السائر»، وتعود إلى اختلاف آرائهما حول العديد من القضايا اللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية والنقدية، إضافة إلى ما انفرد به الصفدي عن ابن أبي الحديد في تسجيله العديد من التعقبات النقدية على نثر ابن الأثير الذي أورده في «المثل السائر» على سبيل المفاخرة والمباهاة بها، وادعاء الابتكار في معانيه، فأراد الصفدي أن يجردّه من صفة الابتكار، ويكشف عيوبه، التي تنزل به عن مستوى القاضي الفاضل.

وينبغي التأكيد على أن «المثل السائر» كغيره من الكتب، له ما له وعليه ما عليه، وهذا ما يؤكده ابن الأثير نفسه في المقدمة، إذ قال: «ولا أدعي فيما ألفتُه من ذلك فضيلة الإحسان، ولا السلامة من سبق اللسان، فإنَّ الفاضل من تُعدُّ سقطاته، وتُحصى غلطاته»^(٣).

وكان ابن أبي الحديد صريحاً في مقدمته، فذكر الأسباب التي دفعته لتأليف «الملك الدائر»، فكان في صدارتها ما وجدّه في «المثل السائر» من أخطاء، إذ فيه «المحمود والمقبول، والمردود والمردول، أمّا المحمود منه فإنشاؤه وصناعته، فإنه لا بأس بذلك إلا في الأقلِّ التادر، وأمّا المردود فيه، فنظره وجدله واحتجاجة واعتراضه، فإنه لم يأت في ذلك في الأكثر الأغلب بما يلتفت إليه، مما يعتمد عليه»^(٤).

ومما هو شديد الصلة بالجانب النقدي من الخصومة، انتصار ابن أبي الحديد والصفدي

(١) ابن أبي الحديد، الملك الدائر: ص ٣٢.

(٢) المصدر السابق: ص ٣١.

(٣) ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ٣٥.

(٤) ابن أبي الحديد، الملك الدائر: ص ٣٢.

للفضلاء من الكتاب والشعراء الذين انتقصهم ابن الأثير، وخط من قدرهم، وطعن عليهم، «فإن في ذلك ما يدعو إلى الغيرة عليهم، والانتصار لهم»^(١)، ومن أشهرهم: المتنبي، والحريري، والقاضي الفاضل، الذي كان له فضلٌ قديمٌ عليه في اتصاله بالأيوبيين، ورفعته إلى سدة الوزارة^(٢)، غير أنه لم يحفظ له هذا المعروف، فبدأ بمنافسته، «وكان يعارضُ القاضي الفاضل في رسائله، فإذا أنشأ رسالة أنشأ مثلها»^(٣)، بل تهادى به الأمر إلى أن «يحطه عن منزلته، وينقصه من مرتبته، فكان إذا أجرى ذكره في بعض مصنفاته، يقول: حدثني عبد الرحيم بن علي البيساني، وقال عبد الرحيم، لم يزد على ذلك شيئاً»^(٤).

قال ابنُ الشعَر معقِّباً على صنيع ابن الأثير: «فانظر إلى هذا الجهل والحمق من هذا الرجل، فما كان يستحقُّ منه أن يوفيه حقه من العلم والحرمة، أن^(٥) يكتفيه فضلاً عن أن يذكره بقلبه، وأيضاً من حيث أنه كان السبب في تقديمه وإيصاله»^(٦).

أمّا ابن فضل الله العمري، فقد ذكر أن ابن الأثير «كان ينقصُ الفاضلَ والعماد [الأصفهاني]، وسائرَ الكتاب، ويحطُّ قدرَ الأفاضل، ويسخرُ بالناس»^(٧)، وأشار الصفدي أيضاً إلى ذلك فقال: «وولعَ بالخطِّ على الأوائل الكبار، مثل: الحريري والمتنبي وغيرهما، وبالغ في الغضب من القاضي الفاضل، وشحن تصانيفه بالخطِّ عليه، والهزاء به، فما أحبَّ الناسُ منه ذلك، وردُّوا عليه أقواله، وزَيَّفوها وسَقَّوها رأيه، ومن مضحكات الدنيا وعجائبها، أن ابن الأثير يعيبُ كلامَ القاضي الفاضل»^(٨).

ولعلَّ ابن الأثير أراد أن يتفوقَ على القاضي الفاضل، وقد استشعرَ المنافسة معه، فكلاهما من وزراء الدولة الأيوبية، فهل يتَّبِع ابنُ الأثير أسلوبَ القاضي الفاضل، فيحسبُ على أنه من تلاميذه، أم يتقرَّد بطريقة تجعله صاحبَ مدرسةٍ مستقلةٍ في الكتابة الديوانية؟! ولذلك نجده قد اعتمدَ حلَّ المنظوم أساساً لنثره، وادَّعى الابتداع والابتكار في ذلك، وفي ذلك يقول: «وقد سلكت في ذلك طريقاً اخترعتها، وكنت أنا ابنَ عذرتها، وعند تأمل ما أوردته منها في هذا

(١) ابن أبي الحديد، **الفلك الدائر**: ص ٣٢.

(٢) هذا ما يؤكده ابن الشعَر وابن خلكان، وهما ممن عاصر ابن الأثير. انظر: ابن الشعَر، **قلائد الجمان**: ج ٧ ص ٣٦،

وابن خلكان، **وفيات الأعيان**: ج ٥ ص ٣٩٠.

(٣) ابن خلكان، **وفيات الأعيان**: ج ٥ ص ٣٩٦.

(٤) ابن الشعَر، **قلائد الجمان**: ج ٧ ص ٣٨.

(٥) كذا في الأصل، ولعلَّ الصواب «بأن».

(٦) ابن الشعَر، **قلائد الجمان**: ج ٧ ص ٣٨.

(٧) ابن فضل الله العمري، **مسالك الأبصار**: ج ١٢ ص ٢٠٤.

(٨) الصفدي، **الوافي بالوفيات**: ج ٢٧ ص ٣٥.

الكتاب، يظهر للمتأمل صحة دعاويِّ، ولئن كان من تقدّمني أتى بشيء من ذلك، فإنّي ركبت فيه جواداً وركبَ جملاً، ونال من مورده نهلة واحدة ونلت منه نهلاً وعللاً^(١)، ويؤلف ابن الأثير كتاباً خاصاً في حلّ المنظوم، وسمه بـ«الوشى المرقوم في حلّ المنظوم»، وغير ذلك من المصنفات التي تشي برغبة ابن الأثير في تأسيس مدرسة خاصة به في الإنشاء، مستقلة عن تلك التي أسسها القاضي الفاضل من قبله.

وفي غضون حديثه عن تعلم الكتابة، وأنّ على الكاتب أن يمزج كتابة المتقدمين بما يستجدّه لنفسه، صرّح ابن الأثير بخصوصية أسلوبه، ونزعه إلى تجديد الكتابة النثرية، خروجاً عن المؤلف الذي يمثله القاضي الفاضل، فقال: «إلا أنّ هذه الطريق مستوعرة جداً، ولا يستطيعها إلا من رزقه الله لساناً هجّاماً وخاطراً رقاماً، وقد سهّلت لي صعابها، ودلّلت فجاجها، وكنت أشحّ بإظهار ذلك لما عانيت في نيله من العناء»^(٢).

وقد أثار ذلك حفيظة النقاد من بعده، ولاسيما أتباع المدرسة الفاضلية، فتعنت عليه ابن فضل الله العمري في قوله: «وكلام هذا الرجل أعني الضياء، وإن كان محكم الصنعة، ناظراً إلى دقائق المعاني، فإنه في غاية التكلف، لاعتماده على معاني الناس، وإكثاره من الحلّ والاقْتباس، وقد بنى كتابه المسمّى بالوشى المرقوم على هذا، وعليه كانت طريقته في كلامه ومنحاه في قوله، ولا يكاد يُسمع له من النظم إلّا ما قلّ»^(٣).

وقال الصّديّ منتقداً طريقة ابن الأثير في الإنشاء: «قد سلك هو طريقاً والقاضي الفاضل طريقاً:

عاجوا إلى تلفي وعُجت إلى الرضا شتّان بين طريقهم وطريقي

فإن القاضي رحمه الله، أذهل لما أسهل، وابن الأثير سامحه الله أحزن لما أحزن، على أن ابن الأثير أكثر ما جاء به في طريقه: حل المنظوم، وتضمين الأمثال. وليس هو بأبي هذه العذرة، ولا ناظم تلك الشذرة»^(٤).

وقد هيمنت على الصّديّ في كتابه «نصرة الثائر»، الرغبة في إظهار مثالب ابن الأثير،

(١) ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ١٣٤.

(٢) المصدر السابق: ج ١ ص ١٠٠ - ١٠١.

(٣) ابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار: ج ١٢ ص ٢٠٥.

(٤) الصّدي، نصرة الثائر على المثل السائر: ص ٩٠.

ومعايب نثره، والمفاضلة بين أسلوبه وأسلوب القاضي الفاضل، فقال بعد أن أوردَ قطعة من رسالة لابن الأثير، ادّعى فيها الإبداع والابتكار: «إنه نفخَ في غيرِ ضرم، وطافَ بغيرِ حرم، وليسَ ذلكَ بكبيرِ أمر، ولا ممّا ينبّه عليه، بعد الفراغ منه، بل هو في الرتبة الوسطى لا ينحطُّ انحطاطه في عادته، ولا يرتفعُ ارتفاعَ القاضي الفاضل»^(١).

وقال أيضاً في التقليل من قيمة كتابته وأسلوبه: «العجبُ منه كونه يدونُ هذه الأشياءَ ويجمعها ويوردُها، ويخطبُ عقيبَ كل واحدة، منها خطبة لنفسه، يدّعي فيها أن البلاغة في غيره مجاز وفي كلامه حقيقة، وأنه جاء بعقود الدرر، وجاء غيره بجَزَعٍ»^(٢) ولا يرضى أن يقول بعقبة»^(٣).

ثالثاً: الجانب الاجتماعي

وهو مرتبطٌ بتفضيل المواصلَةِ «المثل السائر» على غيره من كتب البلاغة العربية، ومفاخرتهم به غيرهم من علماء المدن العراقية الأخرى، وإشاعته بين الدارسين على أنه هو الذي يُعوّل عليه في أدب الكتاب والشعراء، ممّا دفع ابن أبي الحديد وهو من البلاغيين البغداديين، أن ينتصرَ لنفسه ولغيره من أدباء بلده، وفي ذلك يقول: «وكانَ أكثرُ قصدي في ذلك أن يعلمَ مصنّفُ هذا الكتاب، ورؤساءُ بلده أن من أصاغرِ خول»^(٤) هذه الدولة الشريفة — فالعجبُ مبيرٌ ولا أنبى عني فمتلي كثير — مَنْ إذا ألغزَ أدرى، وإذا ضربَ أقرى، وإذا رشقَ أصمى، وإذا نكأ أدمى، وأن دارَ السّلام، وحضرة الإمام، ما خلت كما تزعمُ المواصلَةُ ممّن إذا سوبقَ خلّى، وإذا بوسيرَ فازَ بالقَدحِ المُعلّى»^(٥).

وقد أحدثَ كتابُ «الفلك الدائر» حركة نقدية ما بين منتصر له ومتعقبٍ عليه، ونتجَ عن ذلك عددٌ من المؤلفات، وهي:

الأول: «نشرُ المثل السائر وطَيُّ الفلك الدائر»: لأبي القاسم محمود بن الحسين السنجاري (ت ٦٥٠هـ)، وهو أحدُ تلامذة ابن الأثير، انتصرَ له على ابن أبي الحديد، وهو من الكتب التي لم تصل إلينا، بل لم أفقَ على مصدر نقل عنه، حتّى إن الصّقديّ لم يذكر في كتابه

(١) الصّفي، نصرّة الثائر على المثل السائر: ص ٢٦٠.

(٢) الجزعة: التقليل من المال. ابن منظور، لسان العرب، مادة (جزع): ج ٨ ص ٤٨.

(٣) المصدر السابق: ص ٢١٥.

(٤) الخول: العبيد والإماء وغيرهم من الحاشية. ابن منظور، لسان العرب، مادة (خول): ج ١١ ص ٢٢٤.

(٥) ابن أبي الحديد، الفلك الدائر: ص ٣٣.

«نصرة الثائر» نقلاً واحداً عنه، وأوردَ من خطِّ الحافظ اليعموري ممّا أنشدَه السَّنجاريُّ في التَّهْجَم على ابن أبي الحديد:

لقد أتى بارداً ثقيلاً ولم يرثْ ذاكَ من بعيدٍ
فهو كما قد علمتَ شيءٌ أشهرُ ما كانَ في الحديد^(١)

الثاني: «قطع الدّابر على الفلك الدائر»: وهو مجهول المؤلف، ولم يصل إلينا، ويبدو من عنوانه أنه ردٌّ على ابن أبي الحديد^(٢).

الثالث: «نزهة الناظر في المثل السائر»: لنجم الدّين يحيى بن محمّد اللبودي (ت ٦٧٠هـ)، وهو أديبٌ كاتبٌ طبيب، كانَ وزيراً للملك المنصور صاحب حمص، ثمّ ناظراً للديوان في الإسكندرية ودمشق، في عهد الملك الصالح نجم الدّين أيوب، وكتابه مما لم يصل إلينا، ويبدو من عنوانه أنه كان مستحسناً للمثل السائر، وممّن يدافعون عنه.

الرابع: «الروض الزّاهر في محاسن المثل السائر»: لمعتوق بن سعد بن عبد الله السُميساطي^(٣) (كان حيّاً سنة ٦٩٩هـ)، والكتابُ مخطوطٌ في مكتبة كوبريلي، في تركيا، ومحفوظ برقم: (١٤٢٠)، وهو مختصرٌ — كما يقول — للمثل السائر، ولا توجد فيه إطلاقاً أية آراء نقدية للسُميساطي تؤيّد أو تعارض آراء ابن الأثير^(٤)، ولكنَّ عنوان الكتاب يشي بإعجاب السُميساطي بالمثل السائر وما له من محاسن.

الخامس: «نصرة الثائر على المثل السائر»: لصالح الدّين خليل بن أيبك الصّفدي، انتصرَ فيه لابن أبي الحديد على ابن الأثير، وقال في مقدّمته: «وبلغني ما وضعه عزُّ الدّين بن أبي الحديد رحمه الله على الكتاب من المؤاخذه، وأنه استصرختُ به تلك الظلماتُ عائذة، فلمّا وقفتُ على «الفلك الدائر»، وجدته قد أغفل كثيراً، وأخذ قليلاً وترك أثيراً، فأحببتُ بعد ذلك أنْ

(١) الصّفدي، نصرته الثائر على المثل السائر: ص ٤٦.

(٢) أشار إلى هذا الكتاب ابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار: ج ١٢ ص ٢٠٥، والصّفدي، الوافي بالوفيات: ج ٢٧ ص ٣٥، وهو بعنوان: «قطع الدابر عن الفلك الدائر»، منسوبٌ لعبد العزيز بن عيسى، وهو مجهول، انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون: ج ٢ ص ١٥٨٦.

(٣) لم أقفُ له على ترجمة، وقد وردَ اسمه على إحدى مخطوطات وفيات الأعيان: «تاج الدّين معتوق بن سعد الإسعدي السُميساطي»، وتاريخ نسخها: سنة (٦٩٢هـ). انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان: ١/١٠.

(٤) انظر: الهدلق، محمد بن عبد الرحمن (١٩٨٣م)، مخطوط الرّوض الزّاهر في محاسن المثل السائر للسُميساطي قراءة تقويمية، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المجلد ١٠: ص ١٣١.

ألتقط ما غادره، وأتتبع شأه ونادره»^(١).

ويرى عبد العزيز قفيلة أن كتاب «نصرة الثائر» أدخل في باب النقد من «الفلك الدائر»، ففيه من الموضوعية والجديّة أكثر مما في الفلك^(٢)، ولعلّ السبب في ذلك أن ابن أبي الحديد لم يحظ بالوقت اللازم لتعقيب ابن الأثير في كتابه كلّه، فقد وضع كتابه مع مطالعته للمثل السائر، إضافة إلى أعماله الديوانية في خمسة عشر يوماً فقط^(٣).

وهذا الرأي بحاجة إلى فضل تأمل؛ لأنّ الصّديّ ناقش ما لم يناقشه ابن أبي الحديد، واستكمل ما أخلّ به، وإلا كان عمله تكراراً لا فائدة فيه؛ ولذلك نجد عند الصّديّ تتبعاً كثيراً لنثر ابن الأثير، فينقده ويبين ما فيه من عيوب لفظية ومعنوية وتركيبية وغيرها، في حين نجد ابن أبي الحديد ينتصر للّغويين والنّحويين والبلاغيين والشعراء بنسبة كبيرة تفوق ما عند الصّديّ، فالجهدان إذن مكملان لبعضهما.

السادس: «نزهة الناظر في المثل السائر»: لأحمد بن محمد بن عليّ الدّيسري (ت ٧٩٤هـ)، أديب شاعر، ذكر ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) أنه نظم بديعية، ولم يكن ماهراً في العربية، فامتلاً شعره لحناً^(٤)، وكتابه أيضاً لم يصل إلينا، ويبدو أنه من أنصار ابن الأثير.

ومهما يكن من أمر، فإنّ «الفلك الدائر» و«نصرة الثائر» هما الكتابان الوحيدان اللذان حظينا بالوقوف عليهما في هذه الحركة النقدية، وكلاهما يعتمدُ منهجَ التعقيب النصّي، بإيراد نص ابن الأثير، وذكر ما يعتوره من مأخذ وعيوب، في العديد من القضايا اللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية والنقدية، غير أنّ «نصرة الثائر» يتفوّق على «الفلك الدائر» في كثرة تعقبات الصّديّ النقدية على نثر ابن الأثير، الذي ادّعى فيه خصوصية أسلوبه الأدبي النثري.

(١) الصّديّ، نصره الثائر على المثل السائر: ص ٤٤.

(٢) قفيلة، عبده عبد العزيز (١٩٧٥م)، نقد النقد في التراث العربي، (ط١)، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية: ص ١٥٦.

(٣) انظر: ابن أبي الحديد، الفلك الدائر: ص ٣٤.

(٤) انظر: ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن عليّ (ت ٨٥٢هـ)، إنباء الغمر بآباء العمر، (تحقيق: حسن حبشي)، ط١، ٤م، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٩م: ج ١ ص ٤٤١.

المبحث الثاني: موقف الصّفيّ النّقي من نثر ابن الأثير

أوردَ ابنُ الأثير في كتابه «المثل السائر» العديد من نماذج نثره ورسائله، ممثلاً بها على جودة الكتابة، ولا سيّما طريقته في حلّ المنظوم، التي وجدَ بها سبيلاً صالحاً للتقرُّد عن أسلوب القاضي الفاضل، وقد تعقّب الصّفيّ هذه النماذج في كتابه «نصرة السائر»، وأوردَ عليها ملاحظاتٍ نقدية، بهدفِ الحطّ على ابن الأثير، والإعلاء من ترسلات القاضي الفاضل، وهذا الجانبُ تميّزَ به الصّفيّ عن ابن أبي الحديد الذي لم يقدّم إلا ملاحظاتٍ طفيفة مقارنة بما قدّمه الصّفيّ.

ولا غروَ في ذلك، فالصّفيّ من كبار كتاب الإنشاء في العصر المملوكي، وله فيه العديد من المصنّفات، كقانون الترسُّل، وألحان السّوابع، وغيرها مما يشي بتضلّعه في فنّ الترسُّل، وهذا ممّا يفتقرُ إليه ابن أبي الحديد، الذي كان شعره أرفع من نثره، وقد ساقَ بعضَ نثره في «الفلك الدائر» بقصد التفوّق على ابن الأثير، إلّا أنّ الصّفيّ — وهو من أنصاره — يرى أنّ «نثرَ ابن الأثير أقعدُ منه عندَ أولي البصائر، ولو حذفه كان خيراً من إثباته، وأمنع له من عجم سهمه وعَمَز قناته»^(١).

وتجري انتقادات الصّفيّ لنثر ابن الأثير في محاور أربعة:

المحور الأوّل: نقض دعوى الابتكار والاختراع

بالغَ ابنُ الأثير في ادّعاء الابتكار في نثره، ولا سيّما طريقته في حلّ المنظوم، التي يراها ملكة وموهبة حباهُ الله إياها^(٢)، فتميّزَ بها عن غيره من الكتاب الذين درجوا على طريق «قد سمجّ غابرها، وطرقت حتّى استوى في المعرفة بها جاهلها وخابرها»^(٣)، فقال مصرّحاً بذلك: «فمن وقف على ما ذكرته علم أنّي لم آت شيئاً فرياً، وأن الله قد جعل تحت خواطري من بنات الأفكار سريراً، وهذه الطريق يجهلها كثير من متعاطي هذه الصناعة»^(٤).

ويرى ابنُ أبي الحديد أنّ المقصد الأساسي من كتاب «المثل السائر» هو حلّ المنظوم،

(١) الصّفيّ، نصرّة السائر على المثل السائر: ص ٥٠.

(٢) انظر: ابن الأثير، ضياء الدّين نصر الله بن محمّد (ت ٦٣٧هـ)، الوشي المرقوم في حلّ المنظوم، ط ١، م، (تحقيق: جميل سعيد)، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٩م: ص ٤٦.

(٣) ابن الأثير، الوشي المرقوم: ص ٤٦.

(٤) ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ١٠١.

وكانَّ ابن الأثير «لم يصنّفهُ إلّا لأجله، وليظهرَ صناعتهُ فيه، على أنّ كتابتهُ كلّها إذا تأملّها العارفُ بهذا الفنّ وجدها من هذا الباب؛ لأنّها إمّا محلول منظوم، أو ترصيع آية، أو خبر، أو مثل أو واقعة»^(١).

وقد أثارت دعوى الابتكار حفيظة الصّديّ، فتوجّه إلى تجريد ابن الأثير منها، ومن ذلك قول ابن الأثير بعد إيراد رسالة له في ذمّ الشّيب: «غير أنّ في هذا الفصل معاني كثيرة لا توجدُ في كلام آخر»^(٢)، فيقول الصّديّ رداً عليه: «قد ادّعى أنه ابتكر ما فيه هذا الفصل من المعاني، وأنا أذكرُ أبياتاً تدلُّ على أخذِ كلامه منها»^(٣)، ثمَّ يبدأ بتتبّع المعاني التي ذكرها ابنُ الأثير في رسالته^(٤)، ويدلّل عليها بورودها في شعر السابقين، فقولُ ابن الأثير: «والعيشُ كلُّ العيش في سنّ الحداثة»، أخذه من قول المتنبي:

آله العيش صحّة وشبابٌ فإذا ولّيا عن المرء ولّى

وقوله: «وليسَ بعد الأربعين من مصيفٍ للذّة ولا مربع»، فأخذه من ابن أبي حصينة (ت ٤٥٧هـ):

كانَّ الفتى يرقى من العيش سلماً إلى أن يجوزَ الأربعينَ فينحطّ

وقوله: «وصارت زيادته كزيادة التصغير تدلُّ على نقصها»، فأخذه من قول المتنبي:

وكانَّ إينا عدوّ كاثراً له ياءٍ حُرُوفٍ أنيسيان

ويدّعي ابنُ الأثير بعد إيراده قطعة من رسالة له في العطاء والكرم، أنّه تصرفَ بذكر الشُّهور تصرفاً لم يتصرفه أحدٌ قبله، نحو قوله: «فالمحرّم للعائد بحرمه، وصفرٌ للطامع في سعادة قدمه، وربيعٌ لرائد نواله، ورجبٌ لأقوال عدّاله»^(٥)، فيقول الصّديّ: «أي تصرف، وما نكرَ شيئاً إلا وتعرّف، وقد استعمل النَّاسُ أسماءَ الشُّهور فجاءوا بها عذبة، حلوة متمكنة. كقول القائل في بخیل:

(١) ابن أبي الحديد، الفلك الدائر: ص ٩٦ — ٩٧.

(٢) ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ١١١.

(٣) الصّدي، نصره الثائر على المثل السائر: ص ١٠٤.

(٤) انظر مثلاً آخر على تتبع الصّدي معاني ابن الأثير، والكشف عن أخذه الأدبي في: الصّدي، نصره الثائر على المثل السائر: ص ١١٣ — ١١٤.

(٥) ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ١١١.

تحلى بأسماء الشهور فكفه جمادى وما ضمت عليه المحرم

وقال الآخر فأحسن كل الإحسان:

وشادن مُبتسم عن حبيب موريد الخدّ مليح الشنب
يلومني العاذل في حبه وما درى شعبان أني رجب

كانت العرب تسمي شعبان العاذل، قبل الإسلام، ورجباً الأصم^(١).

ولعلنا هنا نستذكر كلام الجاحظ: «والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والبدوي والقروي، والمدني»^(٢)، فابن الأثير ادعى التفرّد والابتكار في جانب صعب المنال، وهو الإتيان بمعان جديدة على غير مثال سابق، والصّديّ ممّن تمرّسوا في مؤلفاتهم بتتبع معاني الشعراء، والإشارة إلى أصولها ومنابعها، وليس من الصّعب عليه أن يدلّل على معاني ابن الأثير بما يقاربها من الموروث الشعري.

المحور الثاني: العيوب اللفظية

تعقّب الصّديّ ابن الأثير في ألفاظه، ومما سجّله عليه قوله من رسالة لبعض ملوك الشام يذكر فيها هدية رطب: «ولما استقلت به الطريق، أنشأ الحسد لغيره من الفواكه أرباً، وما منها إلا من قال: يا ليتني كنت رطباً»^(٣).

أخذ الصّديّ عليه قوله: «وما منها إلا من قال»، فأجرى «من» على ما لا يعقل، وهي لا تكون إلا لمن يعقل، والفواكه لا تعقل، ولو قال: وما منها نوع إلا قال، لخلص من ذلك^(٤).

وكذلك اعترض الصّديّ على قول ابن الأثير من رسالة يذكر فيها غلاماً أبقاً: «فقد يفرّ المهر من عليه، ويطير الفراش إلى حريقه»^(٥)، وذلك أنه استخدم «قد» للتقليل، ولا ضير في أن المهر قد يفرّ من عليه في القليل النادر، ولكن الخطأ في تقليل طيران الفراش إلى حريقه؛

(١) الصّدي، نصره الثائر على المثل السائر: ص ١٠٧.

(٢) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ)، الحيوان، ط ١، م، (تحقيق: عبد السلام هارون)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت: ج ٣ ص ٦٧.

(٣) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٢ ص ٣٢.

(٤) انظر: الصّدي، نصره الثائر على المثل السائر: ص ٢٤٣.

(٥) ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ٢١٧.

لأنَّ الغالبَ عليه إلقاء نفسه في النار، ولا يجوز عطف الغالب الشائع على القليل النادر^(١).

ومن العيوب اللفظية التي يكشفها الصَّديُّ في نثر ابن الأثير، تكرار لفظتي «ارتقت» و«ارتقى» في قول ابن الأثير: «لولا التغرب لما ارتقت بناتُ الأصدافِ إلى شرفِ الأعناق، ولا ارتقى ترابُ الأحجارِ إلى نورِ الأحداق»^(٢)، ويقترحُ تعديلاً لهذا العيب اللفظي، فيقول: «قوله ارتقت أولاً، وارتقى ثانياً فيه عيٌّ لتكراره، ولو قال في أحدهما: ما اتَّصل أو ما سما أو غير ذلك لكان أحسن. وكذا ابتناء مبناه، ومثل هذا يعاب في الكلام، وقد عيب على الصاحب بن عباد قوله:

أشَبُّ لَكُنْ بالمعالي أَشَبُّ وَأَنْسَبُ لَكُنْ بالمفاخر أَنْسَبُ
وبي صبوهُ لَكُنْ إلى حضرة العلا وبي ظمأ لَكُنْ من العزِّ أَشْرَبُ

وسميت القصيدة اللاكينية؛ لكثرة ترداد لكن فيها»^(٣).

المحور الثالث: العيوب المغنوية

أشارَ الصَّديُّ في نقدِ المعاني المُتناولة في نثر ابن الأثير، إلى العديد من الأخطاء والعيوب، ويمكنُ تقسيمُها إلى الأقسام التالية:

أولاً: غموض المعنى

أشارَ الصَّديُّ إلى العديد من عبارات ابن الأثير التي لا تتطوي على معنى، ومن ذلك قول ابن الأثير في تقرير طريقته في الكتابة: «والذي يعلمها منهم يرضى بالحواشي والأطراف، ويقنع من لآلئها بمعرفة ما في الأصداف»^(٤)، قال الصَّديُّ معقَّباً: «ما أدري معنى هذه القرينة الثانية ما هو، فإنه ما في الأصداف إلا اللؤلؤ، ولو قال: ويتركُ اللآلئ ويضمُّ الأصداف، لكان أحسن»^(٥).

وكذلك يتعقَّبُ الصَّديُّ ابن الأثير في قوله: «والصَّبْرُ خيرٌ ما استعمل في جفاء الإخوان،

(١) الصفي، نصره الثائر على المثل السائر: ص ١٤٠.

(٢) ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ١٢٤.

(٣) الصفي، نصره الثائر على المثل السائر: ص ١١٣ — ١١٤.

(٤) ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ١٠١.

(٥) الصفي، نصره الثائر على المثل السائر: ص ١٠٢.

والماء إذا جرى في مكان ثم انحرف عنه فلا بدَّ وأن يعودَ إلى ذلك المكان»^(١)، إذ كيف يعودُ الماءُ إلى مكانه بعد انحرافه عنه، إلا بتهدُّم الأرض، أو بحفر أخدود، كي يرجع الماء القهقري، وهذا غير مفهوم من مجرد كلامه^(٢).

ومما غمضَ من معاني ابن الأثير، وصفهُ السُّحب بـ«صعبة القيادة»، من رسالةٍ يذكرُ فيها القتال بالمنجنيق، يقول: «ونصبت المنجنيقات، فأنشأت سحباً صعبة القيادة، مختصة بالرُّبَا دون الوهاد»^(٣)، ويعقبُ الصَّفديُّ على هذه العبارة، فيقول: «ما أدري معنى قوله في تشبيه الغبار بأنه سحب صعبة القيادة ما هو؟ وكونه ادَّعى أنَّ تخصيصَ السُّحب بالرُّبَا دون الوهاد أمرٌ غريب. في هذا تعسف، وبعضُ السُّحب تسقي الوهادَ دون الرُّبَا، وبعضها بالعكس، هذا أمرٌ محسوس. فهي إذا سقت الرُّبَا وجفت الوهاد، كانت بالرُّبَا مخصوصةً وبالعكس»^(٤).

والأمثلة عديدة على غموض بعض معاني ابن الأثير، بل يصل الأمرُ أحياناً إلى ضياع المعنى، إذ لا ينفع التأويلُ في توضيحه، ولعلَّ السبب في ذلك أنَّ ابن الأثير يجدُّ هذه المعاني مبنوثة في الشعر، فيلجأ إلى حلِّها، وصياغتها بأسلوبه النثري، فتضطرُّ السجعة إلى استخدام بعض الألفاظ التي تُخرج المعنى إلى الغموض، ودليلُ ذلك قوله من رسالة: «وهذا من فصيح الألغاز، ولا يُقالُ في صاحبه إنه في العمى ضائع العُكاز»^(٥)، ويعلِّقُ الصَّفديُّ على هذه السجعة النافرة فيقول: «ما السَّجعةُ الثَّانيةُ مناسبةٌ للأولى، في المدح والتقريض، ويكون المقام مقام استحسان وثناء ومدح فيقال: ما هو في العمى ضائع العكاز. وأي مدح في هذا وقد جعله أعمى بعكاز، وهو أشدَّ حالاً من الأعمى الذي يمشي بلا عكاز؛ لأن الذي يعتمد مع عماه على عكازه، يكون قد جمع بين عمى البصيرة وعمى البصر. والظاهر أنه أراد أن يذكر المعنى فما اتفق له، والتزم بالزاي فما وجد غير العكاز، وآخر هذه السجعة عجز بيت لأبي الطيب، وهو:

ويرى أنه البصير بهذا وهو في العمى ضائع العكاز^(٦)

(١) ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ١١٧.

(٢) انظر: الصفدي، نصره الثائر على المثل السائر: ص ١١٠.

(٣) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٢ ص ١٥.

(٤) الصفدي، نصره الثائر على المثل السائر: ص ٢١٢.

(٥) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٣ ص ٩٤، وفيه: «صانع العكاز»، والمثبت من نصره الثائر على المثل السائر.

(٦) انظر: الصفدي، نصره الثائر على المثل السائر: ص ٣٤٢.

ثانياً: عدم مناسبة اللفظ للمعنى

ذكرَ الصَّفديُّ من أخطاء ابن الأثير اختيارَ الألفاظ غير المناسبة للمعاني المطروقة، ومن ذلك قوله في تقريرِ أسلوبه الإنشائي: «فمن وقف على ما ذكرته علم أنني لم آت شيئاً فرياً، وأن الله قد جعل تحت خواطري من بنات الأفكار سرياً»^(١)، والاعتراضُ هنا على كلمتي «فرياً» و «سرياً»:

أما الأولى: فالفريُّ هو الشيء العظيم، أو الشيء المخلوق المصنوع، وابنُ الأثير هُنا في مقام تعظيم لما أتى به في فنِّ الكتابة، فإذا قال: ما أتيتُ شيئاً عظيماً، أو شيئاً مختلفاً مصنوعاً، لم يكن ذلك مناسباً^(٢).

أما الثانية: فالسريُّ هو النهر الصَّغير، ولا معنى له في هذا السياق^(٣).

ولعلَّ الصَّفديَّ في هذا المثال قد تعصَّب على ابن الأثير، إذ إنَّ ابن الأثير يقصدُ بالكلمة الأولى (فرياً) أنه لم يكذب في ادِّعاء الإبداع والتميز في فنِّ الكتابة، وهذا يعلمه من تأملِ نشره، أما الكلمة الثانية (سرياً)، فاستعماله لها على سبيل الاستعارة، وكأنَّه يشبِّه ذهنه في توليد المعاني والأفكار بالنهر المتدفق.

ومن إيرادات الصَّفديِّ على ابن الأثير، قوله في صفة كلام فصيح: «وهو ألفاظٌ كخفق البنودِ وزأر الأسود، ومعانٍ تدلُّ بإرهاقها أنها هي السيوف وأنَّ قلوباً نمتها هي الغمود، فيخالها المتأملُ حومة طعان أو حلبة رهان»^(٤). فبيِّن الصَّفديُّ أنَّ ابن الأثير شبهها بخفق البنود وزأر الأسود، ثمَّ بحلبة الرهان فيما بعد ولم يتقدم للخيال ذكر، ولا تناسبٌ بين ذلك كلِّه، والتناسب أن يقول: حومة طعان، وغيل ليوث، وجلاد فرسان. ومثل هذه الأوصاف لا تكون في شيء من الكلام، إلا أن يوصف بذلك كلام فيه تهديد وتقريع أو إرهاب عدو أو ما جرى مجراه^(٥).

ومن هذا القبيل أيضاً قول ابن الأثير في وصف كلام بالفصاحة: «وله البيان الذي يفيض من نسق الفريد ولا تخلق نصرة لباسه الجديد، وهو فوق الكلام المجيد، ودون القرآن المجيد»^(٦).

(١) ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ١٠١.

(٢) انظر: الصفدي، نصرة الثائر على المثل السائر: ص ١٠١.

(٣) انظر: المصدر السابق: ص ١٠٢.

(٤) ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ١٣٢.

(٥) انظر: الصفدي، نصرة الثائر على المثل السائر: ص ١٢٩.

(٦) ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ١٣١.

ويجدُ الصَّفديُّ في العبارة الأخيرة: «ودون القرآن المجيد» مجالاً للنَّقْد، إذ من المسلّم أنَّ كلَّ كلامٍ هو دون القرآن الكريم، حتّى كلام النَّبي صَلَّى الله عليه وسلّم وهو سيّد ولد آدم؛ لذلك فإنَّ هذه العبارة يعدّها الصَّفديُّ من الحشو؛ لأنها لم تقدّم فائدةً تامّةً لم تكن عند المخاطب، وما أوقع ابن الأثير في هذا الخطأ إلا أنه طلبَ الجنسَ بين «المَجيد» و «المُجيد»^(١)، فكانَ هذا الجنس على حساب سلامة المعنى، وهذا أمرٌ لا يسوِّغه النقاد.

ومن التكلّف الواضح عند ابن الأثير، ممّا أوقعه في إساءة الأدب مع القرآن الكريم، بعدما تكلم على ما في سورة الفاتحة من الالتفات من الخطاب إلى الغيبة، قوله: «فانظر إلى هذا الموضع، وتناسب هذه المعاني الشريفة، التي الأقدام تكادُ تطوُّها، والأفهام مع قربها صافحة عنها»^(٢). قال الصَّفديُّ معقّباً: «أكذا يقال بعد ذكر أسرار القرآن الكريم وإيضاح غامضه. وما أفاد قوله: «المعاني الشريفة»، وتأدبه بقوله: «تكاد الأقدام تطوُّها» ! وكانَ الأحسنُ أن لو قال: فانظر إلى هذه المعاني الشريفة كيف غدت شمسها ضاحية، والبصائر عن إدراك ضيائها لاهية. أو أن يقول: تكاد تيجانها تقع على المفارق، والأذهان عاطلة الجيد من درها المتناسق»^(٣).

ثالثاً: عامية المعاني

أكَّد الصَّفديُّ على ضرورة ارتقاء الأديب في أنافة معانيه وشرفها، إذ لا بدّ من أن تكون ساميةً عمّا يتداوله عامّة الناس في حياتهم، وهذا ما وقع فيه ابن الأثير، إذ قال في ذمّ الدُّنيا: «أنكادُ الدُّنيا مشوبةً بالأشياء التي جُبِلَتِ النفوس على حبّها، وكلُّ ما تستلذه الأبدانُ من مأكليها فإنه يضُرُّها من جهة طَبِّها، ولهذا تَضمُّ من منفعة الهليلج ومضرة اللوزينج. وأعجبُ من ذلك أنه لا ينتفعُ الإنسانُ بشيءٍ من لدتها إلّا ضرّته من جهة ثوابه، فهو كالذي ينتفعُ باصطلاء النار وهي محرقةٌ لأثوابه. وقد ضربَ لذلك مثلاً من الأمثال، وقيل: إنَّ كلَّ ما ينفَعُ الكبدَ مضرٌّ بالطَّحال»^(٤).

قال الصَّفديُّ منتقداً هذه المعاني: «انظر إلى هذه الركة والعامية، ألا تراه أشبه شيء بكلام

(١) انظر: الصفدي، نصره الثائر على المثل السائر: ص ١٢٢ - ١٢٣.

(٢) كذا وردت العبارة في: المصدر السابق: ص ٢٨٠، ووردت في المثل السائر، بتحقيق الحوفي وطبانة: ج ٢ ص ١٣٧: «التي لا تكادُ تطوُّها، الأفهامُ تتركها مع قربها»، أما بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد: ج ٢ ص ٥: «التي الأقدام لا تكادُ تطوُّها، والأفهام مع قربها صافحة عنها»، ويبدو أنَّ العبارة مضطربة في المصادر، لكنَّ لفظة «تطوُّها» واردة في جميعها، ونقدُ الصَّفديِّ معولٌ عليها.

(٣) الصفدي، نصره الثائر على المثل السائر: ص ٢٨٠.

(٤) ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ١٢٩.

العجائز قوايل النساء، إذا أخذن يعظن ويضربن الأمثال، أكذا توصفُ الدُّنيا في حالة الذم»^(١)، ثمَّ يستطرِدُ الصَّفديُّ ليعرضَ نماذج من بلاغات الأدباء في ذمِّ الدُّنيا نظماً ونثراً، كعلي بن أبي طالب، وأبي نواس في زهدياته، وهارون الرَّشيد وصالح بن عبد القدوس والزَّمخشري وغيرهم، بما يؤكِّد البونَ الشاسعَ بين أدبية هذه النماذج وما قاله ابن الأثير.

والأمرُ ذاته في قول ابن الأثير: «وغيابة مطلوب الإنسان أن يُمدَّ له في عمره، ويُملَى له في امتداد أثره، أما تعميره فيعترضه المشيب الذي هو عدمٌ في وجود...»^(٢)، يقول عنه الصَّفدي: «وهذا من ذلك التَّمط في الرِّكة والسماجة»^(٣).

المحور الرابع: العيوب التركيبية

لم يسلم ابن الأثير من انتقادات الصَّفدي اللاذعة في جانب الأسلوب والتركيب، وما يرتبط به من فنون البلاغة والبيان والبدیع: كالاستعارة والتشبيه والوصف والتورية:

أولاً: الاستعارة

أنكر الصَّفديُّ على ابن الأثير غرابة الاستعارة وبُعدها في بعض نثره، ومن ذلك قوله: «إِلا مَنْ مَلَكُهُ لِسَاناً هَجَاماً وَخَاطِراً رَقَاماً»^(٤)، إذ يرى أنَّ «استعارة الرِّقَم للخاطر بعيدة، وإنَّما الرِّقَم لليد حقيقة وللقلم مجاز»^(٥).

ومن غريب الاستعارة أيضاً فيما يراه الصَّفديُّ، قول ابن الأثير في وصف الخمر: «الخمرُ لا تقي لذة إسكارها، بتتغيص خمارها، فهي خرقاءُ البيان، بذينة اللسان، وتأنيتها يدلُّك أنها من ناقصات العقول والأديان، وقد عرف منها سنة الجور في أحكامها، ولولا ذلك لما استأثرت من الرؤوس بجناية أقدامها»^(٦)؛ لأنه أضافَ البنان واللسان والعقل والدين إلى الخمر، «وأغربُ من ذلك أن جعل للرؤوس أقداماً... وإنما إضافة الجوارح والعقل والدين إليها، فغير

(١) الصَّفدي، نصره الثائر على المثل السائر: ص ١١٦.

(٢) ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ١٢٩.

(٣) الصَّفدي، نصره الثائر على المثل السائر: ص ١١٩.

(٤) ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ١٠٠.

(٥) الصَّفدي، نصره الثائر على المثل السائر: ص ١٠١.

(٦) ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ١٠٠.

جائز إلا بتأويل بعيد إلى الغاية»^(١).

والأمر كذلك في قول ابن الأثير: «وفيها التفاح الذي رَقَّ جلده، وعظمَ قَدُّه»^(٢)، فأَيُّ قَدٍّ للتفاح وهو يميلُ إلى الشكل الكروي، وقد قالوا: قَدُّ الغصن والرُّمَح، أَمَّا قَدُّ التفاح، فلم يُسمعَ قط»^(٣).

وينبغي التوقفُ عندَ هذه الاعتراضات الثلاث على استعارات ابن الأثير، لنتبيّن حدودَ الاستعارة عند كلٍّ منهما، فلعلَّ ما يعدهُ الصَّفديُّ بعيداً وغريباً، يراهُ ابنُ الأثير قريباً ومألوفاً، ومن المعلوم أنَّ البلاغيين القدماء قد اختلفوا في حدود الاستعارة، وقد تناولها ابنُ الأثير تناولاً طويلاً الدليل، وقَدَّم اعتراضاتٍ عديدة على ابن سنان الخفاجي فيما ذهب إليه، وانتصرَ لمذهب الأمدى فيها.

يرى ابنُ الأثير أنَّ حدَّ الاستعارة «نقلُ المعنى من لفظٍ إلى لفظٍ لمشاركةٍ بينهما، مع طيِّ ذكر المنقول إليه»^(٤)، وهي نوعٌ من التشبيه إلا أنه حُذِفَ منه المشبَّه به^(٥)، أمَّا معيارُ الاستعارة المرضيَّة والاستعارة المطرحة البعيدة، فهو وجود مناسبة بين المنقول عنه والمنقول إليه، أي: بين المستعار منه والمستعار له^(٦).

أمَّا الصَّفديُّ فيرى أنَّ الاستعارة: «ادِّعاء معنى الحقيقة في الشيء للمبالغة في التشبيه، مع طرح ذكر المشبَّه به من البيت لفظاً و تقديرًا»^(٧)، ولا يصحُّ أن يُستعارَ للشيء إلا ما هو من جنسه أو قريبٌ منه، وينبغي أن يُراعى فيها صحَّة المعنى، والمناسبة بين المستعار منه والمستعار له^(٨).

وليسَ من البعيد أن نقول: إنَّ الصَّفديَّ وابن الأثير متفقان نظرياً على مفهوم الاستعارة وحدودها ومعيارية صحَّتها، وأنَّ الاختلافَ بينهما إنما هو في استخدام ابن الأثير للاستعارة، وتوظيفها في نثره، إذ عدَّ الصَّفديُّ استعارة الرقم للخاطر، والبنان واللسان والعقل والدين للخمر، والقَدَّ للتفاح، استعارةً بعيدةً، بمعنى: عدم وجود مناسبة بين المستعار منه والمستعار له.

(١) الصَّفدي، نصره الثائر على المثل السائر: ص ١١١.

(٢) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٢ ص ٢٩٠.

(٣) الصَّفدي، نصره الثائر على المثل السائر: ص ٢٩٩.

(٤) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٢ ص ٦٧.

(٥) انظر: المصدر السابق: ج ٢ ص ٥٨.

(٦) انظر: المصدر نفسه: ج ٢ ص ٩٠.

(٧) الصَّفدي، الغيث المسجَّم: ج ١ ص ٢٩٣.

(٨) انظر: الصَّفدي، الاقتصار: ص ١٥٢.

ولنتأمل الاستعارة الأولى، التي يبدو أنّ ابن الأثير استعار الرّم الذي هو مخصوص باليد (المستعار منه)، للخاطر (المستعار له)، ولعلّ وجه الشبه بين الخاطر واليد هو التقييد، فالخاطر يقيّد صوراً ذهنية، كما تقيّد اليد في الحقيقة، ممّا يثبت قبول الاستعارة وعدم بعدها كما يدّعي الصّدي.

أمّا الاستعارة الثانية، فالأمر فيها واضح، وكأنّ ابن الأثير يشبّه الخمر بفتاة ذات بنان ولسان وعقل ودين، ولا يختلف الأمر هنا عن ريشة من جناح الذلّ، أو ماء الملام في قول أبي تمام:

لا تسقني ماء الملام فإنني صبّ قد استعذبت ماء بكائي^(١)

الذي قال عنه الأمدي: «فقد عيب، وليس بعيب عندي؛ لأنه لما أراد أن يقول: «قد استعذبت ماء بكائي»، جعل للملام ماء؛ ليقابل ماء بماء، وإن لم يكن للملام ماء على الحقيقة»^(٢).

أمّا الاستعارة الثالثة: وهي قدّ التفاح، فلعلّ الصّدي قد وُقّق في نقده لها؛ لأنّ القدّ في اللغة، هو: الشقّ طويلاً، وهو أيضاً: القامة^(٣). والتفاح معروف بكرويته لا باستطالته، ومن غير المقبول عقلاً استعارة ما هو مستطيل لما هو كروي.

ثانياً: الوصف والتشبيه

انتقد الصّديّ ابن الأثير في بعض تشبيهاته، ومن ذلك تشبيهه الشيب بآلة الحرث، وهو معنى يدّعي ابن الأثير اختراعه على غير مثال سابق، وهو في قوله: «وما أراه إلا محراثاً للعمر، ولم تدخل آلة الحرث دار قوم إلا ذلّوا»^(٤)، وعقب عليه بقوله: «وهو مستنبت من الحديث النبوي، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى آلة حرث، فقال: «ما دخلت هذه دار قوم إلا ذلّوا»، فأخذت أنا هذا ونقلته إلى الشيب، فجاء كما تراه في أعلى درجات الحسن، وذلك لما بينه وبين الشيب من المناسبة الشبيهة؛ لأن الشيب يفعل في البدن ما يفعله المحراث في الأرض، وإذا

(١) انظر: التبريزي، أبو زكريّا يحيى بن علي (ت ٥٠٢هـ)، شرح ديوان أبي تمام، طه، ٤م، (تحقيق: محمّد عبده عزّام)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧م: ج ١ ص ٢٢.

(٢) الأمدي، الموازنة: ج ١ ص ٢٧٧.

(٣) انظر: الجوهري، الصحاح، مادة (قدد): ج ٢ ص ٥٢٢.

(٤) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٢ ص ٢٨.

نزلَ بالإنسان أحدث عنه ذلاً»^(١).

غيرَ أنَّ الصَّفديَّ يُخرجُ هذا التشبيهَ من دائرة الصَّواب، لغموض المناسبة بين المشبَّه والمشبَّه به، فيقول: «ولم أر لأحد تشبيهه بآلة الحرث، وأي مناسبة بين آلة الحرث والشَّيب، وما وجه الشبه، وليس هذا من باب تشبيه المحسوس بالمحسوس، ولا من باب المحسوس بالمعقول، وما أدري ما هو»^(٢).

ويبدو أنَّ ابن الأثير قد جانبهُ الصَّواب في هذا التشبيه، إذ رأى أنَّ الشَّيبَ ذلٌّ للإنسان، فلذلك شَبَّهه بالمحراث الذي جعلهُ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم سبيلاً إلى الدُّل، وبين الدُّلَّ والسَّيْل إلى الدُّلِّ بونٌ شاسعٌ، وكأنه يشبَّه النتيجة (الذل) بالوسيلة (آلة الحرث)، وهذا ما لا يتصوره العقل.

ومن عيوب تشبيهات ابن الأثير، غيابُ المعنى والعلاقة بين المشبَّه والمشبَّه به، في قوله: «الناسُ في الدنيا للسَّاعةِ الراهنة، كما أنَّ النفوسَ ليستُ فيها بقاطنة»^(٣). قال الصَّفدي: «أقول: ما أدري معنى التشبيه هنا ما هو.. ووجه العلاقة في ذلك. فإن قوله: كما، الكاف للتشبيه ولا نسبة بين: أنهم أبناء الساعة الراهنة، وبين أنهم يزولون. ولو حذف لفظة «كما» لاستقام المعنى»^(٤).

ومن معاييبها أيضاً، غيابُ المُبالغة التي هي فائدة التشبيه، وقد ظهرَ ذلك في قول ابن الأثير: «وأحاط به العدوُّ إحاطة الشَّفاء بالثَّغور»^(٥)، قال الصَّفدي: «ليس في ذلك مبالغة؛ لأنَّ الشفاء لا تحيط بالثَّغور، والإحاطة اشتمال المحيط على المحوط من كلِّ جانب، كالدائرة بالنقطة، وعنصر الماء بكرة الأرض، وبياض العين بالسواد، أما الشفاء فإنما هي ساترة لا محيطة»^(٦).

ويبدو في هذا الانتقاد، أنَّ الصَّفديَّ قد بالغَ في تخطئة ابن الأثير؛ لأنَّ الثَّغر في اللغة هو: ما تقدَّم من الأسنان، ولا يختلفُ اثنان في أنَّ الشَّفاءَ تحيطُ بالأسنان، تماماً كما يحيطُ السوارُ بالمعصم، وهي أيضاً ساترةٌ لها، ولا منافرة بين الحالتين.

(١) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٢ ص ٢٨.

(٢) الصَّفدي، نصره الثَّغر على المثل السائر: ص ٢٣٥.

(٣) ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ١٢٩.

(٤) الصَّفدي، نصره الثَّغر على المثل السائر: ص ١١٨.

(٥) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٢ ص ١١٣.

(٦) الصَّفدي، نصره الثَّغر على المثل السائر: ص ٢٧٥.

ومما يتصلُ بعيوب الوصفِ دون التشبيه^(١)، قول ابن الأثير في وصفِ مليح: «فلو صافحَ الوردَ لتعطّرتْ أوراؤه»، قال الصّفيّ: «فأيُّ مزيّةٍ لهذا الموصوف بهذه الصّفة، والورد ما زالَ عطراً سواء صافحه زنجي أو غيره، وهذا من باب تحصيل الحاصل. ولو قال: فلو صافح الأثل^(٢) تضوّعَ منه نشر البان، ولو مرَّ على اللينوفر في الليل لأيقظ طرفه الوسنان، لكان أحسن ... والمدح إنما يكون بأن الإنسان يكسب الطيب ما ليس له طيب ويفيد الحسن ما لم يكن معروفاً بحسن»^(٣).

ثالثاً: التورية

لم يقدّم الصّفيّ اعتراضاتٍ نقديةً على توريّات ابن الأثير، وإنّما كان جلُّ همّه أن يقلّلَ من قيمتها، فهي من المعاني المتداولة بين الكتّاب، ومن ذلك التورية بذكر أسماء وألقاب الخلفاء، كقول ابن الأثير: «وإذا شهد حومة حربٍ كان منصورها، وإذا لقي مهجة خطب كان سفاحها»^(٤). قال الصّفيّ معقّباً: « وهذا الباب أعني أسماء الخلفاء في الألقاب، مما جسر الناس على دخوله، وعبره كل أحد من المتأدبين وتصرف في محصولة، فإنه سلس القياد في التورية إذا جذب، وسريع الارتفاع إذا أقيم أو نصب»^(٥).

ومن ذلك أيضاً قول ابن الأثير من رسالةٍ يصف فيها البرد والتلج: «والأرضُ شهباءٌ غيرَ أنّها حوليّةٌ لم تُرضَ»، فالشهباءُ من الخيل يُقال لها: حولية، أي لها حول، ويُقال: إنها مروّضة: أي دُلّت للركوب، وهذه الأرض مضى للتلج عليها حولٌ فهي شهباء حولية، وقوله: «لم ترض» أي لم تسلك بعد»^(٦).

قال الصّفيّ معقّباً على استحسان ابن الأثير لتوريّته: «وأي كبير حسن في هذا حتى يدونه ويستشهد به، ولكنه معذور إذا وقع في كلامه تورية أن يخطب لها»^(٧).

ولا يُغفل الصّفيّ بعد الخطّ على ابن الأثير، أن يوردَ نماذجَ من رسائل القاضي الفاضل،

(١) الفرق بين الوصف والتشبيه أن الأول إخبارٌ عن حقيقة الشيء، والثاني مجازٌ وتمثيل. انظر: ابن رشيق القيرواني، الغمدة: ج ٢ ص ٢٩٤.

(٢) الأثل: شجر يشبه الطرفاء لكن أعظم منه. ابن منظور، لسان العرب، مادة (أثل): ج ١١ ص ١٠.

(٣) الصفي، نصرّة الثائر على المثل السائر: ص ٢٢٧.

(٤) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٣ ص ٨١.

(٥) الصفي، نصرّة الثائر على المثل السائر: ص ٣٢٥.

(٦) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٣ ص ٧٩.

(٧) الصفي، نصرّة الثائر على المثل السائر: ص ٣٢١.

وَيُبَالِغُ فِي تَقْرِيزِهَا وَاسْتِحْسَانِهَا، وَنَرَاهُ يَصْرِّحُ بَعْدَ ذَلِكَ بِمَقْصَدِهِ فَيَقُولُ: «لَتَعْلَمَ أَيُّهَا الْوَاقِفُ عَلَى كِتَابِي هَذَا أَنَّ ابْنَ الْأَثِيرِ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا أَتَى بِطَائِلٍ، وَلَا رَقَّتْ بِكَلَامِهِ أَنْفَاسُ الْأَسْحَارِ وَلَا بَرُودُ الْأَصَائِلِ، وَأَنَّهُ لَوْ تَأَخَّرَ وَجُودُهُ إِلَى هَذَا الْعَصْرِ عَلِمَ أَنَّ قَوْلَهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَأَنَّ قَطْرَهُ يَغْرُقُ فِي مِثْلِ هَذِهِ اللَّجَّةِ، وَأَنَّ النَّاسَ قَدْ بَلَّغُوا مَحَطَ الرِّحَالِ وَهُوَ إِلَى الْآنَ فِي الدَّلْجَةِ»^(١).

وَفِي قَوْلِ الصَّفْدِيِّ هَذَا، تَجَرِيدُ لَابْنِ الْأَثِيرِ مِنْ أَيِّ مَأْثَرَةٍ قَدْ تُحْسَبُ لَهُ فِي إِنْشَائِهِ، بَلْ فِيهَا تَقْلِيلٌ مِنْ قِيَمَةِ طَرِيقَتِهِ الَّتِي ارْتِضَاهَا لِنَفْسِهِ، طَلَبًا لِلتَّفَرُّدِ وَالْعَدُولِ عَنْ طَرِيقَةِ الْكُتَّابِ الشَّائِعَةِ فِي عَصْرِهِ، الَّتِي تَعْتَمِدُ أَسْلُوبَ الْقَاضِي الْفَاضِلِ فِي إِنْشَائِهِ، مِمَّا يَظْهَرُ أَنْجَرَفَ الصَّفْدِيِّ وَرَاءَ الذَّاتِيَّةِ، فَهُوَ مِنْبَهَرٌ بِالْقَاضِي الْفَاضِلِ، مَعْرُضٌ عَنْ سِوَاهُ، وَلِذَلِكَ فَهُوَ يَقُولُ عَنْهُ: «أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَاضِي الْفَاضِلَ — رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى — مِنْ بَيْسَانِ الْغُورِ، وَكَانَتْ لَهُ تِلْكَ الطَّلَاوَةُ، وَعَلَى تَرْسُلِهِ أَفْرَعٌ حُلَى الْبَلَاغَةِ وَالْحَلَاوَةِ، تَكَادُ أَلْفَاظُهُ يَرشِفُهَا السَّمْعُ رَاحًا، وَيَمْدُ النَّسِيمُ عَلَيْهَا مِنَ الرِّقَّةِ جَنَاحًا، وَهُوَ الَّذِي مَلَكَ الْإِنْشَاءَ، وَصَرَّفَ أَنْوَاعَهُ كَيْفَ أَحَبَّ وَصَرَّفَهَا كَيْفَ شَاءَ»^(٢).

(١) الصَّفْدِيُّ، نَصْرَةُ الثَّائِرِ عَلَى الْمِثْلِ السَّائِرِ: ص ٣٣١.

(٢) الصَّفْدِيُّ، فَضْ الْخَتَامِ: ص ١٧٤.

المبحث الثالث: موقف ابن أبي الحديد والصفدي من اعتراضات ابن الأثير على القدماء

اسم ابن الأثير في كتابه «المثل السائر» بالجرأة، فخرج عن الطريقة المألوفة في الكتابة وهي طريقة القاضي الفاضل، وادّعى الإبداع في أسلوبه ومعانيه، وانتقد أقوال علماء اللغة والنحو والأدب من قبله، فأورد عليها جملة من الاعتراضات التي تشكك في مصداقيتها، وتدعو العقل إلى أن يعيد التأمل فيها، وعدم قبولها على عواهنها، ولم يسلم أيضاً شعراء المعارك النقدية وغيرهم من نقده، فتعقبهم وبين عيوب أشعارهم.

وكانت لابن أبي الحديد والصفدي، مواقف من هذه الاعتراضات، فانتصروا للقدماء، ونقدوا بعض انتقادات ابن الأثير التي أوردتها عليهم، ويمكن تفصيل الكلام عليها في المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: حملة ابن الأثير على النحاة

اتخذ ابن الأثير موقفاً صارماً من النحاة وعلاقتهم بالأدب عامة، والبلاغة خاصة، إذ فصل بين النحو والبلاغة، ورأى استقلالية كل واحد عن الآخر، فموضوع النحو: هو الألفاظ والمعاني، ودلالاتها من جهة الأوضاع اللغوية، وهي دلالة عامة، أما علم البيان فموضوعه الفصاحة والبلاغة، وما ترتبط به من دلالة خاصة، فالنحو يفهم معنى الكلام المنظوم والمنثور، ويعلم مواقع إعرابه، لكنه لا يفهم ما فيه من فصاحة وبلاغة، ومن هاهنا أخطأ شارحو الشعر في اقتصارهم على شرح الكلمات اللغوية، دون الوقوف على ما تتطوي عليه من أسرار الفصاحة والبلاغة^(١).

ولذلك نجد ابن الأثير يغلط ابن جني في شرحه لببيت المتنبي:

تَبْلُ خَدَيَّ كُلَّمَا ابْتَسَمْتَ مِنْ مَطَرٍ بَرَقُهُ تَنَائِيهَا

إنها كانت تيزق في وجهه، فظن أن أبا الطيب أراد أنها كانت تبسم فيخرج الريق من فمها، ويقع على وجهه فشبهه بالمطر.

(١) انظر: ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ٣٧ - ٣٨.

وقال ابنُ الأثير معقِّباً على هذا الشَّرح: «وما كنت أظن أن أحداً من الناس يذهب وهمُّه وخاطره، حيث ذهب وهمُّ هذا الرجل وخاطره، وإذا كان هذا قول إمام من أئمة العربية تُشدُّ إليه الرِّحالُ، فما يُقال في غيره؟ لكن فن الفصاحة والبلاغة غير فن النحو والإعراب»^(١).

ويخطو ابنُ الأثير أبعدَ من ذلك، ويرى رأياً آخر لا يقلُّ خطورةً عن الأوَّل، وهو أنَّ اللَّحْنَ لا يقدحُ في حُسْن الكلام، والجهلُ بالنَّحو لا يقدحُ في فصاحةٍ ولا بلاغة، ولكِنَّهُ يقدحُ في الجاهل به، وهو غيرُ محتاجٍ إليه في فهم المعاني؛ لأنَّ غرضَ الشَّاعر إيرادُ المعنى الحسن في اللفظ الحسن، المتصفين بالفصاحة والبلاغة، مع ضرورة أن يتعلَّم الشَّاعرُ النحو ليأمنَ معرفةً اللَّحْنَ^(٢).

ولا يثيرُ حفيظة ابن أبي الحديد من هذا الكلام إلا أمران، لا يتصلان بالقضية المركزية، وهي استقلالية النقد الأدبي عن اللغة، أمَّا الأمران فهما:

الأمر الأوَّل: موضوع علم النحو هو: التغييرات التي تلحق أواخر الألفاظ أو بنيتها على قول من جعل التصريف من النحو، أمَّا الذي ذكره ابنُ الأثير، من دلالة الألفاظ بالوضع اللغوي، فهو موضوع علم اللغة^(٣).

الأمر الثاني: لم يخطئ شارحو الشُّعر في منهجهم، باقتصارهم على شرح المعاني اللغوية وإعرابها؛ لأنَّ مقصدهم الكشف عن مراد الشَّاعر، أمَّا الذي ينادي به ابن الأثير، فهو الكشف عن أسرار الفصاحة والبلاغة، فهذا فنٌّ مفردٌ لم يضعوا شروحهم له، وهذا شبيهٌ بصنيع المفسِّرين، إذ لم يبينوا في تفاسيرهم نقدَ ما في الآيات من بلاغة وفصاحة، ولا يجوز تخطئتهم؛ لأنَّ هذا هو منهج كبار المفسرين كابن عباس وعلي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما^(٤).

أمَّا الصَّفدي، فيقفُ على مفصلين مهمَّين في هذه القضية، هما:

الأوَّل: حاجة الكاتب للنَّحو

يعترضُ الصَّفديُّ على ما يراه ابنُ الأثير، من ثانوية النحو في فهم المعاني، فيقول: «ما

(١) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٢ ص ٨٧.

(٢) انظر: المصدر السابق: ج ١ ص ٤١.

(٣) انظر: ابن أبي الحديد، الفلك الدائر: ص ٣٨.

(٤) انظر: المصدر السابق: ص ٣٩ — ٤٠.

يورد مثل هذا إلا عوام الناس ومن لم يتلبس بالمعرفة، ومن لم يرح رائحة العلم. ألم يعلم أنه إذا صدر عن مترسل كتاب لم يجزم أفعال أمره ولا شروطه وجوابها، ولم يرفع فاعله وينصب فضلاته، ولا راعى شيئاً من قواعد إعرابه التي هي ظاهرة، ولا حافظ على شيء من الإعراب ألبتة، كان ذلك ضحكة للمغفلين فضلاً عن العقلاء، وحينئذٍ فقد استوى العلماء والجهال»^(١).

ثم يوردُ الصّفيُّ الشواهدَ وأقوال الصحابة وأئمة اللغة على ضرورة النحو، لكنّ هذا الردّ يصلح أن يكونَ على من أنكرَ أهمية النحو وخطورته، وابنُ الأثير لا ينكرُ ذلكَ كما تقدّم، وإنما يتحدّث أن الشاعرَ إذا لحنَ في قصيدته، فإنّ ذلكَ لا يؤثّرُ في فهم المعاني التي تناولها، ولعلّ هذا الأمرَ صائبٌ إلى حدٍّ ما؛ لأنّ التقديمَ والتأخيرَ الذي يلجأ إليه الشعراء مراعاةً للوزن والقافية، من الصّعبِ الكشفُ عنه إلّا بمعرفةٍ إعرابه، وما يرتبطُ به من معنى.

ثمّ يتنبّه الصّفيُّ إلى مقصودِ ابن الأثير، فيذكرُ مثلاً يتبينُ به أنّ المعنى معلّق على الإعراب، ويصعبُ الفهمُ بمعزلٍ عنه، فيقول: «فإنه إذا أراد التعجب قال: ما أحسن زيدا، ولو ترك الإعراب وقال: ما أحسن زيد بسكون النون والدال، لالتبس الفهم على المخاطب وبقي في حيرة: هل هو مستفهم أو متعجب أو مخبر. فلما نصب النون والدال علم أنه يتعجب. وإذا قال: ما أحسن زيد برفع النون وكسر الدال علم أنه يستفهم. وإذا قال ما أحسن زيد بنصب النون ورفع الدال علم أنه مخبر بنفي الإحسان عنه»^(٢).

الثاني: أهمية النحو في حسن الكلام

وهنا يعلّق الصّفيُّ على ما يراه ابنُ الأثير من أنّ حسنَ الكلام لا يندخُ في اللحن، فيقول: «ما بقي بعد هذا إلا أن يقول: إنّ مراعاة الإعراب علةٌ موجبة لقبح الكلام أتراه ما سمع بقولهم: النحو في الكلام كالملح في الطعام»^(٣)، ويوردُ بعد ذلكَ الشواهدَ على أهمية النحو مرةً أخرى، ومن ذلك قول بعضهم: «لا قدرَ للحن ولو بلغَ يافوخه عنان السماء»^(٤).

غيرَ أنّ الصّفيَّ يتنبّه مرةً أخرى لمقصودِ ابن الأثير، فيظهرُ موافقته له، فيقول: «وأنا فما أنكرُ أنّ لطفَ التّركيبِ وسهولة الكلام أمرٌ آخر وراء النّحو، هذا معلومٌ، ولكنّ المشاحة في

(١) الصّفي، نصرّة الثائر على المثل السائر: ص ٦٦.

(٢) المصدر السابق: ص ٦٨.

(٣) المصدر نفسه: ص ٦٨.

(٤) المصدر نفسه: ص ٦٩.

تَعَسَّفُهُ وَتَعَسَّفَتْهُ»^(١). فاللحنُ إذنُ خاصٌّ بفصاحةِ الكلامِ دونِ بلاغته، وهذا ما أقرَّه عبد القاهر الجرجاني من قبله، فقال: «وأظهر شيء عندهم في معنى الفصاحة تقويم الإعراب، والتحفُّظ من اللحن، لم يشكُّوا أنه ينبغي أن يعتد به في جملة المزايا التي يفاضل بها بين كلام وكلام في الفصاحة، وذهب عنهم أن ليس هو من الفصاحة التي يعنينا أمرها في شيء، وإن كلامنا في فصاحة تجب للفظ لا من أجل شيء يدخل في النطق. ولكن من أجل لطائف تدرك بالفهم، وإننا نعتبر في شأننا هذا فضيلة تجب لأحد الكلامين على الآخر من بعد أن يكونا قد برئنا من اللحن، وسلمنا في ألفاظهما من الخطأ»^(٢).

وجُمْلَةُ القول في موقف ابن الأثير من النَّحو، أن فصلَهُ عن البلاغة والنَّقد الأدبي، وجعلهما كياناً مستقلاً عن غيرهما من العلوم والفنون، ولا يقتصر الأمر على ذلك، فنراه يسجِّل اعتراضاته على أكابر اللغويين والنحويين، فيخطئهم، ومن أبرزهم: أبو العباس ثعلب، وأبو علي الفارسي، وابن جنِّي، والزمخشري.

وكانت لابن أبي الحديد في المقام الأول والصَّفدي في المقام الثاني، ردودٌ عليه من جهة، وانتصارٌ لأولئك من جهةٍ أخرى، ولم ينتصر الصَّفديُّ لأحدٍ من اللغويين والنحاة إلا لأبي العباس ثعلب، وكانَ جلُّ اهتمامه الانتصار للقاضي الفاضل وتفضيل نشره على ابن الأثير، بينما نجدُ ابن أبي الحديد أكثرَ من الاعتذار للغويين والانتصار لهم، وبيان تعتُّت ابن الأثير وتَعَسَّفِهِ في أحكامه عليهم.

أولاً: أبو العباس ثعلب

عابَ ابنُ الأثير على ثعلب ذكره كلمة «الإمَّة»^(٣) فيما اختاره من الألفاظِ الفصيحة، وأشار إلى أنَّه قد أوردَ في كتابه «الفصيح» ألفاظاً آخرَ ليست فصيحة، ثمَّ بالغَ في الحطِّ عليه فقال: إنَّ «صدور مثل ذلك الكتاب عنه كثير، وأسرار الفصاحة لا تؤخذ من علماء العربية، وإنما تؤخذ منهم مسألة نحوية أو تصريفية، أو نقل كلمة لغوية، وما جرى هذا المجرى، وأما أسرار الفصاحة فلها قوم مخصوصون بها، وإذا شذ عن صاحب كتاب الفصيح ألفاظ معدودة ليست بفصيحة في

(١) الصَّفدي، نصره الثَّانِر على المثل السائر: ص ٦٩.

(٢) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرَّحْمَن (ت ٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، طه، ام، (تحقيق: محمود محمَّد شاكر)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٤م: ص ٣٩٩.

(٣) انظر: ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٥٠٢هـ)، الفصيح، (تحقيق: عاطف مذكور)، ط ١، ام، دار المعارف، د.ت: ص ٣٠٢.

جملة كثيرة ذكرها من الفصيح، فإن هذا منه كثير»^(١).

وقد اعتذر الصّفيّ لثعلب عن هذا الأمر، فقال: «إنَّ أبا العباس ثعلباً — رحمه الله — ما ذكر ذلك إلا التزاماً بورودها؛ لأجل الباب الذي عقده لذلك. فقال: باب المكسور أوله، والمضموم باختلاف المعنى، فاضطر لذكرها وذكر أمثالها في هذا الباب: من الخطبة والصّقر والرّحلة والعشر؛ التزاماً بورود ما جاء في ذلك، وقد يكون المكسور أعذب، وقد يكون المضموم أعذب، وأئمة اللغة إذا قالوا فصيح ما يريدون به العذوبة والحسن ولا بد، وإنما يريدون به كثرة الاستعمال، والعذوبة قد تجيء بعد ذلك ضمناً وتبعاً»^(٢).

وكي نتبيّن مدى موضوعية الصّفيّ في هذا الاعتذار، لا بدّ أن نقف على حدّ الفصاحة عند ثعلب في كتابه «الفصيح»، فهل هو كما أشار الصّفيّ: كثرة الاستعمال؟

يقول ثعلب في مقدّمة كتابه: «هذا كتاب اختيار فصيح الكلام ممّا يجري في كلام النّاس وكتبهم، فمنه ما فيه واحدة والناس على خلافها، فأخبرنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك فاخترنا أفصحهنّ، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا، فلم تكن إحداها أكثر من الأخرى، فأخبرنا بهما»^(٣).

إذن؛ يُفهم من هذا الكلام أنّ ثعلباً جمع في كتابه ألفاظاً متفاوتة في الفصاحة، فمنها الفصيح ومنها الأفصح، ومنها ما كثر استعماله على اختلافه فاستوى الحكمُ بفصاحتها، ومنها ما شاع استعماله على خطئه، فبيّن ثعلب وجه الصّواب فيه.

وعليه، فإنّ الصّفيّ كان صائباً في حكمه، وليس الأمر كما توهم ابن الأثير، من أنّ جميع ألفاظ كتاب «الفصيح» بالرتبة نفسها من الفصاحة، وليتّه اقتصر على ذلك، إذ بالغ في ازدياد ثعلب، وسلبه معرفة فصاحة الألفاظ، وحجّر ذلك على البلاغيين دون أهل اللغة.

ثانياً: أبو علي الفارسي

أورد ابن الأثير خلاصة كلام أبي عليّ الفارسي عن التّجريد، فقال: «إن العرب تعتقد أن في الإنسان معنى كامناً فيه كأنه حقيقته ومحصوله، فيخرج ذلك المعنى إلى ألفاظها مجرداً من

(١) ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ٣٠٠.

(٢) الصّفيّ، نصره الثّائر على المثل السائر: ص ١٦٣.

(٣) ثعلب، الفصيح: ص ٢٦٠.

الإنسان كأنه غيره، وهو هو بعينه، نحو قولهم: لئن لقيت فلاناً لتلقين به الأسد، ولئن سألته لتسألن منه البحر، وهو عينه الأسد والبحر، لا أن هناك شيئاً منفصلاً عنه أو متميزاً منه. ثم قال: وعلى هذا النمط كون الإنسان يخاطب نفسه حتى كأنه يقول غيره كما قال الأعشى:

وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

وهو الرجل نفسه لا غيره. هذا خلاصة ما ذكره أبو علي رحمه الله^(١).

ويرى ابن الأثير أن الفارسي أصاب في المثال الثاني، ولم يصب في الأول؛ لأن الثاني هو التجريد، إذ جرد الأعشى الخطاب عن نفسه وهو يريد بها، وأما الأول وهو قوله: «لئن لقيت فلاناً لتلقين به الأسد، ولئن سألته لتسألن منه البحر»، فإن هذا تشبيه مضمّر الأداة، إذ يحسن تقدير أداء التشبيه فيه، وبيان ذلك أنك تقول: لئن لقيت فلاناً لتلقين منه كالأسد، ولئن سألته لتسألن منه كالبحر، وليس هذا بتجريد، لأن حقيقة التجريد غير موجودة فيه^(٢).

أمّا ابن أبي الحديد، فيرى أنّ هذه المنازعة لفظية، لا طائل تحتها، إذ لا مشاحة في الاصطلاح، والفارسي اختار أن يسمي المثال الأول تجريداً، وقد شرحه بأنّ المسؤول غير زيد، ومثاله أيضاً: صحبتُ زيداً فاقتبستُ منه العلم، وقتلتُ فلاناً فأخذتُ منه السلب، فيقتضي ظاهره بأنّ العلم غير المصحوب، وأنّ السلب غير المقتول، فهكذا يقتضي ظاهر قوله: سألتُهُ فسألتُ منه البحر، أنّ البحرَ غيره.

ويرى أيضاً أنّ ابن الأثير أراد أن يلزم الفارسي بالحدّ الذي استنبطه هو للتجريد، إذ لم يفسره هذا التفسير أحدٌ قبله من البلاغيين، ولو أنّ الفارسي أراد أن يسمي المجاز مثلاً تجريداً، بمعنى أنه لفظ قد جرد عن موضوعه الأول، أي خلع عنه، وجعل لغيره، واصطلاح هو وأصحابه على ذلك، لما جاز لغيرهم مخاصمتهم في ذلك^(٣).

ويبدو أنّ ابن أبي الحديد لم يجد سبيلاً لإخراج الفارسي من دائرة الخطأ، إلّا بجعل المسألة منازعة اصطلاحية^(٤)، لكنّ اعتراض ابن الأثير على مثال الفارسي، وأنه من ضروب التشبيه

(١) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٢ ص ١٣٢.

(٢) انظر: المصدر السابق: ج ٢ ص ١٣٢.

(٣) انظر: ابن أبي الحديد، الفلك الدائر: ص ٢١٩ - ٢٢١.

(٤) بسط أحمد مطلوب الكلام عن اختلاف القدماء من بلاغيين ونحاة في حدّ التجريد وأمثله، وأورد كلام الفارسي نقلاً عن ابن جني، الذي شرح مثال الفارسي، فقال: «فظاهرُ هذا أنّ فيه من نفسه أسداً وبحراً هو عينه هو الأسد والبحر، لا أنّ هناك شيئاً منفصلاً عنه، وممتازاً منه». مطلوب، (٢٠٠٧م)، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ص ٢٥٩.

مضمرة الأداة، أكثر وضوحاً وأقرب للصحة، وفيه مزيد من الخصوصية لفن التجريد، وتمييزه عن غيره من الفنون كالتشبيه والالتفات، ولو أن ابن الأثير بين مذهب الفارسي فيها، ثم بين مذهب هو دون تخطئة غيره، لكان ذلك أسلم وأحكم.

ثالثاً: ابن جنّي

قدّم ابن الأثير اعتراضات عديدة على ابن جنّي، أثار بعضها حفيظة ابن أبي الحديد، فتصدّى كعادته في توضيح المقصد من وراء الكلام، وإيراد الأدلة على عدم صحة دعاوى ابن الأثير.

فمن ذلك: قول ابن جنّي: «لا يُعدّل عن الحقيقة إلى المجاز، إلّا لمعان ثلاثة: وهي الاتساع، والتشبيه، والتوكيد، فإنّ عُدِمَت هذه الثلاثة، كانت الحقيقة ألبتة، فمن ذلك قوله تعالى: (وأدخلناه في رحمتنا)، فهذا الكلام اجتمعت فيه المعاني الثلاثة المذكورة»^(١).

ويرى ابن الأثير أنّ ابن جنّي «جعل وجود هذه المعاني الثلاثة سبباً لوجود المجاز، [وعدمها سبباً لعدمه، وهذا خطأ، فإنه ليس وجود هذه الثلاثة سبباً لوجود المجاز]^(٢)، بل وجود واحدٍ منها أيّها كان، سبب وجوده»^(٣).

وينكر ابن أبي الحديد أن يكون ابن جنّي قد أراد حصر المجازية في اجتماع هذه الأمور الثلاثة، والأمثلة التي ذكرها في كتابه، كلّ واحدٍ منها مختصّ بواحدٍ فقط، وذكر الآية ليبين اجتماعها فيها^(٤).

ويرى ابن الأثير أيضاً أنّ التشبيه والتوكيد في المثال المذكور، كلاهما شيء واحد؛ لأنه لما شُبّهت الرحمة، وهي معنى لا يدرك بالبصر، بمكان يُدخل، وهو صورة تدرك بالبصر، دخل تحته التوكيد الذي هو إخبارٌ عما لا يُدرك بالحاسة بما قد يُدرك بالحاسة^(٥)، ويرى أنّ ابن جنّي إنّما أراد بلفظة التوكيد: «المبالغة والمغالة في إبراز المعنى الموهوم إلى الصّورة المشاهدة،

(١) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٢ ص ٦٨.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ابن الأثير، المثل السائر، وهو في ابن أبي الحديد، الفلك الدائر.

(٣) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٢ ص ٦٩.

(٤) انظر: ابن أبي الحديد، الفلك الدائر: ص ١٩٤.

(٥) انظر: ابن الأثير، المثل السائر: ج ٢ ص ٦٩.

فعبّر عن ذلك بالتوكيد، ولا مشاحة له في تعبيره»^(١).

ويوضح ابن أبي الحديد كلام ابن جنّي على نحو يثبت التباين بين التشبيه والتوكيد، كما ذكره، خلافاً لما توهمه ابن الأثير، فيقول: «إنّ فحوى الكلام: رحمنا قد دخل فيها قوم، كما يقول: دارنا قد دخلها قوم، والدخول حركة مخصوصة، وكلّ حركة فهي مرئية بالبصر، فقد أخبر عما لا يدرك بالبصر، وأحد هذين الاعتبارين مغاير للآخر»^(٢).

أمّا الاتّساع الذي يراه ابن جنّي في الآية، ويشرحه بأنه «زاد في أسماء الجهات والمحالّ اسماءً، وهو الرحمة»^(٣)، فيحكم ابن الأثير بتخطئته، إذ لو جعلنا الرحمة جهة، فيلزمنا أيضاً أن نجعل الذلّ من أنواع الطيور في قوله تعالى: (واخفض لهما جناح الذلّ)، و«الاتّساع في المجال لا يقال فيه كذا، وإنما يقال: هو أن تجري صفة من الصفات على موصوف ليس أهلاً لأنّ تُجرى عليه؛ لبعد ما بينه وبينها ... وإنما يستعمل طلباً للاتّساع في أساليب الكلام، لا لمناسبة بين الصفة والموصوف؛ إذ لو كان لمناسبة لما كان ذلك اتّساعاً، وإنما كان ضرباً من القياس في حمل الشيء على ما يناسبه ويشاكله، وحينئذ يكون ذلك تشبيهاً أو استعارة»^(٤).

ومن الغريب، أن يردّ ابن أبي الحديد على هذا الاعتراض، بأنّ الاتّساع مطّرد في جميع التوسعات، وإن كان الكلّ ينساق سياقة واحدة فلا محذور في ذلك، ويصحّ كلام ابن الأثير لو أنّه ألزم ابن جنّي بشيء لا يُقدّر عليه، أو يخرج عن هذا القياس^(٥).

ويبدو أنّ ابن أبي الحديد، قد تابع ابن جنّي، فأجرى الاتّساع على نطاقه الواسع في جميع اللغة، ولكن هل من المعقول أن نجعل الرحمة جهة من الجهات؟! وهل من المنطقي أن نجعل الذلّ نوعاً من الطيور على سبيل التوسّع؟! ولكنّ المعيارية التي ألزم ابن أبي الحديد بها نفسه، متابع لابن جنّي في مفهوم الاتّساع، هي التي أخرجت كلامه هذا المنحى البعيد.

رابعاً: الزمخشري

جعل الزمخشري انتقال المتكلم من الغيبة إلى الخطاب، وهو أحد أشكال الالتفات، «إنّما

(١) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٢ ص ٧٠.

(٢) ابن أبي الحديد، الفلك الدائر: ص ١٩٦.

(٣) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٢ ص ٦٨.

(٤) المصدر السابق: ج ٢ ص ٧٠.

(٥) انظر: ابن أبي الحديد، الفلك الدائر: ص ١٩٨.

يستعملُ للتقنن في الكلام، والانتقال من أسلوب إلى أسلوب، تطرية لنشاط السامع، وإيقاظاً للإصغاء إليه»^(١).

وقد أنكر ابن الأثير عليه هذا الفهم؛ فقال: «وما أعلم كيف ذهب على مثل الزمخشري مع معرفته بفنّ الفصاحة والبلاغة»^(٢)؛ لأنّ هذا المقصد الذي رآه يشي بملل الكلام، فالمتمكّن ينتقل من أسلوب إلى آخر، مراعاةً للمستمع كي لا يدخل إليه الملل، وهذا لا يُقال عن القرآن الكريم، وقد ورد فيه الانتقال من الغيبة إلى الخطاب في مواضع كثيرة؛ ولذلك فإنّ ابن الأثير يرى فائدة الالتفات لا تُحدّ بحدّ، ولا تُضبط بضابط^(٣).

لكنّ ابن الأثير، يستنبط فهماً خاطئاً آخر من كلام الزمخشري، وهو أنّ الالتفات بالانتقال من الغيبة إلى الخطاب، إنما يكون «قصداً لاستعمال الأحسن، وعلى هذا فإذا وجدنا كلاماً قد استعمل في جميعه الإيجاز ولم ينتقل عنه، أو استعمل فيه جميعه الإطناب ولم ينتقل عنه، وكان كلا الطرفين واقعاً في موقعه، قلنا: هذا ليس بحسن، إذ لم ينتقل فيه من أسلوب إلى أسلوب، وهذا القول فيه ما فيه»^(٤).

وقد نُسلم لابن الأثير في اعتراضه الأوّل على كلام الزمخشري، كما سلّم بذلك ابن أبي الحديد، لكنّ اعتراضه الثاني بعيدٌ عمّا قصده الزمخشري، وهذا ما يراه ابن أبي الحديد، إذ يقول: «إنّ هذا الاعتراض من أطرف ما يحكى، وذلك أنّ الزمخشريّ ما جعل حُسن الكلام مقصوراً على الالتفات كالشروط التي تُقدّم عند عدم شروطها، ولكنّه قال: إنّ الالتفات مما تستعمله العرب، ووجه استعمالها له أنه يحصل منه نوع تنبيه ما للسامع، وتجديد لنشاطه، إلى سماع الخطاب، فلا يلزم من ذلك أنّ كلّ خطاب لا التفات فيه، فإنه لا يكون حسناً»^(٥).

ومهما يكن من أمر، فإنّ ابن الأثير كان واضحاً في موقفه من النُحاة، فأبعدهم عن ميدان النّقد الأدبي، واتهمهم بعدم القدرة على فهم الشّعْر واستكناه أسرارهِ؛ لأنّ «النحويّ ينظرُ في الجائز وغير الجائز من حيث الصّواب والخطأ، أمّا البلاغيّ والناقد فلا يعنيهما هذا المعيار»^(٦)، وعلى هذا بنى ابن الأثير رأيه أنّ «النُحاة لا فُتيا لهم في مواقع الفصاحة والبلاغة، ولا عندهم

(١) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٢ ص ١٣٦.

(٢) المصدر السابق: ج ٢ ص ١٣٦.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ج ٢ ص ١٣٦.

(٤) المصدر نفسه: ج ٢ ص ١٣٦.

(٥) ابن أبي الحديد، الفلك الدائر: ص ٢٢٧.

(٦) راضي، عبد الحكيم (٢٠٠٣م)، نظرية اللغة في النقد العربي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة: ص ٢١.

معرفة بأسرارهما، من حيث إنَّهم نحاة»^(١)؛ ولذلك لم يقصِّر في اعتراضاته عليهم أينما سنحَ له ذلك، وكانَ محققاً في بعضها ومتعنّاً في بعضها الآخر كما سبقَ بيانه.

المطلب الثاني: حملة ابن الأثير على البلاغيين والنقاد

لم يقتصر ابنُ الأثير في ممارساته النقدية على النُّحاة، واستبعاد صلتهم بالشُّعر ونقده، بل نالت اعتراضاتُه كبارَ البلاغيين والنقاد العرب، مثل: المبرِّد، والجاحظ، والغزالي، وابن سينا، وقد تتبَّع ابنُ أبي الحديد والصَّفدي هذه الاعتراضات، وخالفاً ابنَ الأثير في جُلِّها.

أولاً: المبرِّد والجاحظ

نقلَ ابنُ الأثير عن كتاب «الروضة»^(٢) لأبي العباس المبرِّد، إعجابه بأبياتٍ لأبي نُواس، يقولُ فيها:

تدار علينا الراح في عسجدية حَبَّها بأنواع التصاوير فارسُ
قرارتها كسرى وفي جنباتها مهاً تدريها بالقسيّ الفوارسُ
فللراح ما زرتُ عليه جيوبُها وللماء ما دارتُ عليه القلانسُ

قال المبرِّد: وقد أكثر العلماء من وصف هذا المعنى وقولهم فيه: إنه معنى مبتدع.

ثمَّ أوردَ ابنُ الأثير قولَ الجاحظ: ما زال الشعراء يتناقلون المعنى قديماً وحديثاً إلا هذا المعنى، فإنَّ أبا نواس انفرد بإبداعه^(٣). ثمَّ عَقَّبَ على قوليهما فقال: «ولا أعلمُ أنا ما أقولُ لهما، ولا بي سوى أن أقول: قد تجاوزَ بهم حد الإكثار، ومن الأمثال السائرة: بدون هذا يباغُ الحمار، وفصاحةُ هذا الشُّعر عندي هي الموصوفة، لا هذا المعنى، فإنَّه لا كبير كلفة فيه؛ لأنَّ أبا نواس رأى كأساً من الذهب ذات تصاوير، فحكاها في شعره، والذي عندي في هذا أنه من المعاني المشاهدة، فإن هذه الخمر لم تحمل إلا ماءً يسيراً، وكانت تستغرقُ صورَ هذا الكأس إلى مكان جيوبها، وكان الماءُ فيها قليلاً بقدر القلانس التي على رؤوسها، وهذا حكايةُ حالِ مشاهدة

(١) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٣ ص ١٣.

(٢) هو من كتب المبرِّد المفقودة، وقد جمعَ عبد الكريم حبيب نصوصاً منه، في مجلة معهد المخطوطات، المجلد ٣٧، سنة ١٩٩٣م، ص ١٥٣ - ٢٠٢.

(٣) أوردَ الغزولي روايةً أخرى لهذا القول: «وجدنا المعاني تُقْلَبُ ويؤخذُ بعضها من بعض، إلا هذا المعنى، فإنَّ الحسن ابتدعه». الغزولي، علاء الدِّين علي بن عبد الله (ت ٨١٥هـ)، مطالع البذور في منازل السرور، ط ١، أم، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٠م: ص ٢١٣، ولم أقفُ على هذا القول في مؤلفات الجاحظ.

بالبصر»^(١).

إذن، فابن الأثير يرى أنَّ المبرِّد والجاحظ بالغاً كثيراً في تقريب هذا الشعر؛ لأنَّ المعنى الذي تطرَّق إليه أبو نواس من المعاني المألوفة، وغير المستغربة، فلماذا يُقالُ عنه: أنه من المعاني المبتدعة والمبتكرة؟

وينكرُ الصَّديُّ على ابن الأثير هذا الرأي، إلّا أنه لا يفصلُ القول في جماليات هذا المعنى، ومدى صحّة ابتكاره، وإنّما يكتفي بالإشارة إلى شيوعه في كتب الأدب، واستحسان الأدباء له، فيقول: «أقول: كفى بهذا الرجل رحمه الله أن يقول مثل هذا، وما أعرف كتاباً من أمهات كتب الأدب مثل «الروضة» للمبرد، و«الذخيرة» لابن بسام، و«زهر الآداب» للحصري، إلّا وقد تضمن ذكر هذه الأبيات والثناء عليها. وحسبك بكلام يُثني عليه أبو عثمان عمرو الجاحظ، وهو من أحقّ أئمة الأدب، وأعرفهم بما يقول، وأبصرهم بمدارك العقول، وقوله في مثل هذا حجة، وما قرره في الأبيات هو المحجة»^(٢).

وتجدُرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ النقادَ قبلَ ابن الأثير قد شكَّكوا في ابتكار هذا المعنى، وأولهم ابن قتيبة، الذي أشارَ إلى أنه قد سبقَ إليه^(٣)، دون أن يكشفَ القناعَ عن البيت المأخوذ منه، ثمَّ نجدُ ابن بسامَ يشيرُ إلى أنَّ أبا نواس نقله من قول امرئ القيس:

فَلَمَّا اسْتَطَابُوا صُبَّاً فِي الصَّحْنِ نِصْفُهُ وَشَجَّتْ بِمَاءٍ غَيْرِ طَرَقٍ وَلَا كَدَرٍ

«وأخفاه بما شغل به الكلام، من ذكر الصورة المنقوشة في الكأس، إلّا أنها سرقة مليحة»^(٤).

ويكشفُ الصَّديُّ عن تناقض وقعَ لابن الأثير في حكمه على أبيات أبي نواس وتشكيكه في دقة قول الجاحظ، إذ أوردَ ابنُ الأثير هذه الأبيات في موضع آخر، في سياق الحديث عن الكلام الذي ألفاظه وفاقُ معانيه، ثمَّ ساقَ حكايةَ ثروى عن الجاحظ أنه أنشدها لأبي شعيب القلال، فقال له: والله يا أبا عثمان، إنَّ هذا لهو الشعر، ولو نُقِرَ لطنَّ، فقال الجاحظ: ويحك! ما

(١) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٢ ص ١٠ - ١١.

(٢) الصفي، نصره الثائر: ص ١٩٤.

(٣) ابن قتيبة، أبو محمَّد عبد الله بن مسلم الدِّينوري (ت ٢٧٦هـ)، الشعر والشعراء، ط ١، ٢، (تحقيق: أحمد محمَّد شاكر)، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠١م: ج ٢ ص ٨١١.

(٤) ابن بسام الشَّنْزَريني، أبو الحسن علي (ت ٥٤٢هـ)، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ط ١، ٨، (تحقيق: إحسان عبَّاس)، دار الثقافة، بيروت، ١٩٩٧م: ج ٤ ص ٧٠٤.

تفارقُ عملَ الجرار والخزف. ومن العجيب أن يقول ابن الأثير: «ولعمري إنَّ الجاحظ عرف فوصف، وخبر فشكر، والذي ذكره هو الحق»^(١).

ولا يدعُ الصَّفديُّ هذه الفرصة تفوته، فيعقبُ على قول ابن الأثير كاشفاً تناقضه، فيقول: «هنا يَعدُّ هذه الأبيات في الطبقة العليا، ويطرِّزُها بهذه الحكاية، ومن قبل أوردَها وقال: «إنَّ الجاحظ أوردَها وعظَّمها، وبدون هذا يُباغ الحمار»، وهُنا وقَّاهَا حقَّها، وهناك كابرَ نفسه، وهذا دليلٌ على عدم الإنصاف»^(٢).

ثانياً: ابن سنان الخفاجي

اعترضَ ابنُ الأثير على ما ذهبَ إليه ابنُ سنان الخفاجي، أنَّ ممَّا يشترطُ في حُسْن اللفظة، أن تكونَ مخارج حروفها متباعدة^(٣)، والسببُ في ذلك أنَّ الحكمَ بحسن اللفظ أو قبحه — كما يراه — يرجعُ إلى حاسة السمع، فإذا استحسنْتَ شيئاً أو استقبحته، وجدتَ ما تستحسنه متباعدَ مخارج الحروف، فاستحسنانها واستقبحانها إمَّا هو قبل اعتبار المخارج لا بعده^(٤).

ولعلَّ ابنُ الأثير قد بالغَ في تخطئة ابن سنان؛ لأنَّ اللفظ الحسنَ في المحصلة، سواء قبل اعتبار المخارج أو بعده، يكونُ متباعدَ المخارج، ولذلك جعلَ ابنُ سنان من شروط اللفظ الحسن أن يكونَ كذلك.

وقد ردَّ ابنُ أبي الحديد عليه في ذلكَ منتصراً لابن سنان، فقال: «ليسَ بمُنكر أن يُعلمَ المعلول قبلَ العلة، والمشروط قبل الشرط»، ويضربُ مثلاً ناصعاً على ذلك، بالجارية التي تراها فتستحسنها، دون أن تستحضرَ في ذهنك علة الحسن، ولا تعارضَ بين حكمك الفوري وحكمك عند تعليل الحسن^(٥).

ثمَّ يصرِّحُ ابنُ الأثير برفضه المطلق لهذا الشرط، فيقول: «وقد ورد من المتباعد المخارج شيء قبيح أيضاً، ولو كان التباعد سبباً للحسن لما كان سبباً للقبح، إذ هما ضدان لا يجتمعان. فمن ذلك أنه يقال: ملع^(٦)، إذا عدا، فالميم من الشفة، والعين من حروف الحلق واللام من وسط

(١) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٢ ص ٢٧٢.

(٢) الصفدي، نصره الثائر: ص ٢٩٦.

(٣) انظر: ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ص ٦٤.

(٤) انظر: ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ١٧٣.

(٥) انظر: ابن أبي الحديد، الفلك الدائر: ص ١٧٣.

(٦) ملع: أسرع. ابن منظور، لسان العرب، مادة (ملع): ج ٨ ص ٣٤١.

اللسان، وكل ذلك متباعد، ومع هذا فإن هذه اللفظة مكروهة الاستعمال، ينبو عنها الذوق السليم، ولا يستعملها من عنده معرفة بفن الفصاحة. وهاهنا نكتة غريبة، وهو أنا إذا عكسنا حروف هذه اللفظة صارت علم، وعند ذلك تكون حسنة لا مزيد على حسننها، وما ندري كيف صار القبح حسناً، لأنه لم يتغير من مخارجها شيء، وذلك أن اللام لم تنزل وسطاً، والميم والعين يكتنفانها من جانبيها، ولو كان مخارج الحروف معتبراً في الحسن والقبح لما تغيرت هذه اللفظة في ملح وعلم»^(١).

ولا غبار على ما قاله ابن الأثير، ولكن الأعم والغالب في اللغة هو أن الألفاظ الحسنة تكون متباعدة المخارج، وقد تجد في القليل ألفاظاً بهذه الصفة، لكنّها قبيحة، وهذا ما أكّده ابن أبي الحديد فقال: «إن ابن سنان لم يدع الاطراد المطلق، وإنما قال: إن الأكثر الأغلب استقباح الألفاظ المتباعدة المخارج، إذا لم توجد فيها علة أخرى، ثوجب استقباحها، والشاذ لا يعتد به»^(٢).

ثالثاً: ابن سينا

صرّح ابن الأثير بعدم حاجة الأديب إلى علم المنطق، فالبدوي الشاعر راعي الإبل، لم يكن قد تعلم الفلسفة، ولا وقف على كلام اليونان، وتراه ينطق بالسحر الحلال شعراً ونثراً، وكذلك من جاء بعده من الشعراء، مثل: أبي نواس وأبي تمام والبحري والمتنبي، كان شعرهم يفيض بالحكمة، ولم يقفوا على فلسفة اليونان، وكذلك الأمر مع الكتاب كعبد الحميد وابن العميد والصابي، وغيرهم.

ويذكر ابن الأثير أن يكون واحد من هؤلاء الأدباء قد وقف على كتب اليونانيين، ثم يمثل بأدبه ونثره، فيقول: «فإني لم أعلم شيئاً مما ذكره حكماء اليونان، ولا عرفته ومع هذا فانظر إلى كلامي، فقد أوردت لك نبذة منه في هذا الكتاب، وإذا وقفت على رسائلي ومكاتباتي وهي عدة مجلدات وعرفت أنني لم أتعرض لشيء مما ذكره حكماء اليونان في حصر المعاني، علمت حينئذ أن صاحب هذا العلم من النظم والنثر بنجوة من ذلك كله، وأنه لا يحتاج إليه أبداً»^(٣).

ويذكر ابن الأثير أنه تتأطر مع بعض المتفلسفين في هذه القضية، فوقفه على كلام ابن

(١) ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ١٧٤.

(٢) ابن أبي الحديد، الفلك الدائر: ص ١٧٤.

(٣) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٢ ص ٤.

سينا في كتاب «الشفاء»، عن بعض ضروب الشعر اليوناني المسمّى «اللاغوزيا»^(١)، ويقول في ذلك: «فلما وقفتُ عليه استجھلته، فإنه طوّل فيه وعرّض، كأنه يخاطب بعض اليونان، وكل الذي ذكره لغوٌ لا يستفيد به صاحب الكلام العربي شيئاً، ثم مع هذا جميعه فإن معوّل القوم فيما يذكر من الكلام الخطابي أنه يورد على مقدمتين ونتيجة، وهذا مما لم يخطر لأبي علي بن سينا ببال فيما صاغه من شعر أو كلام مسجوع»، ويرى أيضاً أن كلام ابن سينا ما هو إلا فقاغ طوّل بها كتابه بلا طائل^(٢).

ويردُّ ابنُ أبي الحديد على هذا الكلام فيقول: «هذه جنايةٌ عجب الإنسان بنفسه، وذلك أن الإنسان يدعوهُ فرطُ اعتقاده في نفسه، وشغفه بما يخطرُ له أن يتكلّم على قوم لا يعرفُ أقوالهم، ولا يحصلُ معنى اصطلاحاتهم، فضلاً عن أن يبلغَ رتبهم، ويترقّى درجاتهم، إلى أن ينقضَ عليهم، فيقع هذا الموقع»^(٣).

أمّا قضية بناء القصيدة على مقدمتين ونتيجة، التي أنكرها ابنُ الأثير، فيرى ابنُ أبي الحديد أن ذلك: «توهّم بعيد، وإن كان القومُ عنده بهذه الصورة ويراهم بهذه العين فإنه لم يعرفهم»^(٤).

ولعلَّ ابنُ أبي الحديد قد قصّر في ردّه، فابنُ الأثير يبني كلامه على عدم حاجة الأديب إلى علم المنطق والفلسفة، ويبرهنُ على ذلك باتّساع الفجوة بين شعر ابن سينا وما نظّره في كتاب «الشفاء»، كون القصيدة تُبنى على مقدمتين ونتيجة، وشعره بل شعرُ اليونان يشهدُ بعكس ذلك، ممّا يجعلُ كلامه أكثر إقناعاً وقرباً إلى الصواب.

رابعاً: الغزالي

قسّم الغزاليُّ المجازَ بمفهومه العام، إلى أربعة عشر قسماً، وهي: ١. تسمية الشيء بما يشاركه في خاصّة، ٢. وبما يؤوّل إليه، ٣. وباسم فرعه، ٤. وباسم أصله، ٥. وبدواعيه، ٦. وباسم مكانه، ٧. وباسم مجاوره، ٨. وباسم جزئه، ٩. وباسم ضده، ١٠. وبفعله، ١١. وبكلّله، ١٢. والزيادة في الكلام لغير الفائدة، ١٣. وتسمية الشيء بحكمه، ١٤. والنقصان الذي لا يبطلُ

(١) كذا وردت في ابن الأثير، المثل السائر، وعلّق عليها محققا الكتاب أنها وردت عند ابن سينا: «الطراغوزيا»، وهو تحريف لكلمة «تراجيديا»، وترجمتها المأساة أو الرواية المحزنة. انظر: ابن الأثير، المثل السائر: ج ٢ ص ٥ هامش ٤.

(٢) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٢ ص ٥ — ٦.

(٣) ابن أبي الحديد، الفلك الدائر: ص ١٩١.

(٤) المصدر السابق: ص ١٩٢.

به المعنى^(١).

وقد سجلَ ابنُ الأثير مجموعة من الاعتراضات، على هذا التقسيم، إضافة إلى ما نقضه من أمثلة ذكرها الغزالي، وهو وفق ما يراه ابن الأثير معذورٌ في ألا يعرف ذلك؛ لأنه ليس فنه^(٢)، ويمكنُ إجمالُ اعتراضات ابن الأثير على مذهب الغزالي في المجاز، إلى محورين اثنين:

المحور الأول: نقضُ التقسيم

يرى ابنُ الأثير أنَّ هذه الأقسام الأربعة عشر، ترجعُ إلى ثلاثة أقسام، وهي: التوسُّع، والتشبيه، والاستعارة، ولا تخرجُ عنها، وقد أرجعَ جلَّ الأقسام التي ذكرها الغزاليُّ إلى الاستعارة، فمن ذلك قوله في القسم الأول: ما جُعِلَ للشيء بسبب المشاركة في خاصَّة، كقولهم للشجاع: أسد، وللبليد: حمار، وهذا داخلٌ في الاستعارة.

وقد ناقشَ عبد العظيم المطعني الأقسام التي جعلها ابنُ الأثير من باب الاستعارة، وبيَّن أنَّ جلَّها قد عدَّه البلاغيون من المجاز المرسل، باعتبار علاقاته المتعدِّدة^(٣)، فعلى سبيل المثال: عدَّ ابنُ الأثير القسم الثاني، وهو: تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه، ومثاله قوله تعالى: (إني أراني أعصرُ خمرًا)، من باب الاستعارة، وهذا غير صواب؛ لأنَّ البلاغيين مجمعون أنه مجاز مرسل لا استعارة، وعلاقته ما يؤول إليه: عنباً يصير خمرًا.

المحور الثاني: نقضُ الأمثلة

أخرج ابنُ الأثير بعضَ الأمثلة التي ذكرها الغزاليُّ من دائرة المجاز، ومن ذلك قول الغزالي في القسم التاسع: تسمية الشيء باسم ضده، كالجون للأسود والأبيض، وقال ابن الأثير: إنه من باب المشترك ولا مجاز فيه، وكذلك قول الغزالي في القسم الحادي عشر: تسمية الشيء باسم كله، كقولك في جواب: ما فعل زيد؟ القيام، والقيام جنسٌ يتناول جميعَ أنواعه، وهنا القيام حقيقة، ولذلك فليس هذا من باب المجاز، وأيضاً قوله في القسم الثاني عشر: الزيادة في الكلام لغير فائدة، كقوله تعالى: (فيما رحمة من الله لنت لهم)، وهذا ليس مجازاً؛ لأنه لا نقل فيه عن

(١) انظر: ابن الأثير، المثل السائر: ج ٢ ص ٧١ — ٧٦. وقد أغفلَ ابنُ الأثير ذكرَ عنوان كتاب الغزالي الذي ينقلُ عنه، وقد بحثُ في كتبه الأصولية والفقهية والعقائدية، فلم أقفُ على ما ينقله ابنُ الأثير عنه، ولم أجدْ غيره ينصُّ على النقل من الغزالي.

(٢) انظر: المصدر السابق: ج ٢ ص ٧٥.

(٣) انظر: المطعني، عبد العظيم إبراهيم (٢٠٠٧م)، المجاز في اللغة والقرآن الكريم، (ط ٢): مكتبة وهبة: ص ١٩٩ — ٢٠٢.

أصله^(١).

ويرى المطعني أن الغزاليّ جانبهُ الصَّواب في جعل أنواع المجاز المرسل أقساماً للمجاز العام، بالإضافة إلى درجته ما ليس مجازاً في أقسام المجاز، وابن الأثير قد أصاب في نقد الغزالي في كثير من أقسام المجاز، ولم يصب في إرجاع تلك الأقسام إلى أصوله الثلاثة، التي هي التوسُّع والتشبيه والاستعارة، وكذلك لم يصب حيث جعل صور المجاز المرسل من الاستعارة^(٢).

وقد انبرى ابن أبي الحديد للدِّفاع عن الغزاليّ، مؤصلاً لمذهبه في المجاز، «أنه لا بدّ في سائر المجازات من علاقة بين الأصل المنقول عنه والفرع المنقول إليه، وإلا لم تكن تلك اللفظة مجازاً من تلك الحقيقة، بل تكون وضعاً جديداً لا تعلّق له بغيره»^(٣).

فأمّا محاولة ابن الأثير لنقض التقسيم، فقد أجهَدَ ابن أبي الحديد نفسه في إثبات خصوصية كل قسم من الأقسام الأربعة عشر، وقال في ذلك: «فإن كان يُحاول أن يرُدَّ الأقسام كلّها إلى قسم واحد، لأجل أن الأقسام تشترك في أن بين المنقول إليه والمنقول عنه مناسبة، فإنّه لم يفهم مراد الأصوليين في هذا الموضع»^(٤).

وأمر تقسيم المجاز إلى أقسام، مشابهة عند ابن أبي الحديد لتقسيم الحُكم إلى واجب ومندوب ومحذور ومكروه، وكلّها اشتركت في أنها اقتضاء أمر من المكلف، فهل يصح أن نجعلها قسماً واحداً، ولغَيَ خصوصيّتها؟^(٥)

أمّا محاولة ابن الأثير نقض بعض الأمثلة، فيرى ابن أبي الحديد أن إبطال المثال لا يوجب إبطال المثل عليه، وهو لا ينكر أن الجون من الأضداد وليس مجازاً كما توهمه الغزالي، لكنّ هذا مثال من أمثلة عديدة، ونقضه لا ينقض القسم كاملاً، ثم يأتي ابن أبي الحديد بمثال بديل عنه، وهو قول تعالى: (وجزاء سيئة سيئة مثلاًها)، وبيانه: «إنّ جزاء السيئة يشبه السيئة في كونها سيئة بالنسبة إلى مَنْ وصل ذلك الجزاء إليه»^(٦).

(١) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٢ ص ٧٣ - ٧٥.

(٢) انظر: المطعني، (٢٠٠٧م)، المجاز في اللغة والقرآن الكريم: ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٣) ابن أبي الحديد، الفلك الدائر: ص ١٩٨.

(٤) المصدر السابق: ص ٢٠٣.

(٥) انظر: المصدر نفسه: ص ٢٠٣.

(٦) المصدر نفسه: ص ٢٠٧.

المطلب الثالث: حملة ابن الأثير على الشعراء

اشتمل «المثل السائر» على طائفة من مواقف ابن الأثير النقدية من الشعراء، على اختلاف عصورهم، ومدارسهم الفنية، وقد انتصر ابن أبي الحديد والصّدي لثلاثة منهم، وهم: أبو نؤاس، وأبو تمام، والمتنبّي، وناقشا بعض اعتراضات ابن الأثير عليهم، وكشفا عن زيفها، وتعصّبهم، على الرّغم من أنّه كان معجباً بشعر المحدثين، ولا سيّما أبي تمام والبحتري والمتنبّي، ويرى أنه لا يقلُّ في قيمته الأدبية والفنية عن شعر الجاهليين والإسلاميين، ويظهر هذا من تعقيبه على قول الأصمعي وأبي عبيدة: إنّ بشاراً أشعرُ الشعراء المحدثين قاطبة، فقال: «وهم عندي معذورون؛ لأنهم ما وقفوا على معاني أبي تمام، ولا على معاني أبي الطيب، ولا وقفوا على ديباجة أبي عبادة البحتري، وهذا الموضع لا يستفتى فيه علماء العربية، وإنما يستفتى فيه كاتب بليغ، أو شاعر مفلق، فإن أهل كل علم أعلم به»^(١).

أولاً: أبو نؤاس

غلط ابن الأثير أبا نؤاس في قوله:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ بَلَى هَارُونُ يَا خَيْرَ مَنْ كَانَ وَمَنْ يَكُونُ
إِلَّا النَّبِيُّ الطَّاهِرُ الْمَيْمُونُ ذَلَّتْ بِكَ الدُّنْيَا وَعَزَّ الدِّينُ

فرفع بعد الاستثناء من الموجب^(٢).

ويكشف ابن أبي الحديد حقيقة غابت عن ابن الأثير، وهي أنّ «أبا نؤاس يستعمل في شعره مذهب الكوفيّين كثيراً، وهذا من جملة مذاهبهم، وقد قال في مطلع قصيدة أخرى:

لِمَنْ طَلَّ عَارِي الْمَحَلِّ دَفِينُ عَفَا عَهْدُهُ إِلَّا خَوَالِدُ جُونُ

فابتدأ بقوله: خوالد جُونُ، وحذف الخبر وتقديره: فإنّ الأمين لا يفضلُه، على أنّ من الناس مَنْ رواه: «إلا النبيّ الطاهر الميمون»، فنصب اللفظتين الأوليين، على الاستثناء من الموجب

(١) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٣ ص ٢٧٢.

(٢) المصدر السابق: ج ١ ص ٤٩.

ونعته، ورفع الميمون على حذف المبتدأ، وتقديره هو الميمون، ويجوز في الوصف إذا كرر أن يتبع وأن يُستأنف»^(١).

واعترض ابن الأثير هنا اعتراض نحوي، مرتبط بفصاحة الكلام، وخلوه من اللحن، ولابن أبي الحديد مجال واسع في ذلك، للدفاع عن أبي نواس وتبرئته، إذ بين مذاهب النحاة بصريين وكوفيين وبغداديين، ما يجعل الكلام يتقلب بين حالات الإعراب جميعها، دون أن يقع القائل في اللحن.

ومن أغلاط أبي نواس التي كشف عنها ابن الأثير، ما ورد في قوله:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكَبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

«فإن فعل لا يجوز حذف الألف واللام منها إلا إذا أضيفت، وإما يُحذفان من فعلى التي لا أفعل لها، نحو: حُبلى»^(٢).

ويشير ابن أبي الحديد في بداية رده، أن كثيراً من أئمة العربية قد طعن في هذا البيت، على نحو صنيع ابن الأثير، لكن كثيراً منهم انتصر لأبي نواس، من وجهين:

الوجه الأول: ورود فعلى أفعل في غير موضع، بغير لام ولا مضافة، مثل: دُنْيا في قول الراجز:

فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَ مَا قَدْ مُدَّتْ

وقول الآخر:

لَا تَبْخُلَنَّ بِدُنْيَا وَهِيَ مُقْبِلَةٌ

الوجه الثاني: أن نجعل «من» في قوله: من فواقعها، زائدة، على مذهب الأخفش، بدليل قوله تعالى: (فيها من بردٍ)، وعلى هذا يكون فعلى من البيت مضافة، وقد وقع الاتفاق على جوازه^(٣).

(١) ابن أبي الحديد، **الفلك الدائر**: ص ٤٥ — ٤٦.

(٢) ابن الأثير، **المثل السائر**: ج ١ ص ٤٧.

(٣) انظر: ابن أبي الحديد، **الفلك الدائر**: ص ٤٣ — ٤٤.

ثانياً: أبو تمام

كانَ شعراً أبي تمام موضوعاً لحركة نقدية واسعة، امتدَّت لتشملَ أمكنة عديدة، وأزمنة مديدة، ولم يكن ابنُ الأثير بمنأى عن سائر النقاد، الذين أدلوا بدلوهم في هذا المجال، فنراه يعيبُ على أبي تمام أبياتاً كثيرة من شعره، ومن هذه الاعتراضات ما أثارَ جدلاً بينه وبين أبي الحديد والصَّدي، فنراهم ينتصرون لأبي تمام، ويبينون ما خفيَ على ابن الأثير، ويمكنُ تقسيمُ هذه الاعتراضات إلى ثلاثة أقسام:

الأول: العيوب اللفظية

عدَّ ابنُ الأثير من أغلاط أبي تمام، قوله:

بالقائم الثامن المستخلفِ اطَّأدتِ قواعدُ الملوكِ مُمتدّاً لها الطولُ

والصَّواب: اِطَّأدتِ؛ لأنَّ افْتَعَلَ من الفعل وِطَدَ يَطُدُ: اوتطد، فتبدلُ التاء من الواو، فتصبح: اِطَّأدتِ^(١).

أمَّا ابنُ أبي الحديد، فينقلُ رأيَ التبريزي وغيره من العلماء: أنَّ اشتقاقَ اطَّأدتِ من الطَّود، وهو الجبل بُني على افتعلت، فقليل: اطَّأدتِ لئناً غير مهموز؛ لأنَّ تاء الافتعال إذا كانَ بعدها تاء قُلبت ألفاً، ثم هَمَزَها في الشَّعر للضرورة^(٢).

وفي حديث ابن الأثير عن المعازلة اللفظية، وهي تكريرُ حرفٍ واحدٍ أو حرفين في كلِّ لفظةٍ من ألفاظ الكلام المنثور أو المنظوم، فيثقلُ حينئذٍ النُّطقُ به^(٣). فيمثَّلُ على القسم الخامس منها: وهو أنَّ تردَّ صفاتٍ متعدِّدة على نحو ما، ببيتٍ لأبي تمام، وهو قوله:

تامِكِه نَهْدِه مُدَاخِلِه مَلَمومِه مُحْزَنِلِه أَجْدِه

فهذا «من المعازلة التي قلعُ الأسنان دُونَ إيرادها»^(٤).

(١) انظر: ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ٤٨.

(٢) انظر: ابن أبي الحديد، الفلك الدائر: ص ٤٥.

(٣) انظر: ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ٣٠٩.

(٤) المصدر السابق: ج ١ ص ٣١٤.

ويأتي الصّديّ معترضاً على ابن الأثير، دون أن ينتصرَ لأبي تمام، فهو مقرٌّ بثقل البيت، إلا أنَّ السببَ في ذلكَ ليسَ تعدُّدُ الصّفات كما يراه ابنُ الأثير، وإِثْمًا في قوله: تامكه ومحزئله، إذ ليسَ في تعدُّد الصّفات ثقل ولا معازلة إذا وردتْ بألفاظٍ عذبة، كما تقول إذا وصفتَ قواماً: قويمة، أهيفه، ناعمه، لدنه، ريّانه، فإذا حذفتَ الهاءَ زادَ حسناً^(١).

الثاني: العيوب المعنوية

أخذ ابنُ الأثير على أبي تمام وصفه الخلقَ بالظرف، في قوله:

ودمائه الخلق التي لو مازجت خلُق الزمان القدم عادَ ظريفاً^(٢)

والظرف من صفات اللسان والنطق^(٣).

ويرى ابنُ أبي الحديد، أنَّ أبا تمام جعلَ دماءه الخلقَ مؤثّرةً في الظرف، وإنَّ كانَ عائداً على النطق واللسان خاصة، فتَهذيبُ الأخلاق ممّا يعينُ على حُسن التواصل النطقي، وتلطيف الألفاظ^(٤).

الثالث: العيوب التركيبية

عابَ ابنُ الأثير على أبي تمام إخلاله بترتيب الصّفات ترتيباً منطقياً سليماً، وذلكَ في قوله:

نُجُومٌ طَوَالِعُ جِبَالٌ فَوَارِعُ غُيُوثٌ هَوَامِعُ سُيُولٌ دَوَافِعُ

«فإنَّ السُّيُولَ دُونَ الْغُيُوثِ، وَالْجِبَالَ دُونَ النُّجُومِ، وَلَوْ قَدَّمَ مَا أَخَّرَ لَمَا اخْتَلَّ النَّظْمُ ... وَأَبُو تَمَّامٍ مَتَمَكَّنٌ مِنْ ذَلِكَ، وَمَا أَعْلَمُ كَيْفَ ذَهَبَ عَلَيْهِ هَذَا الْمَوْضِعُ مَعَ مَعْرِفَتِهِ بِالْمَعَانِي»^(٥).

ويلجأ ابنُ أبي الحديد إلى السِّياق في الكشفِ عن سرِّ دلالةِ هذا البيت وترتيبه على النحو الذي أرادَهُ أبو تمام، وذلكَ أنَّ قبله:

(١) انظر: الصّدي، نصرّة الثائر على المثل السائر: ص ١٦٩.
(٢) القدم: التّقليل. ابن منظور، لسان العرب، مادة (قدم): ج ١٢ ص ٤٥٠.
(٣) انظر: ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ١٩٨.
(٤) انظر: ابن أبي الحديد، الفلك الدائر: ص ١٧٦.
(٥) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٢ ص ١٧١.

سَمَا بِي أَوْسٌ فِي السَّمَاءِ وَحَاتِمٌ وَزَيْدٌ الْقَنَا وَالْأَثْرَمَانُ وَرَافِعٌ

فأوسُ بن حارثة الطائي كانَ ضئيلاً جميلاً، وحليماً ذكياً، فهو المرادُ بقوله: «نجوم طوالع، جبال فوارع»، وحاتم بن عبد الله الجواد هو المرادُ بقوله: «غيوث هوامع»، وأما زيدُ القنا والأثرمان ورافع، فهم مشهورون بالشجاعة، وهم المراد بالسيول التي تهلك ما تأتي عليه، وهذا وجهُ ترتيب البيت^(١).

ويبدو أن ابن الأثير قد فاتَه أن أبا تمام لا يصفُ في بيته هذا شخصاً واحداً، كي يتدرج في الصِّفَات، وإنما يصفُ أشخاصاً متعدّدين ولكلِّ واحدٍ منهم صفة تميّزه عن الآخر؛ ولذلك فقد لجأ أبو تمام إلى الترتيب الرأسي وليس الأفقي كما يظنُّ ابن الأثير، فكلُّ صفةٍ تابعة لموصوفها في البيت السابق، وهي توازيه رأسيّاً، وهذا هو سرُّ الترتيب، كما رآه ابنُ أبي الحديد.

ثالثاً: المتنبي

ظهرَ صدى المعركة النقدية حول المتنبي مرّةً أخرى في الخصومة بين ابن الأثير ومعارضيه، فقد انتصرَ ابنُ أبي الحديد والصّفيّ للمتنبيّ، في بعض ما عابه ابنُ الأثير عليه، ويجري الحديثُ عن ذلك في ثلاثة أقسام:

الأول: العيوب اللفظية

عابَ ابنُ الأثير على المتنبيّ جمعه ما حقّه التثنية في قوله:

وَتَكْرَمَتْ رُكْبَانُهَا عَنْ مَبْرَكٍ تَقَعَانُ فِيهِ وَلَيْسَ مِسْكَاً أَذْفَرَا

«فجمعَ في حال التثنية، لأنَّ الناقةَ ليس لها إلا ركبَتان، فقال: ركبات، وهذا من أظهر ظواهر النحو، وقد خفيَ على مثل المتنبيّ»^(٢).

وقد عدَّ ابنُ أبي الحديد هذا من اتّساع العرب، كقولهم: امرأةٌ ذاتُ أوراك، وهما وركبان، وقول الشاعر:

(١) انظر: ابن أبي الحديد، **الفلك الدائر**: ص ٢٤٤.
(٢) ابن الأثير، **المثل السائر**: ج ١ ص ٤٩.

ولا رهل لبّاته وبأدله

وهذا عجزُ بيتٍ لزينب بنت الطثرية في رثاء أخيها، ولباته: جمع لبة وهو الصّدر، وبأدله: جمع بأدلة، وهي لحمة بين الإبط والثدوة وهي رأس الثدي، وليس للإنسان إلا صدرٌ واحد، وبأدلتان.

وكذلك وردَ في القرآن الكريم، في حُكم داود وسليمان في الغنم التي نفشت في الحرث، فقال تعالى: (وَكُنَّا لَحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ)، فقال: لحكمهم، وهما اثنان فقط^(١).

وقد اختلف العلماء في أقلّ الجمع، ويبدو أنّ ابن الأثير يرى أنّ أقلّ الجمع ثلاثة، وهو قول الشافعي وابن حزم، وابن أبي الحديد يرى أنّ أقلّ الجمع اثنان، وهو قول طائفة من العلماء^(٢)، وعلى ذلك لا يجوزُ تخطئة المتنبّي، في لغةٍ وردَ بها القرآن الكريم، وجاءت أشعارُ العرب تعضدّها.

ومما عابه ابن الأثير على المتنبّي في هذا المجال، استعماله ألفاظاً طويلة التركيب، وذلك في قوله:

إِنَّ الْكِرَامَ بِلَا كِرَامٍ مِنْهُمْ مِثْلُ الْقُلُوبِ بِلَا سُودَاوَاتِهَا

«فإنّ لفظة سوداواتها طويلة، فلماذا قبحت»^(٣)، وهذا ما اختاره ابنُ سنان الخفاجي أيضاً^(٤).

ويرى ابن أبي الحديد أنّ طولَ الكلمة لا يجعلها قبيحة، ودليله قوله تعالى: (فسيكفيهمُ الله)، وقوله تعالى: (ليستخلفنهم في الأرض)، فالأولى تسعة أحرف، والثانية عشرة أحرف^(٥).

ولعلّ المعيارَ في الحكم بقبح الكلمات بناءً على طولها غير مطّردٍ في الاستعمال، وهو مبنيٌّ على الذوق أكثر من حساب الحروف وعدّها، إضافةً إلى ما أجمع عليه علماء اللغة في قبح الاستعمال.

(١) انظر: ابن أبي الحديد، *الفلك الدائر*: ص ٤٦ — ٤٧.
(٢) انظر: ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد (ت ٥٦٤هـ)، *الإحكام في أصول الأحكام*، ط ١، ٨م، (تحقيق: أحمد محمد شاكر)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت: ج ٤ ص ٢.
(٣) ابن الأثير، *المثل السائر*: ج ١ ص ٢٠٤.
(٤) انظر: ابن سنان الخفاجي، *سر الفصاحة*: ص ٨٨.
(٥) انظر: ابن أبي الحديد، *الفلك الدائر*: ص ١٧٧.

الثاني: العيوب المعنوية

عاب ابن الأثير على المتنبي اجتماع الأضداد في المعنى، وذلك في قوله:

وَأَظْلَمُ أَهْلِ الظُّلَمِ مَنْ بَاتَ حَاسِداً لِمَنْ بَاتَ فِي نِعَمَائِهِ يَتَقَلَّبُ

«وهذا البيت يُستخرج منه معنيان ضدّان، أحدهما: أنَّ المنعم عليه يحسد المنعم، والآخر: أنَّ المنعم يحسد المنعم عليه»^(١).

وابن أبي الحديد ينكر هذا الأضداد؛ «لأنَّ هذين المعنيين ليسا بضدّين؛ لأنه يجوز اجتماعهما معاً، فيكون زيدٌ قد أنعم على عمرو، ثمَّ حسده، وعمروٌ يحسده أيضاً، فيكونُ المُنعمُ والمُنعمُ عليه، كلُّ واحدٍ منهما يحسُدُ صاحبه»^(٢).

ومن الممكن أن نقول أيضاً: إنَّ الله أنعمَ على خلقه بنعم كثيرة، فقد يكونُ المُنعمُ على الآخر بالمال، حاسداً له لكثرة العيال والأولاد، وهو شيء يفتقرُ إليه، ويكونُ المنعمُ عليه أيضاً حاسداً للمنعم لكثرة ماله، وهو ما يفتقرُ إليه، فكلّهما حاسدٌ للآخر، ولكنَّ اختلافَ النعمة المحسودة.

الثالث: العيوب التركيبية

أخذ ابن الأثير على المتنبي ما كان قد أخذه على أبي تمام من قبل، وهو عدمُ عنايته بالترتيب من الأدنى فالأدنى، وذلك في قول المتنبي:

يَا بَدْرُ يَا بَحْرُ يَا غَمَامَةُ يَا لَيْثَ الشَّرَى يَا حِمَامُ يَا رَجُلُ

«وينبغي أن يبدأ فيه بالأدنى فالأدنى، فإنه إذا فعل ذلك كان كالمرتفع من محلٍّ إلى محلٍّ أعلى منه، وإذا خالفه كان كالمنخفض من محلٍّ إلى محلٍّ أدنى منه، فأما قوله: يَا بَدْرُ فَإِنَّهُ اسْمُ ممدوح، والابتداء به أولى، ثم بعده فيجب أن يقول: يَا رَجُلُ، يَا لَيْثَ، يَا غَمَامَةَ، يَا بَحْرُ، يَا حِمَامُ؛ لأنَّ الليثَ أعظم من الرجل، والبحرَ أعظم من الغمامة، والحمامَ أعظم من البحر، وهذا

(١) ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ٦٥.

(٢) ابن أبي الحديد، الفلك الدائر: ص ٥٨.

مقام مدح فيجب أن يرقى فيه من منزلة إلى منزلة حتى ينتهي إلى المنزلة العليا أخراً، ولو كان مقام ذم لعكس القضية»^(١).

وقد أبدع ابن أبي الحديد في شرحه سرَّ هذا الترتيب في بيت المتنبي، وهو ممّا لم يفتن له ابن الأثير، وملخص كلامه أن المتنبي مدح بدر بن عمار في صدر البيت بالسَّخاء، وفي العجز بالشَّجاعة، فوصفه بالبحر ثم بالغمامة؛ لأنه دونها مكاناً، فهي ربّته، ومنها يتكوّن، وفي العجز وصفه بالليث ثم الحمام، لأنّ الليث لولا الحمام لم يرهّب، فالحمام أشدُّ رهبة، وختم البيت بقوله: يا رجل، أي أنت هذه الأشياء كلّها، وأنت مع ذلك إنسانٌ بشر، وقد قدّم السَّخاء على الشَّجاعة؛ لأنّ حاجة الناس إلى أمير كريم أشدُّ من حاجتهم إلى أمير شجاع، فانّقاعهم به أكثر^(٢).

ولعلّ في هذا النقد، ما يبيّن أن ابن الأثير كان شكلياً متعجلاً في نقده، فلا يقف على المعنى الدقيق الذي أراده الشاعر، فهو يرى أنّ ترتيب الأوصاف يجب أن يكون تصاعدياً، وهذا لا يجوز أن يكون في جميع المعاني التي أرادها الشعراء، وفي مثال المتنبي ومن قبله أبي تمام دليلٌ واضحٌ على ذلك.

وقد أبدى الصّفيّ إعجابه بنقد ابن أبي الحديد، وشرحه معنى المتنبي على هذا النحو، وذكر تأويلاً آخر، لكنه كما يرى أقلّ حسناً وقوّة من تأويل ابن أبي الحديد، وهو: أنّ المتنبي أراد: «يا بدر اسمه، ثمّ قال: يا بحر، فإنّ لم أصدّق فيما أقوله فيا غمامة، فإنّ لم أصدّق فيا ليث، فإنّ لم أصدّق فيا حمام؛ لأنّك تُعِدُّ نفوسَ أعدائك الحياة، فإنّ لم أصدّق فيا رجل، جمع هذه الأوصاف التي ذكرتها»^(٣).

(١) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٢ ص ١٧١.

(٢) انظر: ابن أبي الحديد، الفلك الدائر: ص ٢٤٣.

(٣) الصّفي، نصره الثائر على المثل السائر: ص ٢٨٨.

المبحث الرابع: الخصومة حول المصطلح البلاغي وتطبيقاته

ترجعُ الخصومةُ النقديّةُ حول «المثل السائر» في بعض جوانبها، إلى الاختلاف في حدود المصطلح البلاغي، وما يرتبطُ به من شواهد، فقد كشفَ ابنُ أبي الحديد في كتابيه «الفلك الدائر» و«شرح نهج البلاغة»، عن بعض أوهام ابن الأثير في هذا المجال، زادَ عليها الصّديّ في «نصرة الثائر» جملةً صالحةً ممّا لم يذكره ابنُ أبي الحديد.

أولاً: الإرصاء

عرّفَ ابنُ الأثير الإرصاء فقال: «أن يبنى الشاعرُ البيت من شعره على قافية قد أرصدها له: أي أعدّها في نفسه، فإذا أنشد صدر البيت عرف ما يأتي به في قافيته، وذلك من محمود الصنعة، فإن خير الكلام ما دلَّ بعضُه على بعض»، وأشارَ إلى أن أبا هلال العسكري يسميه «التوشيح»^(١)، وتسميته بالإرصاء أولى، ولأنّهُ به أكثر، أمّا التوشيح فهو نوعٌ آخر من علم البيان^(٢)، وهو: «أن يبنى الشاعر أبيات قصيدته على بحرین مختلفين، فإذا وقف من البيت على القافية الأولى كان شعراً مستقيماً من بحر على عروض، وإذا أضاف إلى ذلك ما بنى عليه شعره من القافية الأخرى كان أيضاً شعراً مستقيماً من بحر آخر على عروض، وصار ما يضاف إلى القافية الأولى للبيت كالوشاح، وكذلك يجري الأمر في الفقرتين من الكلام المنثور»^(٣). ومن أمثلته قول ابن المعتز:

أذريونُ أتاكَ في طبقه كالمسك في ريعه وفي عبقه

ويرى الصّديّ أنّ اسمَ التوشيح أليقُ بهذا المسمّى، وأعذبُ في السّمع، «ووجه المناسبة بين هذا المعنى وبين التوشيح، أن ينزل أول الكلام وآخره منزلة العاتق والكشح، وينزل دلالة ما في أوله على آخره منزلة الوشاح الجائل عليهما»^(٤)، ولعلّه هنا قد أغفل مقصدَ ابن الأثير من تعديل المصطلح، فالتوشيح فنٌّ آخر، وينبغي للبلاغي أن يميّز بين الفنون، ويضع لكل فنٍّ مصطلحه الدال عليه، لا أن يطلق اسماً على فئتين مختلفين، فيؤدّي ذلك إلى اللبس، وقد اختلفَ البلاغيون في تسميته فسمّاه قدامة والعسكريُّ والباقلاني توشيحاً، وسمّاه ابن رشيق وابن منقذ

(١) انظر: العسكري، كتاب الصناعتين: ج ١ ص ٣٨٢.

(٢) انظر: ابن الأثير، المثل السائر: ج ٣ ص ٢٠٧ - ٢٠٨.

(٣) المصدر السابق: ج ٣ ص ٢١٦.

(٤) الصّدي، نصرة الثائر على المثل السائر: ص ٣٦٨.

تسهيماً^(١)، وابنُ الأثير إرساداً، وهو يتكئُ في ذلك على معناه اللغوي: «الانتظار والإعداد، ويُقال: أرصدته إذا قعدتُ له على طريقه ترقبه»^(٢).

ثانياً: الألغاز

عرّف ابنُ الأثير الأحاجي أنها: الأغاليط من الكلام، وتُسمَّى الألغاز، جمع لغز، وهو الطريق الذي يلتوي، ويُشكّل على سالكه، وقيل: جمع لغز بفتح اللام وهو: ميلك بالشيء عن وجهه، وقد يسمَّى هذا النوع أيضاً المعمى، وهو يشتبه بالكناية تارة، وبالتعريض أخرى، ويشتهر أيضاً بالمغالطات المعنوية، ووقع في ذلك عامة أرباب هذا الفن^(٣).

وأوردَ من جملة الأمثلة على ذلك، حكاية عن عمر بن هبيرة وشريك النميري: «وذلك أنَّ عمر كان سائراً على بردون له، وإلى جانبه شريك النميري، فتقدمه شريك في المسير فصاح به عمر: اغضض من لجامها. فقال: أصلح الله الأمير، إنها مكتوبة. فتبسّم عمر ثم قال له: ويحك لم أرد هذا. فقال له شريك: ولا أنا أردته. وكان عمر قد أراد قول جرير:

فغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَ كَعْبًا بَلِغْتَ وَلَا كِلَابًا

فأجابه شريك بقول الآخر:

لَا تَأْمَنَنَّ فِزَارِيَا خَلَوْتَ بِهِ عَلَى قُلُوبِكِ وَاكْتُبْهَا بِأَسْيَارِ^(٤)

ويرى الصّقدي أنَّ هذا ليسَ من الإلغاز؛ «لأنَّ اللغز هو أن تذكر شيئاً بصفات يشاركه فيها غيره، فيرجع الذهن في ذلك إلى حيرة لا يدري مصرفها إلى أي متصف منهما بتلك الصفات، لكونها تصدق من جهة وتكذب من أخرى»^(٥)، وإثماً هذا من باب التعريض والإشارة، كأنَّ المتكلّم يعرّضُ ويشيرُ إلى واقعةٍ حدثت^(٦).

(١) انظر: مطلوب، (٢٠٠٧م)، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ص ٥٧ — ٥٩.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة (رصد)، ج ٣ ص ١٧٧.

(٣) انظر: ابن الأثير، المثل السائر: ج ٣ ص ٨٤.

(٤) المصدر السابق: ج ٣ ص ٩٥.

(٥) الصقدي، نصره الثائر على المثل السائر: ص ٣٤٧ — ٣٤٨.

(٦) انظر: المصدر السابق: ص ٣٤٨.

ثالثاً: الاستدراج

أشارَ ابنُ الأثير في بداية حديثه عن الاستدراج، أنه ابتدَعَ هذا الفنَّ، واستخرجه من القرآن الكريم، وهو يقومُ على إيراد الالفاظ المليحة الرائقة، والمعاني اللطيفة الدقيقة، لاستدراج الخصم إلى الإذعان والتسليم^(١).

وقد أوردَ من جملة الأمثلة على ذلك، محاوره بين الحسين بن علي ومعاوية بن أبي سفيان، في أمر ولده يزيد، إذ قال معاوية: «أما أمك فاطمة فإنها خير من أمه، وبنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، خير من امرأة من كلب، وأما حبي يزيد فإنني لو أعطيت به مثلك ملء الغوطة لما رضيت، وأما أبوك وأبوه فإنهما تحاكما إلى الله فحكم لأبيه على أبيك»^(٢).

قالَ ابنُ أبي الحديد معترضاً على هذا المثال: «وعندي أنَّ هذا خارجٌ عن باب الاستدراج، وأنه من باب الجوابات الإقناعية، التي تسميها الحكماء: الجدليات والخطابيات، وهي أجوبة إذا بحثَ عنها، لم يكن وراءها تحقيق، وكانت ببادئ النظر مسكتة للخصم، صالحة لمصادمته في مقام المجادلة»^(٣).

رابعاً: الاعتراض

عرّف ابنُ الأثير الاعتراض فقال: «وبعضهم يسميهِ الحشو، وحده كلُّ كلامٍ أدخل فيه لفظٌ مفرد أو مركّب لو سقط لبقى الأولُ على حاله»^(٤)، وأوردَ من أمثلته قولَ أبي تمام:

وإنَّ الغنى لي إن لحظتَ مطالبي من الشعر إلّا في مديحك أطوعُ

وتقديرُ البيت: «وإنَّ الغنى أطوعُ لي من الشعر إن لحظتَ مطالبي إلّا في مديحك»، وعليه فإنَّ فيه اعتراضين: الأول: إنَّ لحظتَ مطالبي، والثاني: إلّا في مديحك^(٥).

ويرى ابنُ أبي الحديد، أنَّ الاعتراضَ فيه هو قوله: إلّا في مديحك، وليسَ قوله: إن لحظتَ مطالبي، لأنَّ فائدة البيت معلقة عليه؛ لأنه لا يريدُ أنَّ الغنى لي على كلِّ حالٍ أطوعُ من الشعر،

(١) انظر: ابن الأثير، المثل السائر: ج ٢ ص ٢٠٥.

(٢) المصدر السابق: ج ٢ ص ٢٠٨.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٢ ص ١٧٢.

(٤) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٣ ص ٤٠.

(٥) انظر: المصدر السابق: ج ٣ ص ٤٦.

بل مراده: إِنَّ الغنى لي بشرط أنْ تلاحظَ مطالبني من الشعر أطوع لي إلّا في مديحك، فإنَّ الشعر في مديحك أطوع لي منه^(١).

خامساً: التجنيس

عرّف ابن الأثير التجنيس فقال: «هو أن يكون اللفظ واحداً والمعنى مختلفاً»^(٢)، وأورد من جملة أمثله قول أبي تمام:

كم أحرّرت قُضْبُ الهنديّ مُصلّته تَهْتَرُ من قُضْبٍ تَهْتَرُ في كُتُبِ
بيضٍ إذا انْتُضِيت من حُجْبها رَجَعَتْ أَحَقَّ بالبيض أتراباً من الحُجْبِ

فالقضب: السيوف، والقضب: القدود، والبيض: السيوف، والبيض: النساء^(٣).

ويرى ابن أبي الحديد أنّ هذا خارجٌ عن التجنيس بالكلية، لأنّ لفظة قُضْب تعني: جمع قضيب، وهو العودُ الرشيقُ من الشجرة، واستعيرَ اللفظ لل سيف وللقدّ، وليسَ من أسماء السيف أو القد: القضب، وكذلك البيض: أشياء ذوات بياض فقط، واستُعيرت اللفظة للسيوف والنساء، وليسَ من أسماء السيف أو المرأة: البيض^(٤)، ممّا يعني: أنّ ابن أبي الحديد يشترط في الجناس أن يكون اللفظان دالّين على المسمّى حقيقة وليسَ على الاستعارة والمجاز^(٥)، وهذا ما لم يشترطه ابن الأثير، وقد أشار الصفديُّ إلى أنّ ابن الأثير قد خبّط في التجنيس تخبيطاً كثيراً وما أحسنَ في ترتيبه^(٦).

سادساً: الكناية

أنكر ابن الأثير على البلاغيين أن يكون حدُّ الكناية «اللفظ الدال على الشيء على غير الوضع الحقيقي، بوصفٍ جامع بين الكناية والمكّنَى عنه، كاللمس والجماع، فإنّ الجماع اسم

(١) انظر: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٩ ص ٤٥.

(٢) ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ٢٦٢.

(٣) انظر: المصدر السابق: ج ١ ص ٢٦٤.

(٤) انظر: ابن أبي الحديد، الفلك الدائر: ص ١٨٧ — ١٨٨.

(٥) انظر: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٨ ص ٢٧٦.

(٦) انظر: الصفدي، نصره الثائر على المثل السائر: ص ١٤٥.

موضوع حقيقي، واللمس كناية عنه، وبينهما الوصف الجامع، إذ الجماع لمس وزيادة، فكان دالاً عليه بالوضع المجازي»^(١).

ومرد ذلك، أن هذا الحد ينطبق أيضاً على التشبيه، فلو قلنا: زيدٌ أسد، كان ذلك لفظاً دالاً على غير الوضع الحقيقي بوصف جامع بين زيد والأسد، وهو الشجاعة، والصواب في ذلك: أن الكناية إذا وردت تجاذبها جانباً الحقيقة والمجاز، وجاز حملها عليهما فقوله تعالى: (أو لامستم النساء)، يجوز حملهُ على الحقيقة والمجاز، وكلُّ منهما يصحُّ به المعنى ولا يختل^(٢).

وقد اختلفَ البلاغيون كثيراً في كون الكناية حقيقة أم مجازاً^(٣)، وليس الهدف هنا أن أعرضَ لخصومتهم في ذلك، وإنما أوردُ اعتراضات ابن أبي الحديد على ما قاله ابن الأثير، ويمكنُ إجمالها بما يلي:

الاعتراض الأول: أن ابن الأثير اختارَ حدَّ الكناية، وشرعَ يبرهنُ عليه، وليسَ في ذلك ما يحتاجُ إلى أدلة، لأنَّ من وضعَ لفظ الكناية لمفهوم خاص، لا يحتاجُ إلى دليل، كمن وضعَ لفظ الجدار للحائط لا يحتاجُ إلى دليل^(٤).

الاعتراض الثاني: عدَّ ابنُ الأثير من جملة أمثلة الكناية قوله صلى الله عليه وسلم: «رفقاً بالقوارير» يعني النساء، فهل هذا يتجاذبه الحقيقة والمجاز؟ وهل يتوهمُ عاقلٌ أنه أمرٌ أن يُرفقَ بالزجاج؟!^(٥)

الاعتراض الثالث: لماذا لا يتردَّد لفظ الكناية بين مجازين؟

وقد أسهبَ ابنُ أبي الحديد في مناقشة الكناية عند ابن الأثير، وانتهجَ طريقة السؤال والجواب، في فحص آرائه، وهو يرى أنَّ الكناية: «إبدالُ لفظةٍ يستحي من ذكرها، أو يستهجنُ ذكرها، أو يتطيرُ بها، أو يقتضي الحال رفضها، لأمر من الأمور، بلفظةٍ ليسَ فيها ذلك المانع»^(٦)، ولا يقيِّدُ ذلكَ بحقيقة أو مجاز، كما فعلَ ابنُ الأثير.

(١) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٣ ص ٥٠.

(٢) انظر: المصدر السابق: ج ٣ ص ٥١.

(٣) انظر: مطلوب، (٢٠٠٧م)، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ص ٥٧١.

(٤) انظر: ابن أبي الحديد، الفلك الدائر: ص ٢٩٣، و ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٥ ص ٦٦.

(٥) انظر: المصدر السابق: ص ٢٩٤.

(٦) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٥ ص ١٥.

سابعاً: المقابلة

أوردَ ابنُ الأثير من جملةِ الأمثلةِ على المقابلةِ قوله تعالى: (نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ)، وقوله تعالى: (ومَكْرُوا مَكْرًا ومَكْرُنَا مَكْرًا)، وجعلَ ذلكَ من مقابلةِ الشيءِ بمثله^(١).

ويرى ابنُ أبي الحديد أنَّ هذه الآيات وما شابهها ليست من بابِ المقابلة، وأنَّها نوعٌ آخر، ولو سُمِّيتْ: المماثلةُ أو المكافأةُ لكانَ أولى، والدليلُ على ذلكَ أنَّ ابنَ الأثير حدَّ المقابلةَ بأنها ضدُّ التجنيسِ؛ لأنَّ التجنيسَ يكونُ اللفظُ واحداً مختلفَ المعنى، والمقابلةُ لا بدَّ أنْ تتضمنَ معنيينِ ضدَّين^(٢).

ثامناً: الموازنة

ذكرَ ابنُ الأثير في قسمِ الألفاظِ المرغبةِ إنَّ صناعةَ تركيبِ الألفاظِ والمعاني تنقسمُ إلى ثمانيةِ أقسامٍ: منها السجعُ وهو يختصُّ بالمنتثر، ومنها التصريع وهو مختصُّ بالمنظوم، ومنها التجنيس وهو عامٌّ لهما، ومنها الموازنة وهي تختصُّ بالمنتثر^(٣).

وفي حديثه عن الموازنة، يعرفُها فيقول: «أنْ تكونَ ألفاظُ الفواصل من الكلامِ المنتثر متساوية في الوزن، وأنْ يكونَ صدرُ البيت الشعري وعجزه متساويي الألفاظِ وزناً»^(٤)، ويقولُ في آخر حديثه عنها: «وأما ما جاء من هذا النوع شعراً، فقولُ ربعة بن ذؤابة:

إنْ يقتلوكَ فقد تَلَّتْ عروشهم بعثية بن الحارث بن شهاب
بأشدهم بأساً على أصحابه وأعزهم فقداً على الأصحاب

فالبيت الثاني هو المختصُّ بالموازنة، فإنَّ «بأساً» و «فقداً» على وزنٍ واحدٍ»^(٥). وقد كشفَ ابنُ أبي الحديد عن هذا التناقض والوهم الذي وقعَ لابن الأثير، فهو يقصِّرُ الموازنةَ على النثر، ثمَّ نراه يمثِّلُ عليها من الشعر، «ومن هنا يذكرُ أنَّ في الشعر موازنة، وذلكَ نقضٌ لما قدَّمه»^(٦).

(١) ابن الأثير، المثل السائر: ج ٣ ص ١٥٩.

(٢) انظر: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٢ ص ١٠٨.

(٣) انظر: ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ٢٠٩.

(٤) المصدر السابق: ج ١ ص ٢٩١.

(٥) ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ٢٩٣.

(٦) ابن أبي الحديد، الفلك الدائر: ص ١٩٠.

الفصل الرابع

الخصومة النقدية حول الغيث المسجم في شرح لامية العجم

الخصومة النقدية حول الغيث المسجم في شرح لامية العجم

المبحث الأول: بواعث الخصومة وأقطابها

حظيت «لامية العجم» للطُّغرائي (ت ٥١٤هـ) بعناية الأدباء واللغويين على مدار ثمانية قرون، فقد عدَّ لها عبد الله الحبشي ما يزيد عن خمسة وعشرين شرحاً، أقدمها شرح العكبري (ت ٦١٦هـ)، وآخرها شرح يوسف بن فارس شلفون (من القرن ١٤هـ)، إضافة إلى العديد من التخميس الشعرية^(١).

ويُرجع محمود الربدائي عناية القدماء بـ«لامية العجم»؛ إلى أنها «حافلة بالحكمة، مفعمة بالتجربة العقلية الصادرة عن رجلٍ حنَّكَه السنون والتقلبات السياسية التي عاصرها، وكان واحداً من صنَّاع قرارها، فالقصيدة قِيلَت والرجل يزحفُ نحو السَّيْنِ من العمر، خيرَ السياسة والأعيبها، والإدارة وحيلها»^(٢).

وقد تباينت شروح «لامية العجم» في مناهجها كما تباينت في قيمتها ومادتها العلمية، ولا نبالغ في القول: إنّ «الغيث المسجم في شرح لامية العجم»^(٣)، لصالح الدين الصفدي، قد نافسَ متنَ اللامية في عناية الأدباء به، إذ بلغتْ مختصراته وحواشيه والمستدركات التي وُضعتْ عليه ما يقارب أربعة عشرَ مصنفاً، امتدتْ من القرن الثامن إلى القرن الرابع عشر الهجري، وأقدمها هو مختصر لمحمد بن أبي بكر البدراني (ت ٧٦٣هـ)، وآخرها «قصارة الهمم، مختصر شرح لامية العجم» لحكمت بن محمد شريف الطرابلسي (ت ١٣٦٤هـ)^(٤).

ولعلَّ السبب في كثرة مختصرات «الغيث المسجم» يعود إلى ضخامة الكتاب، إذ بلغَ ما يقارب الألف صفحة^(٥)؛ نتيجة لاستطرادات الصفدي في العديد من المجالات الأدبية واللغوية

(١) انظر: الحبشي، عبد الله محمد (٢٠٠٤م)، جامع الشروح والحواشي، أبو ظبي: المجمع الثقافي: ج ٣ ص ١٥٠٤ — ١٥١٠.

(٢) الربدائي، محمود (٢٠٠١م)، قراءة في لاميات الأمم، مجلة التراث العربي، مج ٢١، ع ٨٣ — ٨٤، ٢٠٠١م: ص ١٠٠.

(٣) كذا ورد عنوان الكتاب في طبعته المعتمدة في الدراسة، ويردُ العنوان في بعض مخطوطات الكتاب: «غيث الأدب الذي انسجم في شرح لامية العجم»، وكذلك في إجازة الصفدي لتلاميذه في: الصفدي، صلاح الدِّين خليل بن أبيبك (ت ٧٦٤هـ)، الحُسْن الصَّرِيح في مئة مَليح، ط ١، ١م، (تحقيق: أحمد فوزي الهيب)، دار سعد الدِّين، دمشق، ٢٠٠٣م: ص ٨٨.

(٤) انظر: الحبشي، (٢٠٠٤م)، جامع الشروح والحواشي: ج ٣ ص ١٥٠٥ — ١٥٠٧.

(٥) ذكر الصفدي أنه ألفه في أربعة أسفار، انظر: الحسن الصريح: ص ٨٨، ولعلَّ زمن تأليف الكتاب كان ما بين (٧٣٨هـ — ٧٤٥هـ)، أي عندما كان الصفدي في الأربعين من عمره، انظر: الصفدي، الاقتصار: ص ١٠٣.

والتاريخية والعلمية البحتة، مما جعله مستقلاً على طلبة العلم ممن ييغون الوقوف على معاني اللامية وإعرابها وما يتعلق بها من بلاغة وبيان.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد نُسِبَ إلى الصفديّ العديد من الأخطاء والأوهام التي جعلته عرضة لنقد الأدباء واللغويين، ولعلّ أولهم هو بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني الإسكندري (ت ٨٢٨هـ)، الإمام النحوي، تلميذ السراج البلقيني (ت ٨٠٥هـ) وابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، وصاحب التصانيف النحوية والأدبية العديدة التي من أبرزها «شرح مغني اللبيب»، فقد ألف كتاباً تعقّب فيه الصفدي، وكشف عن مزلقه وزلاته، وسمّاه بكتاب: «نزول الغيث»، قال في مقدمته موضحاً دافعه لتأليف الكتاب: «فإن بعض سكان الإسكندرية ممّن يزعم أنه من طلبة العلم، ويدعي أنه من أولي النهى والحلم، شاهدته يطنبُ في شكر الكتاب الذي وضعه صلاح الدين خليل الصفدي، شرحاً على لامية العجم، ويرى أنه حلوٌ في الذوق خلوٌ من العجم، ويذكر أنه كتابٌ لا يلحق الأديب الوجيه له غباراً، ولا تُدركُ عيون الفضلاء له آثاراً؛ لما اشتملَ عليه من مباحث يفرُّ عنها كل منظر ومناضل، ويقرُّ بالنقص عن بلوغ كمالها كلُّ فاضل، وما تحلّى به من الفرائد التي تميلُ إليها النفس لأنها أدبية، والفوائد التي لا تلحق في ميدان الإجادة لأنها عربية، فكنت أودُّ لو وقفتُ على هذا الكتاب لأقضيَ منه الوطر، وأبلغ الخاطر ما جال به منه وخطر، فلمّا ارتحلتُ إلى الديار المصرية في أواخر سنة أربع وتسعين وسبعمئة، وقفتُ عليه وقوف منتقد لما فيه من الزيف، سالك معه سبيل الإنصاف منكبٌ عن طريق الحيف^(١)، فوجدتُ هذا الصلاح قد ارتكب من الفساد خطباً جليلاً، وكادت الآداب تقولُ عانية: (يا ليتني لم أتخذ فلاناً خليلاً) ، ورأيتُ فيه سقطاتٍ لا تُقالُ عن الأصاغر، ولا يُقالُ منها العاثر، ومباحث نازلة عن درجة الاعتبار يفخرُ بها مع قلة جدواها ويكاثُر^(٢)».

ويبدو أنّ الدمامينيّ قد أراد أن يكشفَ لمعجبي الصفدي، عن مساوئ كتاب «الغيث المسجم»، ولذلك سمّى انتقاداته «نزول الغيث»، وفي هذا العنوان تورية، إذ المعنى القريب المتبادر هو هطول المطر، أمّا المعنى الذي يريده الدماميني، فهو انحطاط الغيث المسجم، لما فيه من مباحث نازلة، — كما أشار سابقاً — أو لأن مناقشاته كما يرى هي «التي أنزلته إلى الحضيض، وأوقعتُهُ من اعتراضاتها في الطويل والعريض»^(٣).

(١) الحيف: الميلُ في الحكم. ابن منظور، لسان العرب، مادة (حيف): ج ٩ ص ٦٠.

(٢) الدماميني، نزول الغيث: ص ٢٢٨ — ٢٢٩.

(٣) المصدر السابق: ص ٢٢٩.

وقد نال «نزول الغيث» إعجاب عددٍ من أدباء القرنين الثامن والتاسع الهجريين، فكتبوا عليه عدّة تقاريط في مدحه والإشادة بصنيع الدماميني والتشجيع على «الغيث المسجم» ومؤلفه الصفدي، شعراً ونثراً، ومن بينهم ابن حجر العسقلاني، إذ قال من جملة تقريظه: «ولا ريب عند صاحب الذوق أنّ نقص الخليل زاد، وأن هذا السيّد هدّب من كلام الصلاح فساد... على أنّ هذا الصفدي كان كثيراً ما يقدم على العلوم كالنحو من غير مبتدأ معرفة، ويستغني بتعديله وتجريحه ورده وتصحيحه مما يثرى^(١) من صفة منصفه:

ويرى أنه البصير بهذا وهو في العمى ضائع العكاز»^(٢)

ومما قاله البدر البشتكي (ت ٨٣٠هـ) أيضاً في تقريظه: «تأملت نزول الغيث الذي أرسلت به الفكرة البدرية من سحاب الصواب، وجردت به الصلاح الصفدي من قشوره وما قدر تلك القشور عند هذا اللباب، فألفيته قد أعرب عن خلل خليل بقواعد إعرابه، ومسألته وجوابه، واستدراكاته وأضرابه... وإنّ من ذلك مبلغه من النظم لجدير أن يقعد مع صغار المتأدبين في دارة البدر»^(٣).

وقد تابع الدماميني أديب آخر، طالما عُرِفَ بعداوته للصفدي^(٤)، وكثرة منافسته وتعقباته عليه، وهو ابن حجة الحموي، فقد ألف كتاباً مستقلاً في اختصار «الغيث المسجم»، وسمّاه بـ «بروق الغيث»، قال في مقدّمته: «فإنه ما خفي عن سُرّة الأدب الذين عطّروا الكون لما أضاعوا من غير تورية نشره، أنّ الشيخ صلاح الدّين خليل بن أبيك الصفدي — رحمه الله تعالى — أتى في شرح لامية العجم بفضلات غير ملائمة لشدة شغفه بالكثرة، واستطردت به خيول السّهوة إلى غايات كان الأليق به حبس العنان عنها، وأبرم أموراً خرج بها عن المراد فتمكّنت أيدي المناقضة منها، وأورد من نظم ونظم غيره مقاطيع جعل لألسنة الاعتراض بها وصولاً، وخالل الأجانب وحشرها من غير الجنس فلم ترض أن يكون لها خليلاً، وقد رُسم لي أن أختصر هذا الشرح بما أشرح به الصدور، وأطوي ذكر ما أوردّه وهو غير ملائم إلى يوم النشور»^(٥).

(١) أي: لا يفرح ولا يسر. ابن منظور، لسان العرب، مادة (ثري): ج ١٤ ص ١١٢.

(٢) الدماميني، نزول الغيث: ص ٥٢٥.

(٣) المصدر السابق: ص ٥١٨ — ٥٢٠.

(٤) قال ابن معصوم: «وأما الشيخ صلاح الدّين فمحاسن نظمه لا تخفي، وشمعة أدبه كالصّبح لا تطفئ ولا تطفى... وابن حجة لم يزل يتحامل عليه، ويشير بالنقص إليه». ابن معصوم، صدر الدّين علي بن أحمد (ت ١١١٩هـ)، أنوار الرّبيع في أنواع البديع، ط ١، ٤م، (تحقيق: شاكر هادي شكر)، مطبعة النعمان، النّجف، ١٩٦٨م — ١٩٦٩م: ج ١ ص ١٢٨.

(٥) ابن حجة الحموي (ت ٨٣٧هـ)، تقيّ الدّين أبو بكر بن علي، بروق الغيث، مخطوطة الجامعة الأمريكية، بيروت، رقم: (٨٩٢): ص ١.

وقد أشار ابن حجة الحموي إلى متابعته لكتاب «نزول الغيث» للدمامي، فقال: «فإن علامة العصر القاضي بدر الدين ابن الدماميني المالكي المخرومي — فسح الله تعالى له في الأجل — تقدمني في تصنيف كتاب سمّاه «نزول الغيث»، والقصد أنه أنزل به غيث الأدب الذي انسجم إلى الحضيض، وأوقعه من الاعتراضات على شرحه وعلى ما أورد فيه من تقصير الذوق في الطويل العريض»^(١).

وعلى الرغم من كثرة المؤيدين للدمامي، في حطّه على «الغيث المسجم»، إلا أن الصّفيّ قد حظي بمن يدافع عنه، ويردّ أقوال الدماميني، وهو ابن آقبرس القاهري، الذي ألف كتاباً في الانتصار للصّفيّ على الدماميني سمّاه: «تحكيم العقول بأقول البدر بالنزول»، وهذا العنوان جاء أيضاً مورّئاً، فالبدر إنما هو الدماميني، والنزول هو كتابه، وهو يطلب من القراء أن يحكموا عقولهم فيما ادّعاه البدر الدماميني؛ ليخلصوا بنتيجة وهي أقوله وغروب آرائه التي طالت من سمعة الصّفيّ العلمية والأدبية.

قال ابن آقبرس في مقدّمته مبرّراً سبب تأليفه: «فلما كان الكتاب الذي اشتهر بنزول الغيث الذي انسجم على شرح لامية العجم، المنسوب إلى الشيخ بدر الدين الدماميني ثم الإسكندري — غفر الله له ما اجترم — ووقّ خصمه لمسامحته يوم النّدم، مما بعضهم له استحسان، وساعد بالتقريب له بما أمكن، ولم ينبّه على أن نفس التسمية فيه من باب قلب المعنى الحسن إلى المستهجن، فحبابه تعصباً، وتحمل تعصباً، فمال ميل البدر في القول، إلى أفق الأقول ... وما هذا إلا خروج عن سبيل، ومعاداة خليل، وليس الصّفيّ بمعصوم عن الزلل، ولا عن الوقوع في الخلل ... ولو وجد له في منازل علماء السنة منزلاً، ما حمل كلمة خليله المسلم على ظهر سوء وهو يجد لها في الخير محملاً»^(٢).

أمّا كمال الدين الدّميري (ت ٨٠٨هـ) في «مختصر الغيث المسجم»^(٣)، فقد أشاد بصنيع الصّفيّ في كتابه، فقال في مقدّمة مختصره: «وقد شرحها أوحّد زمانه، وفريد عصره وأوانه، الشيخ صلاح الدين الصّفيّ سقى الله ثراه، وجعل الجنة مأواه، شرحاً تضرب أباط الإبل فيما

(١) ابن حجة الحموي، بروق الغيث: ص ٢.

(٢) ابن آقبرس (ت ٨٦٢هـ)، علاء الدين علي بن محمد، تحكيم العقول بأقول البدر بالنزول، دراسة وتحقيق: عادل الرقاعي، (٢٠١٠م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن: ص ٦٢ — ٦٧.

(٣) نُشر بعنوان: المقصد الأتم في شرح لامية العجم، بتحقيق: حيدر فخري ميران، وعباس هاني الجراح، مؤسسة الصادق، بغداد، ودار الرضوان، عمّان، ط ١، ٢٠١٢م، ومن الكتاب أيضاً مخطوطة لم يعتمد عليها المحققان، وهي بعنوان: صفوة الديم في شرح لامية العجم، للكمال الدميري، محفوظة في مجموعة كوثاويه بتركيا، ١٤٣ ورقة، برقم: (43va 430/1).

دونه، وتقفُ فحول الرِّجال عنده ولا يعدونه، والتزم أن يذكرَ فيه ما سمعَ فوعى، وما جمعَ فأوعى، ولم يغادرَ صغيرة ولا كبيرة من فوائده وفرائده إلا أظهرها، ولا نكتة بديعة من لطائف معناه إلا وفي ذلك الكتاب سطرها، والله درُّه فقد أودع فيه فوائد جمّة، ومسائل مهمة، وكنتُ حين سمعتُ بهذا الكتاب أطلبُهُ من أولي الألباب، وأحثُّ في الوصول إليه من العزم الخيل والركاب، إلى أن يسّر الله تعالى الوقوف عليه في هذا العام فوجدته كبحر أجاج، متلاطم الأمواج، ريحه عاصف، ووبله واكف، وجواهره منضودة، وفرائده معقودة، لم يُنسَج في فنه على منواله، ولا سمحتُ قريحة بمثاله، قد جمعَ من كلِّ فنٍّ عديده، ومن كلِّ عالم طارفةً وتليده، فكان حقُّه أن يقال فيه:

هكذا هكذا وإلا فلا لا طُرُق الجدِّ غيرُ طرق المزاح

غير أنه ينتقلُ فيه من علمٍ إلى علم، ومن نكتة إلى نكتة، ومن غريبة إلى غريبة ... فهو غريبٌ في بابه، عزيزٌ عند طلابه، ومع ذلك اعتذرَ بخشية الإطالة، واجتنبها خوفاً من عدم الإقالة»^(١).

وقد اقتصر الدِّميري على اختصار الغيث المسجم ومتابعة الصِّقدي في غالب ما قاله، فلا نجده يخالفه أو يستدرك عليه، ويبدو أنه لم يقف على كتابي «نزول الغيث» و«بروق الغيث»، إذ لم يشرَ إليهما في كتابه، ولم يتأثرَ بآراء المخالفين ألبتة.

وممن أعجبَ بـ«الغيث المسجم»، صاحبُ كتاب «نشر العلم في شرح لامية العجم» بحرَق الحضرمي الشافعي (ت ٩٣٠هـ)، فقد اختصره، وأثنى على الصِّقدي فيه، فقال: «جردتُ أكثره من «شرحها» للأديب الفاضل المتفنن خليل بن أبيك الصِّقدي - رحمه الله تعالى -، واخترتُ من محاسن أشعاره المفيدة، واقتصرتُ منه على ما يتعلّق بشرح القصيدة، فإنه أوعى فيه وأوعب، وأطنبَ وأسهب، وأعجب وأغرب، وأطلق أعنة الأقلام، وجرَّ أذيال فضول الكلام، وأسهل وأوعر، وأنجد وأغور، واستطرد من فنٍّ إلى فنون، واسترسل في شجون الجدِّ والمجون، حتّى صار ذلك التطويل سبباً للعجز عن التحصيل، هذا مع ما خرجَ فيه من الحدِّ، وطغى الماء به في المدِّ من مستهجنات هزله، التي لا تليق بعلمه وفضله، مما لا يحلُّ ذكره وإيداعه، بل يُخلُّ بالعدالة روايته وسماعه، فليت ذلك لم يكن في الكتاب مسطوراً، ولكن كان أمرُ الله قدراً مقدوراً،

(١) الدميري، كمال الدين محمد بن موسى (ت ٨٠٨هـ)، مختصر شرح لامية العجم، ط ١، ام، (عني به: محمد شادي عريش)، دار المنهاج، جدة، ٢٠٠٨م: ص ٦٢.

عامله الله تعالى وإيانا بالمسامحة، فقصدي بيان الحكم الشرعي إذ الدّين النصيحة لا المشاحة»^(١).

ونلاحظ هنا أنّ بحرقاً قد أشارَ إلى دافع آخر وراء اختصار الكتاب، إضافة إلى الاستطراد الذي ضخمه، وهو كثرة الأخبار والأشعار الماحنة التي أوردها الصّفي شواهد على ما ذهب إليه من آراء وممارسات نقدية، ويرى بحرق أنّ هذا لا يحلُّ إيرادها ولا روايتها، بل لا يليق بمثل الصّفي أن يسطره في كتابه.

ويبدو أنّ بحرقاً قد تابع الصّفي في أغلب آرائه، ولم يطّلع على آراء الدماميني وابن حجة الحموي، ولم يُعنَ بالاستدراك والتصويب إلا في القليل النادر، وفي الجانب اللغوي فقط، بعيداً عن النقد الأدبي ومضماره، وكتابه يدخل في حيِّز الدراسة الزماني، لأن سنة ولادة بحرق هي (٨٦٩هـ)، مما يعني أنه من الممكن أن يكون قد ألف «نشر العلم» في القرن التاسع الهجري، لكنه لا يدخل في حيِّز الدراسة المكاني؛ لأن مؤلفه يمّني وعاش حياته في اليمن؛ لذلك اكتفيتُ فقط بالإشارة إلى إعجابه بالغيث المسجم، ولم أقف فيه على نقدٍ يستحق المناقشة.

لكنّ الأمر الذي يدعو إلى التساؤل: هل لهذه الخصومة بواعث عرقية، ولماذا ينتصر أديبٌ مملوكي من أصلٍ تركيٍّ وهو ابن آقبرُس لأديبٍ مملوكيٍّ آخر وهو الصّفي، في حين نجدُ الطرفَ المعارض للصّفي كلهم من المصريين، وهم الدماميني وكل من قرّط كتابه كابن حجر العسقلاني والبدر البشتكي وابن العجمي (ت ٨٤١هـ)، لكن يشدُّ عن ذلك كمال الدّين الدّميري الذي مدح «الغيث المسجم»، ونوّه بمنزلة الصّفي العلمية، لكنه آخذُه في استطراده وتنقله من علم إلى علم.

ليس من السّهّل أن نوّكد أنّ التعصب العرقي كان سبباً من أسباب هذه الخصومة، إذ لم يظهر ذلك في الممارسات النقدية التي وصلتنا في المصادر، ولم يُعرف أي واحدٍ من هؤلاء بتحيزه العرقي، إذ لم نجدُ ذلك مدوناً عنهم في تراجمهم ومؤلفاتهم.

ومهما يكن من أمر، فإنّ الخصومة النقدية حول كتاب «الغيث المسجم»، تتمحور حول خمسة مصادر، الأول: «نزول الغيث» للدماميني، والثاني: «بروق الغيث» لابن حجة الحموي، وهما يشكّلان الطرف المعارض للكتاب، والثالث: «تحكيم العقول» لابن آقبرُس، والرابع:

(١) بحرق الحضرمي، محمد بن عمر بن مبارك (ت ٩٣٠هـ)، نشر العلم في شرح لامية العجم، ط ١، ام، (تحقيق: اللجنة العلمية في دار المنهاج)، دار المنهاج، جدة، ٢٠١٢م: ص ٧٨.

«مختصر شرح لامية العجم» للدميري، والخامس: «نشر العلم» لبَحْرُق الحضرمي، غير أنَّ الأخيرين لم يعنيا كثيراً بالخصومة وقضاياها والانتصار للصفدي، واكتفيا بالإعجاب والتنويه، ومن الممكن أن نقول: إنَّ بواعث الخصومة تتلخص في ضخامة كتاب «الغيث المسجم»؛ لكثرة الاستطراد، وما ورد فيه من مجون، وتعدد الأخطاء التي رآها الدماميني وتابعه عليها ابن حجة الحموي، واعترف ببعضها ابن آقبرُس، معترفاً للصفدي بأنه غير معصوم عن الخطأ.

وتجدرُ الإشارة إلى أنَّ استدراكات الدماميني لم تقتصر على الجوانب النقدية فحسب، بل تعدَّت ذلك إلى الاستدراك والتصويب في الجوانب اللغوية، ممَّا ليس له ارتباط وثيق بالنقد الأدبي؛ لذلك فهو خارجٌ عن إطار الدِّراسة، وقد تنوَّعت الاستدراكات لتشمل عدداً من القضايا اللغوية، والنحوية، والصرفية، وقضايا الإملاء والكتابة^(١).

(١) من القضايا اللغوية: معنى المجد المؤثِّل، والقيل، ولفظة سائر، وأيد وأيادٍ، والمثنائي، انظر: الدماميني، نزول الغيث على الترتيب: ص ٩٨، ٣٠١، ٣٣٤، ٣٩٦، ٣٩٩.

— ومن القضايا النحوية: لا النافية للجنس، ومنَّ لبيان الجنس، والفرق بين لا وليس، وكل جمع مؤنث، وغيرها. انظر: الدماميني، نزول الغيث على الترتيب: ص ٢٥٩، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٨٤.

— ومن القضايا الصرفية: ناء أصلها نائي وليس نائي، ولفظ مفعال ليست ميمه مضمومة كما يرى الصفدي، ومعنى وزن المفاعلة. انظر: الدماميني، نزول الغيث على الترتيب: ص ٢٧٠، ٣٣٠، ٤٢٨.

— ومن قضايا الإملاء والكتابة: علة كتابة يُشْفَى بالآلف المقصورة، وعلة كتابة مأوى. انظر: الدماميني، نزول الغيث: ص ٣٦١، ٤١٣.

المبحث الثاني موقف الدماميني من شعر الصَّفدي في الغيث

المطلب الأول: سرقات الصَّفدي الشعرية

لم يسلم الصَّفدي من تهمة السرقة التي نالت من عددٍ كبيرٍ من شعراء العربية، إذ ليسَ من تهمة أقبح من أن يكونَ الشاعرُ مُتَكَلِّفاً على شعر غيره، ممَّا يفقده الجدَّة والابتكار، ويجعله مُتَّبِعاً لا مبتدعاً، ولعلَّ أوَّل من اتهم الصَّفديَّ بذلك هو شيخه جمال الدِّين ابن نباتة المصري، فقد أَلَفَ في سرقات الصَّفدي من شعره رسالةً سمَّاها «خبز الشعير»، وفي العنوان ما ينبئ عن مضمونه، فخبزُ الشعير مذمومٌ مأكول، وكذلك صنيعُ الصَّفدي مع شيخه ابن نباتة، وقد وصلتنا قطعةٌ كبيرةٌ من هذه الرسالة في كتاب «خزانة الأدب» لابن حجة الحموي، ولم نقفَ فيما نعلم على نسخةٍ خطيةٍ لها، سوى ما وردَ في هذا الكتاب، وقد ابتدأ ابن نباتة رسالته بقوله تعالى: (ربِّ اغفر لي ولوالدي وللمن دخل بيتي مؤمناً) [نوح: ٢٨]، مشيراً إلى الصداقة التي كانتَ بينهما، وقد رتبته على قوله: قلتُ أنا، فأخذه الشيخ صلاح الدِّين وقال...^(١).

وقد أشارَ الدماميني إلى هذا الكتاب في غضون حديثه عن سرقات الصَّفدي، فقال: «وهذه عادةُ الصَّفدي مع هذا الرجل، ومن وقف على تصنيف ابن نباتة الذي وضعه في هذا المعنى وسمَّاه «خبز الشعير» شاهدَ العجب»^(٢)، وكذلك أشارَ إليه النَّواجي في كتابه «الحجة في سرقات ابن حجة»^(٣)، وابن حجة في كتابه «بروق الغيث»^(٤).

ويرى محمد عبد المجيد لاشين أن «خبز الشعير» رسالةٌ مفتراة، أَلَفها ابن حجة الحموي، ونحلها ابنُ نباتة المصري، مستنداً إلى أدلة منها: أنَّ هذا الكتاب ليس له أصل خطِّي، والصَّفدي وابن نباتة لم يشيرا إليه في مؤلفاتهما، وكذلك لم يفعل المؤرِّخون المعاصرون لهما أو من بعدهما^(٥).

(١) انظر: ابن حجة الحموي، تقيُّ الدِّين أبو بكر بن علي (ت ٨٣٧هـ)، خزانة الأدب، ط ١، ٢م، (تحقيق: عصام شعيتو)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٧م: ج ١ ص ٤٤.

(٢) الدماميني، نزول الغيث: ص ٢٦٩.

(٣) انظر: النَّواجي (ت ٨٥٩هـ)، شمس الدِّين محمد بن حسن، الحجة في سرقات ابن حجة، تحقيق: سميحة حسين المحارمة، (١٩٨٨م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمَّان، الأردن: الورقة ١٨ب.

(٤) انظر: ابن حجة الحموي، بروق الغيث: ص ٣.

(٥) انظر: لاشين، محمد عبد المجيد (٢٠٠٥م)، الصَّفدي وأثاره في الأدب والنقد، (ط ١)، القاهرة: دار الآفاق العربيَّة: ص ٢٢٦.

ويبدو أنَّ لاشين لم يطلع على ما كتبه الدماميني والنواجي، وأنهما ذكرا «خبز الشعير»، في سياق حديثهما عن سرقات الصّفي، ممّا يؤكّد أنّ الكتاب كان متداولاً آنذاك، وكونه لم يصل إلينا مخطوطاً، فهذا ليس حجة، فقد ضاعت كتب كثيرة ولم يبقَ منها إلا اقتباسات في كتب أخرى، ولم يصلنا منها نسخ خطية، وأمّا أنّ المؤرخين لم يذكروا هذا الكتاب، فثمة كتب أخرى ثابتة النسبة لأصحابها مع أنّها لم تردّ عند مَنْ ترجموا لهم، وأمّا أنّ الصّفي وابن نباتة لم يشيرا إليه في كتاباتهما، فلعلّ ابن نباتة ألف رسالته في آخر سنيّ حياته، بعد موت الصّفي.

وهكذا فإنّ قضية السرقات الشعرية قد برزت بروزاً واضحاً في موقف الدماميني النقدي من شعر الصّفي، إذ بالغ في اتّهامه بها، حتّى في المعاني المشتركة المتداولة بين الشعراء، التي اتفقت كلمة النقاد على أنه لا يجوز ادّعاء السرقة فيها، مما يجعله متشدّداً في الحكم بالسرقة، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً: سرقة اللفظ والمعنى

استحسن الصّفي قول الأسعد بن ممّاتي (ت ٦٠٦هـ):

طُبِعَ المجنّس فيه نوعُ قيادةٍ أو ما ترى تأليفه للأحرف

فنظم هذا المعنى في قوله:

ألا إنّ مَنْ عانى القريضَ بطبعه يقودُ فأرسله لمن صدّ واحتشم

ألم تره إنّ قال شعراً مجانساً يؤلّف ما بين الحروف إذا نظم^(١)

وقد صرّح الصّفي بعد إيراد بيت ابن ممّاتي أنه أعجب به، فنظم معناه في بيتين، لكنّ الدماميني لا يأبه بهذا التصريح، فيتهم الصّفي بأنه سرق من ابن ممّاتي معنى بيته وغالب ألفاظه، وليس ذلك فحسب، بل قصر عنه بعد ذلك، من وجوه:

الوجه الأول: أنّ ابن ممّاتي أتى بالمعنى كاملاً في بيت واحد، بخلافه هو فإنّه لم يستوفِ المعنى إلا في بيتين.

(١) انظر: الصّفي، الغيث المسجم: ج ١ ص ٧٧.

الوجه الثاني: أن ابن مماتي أثبت القيادة لطبع المجتس (القوَّاد)، فأشعر بأن هذا الطبع علة القيادة، في حين إنَّ الصَّفدي نقلَ هذا المعنى وجعله صفةً لمن تعاطى نظم الشعر.

الوجه الثالث: أن ابن مماتي أثبت القيادة للمجتس، وهو أعمُّ من أن يكونَ شاعراً أو غير شاعر، بخلاف الصَّفدي فقد قصره على مَنْ عانى نظم الشعر.

ولذلك فالدمامي يري أن الصَّفدي قد أساء في هذه السرقة، ولم يُحسن التصرف في أخذها^(١).

ويرى ابن آقبرس أن إثبات حكم السرقة للصَّفدي «كلام عند الإنصاف بمثابة إقامة البيِّنة مع الاعتراف، إذ لم ينكر الصَّفدي أخذ المعنى منه، ولا كونه مسبقاً به حتَّى يُحتاج إلى إقامة البيِّنة عليه»^(٢).

وهذا يعني أن الصَّفدي بيَّن في البداية أنه شارك ابن مماتي في هذا المعنى الذي استحسنه، فأراد أن يُدلي بدلوه، فينظمه بقالب آخر، وهذه هي طريقة الشعراء عامة، كما قال أبو هلال العسكري: «ليس لأحدٍ من أصناف القائلين غنى عن تناول المعاني ممَّن تقدَّمهم، والصب على قوالب من سبقهم، ولكنَّ عليهم إذا أخذوها أن يكسوها ألفاظاً من عندهم، ويبرزوها في معارض من تأليفهم، ويوردوها في غير حليتها الأولى، ويزيدوا في حسن تأليفها، وجودة تركيبها، وكمال حليتها ومعرضها، فإذا فعلوا ذلك، فهم أحقُّ بها ممَّن سبق إليها»^(٣).

ويرى ابن آقبرس أن الصَّفدي قصد إلى وصف القيادة في موضعها، فأطنب في وصفها، وأما تناوله المعنى في بيتين فلا يعني عدم قدرته على الإتيان به في بيت واحد^(٤).

والدمامي كغيره من النقاد جعل الإيجاز في المعنى مقياساً للمفاضلة بين الشعراء، ولم يقصد ما ذهب إليه ابن آقبرس من عدم القدرة؛ لذلك فإنَّ ابن آقبرس كان جديراً به أن يلزم الحجَّة الأولى، وهي أن الصَّفدي صرَّح بمشاركة ابن مماتي في المعنى، وهذا حقٌّ لجميع الشعراء، وعلى فرض أن هذا المعنى من المعاني المبتكرة الخاصة بابن مماتي، فإنَّ الصَّفدي

(١) انظر: الدمايني، نزول الغيث: ص ٢٥٢.

(٢) ابن آقبرس، تحكيم العقول: ص ٩٠.

(٣) العسكري، كتاب الصناعتين: ص ١٩٦.

(٤) انظر: ابن آقبرس، تحكيم العقول: ص ٩١.

نقله من معنى إلى آخر، فبدلاً من إسناد ذلك للمجنس شاعراً كان أو ناثراً، نجده قد أسنده للشاعر، الذي يؤلف بين الحروف، وفي هذا نوع من أنواع القيادة.

ثانياً: المعاني المشتركة بين الشعراء

من المعلوم لدى النقاد أن السرقة لا تحسب في المعاني المتداولة والمشاركة بين الشعراء، يقول الأمدى في ذلك: «إن السرقة إنما هي في البديع المخترع، الذي يختص به الشاعر، لا في المعاني المشتركة بين الناس التي هي جارية في عاداتهم، ومستعملة في أمثالهم ومحاوراتهم»^(١).

ويبدو أن الدماميني لا يتساهل ألبتة في الحكم بالسرقة إذا تشابه المعنى عند الشعارين، على الرغم من اختلاف الألفاظ؛ لذلك نجده يعلق على بيتي الصّدي:

كأئماً الأغصانُ لما انتثتْ أمامَ بدرٍ التّم في غيبهة
بنْتُ مَليكَ خَلَفَ شَبَاكِهَا تَفَرَّجَتْ مِنْهُ عَلَى موكبة

أنهما مسروقان من قول محيي الدّين بن قرناص (ت ٦٧٥هـ):

وحديقة غناء ينتظم النّدى بفروعها كالدرّ في الأسلاك
والبدرُ يشرقُ من خلال غصونها مثلَ المَليح يُطلُّ من شَبَاكِ

لكن شتان ما بين ذاك وبينه^(٢).

ويرد ابن أقبرس على ذلك بأنّ الصّديّ ما ساق مقطوعته إلا بعد اعترافه بسبق ابن قرناص له في معناه، وأمّا تفضيل شعر ابن قرناص، فإنّ الصّديّ كثيراً ما يذكر شيئاً من نظمه إلا بعدما يدخله في حيز التعجب من حسنه من فحول الشعراء، فيحاول أن يسلك سبيلهم، لا أنه يسلك به طريق التفضيل، وحينئذٍ فلا موقع للتدبيب عليه بكون شعره مرجوحاً^(٣).

ومن دلائل تعصّب الدّماميني أنه يحكم بالسرقة مع علمه أنّ الصّديّ قد أورد الأشعار التي أخذ منها المعنى، وصاغه بألفاظٍ آخر مجاراةً للشعراء، فيقول معقّباً على إيراد الصّديّ

(١) الأمدى، الموازنة: ج ١ ص ٣٤٦.

(٢) انظر: الدماميني، نزول الغيث: ص ٣١٢.

(٣) انظر: ابن أقبرس، تحكيم العقول: ص ١٧٣ — ١٧٤.

لشعره بعد المقطوعات التي استحسناها وأراد مجاراتها، متّهما إياه بالتسّثر على سرّفته من شعر ابن نباتة: «وقد أورد الصّفي هذه المقاطيع المأخوذ منها، إلا ما هو لابن نباتة، ولا تردّد في أنّ الرجل مسبوق إلى هذه المعاني وفي إيرادها دليل على اعترافه بالسّرقة، فيجب القطع بذلك ولا يُشكّ فيه»^(١).

لكنّ ابن أقبرس يرى أنّ صنيع الصّفي هذا في تقليده لأشعار السابقين، ومجاراته لهم، إنما هو من السرقات المحمودة، فيقول معلّقاً على كلام الدماميني السابق: «... وأيّ كلام لا يرى مسبوqاً، وأيّ معنى لا يكون باباً للمتقدّمين مطروقاً، وهل هذا إلا نادر في وقوعه لثابت التصوّر والخواطر، وإذا تُنبّع ذلك في أهل أقطار الأعصار، كان وقوعه كقطر الأمطار، على أنه على تقدير اطلاعه عليها قبل النّظم من السرقات المحمودة نظماً، المذموم ذمها عند أهل الفنّ حدّاً ورسماً، فلا حاجة إلى الهذيان، بما فيه تضييع الزمان»^(٢).

وقال ابن أقبرس أيضاً معلّقاً على كلام الدماميني في موضع آخر: «العجب من هذا الرّجل، في تعصّبه وقلة إنصافه في تأدبه، إذ الناس متفقون من دهر طويل على ثدرة الانفراد بالمعاني، والاختصاص بها دون سبق، وكلّما طال العهد صار أعزّ من الكبريت الأحمر، وأعجب من ذلك كيف أورد هذا المعنى لجمع من الشعراء، وليت شعري أيّهم الأسبق به من الآخر، فالمسبوق يُعاب عليه بمثل ما عابه على الصّفي، وإلا فالتعصّب ظاهر، فتأمل به بالدّهن الحاضر»^(٣).

ويبدو أنّ الدماميني كان حازماً في الحكم بالسّرقة لتشابه المعنى أو اللفظ، وهذه طريقة اللغويين عامة، أمّا طريقة النقاد والبلاغيين، فيحكمها العديد من المعايير النقدية التي تجعل من السرقة أحياناً محمودة إذا تناول الشاعر المعنى بأسلوب جديد مضافاً إليه بعض ما عنده من الأساليب البلاغية والمحسنات البديعية؛ لذلك نجد كلام ابن أقبرس هو الأقرب إلى طريقة النقاد والبلاغيين، مما يثبت وعيه النقدي في هذا الجانب.

(١) الدماميني، نزول الغيث: ص ٣٧٠.
(٢) ابن أقبرس، تحكيم العقول: ص ٢٥٤.
(٣) المصدر السابق: ص ٣١٦ — ٣١٧.

ثالثاً: توليد المعاني

عرّف ابن رشيق التوليد بأن يستخرج الشاعر معنى من معنى شاعر تقدّمه، أو يزيد فيه زيادة، ولا يعد اختراعاً؛ لما فيه من الاقتداء بغيره، ولا يقال له أيضاً سرقة، إذا كان ليس أخذاً على وجهه؛ وعلى هذا فإن من أخذ معنى من شاعر أو أكثر، وولد منه معنى جديداً لا يعد سارقاً^(١).

وقد انتهج الصّفيّ التوليد في الشعر، فقال معقّباً على قول البهاء النّصولي في الجرب:

حرُّ حُبِّي وحرُّ حُبِّي أذاً جسدِي إذْ جفانيّ الأحبابُ
تركاني كالماء والخمر لطفاً فلهذا طفا عليّ الحباب^(٢)

«تخيّل الجُدريّ كالحباب تخيّل حسن، ولكنّ هذا المقام مقام تشكُّ، ما يليقُ به أن يقول: صيرتُ كالماء والخمر لطفاً، نعم؛ هذا يليقُ بالحبّيب المجدور أن يوصفَ باللطافة، ولكنّ نظمتُ أنا هذا المعنى بالقاهرة، أول دخولي إليها، وقد حصل لي ولمن أحبه جرب، فقلت:

ولمّا صفونا وامتزجنا محبةً علانا حبابُ الحُبِّ في ساعة المزج
وما ضرَّ مَنْ قد خاضَ بحرَ غرامِهِ وأصبحَ في كَفَيْهِ من لؤلؤ اللّج»^(٣)

لكنّ الدّماميني لا يعترف للصّفيّ بحُسن هذا التّوليد، واستحقاقه للمعنى؛ لأنّه أخذ الزّيادة من قول الباخرزي (ت ٤٦٧هـ):

لنا جربٌ بين البنان نحكُّه رضىنا به والكاشحون غضاب^(٤)
وكنا معاً كالماء والخمر رقةً علانا لطول الامتزاج حبابُ

فبيت الصّفيّ الأوّل مأخوذ من هذا البيت الثاني، بلا زيادة عليه، وأما بيته الثاني، فقد اعترف بأنّ مجير الدّين بن تميم (ت ٦٨٤هـ) سبقه إليه، حيث قال:

(١) انظر: ابن رشيق، العمدّة: ج ١ ص ٢٦٣.

(٢) حبابُ الماء: نفاخاته التي تعلوه. انظر: الجوهري، الصحاح: مادة (حبب)، ج ١ ص ١٠٦.

(٣) الصّفيّ، الغيث المسجم: ج ٢ ص ٢٢٨.

(٤) الكاشح: الذي يُضمرُ لك العداوة. ابن منظور، لسان العرب، مادة (كشح): ج ٢ ص ٥٧٢.

لا تنكروا جرباً قد لاح فوقَ يدي من الحبيب ومهما شئتُم قولوا

ماذا عليّ إذا ما غصت بحرَ هوىٍ خرَجْتُ منه وكفّي ملؤها لولو^(١)

وينبري ابن أقبرس للدِّفاع عن الصَّفدي وتبرئة ساحته من هذه التهمة، فيؤكِّد أنَّ الصَّفديَّ صرَّح بكونه أخذ المعنيين ممَّن سبقه، فلا يُعترضُ عليه حينئذٍ بكونه مسبوقاً، وأمَّا الألفاظ، فيمكنُ وقوعُ التوافق فيها فلا تُسمَّى سرقة، وفرقٌ بين كونه حسناً أو قبيحاً أو متوسطاً، والصَّفدي مشتركٌ في هذه المعاني كغيره من الشعراء، فما وجه تخصيصه بالسَّرقة دون غيره^(٢).

ولا يخفى على الناظر أنَّ تعصُّب الدِّماميني على الصَّفدي، جعله لا يعترفُ له بأيِّ إحسان في شعره، إذ لم نقفْ له على استجادةٍ لأيِّ بيتٍ له، وإنَّ المتأملَ لشعر الصَّفدي، ليجدُ حلاوةً وحُسناً سبكٍ فيه، حتَّى وإنَّ كانت معانيه مطروقة مسبوقة، وألفاظه متداولة مستعملة، إلا أنها في المحصلة تخرجُ ذات طابع جميلٍ جديد، مباينٍ للأشعار التي أخذت منها.

المطلب الثاني: نقد كثرة استطراد الصَّفدي إلى شعره

استطرد الصَّفديُّ في «الغيث المسجم» كثيراً إلى شعره، حتَّى وصلَ عدد مقطوعاته (١٨٧) مقطوعة، تتراوح ما بين البيتين والثمانية أبيات^(٣)، وهو في الغالب يستطردُ إليه بعد استطراده لشعر غيره، ليعزِّزَ معنى عرض له، أو يجلِّي قضية بلاغية، مثبتاً بذلك مشاركته ومساهمته في ميدان الشعر، وإنَّ كانت معانيه مما تداوله الشعراء من قبله.

وقد عابَ ذلك عليه الدِّمامينيُّ فقال: «قد أولعَ هذا المصنِّفُ بأنه إذا تكلمَ في معنى من المعاني، وأوردَ للناس مقاطيع فيه، عقَّب ذلك بأنَّ يُوردَ لنفسه في ذلك المعنى شيئاً ليُعلم بمساهمته للأدباء، ومجاراته لهم، ويُعرِّفَ بمكانه من الأدب، وقلَّ أن يذكرَ لنفسه نادرةً بديعةً يختصُّ بها، أو نكتة غريبة يُعثرُ عليها»^(٤).

(١) انظر: الدماميني، نزول الغيث: ص ٤٤٧ — ٤٤٨.

(٢) انظر: ابن أقبرس، تحكيم العقول: ص ٣٦٠.

(٣) انظر مجموع شعر الصَّفدي في الغيث المسجم مرتباً من الألف إلى الياء في: رشاد، (٢٠٠٥م)، الصَّفدي وشرحه على لامية العجم: ص ٣٤٥ — ٤٠٢.

(٤) الدماميني، نزول الغيث: ص ٤١٤.

كما عاب عليه ذلك ابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ)، فقال: «لكن رأيت من نظمته بخطه عندما يعارض بعض من تقدمه من مجيدي الشعراء في معنى من المعاني اللطيفة، فيأخذ ذلك المعنى أو النكتة، فينظمها في بيتين، ويجيد فيهما بحسب الحال، ثم ينظم أيضاً في ذلك المعنى بعينه بيتين آخرين، ثم بيتين، ثم بيتين، ولا يزال ينظم في ذلك المعنى وهو يقول: وقلت أنا، إلى أن يملأ النظر، وتسأمه النفس، ويمجّه السمع، فلو ترك ذلك، وتحرى في قريضه، لكان من الشعراء المجيدين، لما يظهر لي من قوة شعره، وحسن اختراعه»^(١).

ومن نافلة القول أن نبين أن استطراد الصفدي إلى شعره كان أسلوباً مألوفاً عند الأدباء في عصره، ونجد ذلك أيضاً عند ابن أبي حجلة (ت ٧٧٦هـ) في «ديوان الصبابة»، والنواجي في «مراتع الغزلان»، وابن حجة الحموي في «كشف اللثام»، حتى إن ابن تغري بردي الذي انتقده في ذلك، له استطراد إلى شعره في «المنهل الصافي» و«النجوم الزاهرة»، وليس هذا مقتصرًا عليهم في عصرهم، بل إن أبا هلال العسكري في «ديوان المعاني» كثيراً ما يستطرد لشعره ويكرر معانيه بقولب لفظية مختلفة، وأبيات شعرية متنوعة، لكن كان ينبغي للصفدي ألا يكثر من ذلك ويكتفي بالقليل لأن شعره مدون في مؤلفاته الأخر.

المطلب الثالث: نقد شعر الصفدي

شغل الدماميني بالإشارة إلى سرقات الصفدي، وأهمّل نقد شعره لفظاً ومعنى وتركيباً إلا في القليل النادر، ومن ذلك اعتراضه على مقطوعة للصفدي:

كأنما الأغصانُ لمّا انتثتْ أمامَ بدرِ التّمّ في غيبه
بنّتْ مليكٍ خلفَ شبّاكها تفرّجتْ منه على موكبه

فظاهر هذه العبارة أن الأغصان شُبّهت في حال انتثائها أمامَ البدر في الدجى بنبت مليكٍ نُطِلَ من خلفِ شبّاكها للنظر في موكب أبيها، ومقصودُه أن البدر في حال ظهوره من خلال الأغصان المنتثية على الصفة المذكورة، يشبّه بنبت مليك على هذه الحال^(٢)، ومقصودُ كلام الدماميني عدم ملائمة المشبّه (الأغصان) للمشبّه به (بنبت مليك)، لعدم ظهور وجه شبه ملائم بينهما.

(١) ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف الأتابكي (ت ٨٧٤هـ)، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ط ١، ١٣م، (تحقيق: نبيل محمد عبد العزيز)، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٨٤م — ٢٠٠٦م: ج ٥ ص ٢٥٧.

(٢) انظر: الدماميني، نزول الغيث: ص ٣١٠.

وقد ردّ ابن آقبرس هذه الدّعى متكلّماً على التّأويل في توجيه المعنى المقصود إلى إمكان أن يُنتزَع من معنى عبارته لفظٌ يصحُّ به الإخبار، كلفظ «مثل» مثلاً، ويصير التركيب: الأغصانُ مثلُ بنتِ مليك، وبابُ تقدير وجه التشبيه في ذلك واسعٌ كالنضارة، والاعتدال وما أشبه ذلك^(١).

ومن أمثلة نقد الدّماميني لشعر الصّفيّ قوله معقّباً على بيت الصّفيّ:

وما ضرَّ من قد خاضَ بحرَ غرامِهِ وأصبحَ في كَفِّهِ من لؤلؤِ اللجِّ

قال: «لا يستقيمُ الإتيانُ بالخوض^(٢) مع اللجِّ»^(٣)، والمقصود هنا اعتراض الدّماميني على لفظة «خاض» التي تعني مشى في الماء، إذ غير ممكن المشي في البحر في وقت لُجّ البحر وعلوّ موجه.

لكنّ ابن آقبرس يرفعُ هذا الخطأ عن الصّفيّ، متّهماً الدّمامينيّ بعدم البصيرة، والحسد والغيرة؛ لأنّ العُرفَ المستعملَ الشائع عند الشعراء استعمالهم لفظ الخوض في السّباحة، إذ من المعلوم أنّ البحر كلّهُ لا يُخاض، لا سيّما وقد ذكرَ اللجّ فيتعيّن أنّه أطلقَ الخوضَ وأراد السّباحة^(٤).

ومهما يكنُ من أمر، فإنّ الدّماميني قد أبانَ عن تحامله على الصّفيّ، فعابه بالسّرّ في أشعاره، فيما تساهلَ فيه النقاد، ولم يعدّوه سرقة، واعترضَ أيضاً بالنقد عليه في بعض معانيه، فيما يحتملُ وجهاً من الصّواب، وقد اتكأ ابن آقبرس على التّأويل، لردّ هذه الاعتراضات، والكشف عن تعصّب الدّماميني من خلال عباراته التي تطالعنا بالذاتية الصريحة التي صدرَ عنها في انتقاداته.

(١) انظر: ابن آقبرس، تحكيم العقول: ص ١٧١ — ١٧٢.

(٢) الخوض: المشي في الماء. انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (خوض): ج ٧ ص ١٤٧.

(٣) الدّماميني، نزول الغيث: ص ٤٤٨.

(٤) انظر: ابن آقبرس، تحكيم العقول: ص ٣٦١.

المبحث الثالث: موقف الدّماميني من نقد الصفدي (نقد النقد)

تتلخص ممارسات الصّدي النقدية في كتابه «الغيث المسجم» في خمسة محاور: الأول: نقد شعر الطّغرائي في لامية العجم، والثاني: نقد شعر غيره من الشعراء الذين استطردّ لأشعارهم، والثالث: استحسان الشعر، والرابع: اقتراح تعديلات على الشعر، والخامس: نقد كلام النقاد والبلاغيين.

وقد سطر الدماميني في «نزول الغيث» اعتراضاته على الصّدي بما يشمل هذه المحاور الخمسة، وقد تصدّى له ابن آقبرس مستدركا ومصوباً من جهة، ومُنْتَصِراً للصفدي من جهة أخرى.

المطلب الأول: نقد الصفدي للامية العجم

لم يكتفِ الصّدي بشرح ألفاظ «لامية العجم» وإعرابها، والاستطراد إلى ما يتعلّق بها من قضايا لغوية وبلاغية، وإنّما تعدّى ذلك ليقدم نقداً لبعض أبياتها، لفظاً ومعنى وتركيباً، وقد أثار ذلك حفيظة الدّماميني فاعترض على انتقادات الصفدي، ووجّه أبيات اللامية توجيهاً يبرئها مما أثاره حولها الصّدي، وفي المقابل نجد ابن آقبرس ينتصر للصفدي في انتقاداته، ويبين تحامل الدّماميني عليه.

أولاً: نقد الألفاظ

لجأ الصّدي إلى الموازنة بين أبيات «لامية العجم» وما سبقها من أشعار العرب، ولا سيّما كبار الشعراء كأبي العلاء المعري، إذ فضّل قوله:

وافقتهم في اختلاف من زمانكم والبدر في الوهن مثل البدر في السحر^(١)

على قول الطّغرائي:

مجدّي أخيراً ومجدّي أولاً شرع والشمس رأد الضحى كالشمس في الظل

(١) الوهن: نصف الليل. انظر: الجوهري، الصحاح: مادة (وهن)، ج ٦ ص ٢٢١٦.

قال الصّدي: «فهذا هذا، خلا أنّ ذاك في الشّمس وهذا في القمر، ولكنّ قول المعريّ
الطفّ عبارةً وأحسنُ شارةً وإشارةً؛ لأنّ الطُّغرائيّ أغربَ في لفظتي «رأد» و «الطفّل»، وعذوبة
الألفاظ أمرٌ مهمٌّ في البلاغة»^(١).

فالمعنى في بيت الطُّغرائيّ كما يراه الصّدي هو عينه في بيت أبي العلاء، إلا في استبدال
الشّمس بالقمر، وقد أساء العبارة باستخدام الألفاظ الغريبة، لكنّ الدّمامينيّ لا يرى أنّ الطُّغرائيّ
قد أغربَ في لفظتي «رأد» و «الطفّل»؛ لأنّ الغرابة هي كونُ الكلمة وحشيّة غير ظاهرة المعنى،
ولا مألوفة الاستعمال، فمنه ما يُحتاج في معرفته إلى أن يُنقَر ويُبَحَث عنه في كتب اللغة، ثمّ
الغريبُ منه حسنٌ، وهو الذي لا يُعاب استعماله على العرب؛ لأنّه لم يكن وحشياً عندهم، وذلك
مثل: اشمخر، واقمطر، ومنه قبيحٌ يُعاب استعماله مطلقاً، ويُسمّى الوحشي الغليظ، وهو أن يكون
مع كونه غريب استعمال ثقيل على السّمع كريهاً في الدّوق، ويُسمّى المتوعر أيضاً، مثل:
اطلخم الأمر، ثمّ قول الصّدي: «وعذوبة الألفاظ أمرٌ مهمٌّ في البلاغة»، قرينة دالة على أنه أراد
أنّ الرأد والطفّل من الغريب المستكره في الدّوق، المسمّى بالمتوعر، وظاهر أنّ ذلك خطأ^(٢).

ويظهر من كلام الدّماميني أنّه يرى الغرابة نوعين: حسنة مقبولة: وهي التي ترتبط بمعنى
اللفظ، بأن يكون غير مأنوس الاستعمال، ولا مألوف المعنى، وغرابة قبيحة، وهي ترتبط
بالمعنى واللفظ معاً، فالمعنى غريب، واللفظ مستوعر، وعلى هذا فإنّ لفظتي «رأد» و «الطفّل»
من الألفاظ الغريبة حسنة الاستعمال، ولا يُعاب استعمالهما لعدم وعورتهما، بينما الصّدي يراها
خارجتين عن الدّوق ومنافيتين لعذوبة الألفاظ.

والدّماميني في رأيه هذا يتابع ابن سنان الخفاجي الذي يرى أنّ لفظة «كهل» في قول أبي
تمّام:

لقد طلعت في وجه مصرَ بوجهه بلا طائر سعدٍ ولا طائر كهل

وكهل لفظة ليست بقبيحة لكنّها وحشيّة غريبة^(٣)، ومع ذلك فهو لا يقرّها، وكذلك يتابع ابن
الأثير الذي يعرف الغريب بأنه: «ما تداول استعماله الأوّل دون الآخر، ويختلف في استعماله

(١) الصّدي، الغيث المسجم: ج ١ ص ٩٠.

(٢) انظر: الدّماميني، نزول الغيث: ص ٢٥٧.

(٣) انظر: ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ص ٦٩، ومطلوب، (٢٠٠٧م)، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ص ٥٣٨.

بالنسبة إلى الزَّمن وأهله، وهذا هو الذي لا يُعاب استعماله عند العرب؛ لأنه لم يكن عندهم وحشياً، وهو عندنا وحشي»^(١).

أمّا رأي ابن آقبرُس في كلام الدِّماميني، فيتلخَّص في أنَّ الصَّفديَّ أرادَ بقوله: «أغرب» الأمرَ النَّسبي، لا الغرابة المفسَّرة بكون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال، إذ لا شكَّ أنَّ قول المعريِّ: «والبدر في الوهن» ألطف وأظهر من قول الطُّغرائي: «رأد الضُّحى» وأنَّ لفظ «السَّحر» ألطف من «الطُّفل»، وأمّا قوله: «وعذوبة الألفاظ أمرٌ مهمٌّ في البلاغة» يعني: أنَّ هذا الوصف قد اتَّصف به أبو العلاء دون الطُّغرائي^(٢).

ولعلَّ ما ذهب إليه ابن آقبرُس هو الصَّواب، إذ لا يُعقل من إمام كالصَّفديِّ ألا يعرف المقصود بالغرابة اللفظية، ومن المستبعد أن يرى «رأد» و «الطفل» من الألفاظ المستوعرة التي تتعارض مع عذوبة الألفاظ، وإنَّما قصد أنَّ المعنى المتكئ على هاتين اللفظتين هو أغرب نسبياً من المعنى الذي قصده المعريُّ؛ وعليه فإنَّ الاختلاف لفظي شكلي ليس أكثر من ذلك.

ثانياً: نقد المعاني

اعتراض الصَّفديِّ على قول الطُّغرائي:

وضجَّ من لغبٍ نضوي وعجَّ لما ألقى ركابي ولجَّ الرِّكبُ في عدلي

وذلك لأنَّ معنى: «وضجَّ من لغبٍ نضوي» هو ذاته معنى قوله: «وعجَّ لما ألقى ركابي»، فالمعنى واحد، وكلُّ منهما يُغني عن الآخر، فإنَّ ضجيجَ الثُّوق هو عَجُّ الرِّكاب^(٣).

لكنَّ الدِّماميني يرى أنَّ كلَّ جملة أفادت معنى لم تفده الأخرى، فمعنى الجملة الأولى: شكوى النَّضو لما وجده من التعب والإعياء، فهذه حالة تختصُّ بالنَّضو نفسه، وأمّا الثانية: فمعناها أنَّ الرِّكاب عَجَّتْ لما لقيه ركبها من المشقة والاعتساف وحمل المتاعب، ففيه إيماء إلى شدة ما قاساه، وفرط الأهوال التي تحملها، حيث عَجَّتْ الرِّكابُ شفقة عليه ورحمة له^(٤).

(١) ابن الأثير، المثل السائر: ج ١ ص ١٧٦.

(٢) انظر: ابن آقبرُس، تحكيم العقول: ص ١٠٤.

(٣) انظر: الصَّفدي، الغيث المسجم: ج ١ ص ١٨٣.

(٤) انظر: الدِّماميني، نزول الغيث: ص ٢٩١.

أما ابن آقبرس، فإنه ينتصر للصّديّ فيما رآه، ويرى أنّ ما ذهب إليه الدّماميني هو تحاملٌ في المعنى؛ لأنّ كلا من ضجّ وعجّ بمعنى واحد، وهو رفع الصّوت، وكلٌّ من النّضو والركّاب بمعنى واحد وهو الإبل، كما فسّر به الرّكّاب، والنّضو البعير الهزيل، فالمعنى حينئذٍ متّحد لا نزاع فيه بهذا المعنى، على أنّ جعل الجملة الأولى قاصرة على شكوى النّضو خاصّة فيه نقضٌ للمعنى^(١).

ولعلّ ما ذهب إليه الدّماميني هو الأقرب للصّواب؛ إذ إنّ الشاعر غايرَ بين الجملتين في العلّة، فعلّة ضجيج النّضو هو اللّعب، وهو تعبٌ حقيقيٌّ نتيجة الجهد والإكثار من التّنقل والسّفر، أمّا الجملة الثانية فالعلّة فيها نفسية، إذ إنّ الرّكّاب استشعرَ مقاساةَ صاحبه لما يلقاه من مشاق في حياته، فتعبٌ مواساةً له، وتضامناً معه، وهو تعبٌ نفسيّ متخيّل، ليس حقيقيّاً، ويبدو أنّ هذه النّكتة قد فاتت ابن آقبرس فلم يلتفت إلى نوع التعب والإجهاد عند كلّ من النّضو والركّاب.

ثالثاً: نقد الأسلوب

تعقّب الصّديّ الاستعارة في قول الطّغرائي:

فالحبُّ حيثُ العدا والأسدُ رابضةٌ حولَ الكناس لها غابٌ من الأسل

فالمعنى — كما يراه الصّديّ: حبيبي مكانه حيثُ الأعادي، والأسودُ رابضةٌ حولَ كناسه، وللأسودِ غابٌ من الرّمّاح، ومفاده: وصفَ محبوبه بأنّه مصونٌ محجّب لا سبيلَ إلى الوصول إليه، لكنّ على هذا المعنى اعتراضان: الأول: الرّمّاح هي الأسل، والرّمّاح تختصُّ بالأناسيّ وليس بالأسود. والثاني: الأسود ليس من شأنها الإلف بالناس لتكونَ حولهم.

ولا يتأتّى أنّ يكون مقصود الطّغرائي بالأسودِ العدا؛ لأنه عطفَ الأسدَ على العدا، والعطفُ يدلُّ على المغايرة، فالأسدُ غيرُ العدا، ووصفُ المحبوب بأنّ الأعادي محيطون به، وحولهم الأسل أبلغ في المنع والتحصن من الأسود؛ لأنّ الإنسان أبلغ في الاحتراس من الأسد، لأنه ذو عقلٍ وتفكير، أمّا الأسدُ فبطشه شديد.

(١) انظر: ابن آقبرس، تحكيم العقول: ص ١٤٤.

ويقترح الصّفيّ تعديلاً يُخرجُ به الشّاعرَ من هذا الإشكال، وهو أن يقول: فالحبُّ حيثُ العدا كالأسدِ رابضة^(١).

يظهرُ من كلام الصّفيّ أنّه تدرّجَ في فهم البيت، فاعتبرَ أولاً أن الشّاعرَ استعملَ الأسودَ في معناها الحقيقي، وعليه فإنّ استعارة «غاب من الأسل» استعارة غير ملائمة؛ لأنّ الأسل (الرّمّاح) مختصٌّ بالأناسيّ، إضافةً إلى أنّ الأسودَ لا تألفُ النَّاسَ ولا تحميهم، فكيفَ تكونُ حولَ بيوتهم، ثمّ احترزَ الصّفيّ بقول السّائل: لعلَّ الشّاعرَ أرادَ بالأسودِ الرّقباءَ والعداءَ، لكنّ الصّفيّ خطأً ذلك، لأنّ العطفَ يفيدُ المغايرةَ، فالعدا غيرُ الأسود، وعليه فقد كان الأولى أن يقول: «حيثُ العدا كالأسدِ رابضة»، وبذلك يصحُّ استعارة الأسل لها، لأنّ الأسدَ هنا استعملَ على التشبيه بالعدا^(٢).

أمّا الدّمّاميني فيرى أنّ شرح الصّفيّ واعتراضه ينطبق عليه قول القائل:

قعاقُعُ ما تحتها طائلٌ كأثّها شعرُ الأبيوردي

لأنّ الصّفيّ فهمَ عن الطُّغرائيّ ما لم يقصده؛ وذلك أنّه اعتقدَ أنّ الأسدَ هنا مستعملٌ في معناه الحقيقي، وليس الأمر كذلك، وإنّما هو مستعملٌ على سبيل الاستعارة في الجماعة الذين أحاطوا الحيَّ وعُنوا بحراسةٍ من في كناسه من الغزلان الإنسيّة، ورشّح لذلك بقوله: «رابضة» وبجعل الرّمّاح غاباً، فجاء المعنى في نهاية الحُسن.

وأما قول الطُّغرائيّ: «فالحبُّ حيثُ العدا»، فهذه قرينة دالة على أنّه لم يُردْ بالأسدِ معناه المجازيّ، وإلا كان عطفاً للشيء على نفسه؛ وليس المرادُ بالأسدِ العدا، وإنّما المرادُ بالأسدِ فرسانُ الحيِّ وأبطاله المتكفّلون بصيانتهم ورعايتهم، فيكونُ المعنى: الحبُّ موجودٌ حيثُ العدا موجودون، وعنى بالعداء: الرّقباءَ والوشاة المتنبّعين لآثاره المتقصّدين لمنعه، وعنى بالأسدِ حُماة الحيِّ من الفرسان الذي به^(٣).

(١) انظر: الصّفيّ، الغيث المسجّم: ج ١ ص ٣٨٤.

(٢) يبدو أن بحرقاً الحضرميّ لم يتنبّه إلى هذا الإشكال، فاستضعف رأي الصّفيّ، بحجة أنّ الاستعارة أبلغ من التشبيه، والحق أنّ الصّفيّ يحولُ الاستعارة إلى تشبيه لإزالة الإشكال في معنى البيت. انظر: بحرق الحضرميّ، نشر العلم: ص ١٣٦.

(٣) انظر: الدّمّاميني، نزول الغيث: ص ٣٥٠ - ٣٥١.

وقد تابع ابن حجة الحموي الدماميني في رأيه هذا وقال: «والله لقد صدق الشيخ بدر الدّين فسح الله في أجله»، وأعاد كلام الدماميني دون زيادة^(١).

ولعلّ الدماميني قد حمل الأسد على معناه المجازي، وأولّه بفرسان الحي الذين يحمون الديار، وهم غيرُ العدا الذين قصدَ الشاعرُ بهم الرُقباء، وبذلك فلا حاجة إلى اقتراح الصفدي لتعديل الاستعارة إلى التشبيه.

ويبدو أنّ ابن آقبرُس قد انزعجَ من تشبيه الدماميني كلام الصفدي بالقعاقع؛ لذلك فقد شبّه كلام الدماميني بالبندق الفارغ، مؤكّداً أنه لا نزاع في إمكان حمل كلام الطغرائي في هذا المقام على كلّ من هذين التقريرين، والإنصافُ النّظرُ في أيّهما أرجحُ وأقعدُ من حيثُ المعنى، ويجوز حمل الأسد على معناها المجازي وهو الفرسان، كما يجوز حملها على المعنى الحقيقي^(٢).

ويفهم من كلام ابن آقبرُس أنّ تأويل الدماميني يحتملُ وجهاً من الصحة، كما هو الحال أيضاً في كلام الصفدي، لكنّ كلام الدماميني فيه إقرارٌ بصحة استعارة الطغرائي دون تعديل عليها، في حين إنّ كلام الصفدي فيه إقرارٌ لتخطئة الطغرائي، وإجازة التعديل الذي اقترحه الصفدي، ولعلّ فيما ذهب إليه ابن آقبرُس من جواز الوجهين، ما يثبتُ موضوعيته وعدم انحيازه لأحد الطرفين، على الرغم من ارتفاع وتيرة اللغة النقدية وحدتها.

المطلب الثاني: نقد أشعار سائر الشعراء

تعرّض الصفدي بالنّقد لعددٍ غير قليل من الشعراء الذين استشهدَ بأشعارهم في «الغيث المسجم»، وقد اعترض الدماميني على عددٍ من هذه الانتقادات، وفي المقابل انتصر ابن آقبرُس للصفدي كعادته، وردّ على الدماميني انتقاداته متهماً إيّاه بالتعصّب وعدم الإنصاف.

أولاً: نقد الألفاظ

أشار الصفدي إلى تسامح لفظي وقع فيه الحظيري الورّاق (ت ٥٦٨هـ) في قوله:

يا فتحُ يا أشهرَ كلِّ الوري باللؤم والخسة والكذب

(١) انظر: ابن حجة الحموي، بروق الغيث: ص ٨٩.

(٢) انظر: ابن آقبرُس، تحكيم العقول: ص ٢٣٠.

كم تدّعي شيعة آل الغنى اسمك يُبيني عن النّصب

فقال: «وهذا فيه تسامح يُغتفر لحلاوة النّظم، إذ التّحقيق أنّ الفتح من ألقاب البناء، والنّصب من ألقاب الإعراب، وحركة البناء غير حركة الإعراب، لأنّ حركة البناء لا تتغيّر ولا تتأثّر بالعوامل، وحركة الإعراب معرضة للتّغير والتأثّر بالعوامل»^(١)، والظاهر أنّ الشاعر أراد أن يوظّف التورية في لفظة «النصب»، إذ لها معنيان، القريب وهو غير المقصود: علامة الإعراب، والمعنى الآخر المقصود تدلّ عليه التورية بلفظتي «شيعة» و «النصب»، وهو: أنه يدّعي التشيّع لكنه في حقيقته من النواصب المعادين لعلي رضي الله عنه.

وقد اعترض الدّماميني على لفظة التسامح التي استعملها الصّفي، ونفى أن يكون الشاعر قد وقع في خطأ حتّى يُغتفر له ذلك؛ لأنّ الشّاعر لا يُكفّ التزام مذهب البصريين في التفريق بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء، مع أنّ الكوفيّين قد ذهبوا إلى عدم التفريق، فيطلقون ألقاب هذا القبيل على القبيل الآخر، وبالعكس، فلم لا يجوز أن يُخرّج كلام الشّاعر على ذلك^(٢).

ويرى ابن أقبرس أنّ الدّماميني قد تعصّب في ذلك، فالصّفي لم يخطئ الحظيري الورّاق، وإنّما جعل ذلك من باب التّسامح والتساهل المُغتفر، فالفتح غير النّصب، والإعراب غير البناء، «وقد استقرّ عرف العلماء والفضلاء على إطلاق لفظ التسامح والتساهل في المواضيع التي تكون ممكنة الاعتبار، يعني ليس الأمر فيها بالقويّ، والأمر في مثل هذا هين»^(٣).

ومن أمثلة النقد اللفظي عند الصّفي في «الغيث المسجم»، اعتراضه على قول ابن الساعاتي:

حُدِثْتُ بجفنيها على شُرْبِ ريقها ومن شرب الصّهباء يُلْزَمُ بالحدّ
فيا قلبُ صبراً عن شهّي رُضابها فإنّ وجيء السمّ في ذلك الشّهد

قال الصّفي: «فيه عيبان: الأوّل من جهة المعنى، فإنّ قوله حُدِثْتُ بجفنيها لا معنى له، لأنه إن كان قد أراد الحدّ الذي يُقام على السكر فبعيد أن تستعار السيّاط للجفون، ولم يُستعر لها

(١) الصّفي، الغيث المسجم: ج ٢ ص ١٤٧.

(٢) انظر: الدّماميني، نزول الغيث: ص ٤٥٤ — ٤٥٥.

(٣) ابن أقبرس، تحكيم العقول: ص ٣٧٠.

إلا السيوف أو السهام ... وإن كان قد أراد الحد لغة وهو المنع فما للنصف الثاني من البيت تعلّق بالأوّل، لأنه قال: من شرب الصّهباء يُلزَم بالحدّ، فدلّ على أنه يريد إقامة الحد»^(١).

ويبدو أنّ الدّمامينيّ قد سلّم للصفديّ بهذا النقد فلم يعترض عليه، لكنه اعترض على العيب الثاني، وهو عيبٌ نحويّ، أشار إليه الصفدي في قوله: «والثاني: أنه لم يجزم جواب الشرط في «يلزم»، وإن كان قد جاء في الضرورة ولكنّ الأفصح الجزم»^(٢)، فقال الدّمامينيّ معترضاً: «الجواب عن هذا الاعتراض أنّا لا نُسلّم أنّ مَنْ شرطية، حتّى يلزم هذا الذي ذكره، [فإنّ]^(٣) سلّمنا أنّها شرطية، لكنّ فعل الشرط وقع بصيغة الماضي، فيجوز في الفعل الواقع جواباً في الصّورة الظاهرة الرّفْع في فصيح الكلام»^(٤).

ويرى ابن آقبرس أنّ ثبوت الأفصح لا يستلزم نفي الفصيح، فلم يبقَ إلا تقييد الكلام بالضرورة^(٥)، مما يعني انتصاره للصفدي في تخطئة ابن الساعاتي.

ثانياً: نقد المعاني

استدرك الصفديّ على ابن مطروح (ت ٦٤٩هـ) الشاعر خلا في المعنى في قوله:

أرسلتها والعوالي في الطّلا تردُّ في موقفٍ فيه ينسى الوالد الولدُ
وما نسيئك والأرواح سائلة على السيوف وناز الحرب تنقذُ

قال الصفدي: «ليس في نسيان الولد لوالده كبيرُ أمر ولا مُبالغة، ولو عكسَ لكانَ أبلغ، فإنّ إشفاقَ الوالد على الولد أكثر، وحنوه أكبر»^(٦).

لكنّ الدّماميني يرى أنّ المعنى الذي قصده الشّاعر إنما هو من باب القلب، والأصل أن ينسى الوالد الولد، وهذا القلبُ يزيد الكلام حُسناً، ويكسوه بهجة، وأيضاً لا خطأ في حمل المعنى

(١) الصفدي، الغيث المسجم: ج ١ ص ٤٥٠.

(٢) المصدر السابق: ج ١ ص ٤٥٠.

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في «نزول الغيث»، وهو زيادة يقتضيها السياق.

(٤) الدماميني، نزول الغيث: ص ٣٦٣.

(٥) انظر: ابن آقبرس، تحكيم العقول: ص ٢٥٠.

(٦) الصفدي، الغيث المسجم: ج ٢ ص ٤٠.

على مقتضى الظاهر، فقد أشار الشاعرُ بنسيان الولد لوالده إلى هول ذلك الموقف وشدة موقعه في النفوس، وعلى هذا لا يصحُّ رأي الصّفي أن الشاعر لو عكسَ لكانَ أحسن^(١).

ويرى ابن آقبرس أن كلام الدّماميني مكابرة، وما ذكره عدولٌ عن الظّاهر، فقد قال الله تعالى: (يا أيُّها النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَاحْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنْ وَالِدِهِ شَيْئًا) [لقمان: ٣٣]، ولا هولٌ أعظمَ من ذلك اليوم، قدّم الوالد لما جبله عليه من الإشفاق والحنوّ، وما تخيّلهُ من نسيان الولد الاستنصار بأشفق النَّاس عليه، سببٌ لما ذكره الصّفي من أنه لو عكسَ لكانَ أحسن^(٢).

المطلب الثالث: نقد الدّماميني لما استحسّنه الصّفي من أشعار

استحسن الصّفي في «الغيث المسجم» عدداً كبيراً من أشعار السابقين، لكنّه في الغالب لم يوضّح علّة استجادته لهذا الشعر، فالناقد ينبغي له أن يعرفَ القارئ بمكامن الجمال في النصّ الأدبي، ولا يقتصرُ فقط على كشف العيوب والمساوي، وقد اعترض الدّماميني على بعض هذه الأشعار لما اشتملت عليه من عيوب في الألفاظ والمعاني والتراكيب، وكالعادة، يأتي ابن آقبرس منتصراً للصّفي، فيعلّل أوجه الاستجادة، ويضعّف انتقادات الدّماميني، رادّاً إياها إلى التعصّب والتحامل.

ومن الأشعار التي بالغ الصّفي في استجادتها، قول الشاب الطّريف (ت ٦٨٨هـ):

فكم يتجافى خصره وهو ناحلٌ وكم يتحالى ريقه وهو باردٌ
وكم يدّعي صوناً وهذي جفونهُ بفترتها للعاشقين تُواعدُ

فأعقبه بقوله: «هذا هو السّحرُ الحلالُ، الذي يلعبُ بالعقول، ويدعُ الإعجابَ بحسنه يقومُ ويقول»^(٣).

ولا ينكرُ الدّماميني جودة هذين البيتين، ولكنّه ينتقد الشاعر في الشطر الثاني من البيت الأوّل، وذلك أنه إن قصدَ التورية بما يُقال في العُرف: «فلانٌ يتحالى» إذا أظهر حلاوة الشّمائل، وكان على خلاف ذلك، فهذا المعنى وإن صلحت التورية به، غير مناسب في مقام الغزل، كما

(١) انظر: الدّماميني، نزول الغيث: ص ٣٨٧ — ٣٨٨.

(٢) انظر: ابن آقبرس، تحكيم العقول: ص ٢٧٦ — ٢٧٧.

(٣) الصّفي، الغيث المسجم: ج ١ ص ٢٨٩.

أنه لا وجه للتعجب من أن ريقه يتحالي وهو بارد، «ولا يصيرُ مناسباً لسياق الكلام، ألا ترى أن تجافي الخصر مع كونه ناحلاً أمرٌ يمكنُ التعجب منه، وكذلك دعوى الصيانة مع المواعدة بالجفون، وليس برُدُّ الرِّيق مع حلاوته بهذه المثابة»^(١).

إذن، فمحلُّ النقد أنَّ الشاعرَ زوَّجَ بين الأضداد: تجافي الخصر (تباعداً الجانبين)، والصيانة مع المواعدة، لكنَّ برودة الرِّيق مع حلاوته، لا أضداد فيها، ولا محلٌّ للتعجب منها؛ لذلك لم ينكر الدَّمَامِينِي إعجابه بالبيتين، لكنَّ هذا الشطر فيه من النقد ما لا يخفى، أمَّا ابن آقبرس، فلجأ إلى التأويل ليجدَّ وجهاً للتعجب لم يظهر للدَّمَامِينِي، وذلك أنَّ تعاقبَ الازدياد في الحلاوة مع استمرارية بقاء البرودة أمرٌ يمكنُ التعجب منه^(٢).

ومن الأمثلة على ما استجاده الصَّفدي، قول ابن النقيب:

وما أنساهُ في النَّيروزَ لَمَّا تَأَمَّرَ والإمارةُ فيه تكفي
وقد أومتَ إليه كلُّ كَفٍّ رَأَتْ ذاكَ القَذالَ بكلِّ خُفٍّ^(٣)
فطَرَّرَ عنقهُ بالصَّفَعِ مَنَّا وما أنموذجُ التطريرِ مُخَفِّ

قال الصَّفدي: «ما استعملَ أحدُ التطريرِ أحسنَ من هذا، خصوصاً وقد رشَّحه بقوله مُحَفِّي»^(٤).

لكنَّ الدَّمَامِينِي لا يعجبه هذا الاستحسان، فيقول: «لقد استطاب الشيخُ التطريرَ وبالغَ في استحسان الصَّفَعِ، واستجاد هذه الأبيات مع أنَّ التورية فيها عامية لا بدَّ فيها من ارتكابِ اللحن، وذلك أنَّ قوله: «مُخَفِّي» إنما يتمُّ فيه الإيهام إذا كان مضموم الميم هكذا؛ لأنَّ العوامَ يُسمُّونَ بعضَ أنواعِ التطريرِ بالمُخَفِّي، وهو اسم فاعل من أخفى، واعتباره ذلك في الأبيات هذه غيرُ لائق، إذ المقصودُ أنَّ أنموذجَ التطريرِ المذكور كان ظاهراً غيرَ خافٍ، أو مُظهراً ليسَ بمُخَفِّي، فلا يكملُ المقصودُ والحالة هذه فتأمل»^(٥).

(١) الدماميني، نزول الغيث: ص ٣٢٨ — ٣٢٩.

(٢) انظر: ابن آقبرس، تحكيم العقول: ص ٢٠٠.

(٣) القذال: مؤخر الرأس فوق القفا. انظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة (قذال): ج ٣٠ ص ٢٤٠.

(٤) الصفدي، الغيث المسجوم: ج ١ ص ٣٣٧.

(٥) الدماميني، نزول الغيث: ص ٣٣٧ — ٣٣٨.

إذن، فدلالة البيت تقتضي أن يقول الشاعر: «مخفي» بفتح الميم، لكن الشاعر لما قصد التورية في البيت اضطرَّ إلى استعمال «مخفي» بضم الميم؛ إيهاماً للفظ، والتطريز المخفي هو أحد أنواع التطريز، ولا يستقيم المعنى معه؛ لذلك سمى الدماميني هذه التورية بالعامية، بمعنى أنها مبتذلة غير فصيحة، ومستمدة من لغة العامة.

أمّا ابن آقبرس فيرى أن الشعراء في العصر المملوكي قد تجوّزوا في ذلك، بل إنَّ منهم من جعل التورية العامية أكثر لطفاً من التورية بالألفاظ الفصيحة؛ لاطّلاع الخاصّ والعام على ذلك المعنى المشتهر في العرف العامي، ويتعجب ابن آقبرس من كون الدماميني من لطفاء الشعراء في زمانه، وهو ينكر هذا الأمر في شعر المولدين، ولو فُتح الباب فيه، لأمكن إفساد غالب كلام مثله^(١).

ومما استحسنه الصّفيّ وزدراه الدّماميني، قول جوبان القوّاس:

ولمّا حكى الرّاووق في العين شكله وقد علّق العنقود في سالف الدّهر
تذكّر عهداً بالكروم فكلّه عيون على أيام عصر الصّبّا تجري

قال الصّفيّ بعد أن وصف البيتين بالافتقار والصنعة: «قلّ من يحسن أن يُنشدّه مُعرباً، لعدم تصوّر معناه، والوجه في إعرابه أن يكون «العنقود» منصوباً على أنّه مفعول حكى، و«شكله» فاعل، و«علّق» مفعوله ضميرٌ مستترٌ يعودُ على العنقود، ففيه تقديمٌ وتأخير، وتقديره: ولمّا حكى شكلُ الرّاووق العنقودَ في العين، وقد علّق هو في سالف الدّهر»^(٢).

ولا يخفى على القارئ ما في هذا النظم من تعقيدٍ حتّى إنّ الصّفيّ اعترفَ بقلّة من يقرأه معرباً لصعوبة تركيبه، وما فيه من تقديم وتأخير، وهذا ما اعترض به الدّماميني على هذه المقطوعة التي استحسنها الصّفيّ، فقال: «استحسن المصنّف ما لا يستحقّ الاستحسان، والبيت الأوّل من بيتيّ الجوبان في غاية القلق، ونهاية صُعوبة التّركيب، ودلالته على المعنى المراد منه غير ظاهرة للخلل الواقع في نظمه، وذلك من التعقيد المُخلّ بالفصاحة، فليس هذا البيت من البراعة في قبيل ولا دبّير، فلا حاجة إلى تضييع الزّمن باستغرابه، ولا وجه لاستحسانه»^(٣).

(١) انظر: ابن آقبرس، تحكيم العقول: ص ٢١٠ - ٢١١.

(٢) الصّفيّ، الغيث المسجّم: ج ١ ص ٤٢٦.

(٣) الدماميني، نزول الغيث: ص ٣٥٩.

ويبدو أن ابن آقبرس قد انجرف هذه المرة وراء حبه للصّفي، فتعصّب له، وردّ على الدّماميني بأنّ الصّفيّ قد صرّح بتعقيده، وقلق معناه، وصعوبة تصوّره، لكنّ المُستغرب فيه المعنى، إذ لا حجرَ في الإعجاب بالمعاني المخيلة لأنّ ذلك تابع للأذواق^(١).

إذن، فابن آقبرس لا يسلمُ باستحسان الصّفي لهذه المقطوعة، وإنّما هو تعجبٌ واستغراب؛ لأنّ الجوبان القواس نقلَ هذا المعنى إلى الرّاووق، ثمّ بيّن الصّفيّ ما اكتنف البيت الأوّل من صعوبة التركيب، وأكّد ابن آقبرس أنّ الإعجاب بالشّعر لا حجرَ عليه، لأنّ هذا يختلف باختلاف الذوات.

المطلب الرابع: نقد الدّماميني لما اقترحه الصّفي من تعديلات على الشّعر

من منهج الصّفي النّقد، أن يقترح تعديلاً على الأشعار التي ينقدها، ليعليّ من قيمتها الفنيّة، أو ليخرجها من دائرة الخطأ، ولعلّ ذلك يدلّ على اقتداره الفنّي، ومدى قدرته على نظم الشّعر وإصلاح أشعار الآخرين، إلا أنّ الدّماميني لم يحمّد له هذا الصّنيع، فنقدَ بعضَ اقتراحاته، ووضّح أوجه القصور فيها، وكان من ابن آقبرس، أن انتصر للصّفيّ في هذا أيضاً، وبيّن تحامل الدّمامينيّ عليه.

ومن الاقتراحات التي تصدّى لها الدّماميني، قول الصّفي عقبَ إيراد شعر البحتري:

يومَ أرسلتَ من كتائبِ آرا نكّ جُنْدًا لا يأخذونَ عطاءً
ويودُّ الأعداءُ لو تُضعفُ الجيـ شَ عليهم وتصرفُ الآراءَ

«لو كان لي في هذا البيتِ حكمٌ لقلتُ بدل (وتصرفُ) (وتضعفُ) أيضاً، فيكونُ الأوّلُ من الإضعاف وهو الزيادة بالمثل، والثاني من الضّعف، وهو المرض، على أنّ (تصرف) أمدح، و(تضعف) أصنع»^(٢).

فالصّفيّ إذن لا يخطئُ البحتريّ في قوله، وإنّما يقترحُ تعديلاً من شأنه أن يكسبَ البيتَ صنعةَ الجناس، مع اعترافه بأنّ ما ذهبَ إليه البحتري هو الأمدح، ومن المعلوم أنّ الصّفيّ كان يقدّسُ البديع، ويعدّه أرقى الصناعات، وفي ذلك يقول: «فلما كان فنُّ البديع في الزّمن المتأخّر

(١) انظر: ابن آقبرس، تحكيم العقول: ص ٢٤٣ — ٢٤٤.

(٢) الصّفي، الغيث المسجم: ج ١ ص ٧٦.

أحسن بدعة، وأوضح لمعة، وأكثر رواية وسعة، ولا أقول رياءً وسُعة، به تُبنى بيوت الشعّر في أشرف بقعة، وتبرز أباكراً الأفكار منه خلعة بعد خلعة، وإذا كان الشعّر بحراً، فهو منه أعذب جرعة، والمكاتبات حلة مرقومة فهو طراز كل رقة، خصوصاً نوع التجنيس الذي هو ركن شريعته، وبيان شرعته، وديباجة صنعائه في صنعته»^(١).

ولذلك فقد جعل الصّفيّ البديع من مقاييسه النقدية، إلا أن هذا لم يرقّ للدّماميني، فقال نافداً منهج الصّفيّ القائم على البديع: «ولقد جرى هذا الأديب على ما هو متعارف عنده وعند الأدباء المتأخرين، من نظرهم في النّظم إلى اشتماله على شيء من الأنواع البديعية، وجعلهم ذلك هو المقصود بالذات في أشعارهم ومخاطباتهم، حتّى ترى كثيراً منهم يغيّر الكلمة عن موضعها اللّغوي، ويخرجها عن القانون العربي والقياس التصريفي؛ حرصاً على مجانسة أو تورية أو غير ذلك من الأنواع التي اشتمل عليها هذا الفن»^(٢).

هذا إذن هو موقف الصّفيّ من البديع، واعتراض الدّماميني عليه، وأمّا تعديل الصّفيّ على شعر البحتري فيرى الدّماميني أنه حكمٌ باطل؛ لأنّ المعنى على ما أراده البحتري: أن الأعداء يودّون صرف رأيه عنهم لأنهم لا قبل لهم بشيء من آرائه، ويختارون مقاتلة الجيوش الكثيرة دونه، وفي هذا دلالة على أصالة رأي الممدوح وحسن تدبيره، وأمّا ما سيؤول إليه المعنى بعد تعديل الصّفيّ: إن الأعداء ودّوا أن يوهن رأيه ويجعله ضعيفاً، ومقتضاه حينئذ أن توهينه لرأيه كافٍ في حصول المطلوب لأعدائه^(٣).

ويلجأ ابن آقبرس كعادته إلى التّأويل، ليبرئ الصّفيّ ممّا خطأه فيه الدّماميني، ويرى أن وضع «تضعف» مكان «تصرف» لا يترتب عليه فساد معنى، بل الكلام تامّ المعنى، فإذا انضم إليه تحسين اللفظ كان في غاية الحُسْن، على أن الأول أمدح؛ لأنّ (تصرف) مبني للفاعل؛ ولهذا نصب (الآراء)، فيكون صرفها عنهم مع بقائها في نفس الأمر، و(تضعف) إذا كان من الضّعف الذي هو المرض فيلزمه الفساد، كما تقدّم، فتحصيلُ غرضهم من فساد الرأي أدعى في الغرض من الصّرف عنهم مع البقاء في نفس الأمر لاحتمال العود^(٤).

(١) الصّفيّ، صلاح الدّين خليل بن أبيك (ت ٧٦٤هـ)، جنان الجناس، ط ١، ام، (تحقيق: سمير حسين حلبى)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٧م: ص ١٤ - ١٥.

(٢) الدّماميني، نزول الغيث: ص ٢٤٣.

(٣) انظر: المصدر السابق: ص ٢٤٢.

(٤) انظر: ابن آقبرس، تحكيم العقول: ص ٨٥.

ومن التعديلات التي اقترحها الصفدي وعارضها الدماميني، قوله عقب إيراده لشعر ابن نباتة المصري:

ولاعب يعرب شطرنجُه عن فهمه المنقذ الصائب
يغيب لكن ذهنه حاكم يا حبذا من حاكم غائب

«كذا رأيته ولو قال: يا حسنه أو يا عجباً، لسلم من حذف فاعل (حب)، الذي هو بدل من (ذا)، وهو غير جائز»^(١).

قال الدماميني معترضاً على كلام الصفدي، ومشنعاً عليه: «ما زال هذا الرجل مولعاً بالاعتراض على ابن نباتة شيخه قصداً لإطفاء ذكره، ويأبى الله إلا أن يتم ثوره، وانظر هذا الاعتراض الذي أورده هنا ما أوهنه وأواه، فإنه ادعى أن فاعل (حب) بدل من (ذا) يشير بذلك إلى مذهب ابن كيسان، فأفسده»، ثم شرع الدماميني بتوضيح بطلان مذهب ابن كيسان، وأن الحق جواز أن يكون المخصوص مبتدأ، وجملة حبذا خبره، وجواز أن يستغنى عن المخصوص لظهور معناه^(٢)، وعليه فإن قول ابن نباتة لا غبار عليه.

أمّا ابن أقبرس فيتوافق مع ما ذهب إليه الدماميني، ويرى: أن مراد الصفدي بقوله: (لسلم) السلامة من الاعتراض اللّحوي، وكان عليه أن يقيّد عدم الجواز بهذا المذهب^(٣).

المطلب الخامس: موقف الدماميني من اعتراضات الصفدي على النقاد

انتصر الدماميني في «نزول الغيث» لاثنتين من كبار البلاغيين والنقاد، وردّ اعتراضات الصفدي عليهما، وهما: ابن وكيع التنيسي وابن الأثير.

أولاً: ابن وكيع التنيسي

انتقد الصفدي في «الغيث المسجم» نقد ابن وكيع لقول أبي الطيّب المتنبي:

العارضُ الهتنُ ابنُ العارضِ الهتنِ ابنُ العارضِ الهتنِ ابنُ العارضِ الهتنِ

(١) الصفدي، الغيث المسجم: ج ٢ ص ٩٠.

(٢) انظر: الدماميني، نزول الغيث: ص ٤٠٩ — ٤١٠.

(٣) انظر: ابن أقبرس، تحكيم العقول: ص ٣٠٨ — ٣٠٩.

قال ابن وكيع: «ولولا انتهاء القافية لمضى في «العارض الهتن» إلى آدم — عليه السَّلام — وبانتهاء القافية^(١) أعلمنا أنَّ نهاية عدد آبائه المستحقين للمدح ثلاثة، ثمَّ يقفُ هذا الأمر، وأحسنُ من هذا قول البحتري:

الفاعلون إذا لُذنا بجودهم ما يفعلُ الغيثُ في شؤبوه الهتن

فجاءَ بالمعنى عاماً بغير عددٍ مردَّد، ولا لفظٍ مُستبرَد، فهو أرجحُ كلاماً، وأحسنُ نظاماً، وما أشبهَ برَدِّ بيت أبي الطَّيِّبِ ببيتِ قاله امرؤ القيس، وهو:

ألا إنَّني بالِ على جملِ بالٍ يقودُ بنا بالٍ ويتبعنا بالٍ^(٢)

وقد اعترضَ الصَّفَّديُّ على نقد ابن وكيع التنيسي من عدَّة وجوه، وردَّ عليه الدِّماميني اعتراضاته من وجوهٍ عديدة أيضاً، في حين انتصرَ ابن أَقْبَرَسَ للصَّفَّدي، وردَّ على الدِّماميني وجوهَ نقده، وفيما يلي تحليل ذلك:

الوجه الأوَّل: قول ابن وكيع: «لولا انتهاء القافية لمضى في العارض الهتن إلى آدم عليه السَّلام»، ولو قال: لولا انتهاء الوزن لكانَ أكثرَ تحقيقاً، لأنَّ القافية حصلتُ في ربيع البيت الأوَّل من أوَّل ذكر الهتن، وهذا كلامٌ سبقه إليه عبد الملك بن مروان، وقد أنشد قول دُرَيْد بن الصَّمَّة:

قتلنا بعبدِ الله خيرَ لِذاتِهِ ذُنابَ بنِ أسماءَ بنِ زيدِ بنِ قاربِ

فقال: لولا القافية لوصلَ به إلى آدم^(٣).

إذن فاعتراض الصَّفَّدي الأوَّل، على استعمال ابن وكيع مصطلح القافية في غير محلِّه، وهو يرى أنَّ القافية قد حصلتُ عند أوَّل قوله: «الهتن»، إضافةً إلى أنَّ مقولة ابن وكيع مأخوذة من قول عبد الملك بن مروان في بيتٍ لدريد بن الصَّمَّة.

ويخطئُ الدِّماميني الصَّفَّديَّ في هذا الوجه من ثلاثة وجوه:

(١) في ابن وكيع، أبو محمد الحسن بن علي التنيسي (ت ٣٩٣هـ)، المنصف في نقد الشُّعر وبيان سرقات المتنبي ومشكل شعره، ط ١، م، (تحقيق: محمد رضوان الداية)، دار قتيبة، دمشق، ١٩٨٢م: «وزن البيت».

(٢) انظر: كلام ابن وكيع في: الصفدي، الغيث المسجُم: ج ١ ص ١٨٥ — ١٨٦، وهو في كتابه المنصف: ص ٥٨٣ — ٥٨٤.

(٣) الصفدي، الغيث المسجُم: ج ١ ص ١٨٥ — ١٨٦.

أحدها: لا فرق بين انتهاء القافية وانتهاء الوزن؛ لأنه لا يمكن انتهاء القافية بدون انتهاء الوزن، ثم عرّض الدّماميني الخلاف في تحديد مفهوم القافية بين الخليل والأخفش، فالخليل يرى أنّ القافية من آخر ساكن في البيت إلى أوّل ساكن يليه مع المتحرّك الذي قبل الساكن، وعليه فإنّ القافية من الضّاد الأخيرة إلى نهاية البيت، وبذلك لا يمكن أن تُتعلّق مجردة عن انتهاء الوزن، وأمّا الأخفش، فالقافية عنده عبارة عن الكلمة الأخيرة في البيت، ولا فرق على هذا بين قول الأخفش والخليل، كما لا يوجد فرق بين عبارة انتهاء القافية وانتهاء الوزن^(١).

ويرى ابن آقبرس أنّ كلام الدّماميني لا طائل تحته في هذا المقام، إذ ليس في كلام الصّفي ما يدلّ على عدم الملازمة، لأنه قال: «لكان أكثر تحقيقاً»، وقد تنبّه الدّماميني لذلك في ثاني وجوه اعتراضه^(٢).

ثانيها: أنّ الصّفي ادّعى أنّ ابن وكيع أخطأ في العبارة المحكيّة عنه، وقال: «ولو قال: لولا انتهاء الوزن لكان أكثر تحقيقاً»، وما هو بمكان من التّحقيق لا يُقال إنّّه خطأ، فقد ناقض آخر كلامه أوله^(٣).

ويرى ابن آقبرس أنّ الصّفي أراد أن ابن وكيع قد أخطأ الأحسنية، إذ لا يُقال: الخطأ إلا في الفاسد، والقرينة الدالة على ذلك قوله: «لكان أكثر تحقيقاً»^(٤).

ويبدو أنّ الخلاف فيما تقدّم، خلاف شكلي لفظي ليس أكثر، إذ إنّ الصّفي لم يخطئ ابن وكيع، وإنّما رأى أنّ الأفضل أن يقول: لولا انتهاء الوزن بدلاً من القافية، وقد أثبت الدّماميني أنه لا فرق بين الاثنين؛ لأن انتهاء القافية تكون بانتهاء الوزن.

ثالثها: أنّ الصّفي علّل اعتراضه بأنّ القافية حصلت في الرّبع الأوّل من البيت، ثمّ شنع الدّماميني هذا الرأي فقال: «وهذا كلامٌ يضحكُ منه، فإنه فهم أنّ مراد ابن وكيع بالقافية حرفُ الرّوي، وهو النّون، ولا شكّ أنّ النّون قد حصلت عند ذكر الرّبع الأوّل، فيا لله العجب، هل

(١) انظر: الدماميني، نزول الغيث: ص ٢٩٤ — ٢٩٥.

(٢) انظر: ابن آقبرس، تحكيم العقول: ص ١٤٦ — ١٤٧.

(٣) انظر: الدماميني، نزول الغيث: ص ٢٩٥ — ٢٩٦.

(٤) ابن آقبرس، تحكيم العقول: ص ١٤٧.

يتوهم أحد أن الروي يكون في ربع البيت الأول، أو الثاني أو الثالث؟! لقد أبان هذا المُعترضُ عن عجائب تُنادي عليه بالفضيحة، ألهمنا الله رشدنا بمنه وكرمه»^(١).

فالدّماميني إذن، يرى أن الصّديّ خلط بين مفهومين هما: حرف الروي وبين القافية، مع أن بينهما بونا شاسعا، لكن ابن أقبرس يُوجدُ مخرجاً لمزلق الصّديّ هذا، بأن من العروضيين من جعل حرف الروي قافية، وأمّا قوله: «أنّ القافية حصلت في الربع الأوّل»، فقد صرح علماء القوافي بوقوع حرف الروي في المصراع الأوّل من البيت إذا كان الكلام مصرّعا، وقد يسمونه مقفّى، ومن هاهنا يظهر أنه كان على ابن وكيع أن يقول: لولا انتهاء الوزن^(٢).

الوجه الثاني: أن ابن وكيع التنيسي قال: أعلمنا أن عدد آبائه المستحقّين للمدح ثلاثة، كذا قال: والبيت يشتمل على أربعة أعداد ضرورة الوزن^(٣).

إذ يرى الدّماميني أن ابن وكيع ادّعى أن أبا الطيّب إنّما ذكرَ للممدوح ثلاثة آباء، وادّعى الصّديّ أنه ذكرَ أربعة ضرورة أن الوزنَ مشتملٌ على ذلك، ولا يخفى أن المتنبّي لم يصفْ لممدوحه إلا ثلاثة آباء فقط، وأمّا العارضُ الهتن الواقعُ في أوّل البيت فهو وصفٌ للممدوح نفسه، وليس راجعا إلى أحدٍ من آبائه^(٤).

ويُعربُ ابنُ أقبرس عن موضوعيته هنا، فيعترف للدّماميني بالإصابة، لكنّه أخذَ عليه تلك اللغة النقدية الحادة التي ناقشَ فيها رأي الصّدي فيقول: «إذ العارضُ الهتن الواقعُ في صدر البيت إنّما هو للممدوح نفسه، لا لأبيه، كما قاله هذا المتعقّب، والحقُّ أحقُّ أن يتّبع، والسّلام، ولعلّه وقع سهواً منه يتوهم تأملاً أنّه وصف لأبي الممدوح، لكنّه لا يستحقُّ بمثل ذلك مثل هذا التشنيع الفظيع، إذ الأمرُ في مثل ذلك سهلُ الخطب»^(٥).

الوجه الثالث: يرى الصّدي أن ابن وكيع مثّل ببيت البحتري، وليس من الباب الذي حاوله، ولفظة: «الفاعلون» و «شؤبوبة» ثقيلتان على السّمع^(٦).

(١) الدماميني، نزول الغيث: ص ٢٩٦.
(٢) انظر: ابن أقبرس، تحكيم العقول: ص ١٤٨.
(٣) انظر: الصّدي، الغيث المسجّم: ج ١ ص ١٨٦.
(٤) انظر: الدماميني، نزول الغيث: ص ٢٩٦ — ٢٩٧.
(٥) ابن أقبرس، تحكيم العقول: ص ١٤٩.
(٦) انظر: الصّدي، الغيث المسجّم: ج ١ ص ١٨٧.

ولم يعترض الدّماميني على هذا الوجه الذي ذكره الصّفدي، ولم يصرّح بموافقة له، وإنّما تجاوزَ عنه إلى الوجه الرابع، وكان جديراً به أن يقفَ عنده فيبيدي رأيه معزّراً لرأي الصّفدي، أو كاشفاً عن جوانب أخرى نقدية، وفي المقابل، لم يشر ابن آقبرُس إلى ذلك، لأنّ منهجه يتملّ بإيراد كلام الدّماميني نصياً والرد عليه.

الوجه الرابع: أنّ ابن وكيع شبّه قول أبي الطيّب ببرد بيت امرئ القيس، وليسَ منه، وإنّما الجامعُ بينهما التكرار، ولم يكنْ بردُ أبي الطيّب في بردِ ذاك^(١).

وبرودة الشعر التي يقصدها ابن وكيع، هي أن لا يستفزّ الشعرُ القلبَ، بمعنى أن يكون الكلامُ مجرداً عن العاطفة والخيال، فهو كلامٌ مغسول، وألفاظٌ منظومة، لا تحرّكُ القلبَ، ولا تجذب المتلقّي، وقد تكررَ هذا المصطلح عند ابن منقذ وأبي هلال العسكري وقدامة بن جعفر بهذا المعنى، وذكره الجاحظُ أيضاً وأرادَ به الشعر الضعيف الغث^(٢).

وقد وقف الدّماميني على كلام الصّفديّ مصوباً، لأنّ مقتضى كلام ابن وكيع أن في بيت المتنبيّ برداً لما وقع فيه من التكرار، ولكنه ليسَ في البرودة بالمحلّ الذي انتهى إليه بيت امرئ القيس، فلا خطأ عندئذ في تشبيه الأول بالثاني في البرد، إذ لا يشترط أن يكونَ المتشابهان على حدٍّ سواء في وجه الشبّه، بل المنصوص لأئمة البيان أن المشبّه به أقوى من المشبّه^(٣)، وقد بيّن ابن آقبرُس أن كلام الصّفدي يتلخص بمنع التشبيه في البرد، وإثبات الجامع بينهما بجهة التكرار فقط^(٤).

ولعلّ الصّفديّ قصد بكلامه أن الفرق شاسعٌ بين قول المتنبيّ وقول امرئ القيس، مع أنّهما اشتركا بالبرودة الناتجة عن التكرار، إلا أن بيت المتنبيّ كان أقلّ برودة؛ لذلك تعقّبهُ الدّماميني، إذ ليسَ شرطاً أن يكونَ المشبّه مكافئاً للمشبّه به، بل المعروف عند البلاغيين رجحان كقّة المشبّه به في وجه الشبه، أمّا ابن آقبرُس فإنه يرى في كلام الصّفدي منعه للبرد مطلقاً، وإثباته له فقط من جهة التكرار، إضافة إلى الفرق الشاسع في البرودة بين بيتي المتنبيّ وامرئ القيس.

ومهما يكنْ من أمر، فإنّ الخلاف الذي جرى بين ابن وكيع والصّفدي من جهة، والدّماميني وابن آقبرُس من جهة أخرى، إنّما هو خلافٌ شكلي لفظي، قائم على الاستدراك

(١) انظر: الصّفدي، الغيث المسجّم: ج ١ ص ١٨٧.

(٢) انظر: مطلوب، أحمد (١٩٨٩م)، معجم النّقد العربي القديم، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامّة: ص ٢٦٣ — ٢٦٤.

(٣) انظر: الدّماميني، نزول الغيث: ص ٢٩٨.

(٤) ابن آقبرُس، تحكيم العقول: ص ١٥٠ — ١٥١.

والتصويب الحرفي، وهو بلا مراء قد اكتنفه كثير من التعصب والتعنُّت على الآخر سواءً بين أنصار ابن وكيع وخصومه، إذ لم يمسَّ الخلاف قضية جوهرية في البلاغة أو النقد، وكان حرياً بالصفديّ أولاً أن لا يتعقّب ابن وكيع بهذه الحرفية التي لا طائل تحتها، وأن يصرف جهده إلى القضايا الجوهرية في النقد الأدبي.

ثانياً: ابن الأثير

عُرفَ الصفديُّ بكثرة نقده وتعقبه لابن الأثير، وقد تعقّبه في «الغيث المسجم» في عدّة مواضع، إلا أن موضعاً واحداً قد أثارَ حفيظة الدماميني، فانتصبَ مدافعاً عن ابن الأثير، وكان من ابن أقبرس أن انتصرَ للصفديّ مؤيداً له فيما رآه.

يرى ابن الأثير فسادَ التقسيم في قول البحتري:

قَفْ مشوقاً أو مُسعداً أو حزيناً أو مُعيناً أو عاذراً أو عذولاً

فإنَّ المشوقَ قد يكونُ حزيناً، والمُسعدُ قد يكونُ مُعيناً، وكذلك قد يكونُ المُسعدُ عاذراً^(١).

وقد اعترضَ الصفديُّ على نقدِ ابن الأثير هذا، إذ ليسَ كلُّ حزينٍ مشوقاً؛ لأنَّ المحزونَ قد يكونُ غيرَ مشتاقٍ، لأنَّه قد يكونُ الحبيبُ عنده غيرَ غائبٍ عن عيانه، ولكنَّه مُعرضٌ عنه غيرُ مُلتفتٍ إليه، فهنا الحزنُ موجودٌ من غيرِ شوقٍ، ولا كلُّ مُسعدٍ عاذراً، فإنَّ الإنسانَ قد يساعدُ صاحبَ البلية وهو غيرُ عاذرٍ له، إنّما فعلَ ذلكَ رحمةً وشفقةً ورقةً، فبطلَ بذلك ما اعترضَ به ابن الأثير على البحتري^(٢).

غير أنَّ الدماميني يرى أنَّ كلامَ ابن الأثير صحيح؛ وذلك لأنَّ من شرطِ صحّةِ التقسيم، أن تكونَ الأقسامُ متميّزاً بعضها عن بعض، بحيث لا يصدقُ الشيءُ على قسميه، والبحتريُّ جعلَ هذه الأوصافَ الستّة، أقساماً لحالةِ المُخاطبِ المذكور، وجعلَ كلا منها قسماً للآخر، مع أنَّ بعضها يصدقُ على بعضٍ، فالمشوقُ قد يكونُ حزيناً، فيصدقُ عليه فلا يكونُ حينئذٍ قسماً له، وكذا المُسعدُ قد يكونُ عاذراً^(٣).

(١) انظر: ابن الأثير، المثل السائر: ج ٣ ص ١٧٠ - ١٧١.

(٢) انظر: الصفدي، الغيث المسجم: ج ١ ص ١٥٧ - ١٥٨.

(٣) انظر: الدماميني، نزول الغيث: ص ٢٨٢.

ولعلَّ الصَّواب فيما رآه ابن الأثير وتابعه عليه الدَّمَامِينِي، فإنَّ من تمام التقسيم: «أنَّ يؤتى بالأقسام مستوفاةً لم يخلَّ بشيءٍ منها، ومخلصةً لم يدخل بعضها في بعض»^(١)، والأقسام التي ذكرها البحتري من الممكن بالتأويل الدقيق أنَّ تداخل بعضها مع بعض، فقد يكونُ المشوق حزيناً، وقد يكونُ المُسعد عاذراً.

ومهما يكنُ من أمر، فإنَّ اعتراض الصَّفدي على ابن الأثير شبيهةً باعتراضه على ابن وكيع، فهي اعتراضات شكلية حرفية، يسهلُ للناقد الحاذق أن يردَّها بقليلٍ من التأويل والتأمل.

المطلب الثالث: الخصومة حول المصطلح البلاغي وتطبيقاته

نالَ الدرسُ البلاغيُّ في «الغيث المسجم» نصيباً كبيراً من جهود الصَّفدي، التي توزَّعتُ في جانبين: الأول: التعريف بالمصطلحات البلاغية وضرب الأمثلة عليها من الشعر العربي. والثاني: التطبيق البلاغي واستنباط فنون البديع وأنواع البيان من الشعر. وقد سجَّلَ الدَّمَامِينِيُ اعتراضاته على الصَّفديِّ في كلا الجانبين، مخالفاً له في حدود بعض المفاهيم البلاغية وتطبيقاته لها، وفيما يلي تحليلٌ لأهمِّ ما ورد في ذلك:

أولاً: الاستخدام

حدَّدَ الصَّفديُّ مفهومَ الاستخدام فقال: «الإتيان بكلمةٍ لها معنيان، قد اكتنفتها كلمتان أو تقدَّمتاها أو تأخَّرتا عنها، استُخدمَ كلُّ واحدةٍ منهما في أحدِ ذينكَ المعنيين»^(٢)، ومن أمثلته، قول معاوية بن مالك:

إذا نزلَ السَّماءُ بأرض قومٍ رعيناه وإن كانوا غضابا

فلفظ «السَّماء» يُستعملُ للمطر والنبات، فاستخدمَ الشَّاعرُ أحدَ مفهوميه في قوله: «نزل» يعني المطر، واستعمل مفهومه الآخر في قوله: «رعيناه» يعني النبات^(٣).

وقد أشارَ الصَّفديُّ في غضون شرحه لقول الطُّغرائي:

(١) قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧هـ)، جواهر الألفاظ، ط ١، ١م، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٩٣٢م: ص ٥.

(٢) الصَّفدي، فض الختام: ص ٢٢١.

(٣) انظر: المصدر السابق: ص ٢٢٢.

ولا أهابُ الصِّفَاحَ البِيضَ تُسَعِّدُنِي بِاللَّمَحِ مِنْ خَلَلِ الْأُسْتَارِ وَالْكِلِّ^(١)

إلى اشتماله على فنّ الاستخدام؛ «لأنه ذكر الصِّفَاحَ وهي هنا مشتركة بين السيوف حقيقة وبين العيون مجازاً، وقد غلبَ العرفُ عليها بين الشعراء فصارت حقيقة عرفية فأمكن اعتبار الاشتراك، فقال: «ولا أهابُ الصِّفَاحَ البِيضَ»، فهو إلى هنا في الحقيقة اللغوية والسامعُ يظنُّه في ذكرها، ثم تركَ المفهوم الأول وأخذ في المفهوم الآخر، فقال: «تسعدني باللمح من خلل الأستار والكلل»، فاستعمل الصِّفَاحَ في العيون وهي الحقيقة العرفية، وهذا في غاية الغزل؛ لأنه يقول: أنا لا أهاب السيوف ووقعها إذا كانت تسعدني على جراحي باللمح من فروج الأستار»^(٢).

أمّا الدِّمَامِينِي، فلا يرى أن بيت الطُّغْرَائِي مُشْتَمَلٌ على الاستخدام كما يرى الصِّفْدِي، وإمّا المراد بالصِّفَاحَ معناها المجازي، وهو العيون، والضَّمِيرُ عائِدٌ عليها بهذا المعنى، والدَّلِيلُ على ذلك أنَّ الصِّفْدِيَّ قد أقرَّ في الإعراب أنَّ جملة «تسعدني باللمح» في موضع الحال من الصِّفَاحَ، وأنَّ فاعل «تسعدني» ضميرٌ يرجعُ إلى الصِّفَاحَ، ومن المعلوم أنَّ الضَّمِيرَ إذا أُريدَ به غير ما أُريدَ بالظاهر فلا يكونُ بينهما ارتباط، فلا يصحُّ أن يقال: السَّماءُ النازلُ رعيناه؛ لأنَّ السَّماءَ استعمل مبتدأ، والمرادُ به المطرُ بقريضة وصفه بالنَّازل، ورعيناهُ خبر عن هذا المبتدأ، فلا بدَّ أنْ يشتملَ على ضميرٍ عائِدٍ إليه لضرورة الربط^(٣).

وقد انتصرَ ابن حجة الحموي للدِّمَامِينِي في هذا الرأي، فقال: «أمّا قول الشيخ صلاح الدِّينِ غفر الله له إنَّ في بيت الطُّغْرَائِي استخداماً فممتنع، ولكنه مثل تمثيل من ليس له بهذا العلم إمام، ولا من عرفَ الفرقَ بين التَّوْرِيَةِ والاستخدام»^(٤)، ثمَّ بيَّن أنَّ الصِّفْدِيَّ جعلَ الصِّفَاحَ مشتركة بين الصِّفَاحَ حقيقة وبين العيون مجازاً، وقد غلبَ العرفُ عليها من الشعر فصارت حقيقة عُرْفِيَّة، فأنكر اعتبار الاشتراك، وعلى هذا التقدير يكون الاشتراك هنا غير أصلي، لأنَّ أحد المعنيين منقول من الآخر، وكلُّ منهما راجعٌ إلى أصل واحد وهو الصِّفَاحَ، وشرط الاشتراك أن يكون بين معنيين متباينين كالاشتراك في الغزالة بين الشمس والغزالة الوحشية، ولو قرَّر الصِّفْدِيَّ في البيت جناساً معنوياً لكان أقرب له من الاستخدام^(٥).

(١) الصِّفَاحَ: جمع صفيحة وهي السيف العريض. ابن منظور، لسان العرب، مادة (صفح): ج ٢ ص ٥١٣، والكلل: جمع كلة وهي سترة للنساء في جانب الخيمة. الزمخشري، أساس البلاغة، مادة (كلل): ج ٢ ص ٧٢.

(٢) الصِّفْدِي، الغيث المسجوم: ج ٢ ص ٢٩.

(٣) انظر: الدِّمَامِينِي، نزول الغيث: ص ٣٧٨ — ٣٧٩.

(٤) ابن حجة الحموي، بروق الغيث: ص ١١٤.

(٥) انظر: المصدر السابق: ص ١١٧.

أما ابن آقبرس فيرى أنَّ النحويين تجوّزوا بعدم الاحتياج إلى الرابط في باب المبتدأ والخبر، وعلى تقدير التسليم بما قال الدماميني، فمن الممكن تقدير ضمير نحو: الصّفاح تُسعدني، أو هي تُسعدني، ولا يفوتُ هذا حسن هذا النوع من البديع^(١).

ثانياً: الجناس المعنوي

أنشد الصّفيّ قول شرف الدّين الجلاوي:

وبدتْ نظائرُ ثغره في قرطه فتشابهها متخالفين فأشكلا
فرأيتُ تحتَ البدر سالفَةَ الطّلا ورأيتُ فوقَ الدُّرِّ مُسكرةَ الطّلا

ثمَّ عقّبَ عليه بقوله: «لو اتّفقَ أن يقول: «سُلفة الطّلا» لكان أحسن، ولكنَّ هذا من الجناس المعنوي، أنه أراد ذكره فلم يُساعده الوزن، فعُدلَ إلى ما رادفَ ذلك المعنى، وهذا النوع استدركه المتأخرون، وهو عندي باطل، لأنَّ هذا الباب إذا فتحناه كان غالبُ الشّعْر جناساً معنوياً»^(٢).

ويفهمُ من كلام الصّفيّ، أنَّ الشاعرَ أرادَ أنْ يوظّفَ الجناسَ بين «سالفَةَ الطّلا»، في الصدر، و«سُلفة الطّلا» في العجز، لكنَّ الوزنَ لم يساعده، فذكرَ ما يرادفُ «سُلفة» وهي لفظة «مسكرة»، وهذا النوع من البديع يسمّى الجناس المعنوي.

وقد عرفه الصّفيّ فقال: «أنْ يكونَ أحدَ ركني الجناس دالاً على معنى الآخر من غير ألفاظه ... وهو نوعٌ استدركه فضلاء المتأخّرين، واستخرجوه، وبعضهم لا يعدّه جناساً؛ لأنه قلماً يوجد في كلام لتوعُر مسلكه، وضعف قوة من يدرجه في سلكه، وسببُ ورودِ هذا النوع في الكلام أنَّ الشاعرَ يقصد المجانسة في كلامه بين لفظتين، فلا يوافقه الوزن على إثبات أحد ركني الجناس، فيعدل بقوته على تأليف الكلام إلى ما يوافقه معنى ويخالفه لفظاً، وعلى هذا لا ورود لهذا النوع في الكلام المنثور، إذ لا وزن يضطره إلى الإتيان بذلك»^(٣).

(١) انظر: ابن آقبرس، تحكيم العقول: ص ٢٦٧ — ٢٦٨.

(٢) الصّفيّ، الغيث المسجم: ج ١ ص ٢٨٥.

(٣) الصّفيّ، جنان الجناس: ص ٧٨، والصّفيّ يتابع في رأيه هذا المظفر العلوي وشهاب الدّين محمود، انظر: مطلوب، (٢٠٠٧م)، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ص ٢٨٨.

لكنّ الدّماميني يرى الجناسَ المعنويّ غير ذلك، فينفي أن يكونَ في بيت الحلاوي جناسٌ معنوي، ويقولُ متّهماً الصّفدي بعدم فهمه هذا الفن: «لو فهمَ الجناسَ المعنويّ ما هو لما ألزم بهذا الإلزام؛ وذلك لأنّ الجناسَ المعنويّ هو المكنيُّ فيه عن إحدى الكلمتين المتجانستين، ويسمّى تجنيس الكناية، كقول بعضهم:

إني أحبُّك حبّاً لو تضمَّنهُ سلمى سميُّك ذلَّ الشَّاهقُ الرّاسي

فدلّ بقوله «سميُّك» على أنّ اسمَ المخاطبة سلمى، فجانس بينه وبين سلمى الذي هو أحد جبلي طيئ.

وكذلك قول الآخر:

وتحتَ البراقع مقلوبُها تدبُّ على وردٍ خدٌ ندي

فكُنّي عن العقارب بمقلوب البراقع، ولا شكَّ أنّ بين اللفظ المصرّح به والمكني عنه تجانساً^(١).

وقد عضّد ابن حجة الحموي رأيَ الدّماميني فقال: «ليتَ الشيخ صلاح الدّين عدّ الذي قاله في بيت شرف الدّين الحلاوي من باب الطاعة والعصيان^(٢)، فإنه لمّا عصاهُ الوزن في «سالفه» و«سلافه» أتى بالمرادف، كقول أبي الطيّب المتنبّي:

يردُّ يداً عن ثوبها وهوَ قادرٌ ويعصي الهوى في طيفها وهوَ راقِدٌ

أراد أبو الطيّب أن يأتي بالمطابقة بين نائم ومستيقظ، فعصاهُ الوزن، فأتى بقادر وفيها اليقظة وزيادة، ولمّا عصته المطابقة، أطاعه الجناسُ المقلوب، فما خرجَ عن نوع بديعي، وهذا شرط هذا النوع، وأمّا ابن الحلاوي فإنه لم يطعه في عصيان الوزن غير المرادف، وأمّا الجناس المعنوي، فإنّ الشيخ صلاح الدّين كانَ عن إدراكه بمعزل، وحاوله كثيراً ولمّا قصرت همّته عن نظمه عدّه من الباطل، مع أنّ الشيخ بدر الدّين لم يذكر فيما أورده على الشيخ صلاح الدّين من

(١) الدماميني، نزول الغيث: ص ٣٢٦ — ٣٢٧.

(٢) الطاعة والعصيان: من فنون البديع، وهي أن يريد الشاعر في بيته أمراً على ما تقتضيه صناعة النقد، فلا يوافق الوزن، فيأتي بما لا يخرج عن الصنّاعة، بمعنى أن يعصيه فن ويطيعه فن آخر، كأن يعصيه الجناس ويطيعه المطابقة، فلا يخرج البيت عن صنعة. انظر: مطلوب، (٢٠٠٧م)، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ص ٥٢١.

المعنوي غير تجنيس الكناية، والجناسُ المعنوي ضربان، تجنيس كناية وتجنيس إضمار، ومنهم من سمى تجنيس الكناية تجنيس الإشارة، وكلُّ منهما مطابق^(١).

ويأتي ابن أقيرس ليضمَّ صوته إلى الصّفدي رافضاً أن يكون الجنس المعنوي محصوراً في الكناية، فهو عنده: الإتيان باللفظ المرادف معنى^(٢).

ثالثاً: حُسن التعليل

هو أن يدعى لوصفٍ علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي، وهو أربعة أقسام؛ لأنَّ الوصف إما ثابتٌ قُصد بيان علته، أو غير ثابت أريد إثباته، والأوّل إما أن لا يظهر له في العادة علة، أو يظهر له علة غير مذكورة، والثاني إما ممكن أو غير ممكن^(٣).

وقد أشار الصّفدي إلى هذا الفن البديعي خلال شرحه لقول الطُّغرائي:

وشان صدقك عند الناس كذبهم وهل يطابقُ معوجٌ بمعتدل

فقال: «وهذا عند أهل البديع يُسمى حُسن التعليل؛ لأنه علل شيئين: صدقه عند الناس وكذبهم، بأن قال: وهل يطابقُ المعوجُ وهو الكذب بالمعتدل وهو الصدق»^(٤).

وقد أنكر الدماميني اشتغال هذا البيت على حُسن التعليل، فقال ساخراً من الصّفدي: «هذا أيضاً ممّا يدلُّ على أنَّ له مشاركة حسنة في فنِّ البديع ... وليت شعري هل الدّعوى التي ادّعاها الطُّغرائي شيءٌ غير أنَّ كذب الناس شان صدقه عندهم، فالكلام إنما هو مسوق لتعليل الشيء المذكور، لا لثبوت كذب الناس وصدقه، ثمَّ كيف يصلح أن يكون قوله: «وهل يطابقُ معوجٌ بمعتدل» علةً للأمرين المذكورين»^(٥).

(١) ابن حجة الحموي، بروق الغيث: ص ٦.

(٢) انظر: ابن أقيرس، تحكيم العقول: ص ١٩٧ — ١٩٨.

(٣) انظر: القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٣٩هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، ط ٢، م ٢، (تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٣م: ص ٤١٥.

(٤) الصفدي، الغيث المسجّم: ج ٢ ص ٣٥٨.

(٥) الدماميني، نزول الغيث: ص ٤٧٢.

ويرى ابن آقبرس أنَّ المقصود من البيت: «أنَّ الكذب قد شاع، واشتهر وثبت واستقرَّ، بحيث إنَّ الصادق في نفس الأمر يُشأنُ صدقه، بأنَّ يَهمَّ»^(١)، وعليه فإنَّ من الممكن أن نتأوَّل تعليلاً يتوافق مع ما أراده الصَّدي.

ولعلَّ ابن آقبرس هنا، لم يقدِّم تسويغاً مقنعاً يصحُّ فيه رأي الصَّدي؛ لذلك فإنَّ اعتراض الدِّماميني من القوة بمكان، إذ لا يمكن أن تكون العبارة الاستفهامية في عجز البيت، هي التعليل اللطيف غير الحقيقي لما تقدَّم.

رابعاً: رد العجز على الصَّدر

هو ما يسمِّيه البلاغيون «التصدير»، أو «رد الكلام على صدره»، أو «الترديد»، وهو: أن يبدأ الشاعر بكلمة في البيت في أوله، أو في عجزه، أو في النصف منه، ثمَّ يردِّدها في النصف الأخير، ومثاله، قول الشاعر:

سريعٌ إلى ابن العمِّ يلطمُ خدَّه وليسَ إلى داعي النَّدَى بسريعٍ^(٢)

وقد أشار الصَّديُّ إلى وجود هذا الفنَّ البديعي في قول الشاب الظريف:

يا بأبي معاطفٌ وأعينٌ يصولُ منها رَامِحٌ ونابلٌ
فهذه ذوابلٌ نواظرٌ وهذه نواضرٌ ذوابلٌ

قال الصَّدي: «هذا من أعلى طبقات هذا النوع؛ لأنه ردَّ العجز على الصَّدر بألفاظه مع اختلاف المعنى»^(٣).

وقد أنكر الدِّمامينيُّ اشتغال البيت على هذا الفن؛ لأنَّ النواظرَ الأولى — بالظاء — مشتقة من النَّظر، والنواضرَ الثانية مشتقة من النصرة، فوضح أنَّ بين اللفظين تخالفاً، فثبت أنه لم يُعدَّ ألفاظ العجز بألفاظ الصَّدر، ويرى أنَّ هذا النوع من البديع يسمَّى العكس والتبديل، وهو المفسَّر

(١) ابن آقبرس، تحكيم العقول: ص ٣٩٥.

(٢) انظر: مطلوب، (٢٠٠٧م)، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ص ٣٥٥ — ٣٥٦.

(٣) الصَّدي، الغيث المسجوم: ج ١ ص ٢٠٣.

عندهم بأن تُقدّم في الكلام جزءاً ثمّ تعكس فتقدّم ما أخرت، وتؤخر ما قدّمت، كما في قولهم: عادات السّادات سادات العادات (١).

إنّ فالدماميّ يسمّي هذا الفنّ العكس والتبديل، ولا يراه من رد العجز على الصّدر، لكنّ لماذا لم يقف على لفظة «ذوابل» التي وردت في صدر البيت وأصبحت قافية البيت، والأمرُ مشابهة تماماً لقول الشاعر: «سريع إلى ابن العم...»، ولعلّ هذا ما دفع الصّفي إلى القول برد العجز على الصّدر.

ويرى ابن أقبرس أنّ كلامَ الدّماميني جديرٌ بالتشنيع والتقبيح، إنّ لا يُنكرُ كون «ذوابل» واقعة في صدر البيت الثاني، و«ذوابل» الثانية وقعت في عجزه، وكذلك نواظر ونواضر، فهو كما قاله الصّفي بلا شُبْهة، ولا يقدح في ذلك كون أحد الظّامين ساقطة، إنّ لا يخرجهما ذلك عن كونهما متجانسين جناساً لفظياً غايته إمّا بنقص حرف أو بزيادة، وهو من باب الجناس بالاتفاق (٢).

خامساً: المقابلة

هي أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو معانٍ متوافقة، ثمّ بما يقابلها على الترتيب، كقوله تعالى: (فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً) [التوبة: ٨٢].

وقد دلّل الصّفي على المقابلة في قول الطّغرائي:

حلّو الفكاهة مرُّ الجِدِّ قد مُزجتْ بشدّة البأس منه رقة الغزل

فقال: «وفي بيت الطّغرائي من حُسن الصّناعة ما يشهد لقائله بفوز قدحه في البلاغة، فإنّه جمع فيه بين ثمانية أشياء: الحلاوة والمرارة، والفكاهة وهي المزاح والجِد، والقسوة والرّقة، والبأس والغزل، وهي ثمانية لم تجتمع لغيره بهذا الانسجام والعذوبة» (٣).

وقد استنتج الدّماميني أنّ الصّفي يقصدُ من هذا الكلام اشتمال البيت على مقابلة أربعة بأربعة، وهو — كما يرى — أمرٌ غير صحيح؛ لأنّ المقابلة هي ذكر المعاني المتوافقة على

(١) انظر: الدماميني، نزول الغيث: ص ٢٩٩.

(٢) ابن أقبرس، تحكيم العقول: ص ١٥٣ — ١٥٤.

(٣) الصّفي، الغيث المسجم: ج ١ ص ٢٨٢.

نسق، ثمَّ الإتيان بما يُقابل كل معنى منها، فقولُه: «حلو الفكاهة» مع قولُه: «مر الجد» فيه مقابلة اثنين باثنين، وكذلك: «شدة البأس» مع «رقة الغزل»، على أنَّ في التقابل بين البأس والغزل تسامحاً^(١).

ويرى ابن آقبرُس، أنَّ ظاهر عبارة الصَّقدي لا تتضمن التصريح بوجود مقابلة أربعة بأربعة، وإنما غايته أن قال: «جمع فيه بين ثمانية...»، وعدّها كما ترى من غير تعرُّض لأعداد التقابل^(٢).

(١) انظر: الدماميني، نزول الغيث: ص ٣٢٢.
 (٢) انظر: ابن آقبرُس، تحكيم العقول: ص ١٩٠.

المبحث الرابع: الذاتية والموضوعية في الخصومة

ترتبط ذاتية الناقد وموضوعيته بجانبين ظاهرين في ممارساته النقدية، وهما: الأحكام النقدية، واللغة النقدية، ولا يخفى على القارئ فيما سبق من نصوص أن الأحكام النقدية بين الدّماميني وابن آقبرس جاءت متذبذبة بين التعصّب والإصابة، كما ارتفعت وتيرة اللغة النقدية لتصل في بعض الأحيان إلى السخرية والشتّم والازدراء، ولعلّ من أبرز دلائل الانجراف وراء الذاتية والتعصّب، هو الخروج عن اللغة العلمية في النقد، والانزياح عن القضية النقدية، إلى شتم الذات والإشارة إلى قلة بضاعتهم في النقد.

أولاً: التحامل في الأحكام النقدية

سبقت الإشارة إلى أن الدّماميني قد تعصّب على الصّفيّ، وخطأه فيما يحتمل الصّواب، ومن النصوص الدالة على ذلك مما لم يسبق ذكره، ما ذهب إليه الصّفيّ من أن لامية العجم سُميت بهذا الاسم؛ تشبيهاً لها بلامية العرب؛ لأنها تضاهيها في حكمها وأمثالها^(١).

ويخطئ الدّماميني الصّفيّ في ذلك، متكلّفاً سبباً ينم عن تعصبه البيئي، فيقول: «أمّا الإضافة الواقعة في قولهم: لامية العرب، فمشعرة بالتعظيم والشرف للمضاف من جهة شرف المضاف إليه، إذ العرب هم أهل اللسان المبين، الراسخون أقداماً في البلاغة، مهرة البيان وفرسان الكلام وجهابذة الفصاحة، فلا جرم أن إضافة المقول إليهم توجب تشريفاً له وتثويهاً بشأنه، وأمّا العجم فليسوا بهذه المثابة، ولا قريب منها، بل هم أبعد الناس عن الفصاحة وأقلهم تحصيلاً لملكة اللسان القويم، لا يُنكر ذلك إلا جاهل أو مُعاند، ومن يكون بهذه الصّفة فكيف تدلّ الإضافة إليه على شرف، ولو قيل بدلالتها على العكس لكان صواباً»^(٢).

ويظهر من كلام الدّماميني شدة التكلّف، إذ من صرّح من العلماء بافتقار العجم إلى الشرف والفصاحة والأدبية، فعلى الرغم من عجمتهم، نجد منهم سادة أعلاماً، وقاماتٍ علمية لا ينكرها أحد، وأولهم سيبويه إمام النحاة، فقد كان فارسياً، وقد جعل العماد الأصفهاني في «خريدته» قسماً كبيراً خاصاً بشعراء العجم، ومن قبله كتاب «يتيمة الدهر» للثعالبي فيه من

(١) انظر: الصّفيّ، الغيث المسجّم: ج ١ ص ٢٧.

(٢) الدّماميني، نزول الغيث: ص ٢٣١ - ٢٣٢.

أشعار العجم الفصيحة ما يشهد لهم بمضاهاتهم العرب في ذلك، ثمَّ كيف يكون الصَّواب حملَ دلالتها على العكس، وفي هذا من التكلُّف ما لا يخفى.

وقد استنكر ابن أَقْبَرُس ما ذهب إليه الدَّمَامِينِي فقال: «ولا يتعلَّق متعلِّق من سياق كلام الصَّفدي في هذا المقام تفضيل العجم على العرب لساناً، حتَّى يصحَّ هذا التشنيع، وكفى بقوله: «تشبيهاً لها بلامية العرب» والمشبَّه به عند علماء البلاغة حقُّه أبلغ من المشبَّه غالباً، وأمّا من جهة الإضافة بالأمر المستعظم المستغرب منها في مقصوده وما دلَّ عليه كلامه: «إنَّ العجميَّ إذا ضاهى العربيَّ بلاغةً وفصاحةً ولساناً عربياً، وحُكماً معنوياً، كان ذلك بالغاً معنى التعظيم والشَّرَف»، فهذا ما قصدَ من معنى تعظيم الإضافة في هذا المقام، ولا يشكُّ في هذا مَنْ لَهُ معرفة بأساليب الكلام»^(١).

ثانياً: السخرية والتهكُّم

بالغَ الدَّمَامِينِي في السخرية من الصَّفدي والتهكُّم عليه، وازدراء مكانته العلمية لما وقع فيه من أخطاء ومزلق في شرحه للامية العجم، ومن أمثلة ذلك، ما وقع للصَّفدي عند شرحه قول الطُّغْرَائِي:

لَمْ أَرْتَضِ الْعَيْشَ وَالْأَيَّامُ مَقْبَلَةً فَكَيْفَ أَرْضَى وَقَدْ وَلَّتْ عَلَى عَجَلٍ

قال: «والدُّنيا قد يُقالُ لها شابَّةٌ وعجوز، بمعنى يتعلَّق بذاتها، وبمعنى يتعلَّقُ بغيرها، وهو حقيقة أنها من أوَّل وجود هذا النُّوع الإنساني إلى أيام إبراهيم صلوات الله عليه تقريباً تُسمَّى الدُّنيا شابَّةً، وفيما بعد ذلك إلى أوان بعثة نبيِّنا صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم تُسمَّى كهلة، ومن بعد ذلك إلى يوم القيامة تُسمَّى عجوزاً»^(٢).

وقد سخرَ الدَّمَامِينِي من قول الصَّفدي هذا، فقال متهكِّماً: «هكذا يكونُ الأدباء العارفون بلغة العرب، المُحكِّمون لمعنى الحقيقة والمجاز، هل هذا إلا هوسٌ وهذيان؟! قد صرَّح الأئمة بأنَّ الشباب حقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون فيه حرارته الغريزية مشبوبة، أي قوية مشتتة، وعبرَ عنه بعضُ اللغويين بأنَّ قال: «الشبابُ حدَاثةُ السَّن»، ومعلوم أنَّ ذلك إنّما يكونُ في الحيوان، وكذا الكهلُ والشَّيخُ والعجوزُ من الصِّفَات التي لا تُطلقُ حقيقةً إلا على حيوان،

(١) ابن أَقْبَرُس، تحكيم العقول: ص ٦٨.

(٢) الصَّفدي، الغيث المسجوم: ج ٢ ص ١٧٣ - ١٧٤.

فكيف يرضى عاقل لنفسه بأن يقول: الدُّنيا من أول وجود النوع الإنساني إلى آخره، ويُسطّر ذلك في كتاب يُنقل عنه جيلاً بعد جيل»^(١).

والحقُّ أنَّ الصَّقديَّ قد فارقَ المنهجَ العلميَّ في كلامه هذا، إذ لا دليل على ما قاله، لكنَّ الدِّمامينيَّ قد جاوزَ الحدَّ أيضاً في التَّهكُّم والسَّخريَّة من الصَّقدي، إذ لا يليقُ بإمام كالصَّقديَّ أن يُخاطبَ بمثل هذه اللغة الساخرة.

والعجيبُ أنَّ ابنَ أَقْبَرَس لا يعترفُ للدِّمامينيِّ بصحة ما ذهب إليه، فينجرفُ وراء حبه للصَّقدي، ليوجِّه مقصود كلامه بالتأويل، فيقول: «فَالزَّمانُ لازمٌ عقليٌّ غيرُ منفكٍّ عن هذا اللفظ، إذ لا يُعقلُ معناه بدونه، وإذا كان مدلولُ الشَّبَابِ هو الحداثَةُ مُطلقاً كما قال الجوهري، فكيف يتوجَّه الاعتراضُ إذ القربُ من الابتداء والتوسطُ والانتهاؤُ ممكن»^(٢)، ويبدو أنَّ ابنَ أَقْبَرَس قد تغافل عن مراد الدِّماميني، إذ الاعتراضُ ليسَ في مدلولِ الشَّبَابِ، ولا في دلالاته الزمانية، وإنما في هذا التقسيم الذي يشي بالخرافية، كون الدُّنيا إلى زمان إبراهيم عليه السلام شابة، وإلى زمان نبينا كهلة، وما بعده إلى يوم القيامة عجوز، فهذا أشبه بحكايات العجائز، ولا دليل عليه.

ومن عبارات الدِّماميني الساخرة، قوله عند الحديث على حُسن التعليل، في قول الطغرائي: «وشان صدقك...»، — وقد تقدّم —، قال الدِّماميني: «هذا أيضاً مما يدلُّ على أنَّ له مشاركة حسنة في فنِّ البديع»^(٣)، ومن عباراته التَّهكمية أيضاً في موضع آخر قوله: «هكذا تكونُ الإلزامات القوية»^(٤)، وقوله معقَّباً على قضية أخرى: «هذا أيضاً يدلُّ على معرفته بعلم الخط»^(٥)، ثم يلي ذلك بيان أوجه الخطأ في كلام الصَّقدي، وكان ينبغي على الدِّماميني أن يجرّد استدراكاته من مثل هذه الجمل الساخرة، فالحقُّ مقصودٌ لذاته، وليسَ من جهة قائله.

ثالثاً: حدة اللغة النقدية

إنَّ أوَّل ما يقفُ عليه المتلقِّي في هذه الخصومة هو عناوين التصانيف، إذ يلاحظُ حدة الإشارة في سيميائية العنوان، فالعنوان الأوَّل هو «نزول الغيث»، وهو يشي بتدني منزلة

(١) الدِّماميني، نزول الغيث: ص ٤٢٥ — ٤٢٦.

(٢) ابن أَقْبَرَس، تحكيم العقول: ص ٣٣٠.

(٣) الدِّماميني، نزول الغيث: ص ٤٧٢.

(٤) المصدر السابق: ص ٣٤٢.

(٥) المصدر نفسه: ص ٣٦١.

«الغيث المسجم»، وقد أشار الدماميني إلى ذلك، فقال: «رأيتُ أن أسمى هذه المناقشات بنزول الغيث؛ لأنها التي أنزلته إلى الحضيض، وأوقعته من اعتراضاته في الطويل والعريض»^(١).

وأما عنوان ابن أقبرس، فقد حملَ الحدةَ نفسها في الإشارة، وهو: «تحكيم العقول بأفول البدر بالنزول»، وهو يشيرُ إلى أفول وغياب البدر الدماميني، بنزوله في كتابه، وقد صرح ابن أقبرس بذلك فقال: «ولم ينبّه على أن نفس التسمية فيه من باب قلب المعنى الحسن إلى المستهجن، فحابه تعصّباً، وتحمل تغصّباً، فمال ميل البدر في المقول إلى أفق الأفول، ولم يرض حالة التوسط في المقال، ببراعة الاستهلال، فوقع في النقص بعد الكمال»^(٢).

وكذلك الأمر في عنوان كتاب ابن حجة الحموي: «بروق الغيث»، فقد قال في مقدّمته: «وكان الشيخ صلاح الدين قد سمى شرحه غيث الأدب الذي انسجم، ولكن ما انتظم له انسجام، وقد وسمت مختصري هذا ببروق الغيث وهي البروق التي تومض من سواد السطور في حنادس الظلام، ولم أورد له من غيث الأدب إلا ما تروى به أذواق من تأدّب؛ لئلا يقال إن في بروق هذا الغيث خلّب»^(٣)، وفي هذا كناية أن الجانب المضيء من «الغيث المسجم» قليل مثل بروق الغيث، وابن حجة الحموي استخلص هذه البروق في مختصره.

ولعلّ ابن حجة الحموي لم ينصف الصفدي في حكمه هذا؛ لأنه إنّما نقلَ شروح الصفدي اللغوية والإعراب والدلالات الكلية للأبيات مع تعليقات الصفدي النقدية، وتطبيقاته البلاغية، إضافة إلى مختارات من الشعر والنثر حسب ورودها في «الغيث»، وقدّم لكتابه بمختارات من كلام الدماميني في «نزول الغيث»، ونقلَ منه أيضاً نصوصاً وضعها في أماكنها خلال الشرح، ولم يعترض على أقوال الصفدي إلا في القليل النادر؛ لذلك فإنّ كتابه مختصر للغيث المسجم ممزوج باعترافات الدماميني ليس أكثر.

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفعت وتيرة الشتائم في أقوال الدماميني وردوده، وقد سبقَت الإشارة إلى ذلك، في غضون الدراسة، والهدفُ هنا التمثيل على ذلك بجملة من عباراته الحادة، التي تشي بتحامله وتعصّبه على الصفدي، على الرغم من كثرة ما كشف لنا من مزلق وأخطاء، ومن أمثلة ذلك مما اشتمل عليها كتابه، قوله في المقدمة أثناء حديثه عن الغرض من تأليفه: «ثم أردت في الوقت الحاضر تبكيث ذلك الكاذب الغائب، وقصدت النظر إلى وجهه مقالته بعين

(١) الدماميني، نزول الغيث: ص ٢٢٩.

(٢) ابن أقبرس، تحكيم العقول: ص ٦٣.

(٣) ابن حجة الحموي، بروق الغيث: ص ١ - ٢.

العائب والعائب، فكتبتُ في هذه الأوراق ما تيسر من الاعتراضات التي عرضتُ، والانتقادات الصحيحة التي أعلتُ المعاند وأمرضتُ»^(١).

ومن ذلك قوله: «لقد أبانَ هذا المعترضُ عن عجائب تنادي عليه بالفضيحة، ألهمنا الله رشدنا»^(٢)، وقال في موضع آخر: «لو استحي هذا الرجلُ ما سطرَ بقلمه في الكتبِ هذه الفضائح»^(٣)، وقوله أيضاً: «وأنتَ ترى هذا الرجل كيف فسّر الزائد بما يقتضي كونه حشواً، ثمّ مثل له بآية من كتاب الله سبحانه وتعالى، نعوذ بالله من الجهل»^(٤)، وقوله: «وهذه سقطة لا يغسلُ دنسَ عارها البحر»^(٥).

وكثيراً ما يشيرُ الدّماميني تلويحاً لا تصريحاً، إلى أنّ مجال اللغة عامة والنحو خاصّة مما أقمَ الصّفيّ فيه نفسه، ويظهرُ هذا من قوله: «ولو قصرَ هذا الرجلُ عن الدّخول فيما لا يعنيه لسلمَ من هذه المهالك التي توقّعه فيها مطالبه العجيبة»^(٦)، وقوله في موضع آخر: «وظاهرٌ أنّ ذلك خطأ نشأ من سوء الدّوق وعدم المعرفة بكلام القوم، والإعراض عن التدبّر لاصطلاحاتهم»^(٧)، وقوله ساخراً منه في موضع آخر: «هذا مما يدلُّ على رسوخ قدمه في علم التّصريف»^(٨).

أمّا ابن آقبرس، فكثيراً ما كان يشيرُ إلى تحامل الدّماميني وتعصبه، وأنّ مردّ ذلك هو الحسد، وفي ذلك يقول: «ولعلَّ هذا المتعقّب بظاهر كلامه مفتون، وباطنه من هذا الفاضل بالحسد والغلّ مشحون، وكفى الصّفيّ — رحمه الله — قول القائل:

ولا خلاكَ اللهُ من حاسِدٍ فإنَّ خيرَ الناسِ مَنْ يُحسَدُ

كفانا الله شرَّ الحاسدين، وحشرنا في زمرة العلماء العاملين»^(٩).

(١) الدماميني، نزول الغيث: ص ٢٢٩.
 (٢) المصدر السابق: ص ٢٩٦.
 (٣) المصدر نفسه: ص ٤٠٠.
 (٤) المصدر نفسه: ص ٤٣٤.
 (٥) المصدر نفسه: ص ٤٤٤.
 (٦) المصدر نفسه: ص ٣٠٣.
 (٧) المصدر نفسه: ص ٢٥٨.
 (٨) المصدر نفسه: ص ٢٧٠.
 (٩) ابن آقبرس، تحكيم العقول: ص ١٧٠.

ومن ذلك أيضاً قوله في خاتمة كتابه: «واعلم أن هذا المعترض لو أنصف من نفسه ورجع الحق إلى حسه، لاعترف أن ما في هذا الشرح من الصواب لا نسبة له كثيرة لما عدّه هو من الخطأ في زعمه المستراب... وهذا آخر ما قصدته لعنرات ذوي البيوت مقيلاً، واتخذت به العاقل خليلاً، وجعلت فحش قوله على ظلمه بعزّة هذه المواعظ ذليلاً، جمعنا الله وإياهم بدار كرامته، وكشف عن البدر بسبب الصّفيّ صدى كشف ظلامته»^(١).

ومن الجدير بالذكر أن ابن آقبرس قد تحلّى بالخلق العلمي، والتجرّد الموضوعي، ولم ينجرّف في لغته إلى الشتائم كما هو الحال عند الدّماميني، كما لم ينجرّف إلا في القليل النادر وراء ذاتيته دفاعاً عن الصّفيّ، وتبرئته مما ادّعاه عليه الدّماميني.

(١) ابن آقبرس، تحكيم العقول: ص ٤٢١ — ٤٢٢.

الفصل الخامس

الخصومة النقدية حول بديعية ابن حجة الحموي

الخصومة النقدية حول بديعية ابن حجة الحموي

المبحث الأول: بواعث الخصومة وأقطابها

تعددت الآراء حول مبتكر فنّ البديعيّات، فكان أمين الدين السليماني الإربلي (ت ٦٧٠هـ)، من أوائل الذين نظموا قصيدة ووظفوا في كلّ بيت منها نوعاً بديعياً^(١)، إلا أنّها لم تكن في مدح الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، وبلغ قوامها ستة وثلاثين بيتاً على رويّ اللام، ومطلعها:

بعض هذا الدّلال والإدلال حاليّ الهجر والتجنّب حاليّ

وكان أيضاً صفي الدين الحلّي، صاحب أول بديعية مكتملة بمفهومها الفنّي^(٢)، عارض بها قصيدة البردة، وبلغ قوامها مئة وخمسة وأربعين بيتاً، وهي كما يذكر في مقدّمة شرحها: «نتيجة سبعين كتاباً»^(٣)، ووسمها بـ«الكافية البديعية»، ومطلعها:

إن جئت سلّماً فسَلِّ عن جيرة العلم وافرّ السّلام على عُربٍ بذِي سَلَمٍ

وقد عاصره ابن جابر الهواري الأندلسي الأعمى (ت ٧٨٠هـ)، الذي نظم بعده^(٤) بديعية «الحلة السيرا في مدح خير الوري»، والمشهورة ببديعية العميان، لكنه أخلّ بنحو سبعين نوعاً من البديع، كان قد ذكرها الحلّي من قبله^(٥)، وقد بلغ عدد أبياتها مئة وسبعة وسبعين بيتاً، ومطلعها:

بطيّبة انزل ويَمِّم سيّد الأمم وانشرْ له المدح وانثرْ أطيّب الكلام

أمّا عز الدين الموصلي (ت ٧٨٩هـ) فكان تلميذاً لصفّي الدين الحلّي، وقد عارضه في بديعيته، بقصيدة قوامها مئة وتسعة وثلاثون بيتاً، وأربى عليه بالتزام التورية بمصطلح النوع

(١) انظر: موسى، أحمد إبراهيم (١٩٦٩م)، الصبغ البديعي في اللغة العربية، القاهرة: دار الكتاب العربي: ص ٣٧٩.

(٢) انظر: أبو زيد، علي (١٩٨٣م)، البديعيات في الأدب العربي، (ط١)، بيروت: عالم الكتب: ص ٧١.

(٣) الحلّي، صفّي الدين عبد العزيز بن سرايا (ت ٧٥٠هـ)، شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع، ط ٢، ١م، (تحقيق: نسيب نشاوي)، دار صادر، بيروت، ١٩٩٢م: ص ٥٥.

(٤) انظر: أبو زيد، (١٩٨٣م)، البديعيات: ص ٦٣ — ٦٤.

(٥) انظر: المرجع السابق: ص ٦٨.

البديعي، فكان عمله غاية في التكلف والتقل^(١)، وقد عُرِفَتْ بديعته باسم شرحها، وهو «التوصل بالبديع إلى التوصل بالشفيع»، ومطلعها:

براعتي تستهلّ الدّمع في العلم عبارة عن نداء المفرد العلم

وقد دأب الشعراء فيما بعد لمعارضة بديعية الحلّي^(٢)، إقراراً منهم أنه هو الذي أرسى حدود هذا الفن، بأن تكون البديعية منظومة طويلة في مدح النبي صلى الله عليه وسلم، من بحر البسيط، وعلى روي الميم، يوظف الشاعر في كلّ بيت منها نوعاً من البديع، فيكون شاهداً عليه^(٣).

ومن أبرز من عارض بديعيتي الحلّي والموصلي، ابن حجة الحموي، في قصيدته التي وسمها بـ«تقديم أبي بكر»، ملتزماً الشكل الفني لبديعية الحلّي، والتورية باسم النوع البديعي كما هو عند شيخه الموصلي، وجاءت بديعته في مئة واثنين وأربعين بيتاً، ومطلعها:

لي في ابتداء مدحكم يا عربّ ذي سلم براعة تستهلّ الدّمع في العلم

وقد شرحها شرحاً مطوّلاً، وسمه بـ«خزانة الأدب وغاية الأرب»، وعليه العديد من المختصرات^(٤)، كما شرحها من بعده عددٌ من الأدباء منهم البساطي (ت ٨٤٢هـ)^(٥)، وابن كنان الحنبلي (ت ١١٥٣هـ)، ووسمه بـ«المحاسن المرضية في شرح المنظومة البديعية»^(٦).

وليس الهدف هنا أن أورّخ لحركة التأليف في فنّ البديعيّات، ففي ذلك مؤلفات ودراسات عديدة، وإنّما أردت أن أوضح علاقة بديعية ابن حجة الحموي، ببديعيتين سابقتين لها، وهما بديعيتا الحلّي والموصلي، مع التأكيد، أن الحلّي قد رآه كثيرٌ من الدّارسين، مبتكراً لفنّ البديعيّات، وراسماً لحدوده، التي درج عليها كلّ من نظم بديعية من بعده.

(١) انظر: موسى، (١٩٦٩م)، الصيغ البديعي في اللغة العربية: ص ٣٧٩.

(٢) ممّن عارض الحلّي: شهاب الدّين أحمد العطار (ت ٨٠٠هـ)، ووسم بديعته: «الفتح الإلهي في مطارحة الحلّي»، وكذلك شعبان الأثاري (ت ٨٢٨هـ)، وله ثلاث بديعيات، أسماؤها: «بديع البديع في مدح الشفيع»، و«العقد البديع في مدح الشفيع»، و«عين البديع في مدح الشفيع».

(٣) انظر: أبو زيد، (١٩٨٣م)، البديعيات: ص ٤٦ — ٤٧.

(٤) انظر: الحبشي، (٢٠٠٤م)، جامع الشروح والحواشي: ج ١ ص ٤٥٢.

(٥) انظر: الباباني البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين (ت ١٣٩٩هـ)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ط ١، ٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت: ج ٢ ص ١٩٢.

(٦) منه نسخة في برلين برقم: (٧٣٦٦)، ورمز حفظها: (We.127)، وتقع في ٢٦٢ ورقة.

وتجدر الإشارة، إلى أنَّ ابن حجة الحموي لم يقتصر في بديعيته على المعارضة فحسب، بل نجده في «خزانة الأدب»، يَحْمِلُ على مَنْ سبقه مِنْ أصحاب البديعيات، فينتقد بديعياتهم، ويدَّعي تقدُّمه الفنِّي عليهم؛ ومن ذلك قوله: «هذا المصنَّف المبارك، أعني البديعية وشرحها، إذا ملكه متأدِّب شرفت نفسه عن النظر في غيره من تذاكر الآداب؛ لأنِّي ما تركت نوعاً من أنواع الأدب إلا أطلقتُ عنان القلم في ميادين الطروس، مستطرذاً إلى استيعاب ما وقع من جيده وورديته، ونصبت فيه البحث بين المقصرِّين والمجيدِّين، بيدَ أنَّي أقول وبالله المستعان: إنَّ العميان اختصروا جانباً كبيراً من البديع وما أجادوا النَّظْم فيما وقع اختيارهم عليه، والشيخ صفيِّ الدِّين الحلِّي أجاد في الغالب لخلاصه من التورية في تسمية النوع، ولكنه قصرَّ في مواضع نبَّهتُ عليها في مظانِّها، والشيخ عزُّ الدِّين رحمه الله قصرَّ في غالب بديعيته لالتزامه بتسمية النوع البديعي ومراعاة التورية، والبحثُ مقرَّرٌ مع كلِّ منهم في إجادته وتقصيره عند إيراد بيته على ذلك النَّوع الوارد»^(١).

وقد سمَّى ابن حجة الحموي بديعيته بـ«تقديم أبي بكر»، وفي هذا العنوان تورية مقصودة؛ ذات أبعاد مذهبية، فالعبارة ذات معنيين، القريبُ منها: هو التصريح بعقيدة أهل السنة والجماعة، في تقديم أبي بكر الصديق على سائر الصحابة ومن بينهم عليُّ بن أبي طالب، رضي الله عنهم أجمعين، لكن المعنى البعيد وهو المقصود، هو تقديم أبي بكر بن حجة الحموي على صفيِّ الدِّين الحلِّي، وقد لجأ ابن حجة إلى هذه التورية بهذه العبارة تحديداً، لأنَّ الحلِّي كان من كبار الشيعة الإمامية^(٢)، ومعروف تقديمهم عليّاً على أبي بكر الصديق رضي الله عنهما.

ولقد لاقت بديعية ابن حجة وشرحها صدًى في نفوس المتلقِّين، فانقسم الأدباء ما بين مقرِّطٍ مادح، وناقدٍ قادح، وممن مدحها الحافظ ابن حجر العسقلاني، فكتبَ عليها مقرِّطاً: «أشهدُ أنَّ أبا

(١) ابن حجة الحموي، خزانة الأدب: ج ٢ ص ٤٨٨.

(٢) انظر: الصنعاني، ضياء الدين يوسف بن يحيى (ت ١١٢١هـ)، نسمة السحر بذكر من تشييع وشعر، ط ١، م ٣، (تحقيق: كامل سلمان الجبوري)، دار المؤرخ العربي، بيروت، ١٩٩٩م: ج ٢ ص ٣٤٩، أمّا عز الدين الموصلي الحنبلي فلم يكن شيعياً، إذ لم أقف على مصدر يثبت تشييعه، انظر: النجدي، محمد بن عبد الله بن حميد (ت ١٢٩٥هـ)، السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، ط ١، م ٣، (تحقيق: بكر أبو زيد وعبد الرحمن العثيمين)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م: ج ٢ ص ٧٣٦.

بكرٍ مقدّمٍ على أنظاره ولا أعدلُ في هذه الشهادة من أحمد^(١)، وأجزمُ برفعة قدره على مَنْ انتصبَ لهذا الفن ولا أبلغُ من حاكمٍ يشهد^(٢).

وأما شرحها الموسوم بـ«خزانة الأدب»، فقد كتبَ بخطّه على نسخة منها: «وهو مجموع أدبٍ قلَّ أنْ يوجدَ في غيره، ولعلَّ مقتنيه يستغني عن غيره من الكتب الأدبية، ولو لم يكن فيه إلا جودة الشواهد لكلِّ نوع من الأنواع مع ما امتاز به من الاستكثار من إيراد نوادر العصريين، فإنَّ مقتنيه مرتفعٌ عنه كلفة العارية، وهذا وحده مقصودٌ لكلِّ حاذق^(٣)».

وكانَ بدرُ الدِّين الدِّماميني من أبرز المعجبين ببديعية ابن حجة، فكتبَ عليها مقررّاً: «شرطتُ على الناظر في أبيات هذه البديعية السُّنية، أنْ يبدأ بتقديم أبي بكرٍ ويصرفَ لجهته ما هو معلومٌ من الشَّهادة السُّنية، علماً بأنه الإمام الذي لا شكَّ في علوِّ قدره، ولا مزيةَ لسبقه في إحراز الفضل ولكن بشيءٍ وقرَّ في صدره، لقد أظهرَ من زوايا بديع الأدب خبايا، وجرَّد جيوشَ بلاغةٍ لا تعباً بالحلي ولو انتصرَ من أبيه بسرايا، وأمّا العزُّ فقد باءَ بالذلِّ لتعقيد تركيبه وقلقه، وثيَّدَ بسلاسل حروفها إلى مصرعه وكانت ميمُ الرويِّ غلا في عنقه^(٤)».

وكذلك اتصل الأمرُ بالإمام شمس الدِّين الجزري الشافعي (ت ٨٣٣هـ)، فكتبَ تقریظاً على البديعية:

«ألم ترَ أنَّ السيفَ ينقصُ قدره إذا قيلَ إنَّ السيفَ أمضى من العصا

ولا شكَّ أنَّ أبا بكرٍ هو المقدّم، والقولُ قوله والحُكْمُ حكمُ مسلمٍ، وهو بكلِّ فضلٍ أولى وأحق، وإذا قضى في بديعيته بصوابٍ فالثالثة تقضي بالحق^(٥)».

(١) في قوله: «أبا بكر» و«أحمد» هنا تورية، فالمعنى القريب هو أنَّ سيدنا محمداً وهو أحمد صلى الله عليه وسلم فضلُ أبا بكر الصديق على جميع الصحابة، أما المعنى البعيد وهو المقصود فهو أنَّ أحمدَ وهو ابن حجر العسقلاني شهد لأبي بكر ابن حجة الحموي بالتقديم على غيره.

(٢) السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)، الجواهر والذُرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، ط ١، ٣، (تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد)، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٩م: ج ١ ص ٢٩٥، و ج ٢ ص ٧٢٨، وله تقریظ آخر عليها: ج ٢ ص ٧٣٠ — ٧٣١.

(٣) حاجي خليفة، كشف الظنون: ج ١ ص ٢٣٣.

(٤) ابن حجة الحموي (ت ٨٣٧هـ)، تقيُّ الدِّين أبو بكر بن علي، ثبوت الحجة على الموصلي والحلي لابن حجة، مخطوطة برلين، ألمانيا، رقم: (٧٣٦٩): الورقة ٣ب.

(٥) المصدر السابق: الورقة ١٤ — ١٥ب.

وقد عقّب ابن حجة الحموي على هذه التقارير مؤكّداً على أحقيته في التقديم على الحلّي والموصلي، فقال: «هذه الأئمة الثلاثة قد حكمت للعبد بصحة ما ادّعاه، ولم يستعنّ بعد ذلك على زور كل معاندٍ بغير الله»^(١).

ولعلّ السّخاوي (ت ٩٠٢هـ) أيضاً كان من المعجبين ببديعية ابن حجة وشرحها، ويظهر هذا من قوله: «وعمل البديعية متابعاً للحلّي على طريقة العزّ الموصلي من التورية باسم النّوع البديعي في البيت، وسماها «تقديم أبي بكر»، وهي تسمية بديعة في معناها للاتفاق في اسمه واسم الصّدّيق رضي الله عنه، وشرحها في ثلاث مجلدات أبدع فيه ما شاء، وقرّطه له العلماء»^(٢).

وكذلك أعجب بها جلال الدّين السيوطي (ت ٩١١هـ)، وعارضها ببديعيته الموسومة بـ«نظم البديع في مدح الشّفيع»، وقال في مقدّماتها: «فهذه بديعية مدحت فيها من وجب على الخلق امتداحه، وتحلّى بقلائد أوصافه الكرام مدّاحه، معارضاً بها بديعية الشاعر الماهر تقيّ الدّين أبي بكر بن حجة في التورية بالنوع البديع [كذا]، ضارعا إلى الله تعالى أن يمنّ عليّ بالتحلّي بأجمل الأوصاف، والتخلّي عن التكلّف والاعتساف»^(٣).

ولعلّ عائشة الباعونية (ت ٩٢٢هـ)، أيضاً ممن أعجب ببديعية ابن حجة الحموي، وهذا يظهر من كثرة الاستشهاد بأقواله في شرحها لبديعتها الموسومة بـ«الفتح المبين في مدح الأمين»، وهي لا تذكره إلا بقولها: «قال العلامة ابن حجة»^(٤).

ويبدو أنّ زهوَ ابن حجة الحموي بنفسه^(٥)، وادّعاه التقدّم في فنّ البديعيات، وكثرة نقده لبديعيات الحلّي والموصلي والعميان والخطّ من قيمتها، «لاعتقاده في بديعيته أنها تضمّ من أبار الأفكار وغواني المعاني، ما لم يُنح للذين سبقوه، في حين أنّ لهم عليه سابقة الفضل، وربّما لم يقصّروا عنه، أو أنه لم يطلّ عليهم، بما أتى به ممّا يعرفه كل من طالع تلك الخزانة، التي لا

(١) ابن حجة الحموي، ثبوت الحجة: الورقة ٤ب.

(٢) السّخاوي، شمس الدّين محمّد بن عبد الرّحمن (ت ٩٠٢هـ)، الضّوء اللامع لأهل القرن الثّاسع، ط ١، ٦م، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م: ج ١١ ص ٥٤ - ٥٥.

(٣) السيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، نظم البديع في مدح خير شّفيع، ط ١، ١م، (تحقيق: علي معوّض وعادل عبد الموجود)، دار القلم العربي، حلب، ١٩٩٥م: ص ٤٥.

(٤) انظر: الباعونية، عائشة بنت يوسف بن أحمد (ت ٩٢٢هـ)، الفتح المبين في مدح الأمين، ط ١، ١م، (تحقيق: عادل العزاوي وعباس ثابت)، دار كنان للطباعة، دمشق، ٢٠٠٩م: ص ٢٧، ٣٠، ٣٢، وكذلك في بقية الكتاب.

(٥) قال السخاوي في صفة ابن حجة: «كان إماماً عارفاً بفنون الأدب، متقدّماً فيها، طويل النّفس في النظم والنثر، حسن الأخلاق والمروءة، مع بعض زهو وإعجاب». السخاوي، الضّوء اللامع: ج ١١ ص ٥٣.

ننكرُ أنها جمعتْ شئى الفوائد، ولكنه ملاًها بالمفاخرة والمناجزة وغمط حقَّ المتقدمين، فحقَّ عليه النقد من هذه الناحية»^(١).

ولا مرأى في أنَّ خصومَ ابن حجة كانوا أكثرَ من أنصاره، فما أن انتهى من تأليف كتابه «خزانة الأدب»، سنة (٨٢٦هـ)، حتَّى أخذ معاصروه ينعتون بديعته بتأخير أبي بكر، واتَّهموه بأنه لم يزدْ عن سرقة أبيات من سبقه من أصحاب البديعيات وسرقة أفكارهم في شروحهم^(٢).

ومن أبرز هؤلاء الخصوم صديقه شمس الدين النَّواجي، الذي تنكَّر له بعد إقالته من منصبه في ديوان الإنشاء، فألف في دمياط سنة (٨٣٠هـ)^(٣) كتاباً بعنوان: «الحجة في سرقات ابن حجة»، بالغ فيه في الحطِّ والتَّحامل عليه، وقد أشارَ إلى ذلك السَّخاوي فقال: «وعملَ كتاباً سمَّاه الحجة في سرقات ابن حجة، وربَّما أنشأ^(٤) الشَّيءَ ممَّا نظمته النقيُّ وعزاه لبعض من سبقه، إلى غير ذلك ممَّا تحاملَ عليه فيه، وقد جُوزيَ على ذلك بعد دهر، فإنَّ بعض الشعراء صَنَّف كتاباً سمَّاه قبح الأهاجي في النواجي، جمع فيه هجوَّ من دبَّ ودرج»^(٥).

ولا شكَّ أنَّ النَّواجي قد بالغَ في شتم ابن حجة الحموي والحطِّ عليه، ويظهر هذا من مقدِّمة كتابه، إذ قال: «فلما نزلَ بمصر من المُصاب، وحلَّ بأهلها ما حلَّ من أليم العذاب، من دخول ابن حجة المشؤوم إليها، وتسَلَّطه بذنوب أهلها العظيمة عليها... فإذا هو قد بدَّلَ نعمة الله بالكفران، وخان معاملته في خلته والله لا يحبُّ كلَّ خَوَّان، إنَّ دُكرَ المتقدمون استطالَ بلسانه، أو المتأخرون اعترضَ بقلَّة فهمه وبيانه ... هذا وإنَّ افتِرَّ أحدٌ عن بيت، اختلسه، وأدعى ببرودة ألفاظه أنه مخترعه ومنشئه ... وكَم شَنَّ الغارة على أدباء عصره، فأخلى أبياتها العامرة من السَّكان ... واستخرتُ الله تعالى في تصنيف هذا الكتاب وبيان ما وقع من الخطأ معتقداً أنه الصواب، منبِّهاً فيه على جميع سرقاته، مجرِّساً^(٦) به على رؤوس الأشهاد ... ليعلمَ ذوو الأدب أنه عريٌّ عن الأدب، ويتحقَّق أنباءُ الكُتَّاب، أنه حريٌّ أن يُردَّ إلى الكُتَّاب»^(٧)، ولم يقتصر

(١) ابن جابر الهواري، شمس الدين محمد (ت ٧٨٠هـ)، بديعية العميان المسماة الحلة السيرا في مدح خير الوري، ط ١، (تحقيق: عبد الله مخلص)، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٧هـ: ص ٤ (مقدِّمة التحقيق).

(٢) انظر: الرِّبداوي، محمود (١٩٨٢م)، ابن حجة الحموي شاعراً وناقداً، (ط ١)، دمشق: دار قتيبة: ص ٢٠١، ٢٠٤.

(٣) كذا وردتْ سنة الفراغ من تأليف الكتاب في مخطوطة المكتبة الرضوية طهران، برقم: (٢٠ أدبيات). انظر: عبد الهادي، حسن محمد (٢٠٠١م)، مؤلفات شمس الدين محمد بن حسن النَّواجي، ط ١، عمَّان: دار الينابيع: ص ٣٠.

(٤) كذا في الأصل، ولعلَّ الصَّواب: أنشد.

(٥) السخاوي، الضوء اللامع: ج ٧ ص ٢٣١.

(٦) «التَّجريس بالقوم: التَّسميع بهم والتَّثديد». الزبيدي، تاج العروس، مادة (جرس)، ج ١٥ ص ٤٩٦.

(٧) النَّواجي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ٧١ — ٧٤.

التّواحي في نقده على بديعية ابن حجة، بلْ تجاوز ذلك إلى بقية أشعاره، حتّى جرّده من التحلّي بصفة الأديب.

وقد امتدتْ الخصومة النقدية حول بديعية ابن حجة الحموي، إلى القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين، فألّف محيي الدّين عبد القادر الحسيني الطّبري (ت ١٠٣٣هـ) رسالة بعنوان: «عليّ الحُجّة بتأخير ابن حجة»، وكذلك أبو بكر العلوي الحضرمي (ت ١٣٤١هـ)، رسالة بعنوان: «إقامة الحُجّة على التقيّ ابن حجة»^(١).

وقد أخذتْ هذه الخصومة منحىً آخر عند بعض الأدباء، فألفوا رسائلَ في هجاء ابن حجة الحموي، من بينها رسالة «سوط العذاب على شرِّ الدّواب» لزين الدّين عبد الرحمن بن محمد الخراط المروزي (ت ٨٤٠هـ)، ورسالة «حوائج العطار في عقر الحمار» لشرف الدين يحيى بن أحمد بن العطار الكركي (ت ٨٥٣هـ)، وقد ردّ ابن حُجّة على الرسالة الثانية برسالة هجائية سمّاها: «لزقة البيطار في عقر يحيى بن العطار»^(٢).

وتشتملُ كتب التراجم التي تؤرّخُ لهذه الحقبة، على طائفة من المقطوعات الهجائية بين ابن حجة وخصومه، ومن ذلك قول البدر البشتكي في هجائه ساخرًا من صبغه للحيته:

صبيغٌ دعاويه لا تنتهي يُخطي الصّوّابَ ولا يشعرُ
تفكّرتُ فيه وفي ذقنه فلم أدر أيُّهما أحمرُ^(٣)

وقد انتصرَ ابن حُجّة الحموي لنفسه، فألّف كتاباً في إثبات تقدّمه على الحلّي والموصلي، وسمّاه بـ: «ثبوت الحُجّة على الحلّي والموصلي لابن حجة»، انتهج فيه منهجَ الموازنة بين البديعيات الثلاث، قال في مقدّمته: «أمّا بعد حمد الله الذي قدّم أبا بكر وأثبت حُجّة تقديمه، والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمّدٍ الذي أدبه ربُّه فأحسنَ تأديبه لإكرامه وتعظيمه، فإنّي رأيتُ الإطالة تُعيقُ سهام المقاصد عن استيفاء الأصول إلى بلوغ الغرض، وجُملة القصد هُنا استدعاء نقاد الأدب إلى الفرق بين الجوهر والعرض، وما ذاك إلا أنّ الشيخ صفيّ الدّين الحلّي والشيخ

(١) الرسالة الأولى منها نسخة في برلين برقم: (٧٣٨١)، والثانية في الأزهرية [٥٧٦] ١٢١٨٧ لغة، ولم نقف على هاتين الرسالتين لأنهما خارجتان عن إطار الدراسة الزماني.

(٢) انظر الرسائل الثلاث على الترتيب في مخطوطة تشستريبيتي رقم: (٣٩١٢)، ضمن مجموع، الأوراق: (٩٣) — ١٠٥ (ب)، وقد تناولها الدكتور محمد رضوان الداية، في دراسة بعنوان: من واقع حال الأدب والنقد الأدبي في العصر المملوكي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٨٤، ج ٢، ص ٣٣٥ — ٣٦٢.

(٣) السخاوي، الضوء اللامع: ج ١١ ص ٥٤.

عز الدين الموصلي — رحمهما الله تعالى — تقدّمانى في نظم بديعيتين، وثبوت حجج النقد عليهما يأتي مع اقتطاف ما أثمر لهما من جنى الجنتين، فإنّ بديعيتي التي سمّيتها تقديم أبي بكر أجمع أئمة الأدب على أنّها قبلة، وقالوا: لم نلتفت مع صحّة هذا التقديم إلى شيعة الموصل^(١) والحلة^(٢).

ومهما يكن من أمر، فإنّ الباعث الأساسي وراء هذه الخصومة، هو زهو ابن حجة بنفسه وغمطه فضل من سبقه من الأدباء، وادّعاؤه التقدّم على الحلّي والموصلي وابن جابر الهواري، إضافة إلى ما تخلّل ذلك من أسباب شخصية، مردّها إلى الخلافات بينه وبين أدباء عصره في قضايا لعلها ترتبط بوظيفته في ديوان الإنشاء، الذي وصل فيه إلى أعلى المراتب، خلفاً لعائلة بني فضل الله العمري، الأمر الذي يزيد من عدد حاسديه، وقد أدّت هذه الخصومة الشخصية إلى خصومة أدبية، تجلّت في ظهور رسائل المهاجاة، وهي خارجة عن خطة هذه الدراسة.

(١) سبق أن أگدّت أنّ الموصلي لم يكن شيعياً، والعبارة هنا تعني أنصاره من أهل الموصل، أمّا شيعة الحلة فيمكن حملها على معناها الظاهر، أو بمعنى أنصار الحلّي.

(٢) ابن حجة الحموي، ثبوت الحجة: الورقة ١٢ — ٢ب.

المبحث الثاني: موقف النّواحي من بديعية ابن حجة الحموي

سبقت الإشارة إلى أنّ النّواحيّ لم يقتصر في كتابه «الحجة في سرقات ابن حجة»، على نقد بديعية ابن حجة الحموي فحسب، وإنّما طال النّقد ديوانه وأشهر قصائده في مدح فضلاء زمانه، في حين أنّه أغفل التعرّض لشرح البديعية بالنقد، واكتفى بقوله: «واعلم أنّ ابن حجة وضع على بديعته هذه شرحاً عجيباً، والتزم فيه أن يورد أبيات أصحاب البديعيات عند الفراغ من الكلام على بيته، فيذكر بيت الحليّ ثمّ الموصلي ثمّ بيت العميان، إن كان نظماً^(١) ذلك النّوع، ثمّ يعيد بيته ثانياً، وربّما أعاد بيت الحليّ وبيت العميان، ولم يتعرّض لبيت الموصلي أصلاً، لما علم أنّه أغار عليه، فرام التّستر بكلّ ما أمكن، ويأبى الله إلا ما أراد»^(٢).

واستأثرت قضية السرقات الشعرية بنصيب الأسد من جملة انتقادات النّواحي لبديعية ابن حجة، ولحق ذلك جملة من المآخذ اللفظية والمعنوية والتركييبية.

المطلب الأوّل: سرقات ابن حجة الحموي في بديعته

أولاً: البديعية بين السرقة والإبداع

صرّح ابن حجة أنّه عارض ببديعته «تقديم أبي بكر»، ببديعية الصفيّ الحليّ «الكافية البديعية»، ملتزماً طريقة العزّ الموصلي في التورية باسم النّوع البديعي، ومن الغريب أن نجده قد ادّعى التقدّم الفنّي والإبداع، بدلاً من التقليد والاتباع، فهل كان ابن حجة مبدعاً، بحيث يستحقّ التقدّم على الحليّ والموصلي، على الرغم من تقليدهما؟!.

من المعلوم أنّ المعارضة هي: أن ينظم شاعر قصيدة على وزن وروي قصيدة شاعر آخر، فيجاريه في لفظه ويباريه في معناه^(٣). وقد تحدّث الصنعاني عن المعارضة بمزيد من التفصيل، فقال: «اعلم أنّ المعارضة ليست من هذا النّمط بشيء ولا تُعتبر في المعارضة بالمعاني، وإنّما العبرة باللفظ في الفصاحة والبلاغة بأنواعها، فلو كان المُعارض يأخذ معنى ما

(١) كذا في الأصل، ولعله يقصد هنا الموصلي والحلي فقط.

(٢) النواحي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ٨٥ — ٨٦.

(٣) انظر: مطلوب، (١٩٨٩م)، معجم النقد العربي القديم: ج ٢ ص ٣٠٥.

يعارضُ فيه، ويكسوه ألفاظاً من عنده، ويستعينُ ببعض ألفاظه لكانَ هذا احتذاءً وسرقة ولم يكنْ معارضةً، وكانَ يظهرُ للناس سقوطَ المعارض وخذلانه وافتضاحه»^(١).

إذن، على الشاعر المعارض أنْ يقلّد القصيدة المعارضة في بنائها الفني، أي: الوزن والقافية، وعدد الأبيات، إضافة إلى المضمون (موضوع القصيدة)، وعليه لكي يكون مبدعاً أنْ يبتعدَ عن المعاني المطروقة في القصيدة المعارضة فضلاً عن ألفاظها وتراكيبها، وبذلك يكون عمله على الرغم من الاتباع في الشكل الفني، عملاً أدبياً فنياً راقياً، يستحق أن يضاهاه الأصل المعارض، ويُشهد له بالتقديم.

ولعلّ هذا المعيار هو الذي حدا بالنّواجي أنْ يجردَ ابن حجة الحموي من جميع السمات الإبداعية، بل عدّه مقصراً لكثرة ما اعتورَ بديعيته من سرقات صريحة، وأخطاء لفظية ومعنوية، جعلتْ منها أنموذجاً للقصيدة الرديئة، ولعلّه قد بالغَ في ذلك، وحمله تعصُّبه وكرهيته له أنْ يغمط ابن حجة حقّه، فقد نالَ بقصيدته إعجاب أئمة أدباء، سبقت الإشارة إليهم.

وقد أنكر النّواجي أنْ تصلَ بديعية ابن حجة لمرتبة المعارضة، لكثرة ما وقع فيها من سرقات، ويظهر ذلك من تعليقه على قول عزّ الدين الموصلي في بديعيته:

قالوا هو البحرُ والنّفريقُ بينهما إذْ ذاكَ غمٌّ وهذا فارحُ الغمِّ

قال: «أخذه ابن حجة أيضاً فقال:

قالوا هو البدرُ والنّفريقُ يظهرُ لي في ذاكَ نقصٌ وهذا كاملُ الشّيم

غاية ما فيه أنه وضعَ (البدر) موضعَ (البحر)، والمطابقة في (النقص) و(الكامل) موضعَ الجنس بين (الغم) و (الغمم)، فليت شعري كيفَ يصحُّ أنْ يكونَ معارضاً له»^(٢).

ومن أمثلة ذلك أيضاً، قول عزّ الدين الموصلي:

في معرض الدّم إنْ قيلَ المديحُ فهمُ لا عيبَ فيهمُ سوى الإعدامِ للنّعم

(١) الصنعاني، ضياء الدين يوسف بن يحيى (ت ١١٢١هـ)، نسمة السحر بذكر من تشيع وشعر، ط ١، ٣م، (تحقيق: كامل سلمان الجبوري)، دار المؤرخ العربي، بيروت، ١٩٩٩م: ص ٥٦.

(٢) النواجي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ٩٤.

فغَيَّرَ ابنُ حجة بعض ألفاظه فقال:

في معرض الذمِّ إن رُمِتَ المديحَ فقلْ لا عيبَ فيهم سوى إكرامٍ وقدهم

ويبدو أنَّ ابنَ حجة قد انتهجَ طريقةَ الموازنة^(١) بين أبياته وأبيات الموصلي، فعمد لتغيير بعض الألفاظ بما يكافئها في الوزن والمعنى، وفي بعض الحالات كان التشابه كبيراً بين بيت ابن حجة وبيت الموصلي، مما عدّه النّواجي سرقة وليس معارضة.

وقد اجتهد النّواجي في الحديث عن سرقات ابن حجة، بأن يظهره مقصراً عن البيت المسروق؛ لأنَّ «من أخذ المعنى واللفظ برمتهما، أو أخذ المعنى فشوّه جماله، أو أساء معرضه لزمه عيبُ السَّرقة ومذمة القصور»^(٢)، ومن أمثلة ذلك قول ابن حجة في مطلع بديعته:

لي في ابتدا مدحك يا عرّبَ ذي سلّم براعة تستهلّ الدّمع في العلم

أخذه من مطلع بديعية الموصلي:

براعة تستهلّ الدّمع في العلم عبارة عن نداء المفرد العلم

وقد عبّ النّواجي على هذا الأخذ، فقال: «فانظر كيف أساء الأدب على شيخه، وسرق نصفَ مطلعهِ بحروفه، وفاته هُنا جناسان: (براعة) و (عبارة)، و (العلم) و (العلم)، وارتكب ضرورة قصر الممدود وهو قوله: (في ابتدا)»^(٣).

إذن، فالنّواجي يرى أنَّ ابن حجة قد قصّر في مطلعهِ عن مطلع الموصلي، فصدر بيتُهُ تكريراً لعجز بيت الموصلي، ووجهُ تقصيره إفاتته الجناسين، وما ارتكبه من ضرورة قصر الممدود، وعليه فإنّه يُعربُ بذلك عن معياره البديعي في المفاضلة، فالجناس يُعلي من شأن البيت، والكثافة الجناسية، تجعله يرتقي على الأبيات أحادية الجنس، فضلاً عن أنَّ الضرورات تضعفُ الشعر، وتخرجُ به عن جادة الإجابة.

(١) الموازنة: من مصطلحات السرقات الشعرية، وتعني: أن يأخذ الشاعر بنية الكلام، ويجعل مكان كل لفظة ما يكافئها في المعنى والوزن. انظر: طبانة، بدوي (١٩٨٦م)، السرقات الأدبية، بيروت: دار الثقافة: ص ٦٠.

(٢) مصطفى، عبد المطلب (١٩٨٤م)، اتجاهات النقد خلال القرنين السادس والسابع الهجريين، (ط١): دار الأندلس: ص ١٢١.

(٣) النّواجي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ٨٥.

وتظهرُ عناية النواجي بالبديع أيضاً في تفضيله قول الموصلي:

لَقَدْ تَهَكَّمْتُ فِيمَا قَدْ نَصَحْتُكَ مِنْ قَوْلِي بِأَنَّكَ ذُو عِزٍّ وَذُو كَرَمٍ

على قول ابن حجة:

ذَلَّ الْعِذُولُ بِهِمْ وَجُدًّا فَقُلْتُ لَهُ تَهَكُّمًا أَنْتَ ذُو عِزٍّ وَذُو شَمَمٍ

وعلة التفضيل تكمنُ في فوات بديع الاقتباس الذي أشار إليه الموصليُّ من قوله تعالى: (ذَقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ)^(١).

وليسَ من المستبعد أن نقول: إنَّ النواجيَّ انتهجَ المقارنة بين أبيات ابن حجة، والأبيات التي استلَّ معانيه وألفاظه منها، بهدف إثبات تقصير ابن حجة في سرقة، ويظهرُ هذا في معرض استحسان النواجي لقول ابن بُبَاة:

أَفْدِي إِمَامًا حَلَّتْ صَنَائِعُهُ بَيْتِي وَجَيْدِي وَشَدَّتِي وَفَمِي

لفظة (حَلَّتْ) بتشديد اللام مشتركة بين أربعة معانٍ، كلُّها مرشَّحٌ لها في ألفاظ عجز البيت، فبيتي ترشيح للحلول، وجيدي للحلي، وشَدَّتِي للحلُّ الذي هو ضدُّ العقد، وفَمِي للحلاوة. ويرى النواجي أنَّ ابن حجة قد أغارَ عليه، وأخذَه بقافيته ومعناه وغالب ألفاظه، فقال:

أَوْصَافُهُ الْغَرُّ قَدْ حَلَّتْ بِتَوْرِيَةٍ جَيْدِي وَعَقَدَ لِسَانِي بَعْدَ ذَا وَفَمِي

لكن سقط من اختلاسه لفظة (بيتي) وهي أحد أركانه الأربعة، وجعل بدلاً منها لفظة (بعد ذا) التي هي — كما يراها النواجي — أثقلُ على القلوب من روحه^(٢).

وهكذا فإنَّ النواجيَّ أرادَ أن يبيِّن أنَّ ابن حجة لم يحسن المعارضة، فهو مقلِّدٌ مقصِّرٌ، انتهجَ سرقة الألفاظ والمعاني، وكانت النتيجة أن قصرَ عن الأبيات المعارضة، مما أوجب تأخيرَه عن الحلِّي والموصلي لا تقديمه.

(١) انظر: النواجي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ٩١.

(٢) المصدر السابق: ص ٩٧.

ثانياً: أنماط سرقات ابن حجة الشعرية

تعددت أنماط السرقات في بديعية ابن حجة، وقد كشف النّواحي عن عشرات الأبيات المسروقة، باللفظ، أو بالمعنى، أو باللفظ والمعنى، ولم يكتف بذلك، بل اجتهد في الكشف عن أوجه التقصير عن البيت المسروق منه، مما يجعل السرقة من أسوء أنواع السرقات.

النمط الأول: سرقة اللفظ

لعلّ في الأمثلة السابقة ما يشير إلى السرقات اللفظية التي وقعت في البديعية، ومن أمثلتها أيضاً قول ابن حجة:

برئت من أدبي، والعز من شيمي إن لم أبرّ بنأي عنهم قسمي

وهو مسروق بلفظه مع بعض التغييرات الطفيفة من قول عز الدين الموصلي في بديعته:

برئت من سلفي، والشّم من هممي إن لم أدن بئقي مبرورة القسم^(١)

النمط الثاني: سرقة المعنى

كثيراً ما يشير النّواحي إلى السرقات المعنوية في البديعية، دون أن يعلّل ذلك مكتفياً بملاحظة المتلفّي عند الموازنة بين بيت ابن حجة والبيت المسروق منه، ومن أمثلة ذلك قول ابن حجة:

وأسودّ الخال في نعمان وجنته لي منذرٌ منه بالتّوجيه للعدم

أخذه من الغصن الأول في زجل للغباري (ق ٨هـ)، وهو:

خالك النّجاشي الأسود مدّ بان في شقيق الثّعمان^(٢)

فلم يبيّن النّواحي وجه السرقة، ولعلّ المعنى المسروق هنا هو تشبيه الخال بالزنجيّ الأسود أو النجاشي، وتشبيه الوجنة بالشقيق الأحمر لحمرتها، وابن حجة أضاف إليه الإشارة إلى

(١) انظر: النواحي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ٩٤.

(٢) انظر: المصدر السابق: ص ٩٣.

قصة النعمان الشهيرة في يومي بؤسه ونعيمه، فكانَ هذا الخال الظاهر في الوجنة الحمراء زنجي أسود ينذرُ مَنْ رآه بالعدم والهلاك.

وكذلك تظهرُ السرقة المعنوية أيضاً في قول ابن حجة:

وردَّ شمس الضُّحى للقوم خاضعةً وما ليوشعَ تلميحَ بركبهم

أخذه من قول أبي تمام:

فردَّت علينا الشمسُ والليلُ راغماً بشمسٍ لهم من جانبِ الخدر تطلعُ
فوالله لا أدري أحلامُ نائمٍ أَلَمَّتْ بنا أم كانَ في القوم يوشعُ^(١)

وأغفل النَّواجيُّ كذلك بيان المعنى المسروق، واكتفى بملاحظة المتلقِّي، ولعلَّ المعنى المسروق هو الإشارة إلى حادثة حبس الشمس بأمر من نبي الله يوشع بن نون أثناء غزوته^(٢).

النمط الثالث: سرقة اللفظ والمعنى

من أمثلة سرقات ابن حجة باللفظ والمعنى، قوله:

قالوا اصطبرْ قلتُ صبري ما يُراجِعني قالوا احتملْ قلتُ مَنْ يقوى لصدِّهم

أخذ صدره بلفظه ومعناه من قول الحلبي في بديعته:

قالوا اصطبرْ قلتُ صبري غيرُ ممتنع قالوا اسلهمْ قلتُ ودِّي غيرُ منصرم

وقد عقَّب النَّواجي على هذه السرقة فقال: «وأما النصف الثاني فأمره قريب، بل البيت بكماله ليس أهلاً للنظر فيه، فضلاً عن أن يُسرق، وكان أولاً قال:

وفي مُراجعتي بالعدل قالَ أفقُ فقلتُ قد زاد سُكري عند ذكرهم

فقلتُ له هذا معنى سافل، فغيَّره إلى ما هو عليه الآن، كما تراه»^(٣).

(١) انظر: النواجي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ٩٦.

(٢) هي قصة صحيحة ثابتة في صحيح البخاري: (٣١٢٤)، وصحيح مسلم: (١٧٤٧).

(٣) النواجي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ٩٢.

المطلب الثاني: عيوب بديعية ابن حجة

بيّن النّواجيُّ عدداً من العيوب اللفظية والمعنوية والتركيبية، التي تضمّنتها بديعية ابن حجة، قاصداً من ذلك أنّ ابن حجة بالإضافة إلى السرقات التي لم يُحسن أخذها، إنّما هو غير متمكّن من صناعة الشّعْر.

أولاً: العيوب اللفظية

تعدّدت العيوب اللفظية التي أشار إليها النّواجي في البديعية، ويمكنُ حصرُها في أربعة أنواع:

النوع الأول: كثرة الضرورات

أشارَ النّواجيُّ إلى اثنتي عشرة ضرورة اقترفها ابن حجة، ستة منها من جنس واحد^(١) وهو قصر الممدود، ومن أمثلته، قوله في المطلع:

لي في ابتدا مدحك يا عُرْبَ ذي سلم

فإنه قصرَ (ابتداء) ضرورةً، ومن ذلك قوله أيضاً من البديعية:

لا ينتقي الخيرُ من إيجابه أبدأ ولا يشينُ العطا بالمنّ والسّأم

قصرَ (العطاء) ضرورةً، وقوله أيضاً:

إبداعُ أخلاقه إبداعُ خالقه في زُخرفِ الشّعرا فاسجَع بها وهم

قصر لفظة (الشّعراء)^(٢).

والحقُّ أنّ المتحدّثين في الضرورات على خلافٍ في مسألة قصر الممدود، فأهل البصرة يجيزون قصر كلّ ممدود، ولا يفرّقون بين بعضه وبعض، غير أنّ الفراء يشترط فيه شروطاً

(١) انظر: النواجي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ١٠٥.

(٢) انظر الأمثلة المذكورة في: المصدر السابق: ص ١٠٣ — ١٠٤.

يهملها غيره^(١)، لكنَّ النَّوَاجِيَّ يرى أنَّ كثرة الضرورات تضعف القصيدة؛ ويستشهد بقول ابن نباتة:

قالوا رأيْناكَ ذا شعرٍ نلُّدُ بهِ ما بالهُ قد تولَّى حُسْنُهُ الآتي
فقلتُ مِنْ كُثْرٍ ما أشكو بهِ ضرراً والشَّعْرُ يُفسدُهُ كُثْرُ الضَّرُوراتِ^(٢)

ومن الضرورات القبيحة التي اقترفها ابن حجة، قوله:

ألم أرَدَّ صدورَ العاذلينَ على الـ أعجازٍ فيهمْ ألمٌ أشقى ألمَ ألم

فلم يحذف حرف العلة من قوله: (أشقى) مع وجود الجازم^(٣)، والحقُّ أنَّ هذا أيضاً من ضرائر الشعر الجائزة^(٤).

النوع الثاني: كثرة التكرار

عاب النَّوَاجِيُّ على ابن حجة كثرة تكراره ألفاظاً بعينها في البديعية، «ومن الألفاظ التي يستعملها في شعره كثيراً، حتَّى إنَّ غالبَ شعره مبنيٌّ عليها لفظة (قالوا) و (قلنا) و(قلتُ لهم)، وما أشبهه، فمن ذلك قوله:

قالوا نرى لك لحماً بعدَ فُرقتِنَا فقلتُ مُستدركاً لكنَّ على وضم

وقوله:

قالوا طويلُ نجادِ السَّيفِ قلتُ وكم

... وربَّما أعادَ لفظة القول ثلاث مراتٍ في بيتٍ واحد، كقوله:

قولي له موجبٌ إذ قالَ أشفقهُمُ تسلَّ قلتُ بناري يومَ فقدهم^(٥)

(١) انظر: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت٣٦٨هـ)، ضرورة الشعر، (تحقيق: رمضان عبد التواب)، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥م: ص ٩٣ — ٩٤.

(٢) انظر: النواجي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ١٢٨.

(٣) انظر: المصدر السابق: ص ١٠٤.

(٤) انظر: السيرافي، ضرورة الشعر: ص ٦٠ — ٦١.

(٥) انظر: النواجي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ١١٥ — ١١٨.

وكذلك لفظة (رجوع)، فإنه أعادها مرتين أيضاً فقال:

وما لنا من رجوع عن حماه بلى لنا رجوع عن الأوطان والحشم^(١)

ومما أكثر ابن حجة من تكراره تركيب: (بعد ذا)، وهو مشغوف به يكرره أيضاً في شعره، ومنها قوله:

أوصافه الغرُّ قد حلت بتوريةٍ جيدي وعقد لساني بعد ذا وقمي^(٢)

كما عاب النّواحي على ابن حجة كثرة شغفه بنون العظمة، فاستعملها في غالب شعره، كقوله:

واستطردوا خيل صبري عنهم فكبت وقصرت كليالينا بوصلهم

وقوله:

طاب اللقاء تشريعُ الشعور له على النّقا فنعمنا في ظلالهم^(٣)

والحق أن التكرار في الأدب، منه مفيدٌ وغير مفيد، والضابط في المسألة أن التكرار اللفظي إذا أكسب معنىً جديداً فلا حرج فيه، وأمّا إذا كان تكراراً للمعنى، فهو قبيح^(٤)، وعلى هذا فإن تكرار لفظ القول في الأمثلة المذكورة لا شك أنه أكسب معنىً جديداً؛ لذلك فلا حرج في استخدامه، وأمّا لفظة الرجوع التي تكررت مرتين، فقد تكرّر المعنى ذاته؛ لذلك فهو بلا فائدة، وأمّا شغف ابن حجة بتكرار نون العظمة، فهو ممّا يؤخذ عليه، بل قد يُحمل على الخيال والتكبر.

النوع الثالث: كثرة الحشو

يرى النواحي أن ابن حجة قد أكثر من ألفاظ الحشو في بديعته، فقوله مثلاً:

(١) انظر: النواحي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ١١٤.

(٢) انظر أمثلة أخرى في: المصدر السابق: ص ١١٠ – ١١١.

(٣) انظر أمثلة أخرى في: المصدر نفسه: ص ١١٥.

(٤) انظر مطلوب، (٢٠٠٧م)، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ص ٤١٠.

نعم وقد طابَ تعليلُ السَّيمِ لنا لأثُّهُ مرَّ في آثارِ ثربهم
فلفظة (نعم) و (قد) و (لنا) حشو^(١).

ومن الحشو الذي يتعناه كثيراً في بديعته، لفظة (لي) ^(٢) كما في المطلع:

لي في ابتدا مدحكُم يا عُرْبَ ذي سلمٍ براعةً تستهلُّ الدَّمْعَ في العلم
وقوله:

وذيلَ الهمُّ هملَ الدَّمْعَ لي فجرى كلاحق الغيثِ حيثُ الأرضُ في ضرم
وكذلك لفظة (له)، فهو يكررها كثيراً، ومنها قوله:

ذلَّ العذولُ بهمُ وجداً فقلتُ لهم تهكُّماً أنت ذو عزٍّ وذو شمم^(٣)

ومن المعلوم أنَّ الحشو هو كلُّ كلامٍ أُدخلَ فيه لفظ مفردٌ أو مركَّبٌ لو أُسقطَ لبقِيَ الأوَّلُ على حاله، وهو نوعان: مفيدٌ وغيرُ مفيدٍ، والضابطُ في المسألة هو المعنى، فإنَّ أثرَ خروجه على المعنى، فهو حشوٌ مفيدٌ، وإنَّ كان دخوله كخروجه فهو غيرُ مفيدٍ^(٤)، ولعلَّ مفهوم النَّواجي للحشو هو الألفاظ التي لا يؤثِّرُ خروجها على المعنى، مما يعني أنها ألفاظٌ غيرُ مفيدةٍ كما ذكر.

النوع الرابع: كثرة الأخطاء النحوية واللغوية (الحن)

من الأخطاء النحوية التي أشار إليها النَّواجي، قول ابن حجة الحموي في بديعته:

أبو مُعَاذٍ أخو الخنساءِ كنتَ لهم يا معنويَّ فهدُوني بجورهم

فإنَّ صوابه: (أبا معاذ) و (أخا الخنساء)، بالألف فيهما؛ لأنه خبر كان [مقدَّم]^(٥).

ومن اللحن أيضاً قوله:

(١) انظر: النَّواجي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ٩٩.

(٢) انظر أمثلة أخرى على الحشو في: المصدر السابق: ص ١١٢ - ١١٣.

(٣) انظر أمثلة أخرى في: المصدر نفسه: ص ١١٣.

(٤) انظر: ابن الأثير، المثل السائر: ج ٣ ص ٤٠.

(٥) انظر: النَّواجي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ١٠١.

فلا اعتراض علينا في محبته هو الشقيع ومن يرجوه يعتصم

لأنَّ (مَنْ) إن كانت شرطية، وجب حذف الواو من (يرجوه)، فقل: (يرجُ)، وإن كانت موصولة، وجب ضم الميم في القافية، فقل: (يعتصم)؛ لأنه فعل مضارع مجرد من الناصب والجازم، فوجب رفعه (١).

ومن الأخطاء اللغوية في بديعية ابن حجة الحموي، مما أشار إليه النواجي، قوله:

وأودعوا للثرى أجسامهم فشكت شكوى الجريح إلى العقبان والرخم

فإنَّ أودع إنما يتعدى بنفسه وليس باللام (٢).

ومما يشابه هذا الخطأ قول ابن حجة أيضاً:

تسميط جوهه يُلَفَى بأبحره ورشف كثره يَرُوي لكل ظم

فتعدية «يروى» باللام خطأ، والصواب تعديته بنفسه (٣).

النوع الخامس: الإخلال بالروابط

أشار النواجي إلى عددٍ من أبيات البديعية مما يُحتاجُ فيه إلى الروابط ليتمَّ المعنى، ومن ذلك قول ابن حجة:

وافترَّ عجباً تجاهلنا بمعرفة قلنا أبرق بدا أم نغر مبتسم

والصواب: فتجاهلنا، ونظيرُ هذا أيضاً قوله:

ومن غدا قسمة التشبيب في غزل حسن التخلص بالمختار من قسمي

(١) انظر: النواجي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ١٠١.

(٢) انظر: المصدر السابق: ص ١٠٢.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ص ١٠٣.

والصّواب: فحسنُ التخلُّص؛ لأنه جواب الشرط^(١).

ولعلّ الذي حدا بابن حجة إلى حذف الفاء في الموضعين، هو ضرورة الوزن، إذ لا يستقيم الوزن بوجود الفاء، وهذا معدودٌ في ضرائر الشعر^(٢)، لكنّ النواجي تغافل عن ذلك لتحامله عليه.

ثانياً: العيوب المعنوية

اعترض النّواجي على معاني بعض أبيات البديعية، ومن ذلك قوله: «ومما لم أفهم له معنى، قوله:

وقلتُ يا ليتَ قومي يعلمون بما قد نلتُ كي يلحظوني باقتباسهم»^(٣)

ويبدو أنّ ابن حجة أرادَ التورية باسم النوع البديعي هنا وهو الاقتباس؛ ولذلك اقتبسَ من الآية الكريمة: {يا ليتَ قومي يعلمون بما غفرَ لي ربِّي}، لكنّ المعنى غير المفهوم: هو كيف يلحظه قومه باقتباسهم، وهذا هو ما أشكل فهمه على النواجي أيضاً، مما يدلُّ على غموض المعنى.

ونظيرُ هذا قول ابن حجة في فنّ الطاعة والعصيان^(٤):

طاعاتهم تقهرُ العصيانَ باغضُّهم يرى مطابقة البغضا بجبرهم^(٥)

(١) انظر أمثلة أخرى في: النواجي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ١٠٦ - ١٠٨.

(٢) انظر: السيرافي، ضرورة الشعر: ص ١١٥ - ١١٦.

(٣) النواجي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ١٠٦.

(٤) الطاعة والعصيان: من فنون البديع، وهي أن يريد الشاعر في بيته أمراً على ما تقتضيه صناعة النقد، فلا يوافقُه الوزن، فيأتي بما لا يخرج عن الصنّاعة، بمعنى أن يعصيه فن ويطيعه فن آخر، كأن يعصيه الجناس وتطيعه المطابقة، فلا يخرج البيت عن صنعة. انظر: مطلوب، (٢٠٠٧م)، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ص ٥٢١.

(٥) كذا ورد البيت في الحجة، لكن يبدو أنّ ابن حجة قد غيّرهُ، فروايته في ابن حجة الحموي، خزائن الأدب: ج ٢ ص ٣٩٨:

طاعاتهم تقهرُ العصيانَ قدرهم له العلو فجانسه بمدحهم

قال ابن حجة: «هذا البيت أردت أن أجانس فيه بين العلو والغلو، فلم يطع فيهما الوزن، فلما عصى ذلك عدلت إلى لفظة مجانسة، فحصل الجناس المعنوي بإشارة ردفه إليه، فهذا البيت مشتمل على الطاعة والعصيان حقيقة، فإن الناظم أراد فيه جناس التصحيف، فعصاه الوزن وأطاعه الجناس المعنوي».

فقصر لفظة (البغضاء)، والظاهر أنه أراد مطابقة البغضاء بالمحبة، فاختل المعنى، أي إن باغضهم يرى محبتهم بسبب جبرهم له، وهذا المعنى — كما يراه النواجي — لا يتخيله غير ابن حجة^(١).

ومن العيوب المرتبطة بالمعنى أن كثيراً من معاني البديعية مكرراً في قصائد ابن حجة الأخرى، وقد أشار النواجي إلى بعضها، ومن ذلك قول ابن حجة:

وقدّه باختراع سالم ألف يبدو بترويسه من رأس كل كمّي

مكرراً أيضاً في القصيدة السينية، إذ يقول:

والغصن مدّ قوامه ألفاً وبالقمريّ روس

وهو ذاته في مطلع قصيدة أخرى، إذ يقول:

ألف القدّ مدّها لي بعزة وعليها من عطفة الصّدغ همزة^(٢)

ولعلّ عيب تكرار المعاني في بقية أشعار ابن حجة، هو عيب على الشاعر، وليس على بديعيته، لكنّ النواجي كما سنشير إليه لاحقاً، يقرأ النصّ الأدبي متوازياً من بقية نصوص الديوان؛ لذلك فقد لاحظ تكرار المعاني في بقية شعره، وهو كما يرى من العيوب الشعرية، إلا أنّ هذا العيب لا يمسّ البديعية، بل يمسّ شعرية الشاعر.

ثالثاً: عيوب التمثيل البديعي

انتهج ابن حجة في بديعيته فكرة العز الموصلي من قبله في التورية باسم النوع البديعي، بحيث يكون البيت متضمناً اسم نوع البديع، وشاهداً عليه في آن معاً، وقد تعقّب النواجي في ذلك، وأشار إلى بعض أخطائه في التمثيل، ومن ذلك تمثيله على الجنس اللاحق، بقوله:

وذيلَ الهمّ هملُ الدّمع لي فجرى كلاحق الغيث حيثُ الأرضُ في ضرم

(١) انظر: النواجي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ١٠٥.

(٢) انظر: المصدر السابق: ص ٩٨.

فوجهُ الخطأ أنَّ شرطَ الجنسِ اللاحق، أنْ يكون الاختلاف بين ركني الجنس بحرفين بعيدي المخرج، (كذهن، ووهن)، أمّا إذا كانا من مخرج واحد، أو قريبي المخرج، فيسمّى مضارعاً، ولا يخفى ما بين الغين والحاء في لفظتي (غيث) و (حيث) من قرب المخرج؛ لأنهما حرفا حلق، فهو إذن جناس مُضارع وليس جناساً لاحقاً كما رآه ابن حجة؛ ولهذا مثّل الحلّي في بديعيته (بأضم) و (وضم)، فقال:

والجِسْمُ في أَضْمٍ لَحْمٌ على وَضَمٍ

ومثّل الموصليّ أيضاً في بديعيته (بلاحق) و (ماحق)، لما بين الهمزة والواو، وما بين (اللام) و (الميم) من تباعد المخرج^(١).

ونظيرُ ذلك أيضاً، عند حديثه عن الاحتراس، مثّل عليه بقوله:

فإنْ أَقْفٌ غَيْرَ مطرودٍ بحجرتِهِ لم أحترسُ بعدها من كيدِ مختصمٍ

فالاحتراسُ هنا بقوله (غير مطرود) لا موقع له؛ لأنّه يُقالُ في المثل: انصرف غير مطرود، لا: قف غير مطرود^(٢).

(١) انظر: النواجي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ١٠١ — ١٠٢.

(٢) انظر: المصدر السابق: ص ١٠٦.

المطلب الثالث: منهجية النّواحي في القراءة النقدية

إنَّ أوَّل ما يُطالَعنا في قراءة النّواحي النقدية لبديعية ابن حجة الحموي، وقوفه بالنقد على مجمل القصيدة ببنائها الكلّي، فهو يقدّم نقداً لقصيدة كاملة، وينوِّع في قراءته بين أربع آليات، وهي: القراءة الأفقية، والقراءة الرأسية، والقراءة المتوازية، ويختتم نقده بقراءة إحصائية يسجّل فيها أعداد الأخطاء والعيوب التي استدرَكها، وهذه القراءة بآلياتها المذكورة، لم نعهدها في تراثنا النقدي من قبل، فالمعهود هو الوقوف على البيت أو المقطوعة بالنقد، وإبداء ما اعتورها من عيوب، ولمْ نَقفْ — فيما بين أيدينا من تراثٍ نقدي — على قراءة نقدية لقصيدة كاملة، وإنهاءها بنتيجة إحصائية مبنية على الاستقراء الدقيق، والأمرُ ينطبقُ كذلك على بقية القصائد التي درسها في كتابه «الحجة في سرقات ابن حجة».

أولاً: القراءة الأفقية

ونقصد بها تتبُّع الظاهرة أفقياً على مستوى البيت الواحد، وقد اعتمدَ النواحيُّ هذه الآلية للكشف عن عددٍ من الظواهر، منها: الجناس، ففي حديثه عن سرقة ابن حجة قوله:

هَلْ مَنْ يَفِي وَيَقِي إِنْ صَحَّفُوا عَدَلِي وَحَرَّفُوا وَأَتُوا بِالْكَلِمِ فِي الْكَلِمِ

الذي أخذه من قول الطُّغرائي:

رَمَيْنَ بِالْجَمْرِ قَلْبِي إِذْ جَمَرْنَ فُلُوْ كَلَمْنِي لَشَقَيْنَ الْكَلِمَ بِالْكَلِمِ

عقَّب النواحي بقوله: «فإن قلت: إنه زادَ جناساً آخر، وهو: (يفي) و (يقي). قلت: هذا أمرٌ رخيصٌ مع أنه أسقط أيضاً جناساً آخر وهو: (بالجمر) و (جمرن)»^(١).

وكذلك كشفَ النّواحيُّ عن اللحن، من خلال قراءته الأفقية للأبيات، ومن ذلك قول ابن حجة:

يَا رَبِّ سَهْلٌ طَرِيقِي فِي زِيَارَتِهِ مَنْ قَبْلَ أَنْ يَعْتَرِيَنِي شَدَّةُ الْهَرَمِ

(١) النواحي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ٨٧.

وصوابه (يعتريني)، بفتحها؛ لأنه منصوب، ولا بدَّ أنه سَكَّنْها لضرورة الوزن^(١).

وكذلك كشف النَّوَاجي عن التَّكرار في بعض الألفاظ في البيت الواحد، بالقراءة الأفقية، وقد سبقت الإشارةُ إلى تكراره لفظة القول في البيت ثلاث مرات، بالإضافة إلى غيرها من الألفاظ المكررة.

ثانياً: القراءة الرأسية

ونقصد بها تتبع الظاهرة رأسياً (عمودياً) على مستوى القصيدة كاملة، وقد اعتمد النَّوَاجيُّ هذه القراءة لرصد الألفاظ المكررة ليس على صعيد البيت الواحد، بل في أبيات القصيدة كلّها، ومن ذلك تكراره للفظ (نعم)، و(منه)، و(مئّي)، و(بان)، و(أبدى)، و(بدا)، و(غدا)، و(صار)، و(كان)، و(كذا)، و(لكن)، و(مذ)، و(كم)، وغيرها الكثير، وقد رصد النَّوَاجيُّ هذه الألفاظ وأورد الأبيات التي تكررت في كلّ منها؛ ليدلّل على ذلك^(٢).

وكذلك تتبّع النَّوَاجيُّ ظاهرة الضرورات الشعرية في القصيدة، ومثّل على كلّ ضرورة ببيتٍ أو أبيات، ومن ذلك ضرورة القصر، وحذف الهمزة، وإثبات الألف المقصورة في الفعل المضارع المجزوم، وصرف ما لا ينصرف، وغيرها^(٣).

كما استعان النَّوَاجيُّ أيضاً بالقراءة الرأسية لرصد الأبيات التي تحتاج إلى روابط لإتمام معناها، بالإضافة إلى ألفاظ الحشو، ومن ذلك قول ابن حجة:

وافترَّ عَجَباً تجاهلنا بمعرفةٍ قلنا أبرقّ بدا أمْ نغرُ مبتسم

فإنه كان ينبغي أن يقول: وافترَّ عَجَباً فتجاهلنا بمعرفةٍ^(٤).

(١) انظر: النواجي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ١٠٥.

(٢) انظر: المصدر السابق: ص ١١٠ — ١٢٧.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ص ١٠٣ — ١٠٥.

(٤) انظر: المصدر نفسه: ص ١٠٦، ومثال آخر ص ١١١.

ثالثاً: القراءة المتوازية

ونقصد بها قراءة النص الأدبي بالتوازي مع غيره من نصوص الديوان، إذ لم يقرأ النّوَّاجيُّ البديعية بمعزلٍ عن غيرها من قصائد الديوان، فقد كشفَ لنا من خلال هذه القراءة المتوازية أنَّ ابن حجة كان يكرِّرُ معانيه في القصائد الأخرى، ومن ذلك قوله في البديعية:

وقدُهُ باختراع سالم ألفٌ يبدو بترويسه من رأس كلِّ كمي

وأعاده أيضاً في السينية فقال:

والعُصْنُ مدَّ قوامه ألفاً وبالقمريِّ رُوسُ

وأعاده في مطلع قصيدة زائية، فقال:

ألفُ القدِّ مدّها لي بعزّة وعليها من عطفة الصّدغ همزة^(١)

ونظيرُ ذلك إعادته المعنى في قوله:

كذا انسجامُ دُموعي في مدائحه بالله شتّف بها يا طيّب النّعم

فإنه أعاده في القصيدة التي تليها، فقال:

فدمعي ونظمي عند ذكر صفاته أهيّم بكلّ منهما حين يُسجّم

وفي الميمية الساكنة أيضاً قال:

دَمعي ونظمي في هواه غدا يألّفُ كلُّ منهما الانسجام^(٢)

وكذلك كشف النّوَّاجي عن بعض الألفاظ المكرّرة بين البديعية وغيرها من قصائد ابن حجة، ومن ذلك: (بعد ذا)، وأوردَ على ذلك ثمانية أمثلة^(٣).

(١) انظر: النواجي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ٩٨.

(٢) انظر: المصدر السابق: ص ١٠٨.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ص ١١٠ - ١١١.

رابعاً: القراءة الإحصائية

ونقصد بها إحصاء عدد مرات تكرار الظاهرة المدروسة، فقد ختم النّواجيُّ قراءته النقدية بخلاصة إحصائية لما كشفه من أخطاء وعيوب في ألفاظ القصيدة ومعانيها، فقال: «فإن قلت: هذه الألفاظ التي تعقبها ألفاظ فصيحة عربية، لا يخلو تركيب الكلام منها غالباً، فكيف يصحُّ أن يعترض بها عليه؟ قلت: إنها عربية فصيحة كما ذكرت، والاعتراض إنما كان من جهة تكرارها، ووضعها في غير محلّها، لا من جهة أصل استعمالها، فإن تكرارها يورث في السّمع نبوة، يعرفها من له أدنى ذوق؛ ولهذا إن اعتبرت شعر المتقدمين أو البلغاء من المتأخّرين، وجدت لفظة (مذ) و (قد) مثلاً، لا تقع في القصيدة بكمالها إلا مرة أو مرتين، وأمّا ابن حجة، فربّما وقعت له في القصيدة الواحدة نحو عشرين مرة، وربّما أعادها في البيت الواحد مرتين فأكثر، كما سبق آنفاً، حتّى إنه أعاد لفظة (لي) و (له) و (لها) و (لهم) و (لنا) و (نون العظمة)، في هذه القصيدة التي نحن فيها، ثلاثين مرة، كما بينته قريباً. وأعاد مادة القول عشرين مرة، ولفظة (قد) عشرين مرة، ولفظة (إذا) و (إذ) و (مذ) و (لكن) و (كذا) عشر مرات، وأعاد لفظة (كم) عشر مرات أيضاً، ولفظة (صار) و (كان) و (أضحى) و (غدا) و (بدا) و (أبدى)، و (بلى) و (نعم) و (بدوا) و (يبدو) و (بان) و (نعم) و (متى) و (منه) نحو ثلاثين مرة، وأعاد بقية الألفاظ نحو عشرين مرة، فجملة ذلك يزيد على مئة وأربعين لفظة، مع ما يُضاف إليها من اللحن في أربعة مواضع، والخطأ في ثلاثة مواضع، والضرورات في اثني عشر موضعاً»^(١).

ومهما يكن من أمر، فإنّ تطبيق النواجي النقدي، على بديعية ابن حجة، قد أسفر عن جملة من آليات القراءة النقدية التي لم نقف عليها في تراثنا النقدي بهذا الشكل من الوضوح، ولعلّ هذا دليل على أنّ ممارسات النواجي النقدية متمخّصة عن وعي نقدي، مما يجعله جديراً بالدراسة والتأمل.

(١) النواجي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ١٢٧ — ١٢٨.

المبحث الثالث: منهجية ابن حجة الحموي في الدفاع عن نفسه

سبقَت الإشارة إلى أنَّ ابن حجة الحموي ألف كتاباً ينتصرُ فيه لنفسه، ويثبتُ تقدُّمه على الحلِّي والموصلي، وسمَّه بـ«ثبوت الحجة على الحلِّي والموصلي لابن حجة»، وهو لا يتعرَّضُ فيه لانتقادات النَّواجي، ولا يذكرُ فيه أياً من خصومه كي يردَّ عليهم؛ ولكنه انتهجَ منهجَ الموازنة بين أبيات بديعيته وأبيات الحلِّي والموصلي، بأنَّ يتحدثَ أولاً عن الفنِّ البديعي ثمَّ يذكرُ بيت الحلِّي فينتقده ثمَّ بيت الموصلي فينتقده أيضاً، ثمَّ يثبتُ بيت بديعيته ويتحدَّثُ عن جوانب تفوقه عليهما.

وقد تمخَّضت موازنات ابن حجة في تطبيقه النقدي، عن جملة من المعايير النقدية، التي احتكم إليها في إثبات تفوقه، وهي معايير ترتبط أولاً وآخرأً بالجودة الفنية للبديعيات من منظوره، وهو لم يصرِّحْ بها نظرياً، وإنما يستخلصها المرء من ممارساته النقدية، وفيما يلي تحليل وتمثيلٌ لأهم هذه المعايير:

أولاً: أن يكون البيت مورئاً باسم النوع البديعي

أرادَ ابن حجة أن يتفوق على صفي الدِّين الحلِّي، فالتزم في بديعيته التورية في كلِّ بيتٍ باسم النوع البديعي، وهذا ما لم يلزم به الحلِّي نفسه، وقد تابع ابن حجة في ذلك شيخه العزَّ الموصلي، لكنَّ مأخذه عليه أنه بالغَ في التعقيد والتكلف والتعسف، فجاءت بديعيته غامضة صعبة الفهم، على الرغم من شرحه لها.

ويظهرُ هذا المعيار في تفضيل ابن حجة مطلعَه:

لي في ابتداء مدحكم يا عُرْبَ ذي سلمٍ براعة تستهلُّ الدَّمْعَ في العلم

على مطلع الصفيِّ الحلِّي:

إنْ جئتَ سلماً فسلْ عن جيرة العلم وافر السَّلامَ على عُرْبِ بذِي سلمٍ

والعلة في ذلك أنه تميّز عنه بتسمية النوعين البديعيين، والتورية فيهما، وهما: حسن الابتداء، وبراعة الاستهلال^(١).

ولا مرأى، أنّ فكرة التورية باسم النوع البديعي في منظومة مديح نبوي، كلّ بيت منها شاهد على الفنّ البديعي، أمرٌ جعل من البديعية أنموذجاً للمنظومة المتكلفة التي يكتنفها الغموض في كثير من أبياتها، لكنّ تقديس البديع عامة، والتورية خاصة عند ابن حجة، قد جعل هذا المعيار أساسياً في فن البديعيات؛ لذلك فهو يرى أنّ التزام هذه الفكرة يزيد من فرصة تفوقه على الحلّي تارةً، وإتقانها دون تكلف وغموض، يجعله متفوّقاً على الموصلي تارةً أخرى.

ثانياً: أن يكون البيت شاهداً على النوع البديعي

لعلّ الوظيفة الأساسية للبديعية، هي التمثيل على أنواع البديع في منظومة موضوعها المديح النبوي؛ ليكون كلّ بيت منها شاهداً على نوع بديعي، وقد اعتمد ابن حجة هذا المعيار ليشكّك في ملائمة بعض أبيات بديعيتي الحلّي والموصلي للأنواع البديعية التي تمثلها، ومن ذلك قول الحلّي في بديعته، تمثيلاً على المذهب الكلامي:

كَمْ بَيْنَ مَنْ أَقْسَمَ اللَّهُ الْعَلِيُّ بِهِ وَبَيْنَ مَنْ جَاءَ بِاسْمِ اللَّهِ فِي الْقَسَمِ

والمذهب الكلامي كما عرّفه الحلّي مأخوذ من إثبات المتكلمين أحوال الدّين بالدليل القاطع، والمراد به أن يُورد مع الحكم حجة صحيحة مسلمة لينقطع بها الخصم، ثمّ مثل عليه ببعض الشواهد وأنهى كلامه بأنّ الحجة في بيت القصيدة واضحة^(٢)، لكنّ ابن حجة لا يرى هذا الوضوح، فعقّب على البيت بقوله: «بيت الشيخ صفي الدّين ليس لنور المذهب الكلامي فيه إشراق»^(٣).

وأما بيت العز الموصلي على المذهب الكلامي، فهو:

بمذهب من كلام الله ينسخ شرّ ع الأولين ببشرى من كلامهم

(١) انظر: ابن حجة الحموي، ثبوت الحجة: الورقة ٨٨.

(٢) انظر: الحلّي، شرح الكافية البديعية: ص ١٣٧ — ١٣٨.

(٣) ابن حجة الحموي، ثبوت الحجة: الورقة ٨٩ ب.

فعقب ابن حجة عليه بقوله: «أقول وأنا أستغفرُ الله: إنني لم أرَ في هذا البيتِ للمذهب الكلاميِّ كلاماً، ولا للكلام مذهباً، والله أعلم»^(١).

ويعرّف ابن حجة المذهب الكلاميَّ، فيقول: «أنْ يأتي البليغُ على صحّة دعواه وإبطال دعوى خصمه بحجة قاطعة عقلية، تصحُّ نسبُها إلى علم الكلام، إذْ علمُ الكلام عبارةٌ عن إثبات أصول الدّين بالبراهين العقلية القاطعة، ولم يُستشهدْ على المذهب الكلاميِّ بأعظم من قوله تعالى: (لو كانَ فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)، هذا دليلٌ قاطع على وحدانيته جلّ جلاله، وتمامُ الدّليل أن نقول: لكنّهما لم تفسدا، فليس فيهما إله غير الله»^(٢).

أمّا بيت ابن حجة على المذهب الكلامي فهو:

ومذهبي في كلامي أنّ بعثته لو لم تكن ما تميّزنا على الأمم

وقد علّل صحة الاستشهاد به على هذا الفن، فقال: «دليلُ هذا القياس الشرطي في بعثة النبيّ صلى الله عليه وسلّم وأنّ هذه الأمة تميّزت بها على سائر الأمم، أوضح من النّهار الذي لم يحتجْ عند ظهوره إلى إقامة دليل»^(٣).

ثالثاً: التجريد؛ وهو: أن يكون البيت مستقلاً عما قبله وما بعده في دلالاته على الفنّ البديعي

كرّر ابنُ حجة الاعتراض على أبيات بديعية الحليّ؛ لعدم استقلال البيت بالدلالة على الفنّ البديعي، وإنما يكتملُ ببيتين، ومن ذلك تعليقه على قول الحليّ في بديعيته في فن التوليد:

من سبق لا يرى سوط لها سماً ولا جديّد من الأرسان واللّجم

قال ابنُ حجة: «بيت الشيخ صفي الدّين هنا غير صالح للتجريد، وقد تكررَ عليه هذا النقد، في كثير من الأبيات، فإنّ بيته لم يظهرْ له معنى إن لم يُنشَد البيت الذي قبله»^(٤).

ونظيرُ ذلك قول الحليّ في فن الائتلاف المعنوي:

(١) ابن حجة الحموي، ثبوت الحجة: الورقة ١٩٠.

(٢) المصدر السابق: الورقة ١٨٩.

(٣) المصدر نفسه: الورقة ٩٠ب.

(٤) المصدر نفسه: الورقة ١٢٨.

مَنْ مُفْرَدٍ بَغَرَارِ السَّيْفِ مَنْتَشِرٍ وَمُرُوجِ بَسْنَانَ الرُّمَحِ مَنْتَظِمٍ^(١)

قال ابن حجة: «قد كثرَ تكرارُ القول بأنَّ المرادَ من بيت البديعية أن يكون شاهداً على نوعه، وإن لم يكن صالحاً للتجريد لم يصح الاستشهاد به على ذلك النوع»^(٢).

ويظهرُ ذلك أيضاً جلياً في قول الصفيِّ الحلِّي في التشبيه:

كَأَمَّا حَلَقُ السَّعْدِيِّ مَنْتَشِراً عَلَى الثَّرَى بَيْنَ مَنْقُضٍ وَمَنْقَصِمٍ
حُرُوفُ خَطٍّ عَلَى طَرَسٍ مَقْطَعَةٍ جَاءَتْ بِهَا يَدُ غَمْرِ غَيْرِ مَفْتَهَمٍ

قال ابن حجة مؤكداً ضرورة استقلالية الأبيات عن بعضها: «الكمالُ لله، كلُّ من البيتين فيه نقصٌ لافتقاره إلى الآخر، ولو تجرَّد أحدهما عن أخيه، ما حسنَ السُّكُوتُ عليه، وقد تقدَّم كلامٌ كثيرٌ على هذا العيب الفاحش، الذي سمَّاه علماءُ البديع التضمين، وغالبُ بديعية الشيخ صفي الدين ماش على هذه السنن»^(٣).

والتضمين الذي يقصده ابن حجة، هو: أن يُبنى بيتٌ على كلام يكون معناه في بيتٍ يتلوه من بعده مقتضياً له^(٤)، وهو كما ترى عكس التجريد.

رابعاً: أن يكون البيت واضح المعنى

تعقَّبَ ابن حجة معانيَ بديعتي الحلِّي والموصلي، وتحقَّق من وضوحها، واعتراضَ على بعض معاني الحلِّي، لكنَّ أكثرَ اعتراضه كانَ على الموصلي، ولعلَّ ذلك يعود إلى التزامه التورية باسم النوع البديعي، الذي دفعه إلى التكلُّف، وأدَّى إلى غموض معاني أبياته.

فمن اعتراضاته على الحلِّي، تعقيبه على قوله:

مَا كُنْتُ قَبْلَ ظُبَى الْأَلْحَاطِ قَطُّ أَرَى سَيْفًا أَرَا قَ دَمِي إِلَّا عَلَى قَدَمِي

(١) غرار السيف: حذو. والمرج: السريع. انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (غرر)، ومادة (روج).

(٢) ابن حجة الحموي، ثبوت الحجة: الورقة ١١٢.

(٣) المصدر السابق: الورقة ٩٧ب.

(٤) انظر: مطلوب، (٢٠٠٧م)، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ص ٣٧١.

قال ابن حجة: «جمع في بيته بين الغزل والحماسة، والمعنى أنه ذكر سيوف الحافظ حبيبه، وقال: إنه ما رأى قبلها سيوفاً تريقُ الدماء، وأما قوله: إلا على قدمي، فالقدم في هذه الفصلة ليس بقديم صالح»^(١).

ومن اعتراضات ابن حجة الكثيرة على معاني بديعية الموصلي، قوله:

وسلّ زمانك ثلث الكتب راوية إيجاز معنى طويل الذكر مرتسم

قال ابن حجة: «إيجازه في قوله: وسلّ زمانك، أي: أهل زمانك، وأما بقية البيت فلا أفهم له معنى، فإن البيت الذي قبله متعلق بمديح النبي صلى الله عليه وسلم، وأما رواية الكتب لإيجاز هذا المعنى الطويل المرتسم، فنوع من المعميات»^(٢).

ونظير ذلك قول العزّ الموصلي:

إنّ المنافق لغزّ قلبه زغلّ وهو المعمى كمثل الأرزة الرزم

قال ابن حجة: «لم يأت في بيته بغير الجنس المقلوب [في لفظتي «لغز» و«زغل»]، وأما التعمية بالأرزة والرزم، فما علمت ما المراد بها، حتى نظرت في شرحه، فوجدته قد قال: الأرزة شجرة الصنوبر، والرزم القائم، فما زادني في التعمية غير تعمية»^(٣).

خامساً: أن يكون البيت منسجم التركيب غير معقد

أشار ابن حجة إلى عدد قليل من الأبيات معقدة التركيب في بديعية الحلّي، أمّا بديعية الموصلي، فقد تكرر الحديث كثيراً عن تعقيد تراكيبها وعدم انسجام أبياتها، ولعلّ السبب في ذلك هو تكلف التورية باسم النوع البديعي الذي انتهجه الموصلي دون الحلّي.

ومن أمثلة التعقيد التركيبي في بديعية الحلّي، قوله:

هل من يئمّ بحبّ من يئمّ له بما رموه كمن لم يدر كيف رُمي

(١) ابن حجة الحموي، ثبوت الحجة: الورقة ١٣١.

(٢) المصدر السابق: الورقة ١٣٣ب — ١١٣٤.

(٣) المصدر نفسه: الورقة ١٦٣ب.

قال ابن حجة معقّباً على هذا البيت: «الشيخ صفيّ الدّين غفر الله له غيرُ مشكور في نظم هذا البيت، فإنَّ الطرد والعكس لم يأت به إلا في الشطر الأول، وهو غير ملتزم بتسمية النوع، فإنَّ تسمية هذا النوع بما لا يستحيل بالانعكاس يستوعبُ جزءاً كبيراً من البيت، ومع عدم التزامه بشيءٍ من ذلك، جاء بيته في غاية العقادة، ولظلمة عقادته لم يلح لي فيه لمعة أهتدي بها إلى فهم معناه»^(١).

أما التعقيد التركيبي عند الموصلي، فهو كثيرٌ للغاية، ومن ذلك قوله في فنِّ الاستدراك:

فكم حميتُ بالاستدراكِ ذا أسفٍ لكنْ عن المشتهى والبرء من سقمي

إذ يرى ابن حجة أنَّ بيت الموصلي في غاية القلق والتعقيد والبُعد عن المعنى^(٢).

وكذلك قول الحلّي في فنِّ التطريز:

فالجيشُ والنقُعُ تحت الظلِّ مرتكّمٌ في ظلِّ مرتكّمٍ في ظلِّ مرتكّمٍ

إذ لا يخلو أن يكون فيه من التعقيد بعض تراكم^(٣).

ويبدو أنَّ ابن حجة في معاييرهِ النقدية هذه، لم يخرج عن الحدود الفنية للبناء البديعي، إذ لا بدّ للبديعية أن تكون واضحة المعاني غير معقّدة التركيب، ويصلح الاستشهاد بأبياتها مفردة على الأنواع البديعية، وأما التورية باسم النوع البديعي فأمرٌ متكلّف صعبٌ، لم يفلح فيه الموصلي الذي ابتدعه، وكان جديراً بابن حجة، أن يلتزم طريقة الحلّي في بديعيته، فيأتي بمعان جديدة ويستدرك عليه ما فاتته من فنون بديعية.

(١) ابن حجة الحموي، ثبوت الحجة: الورقة ١٨ب.

(٢) انظر: المصدر السابق: الورقة ٣٢ب.

(٣) انظر: المصدر نفسه: الورقة ٥٣ب.

المبحث الرابع: ابن حجة والنّواجي بين الذاتية والموضوعية

من الممكن أن نقول: إنّ النّواجي في كتابه «الحجة في سرقات ابن حجة»، وابن حجة في كتابه «ثبوت الحجة على الحلّي والموصلي لابن حجة»، هما القطبان الأساسيان في هذه الخصومة النقدية، وأما التقاريط التي وصلت إلينا على بديعية ابن حجة وشرحها: «خزانة الأدب»، فليس من السّهل أن نحكم بموضوعيتها؛ فلعلّها من قبيل المُحاباة والمُجاملات؛ للمكانة العالية التي وصل إليها ابن حجة في عصر المماليك، وأما رسائل المهاجرة التي دارت بين ابن حجة وخصومه، فلا تزيد على كونها قطعاً في الشتم والسخرية، وليس لها قيمة نقدية، فهي تقع خارج بحثنا هنا.

ويلاحظُ الناظرُ في مقدّمة النّواجي، شدّة حقده وكرهيته لابن حجة، وقد أشار النّواجي إلى أنّ ابن حجة سبب ما نزل بأرض مصر من البلاء، بمعنى: سيرة ابن حجة السيئة في إدارة شؤون الناس في عصره^(١)، الأمر الذي حدا بالناس إلى نبذه وكرهيته، وهذا الجانب هو جانبٌ شخصي في الخصومة، وأما الجانب الأدبي: فهو كثرة سرقات ابن حجة من أشعار غيره، بل إنّ النّواجي ادّعى أنه هو الذي كان يساعده في نظم شعره وتأليف كتبه، وعقّب على ذلك فقال: «ليعلم ذوو الأدب أنه عري عن الأدب، ويتحقق أنباء الكتاب أنه حريٌّ أن يردّ إلى الكتاب»^(٢)، وقد أشار السخاوي إلى تحامل النّواجي على ابن حجة، وانقلابه ضدّه في آخر أيام توليه ديوان الإنشاء في أول دولة الأشرف، حتّى أنه كان يعزو ما نظمه ابن حجة إلى السابقين^(٣).

وعلى الرغم من أنّ النّواجي قد وُقّق كثيراً في تجلية سرقات ابن حجة، والكشف عن عيوب بديعته اللفظية والمعنوية بالحجة والدليل، وختم ذلك بنتيجة إحصائية ليضع بين يدي القارئ خلاصة تفيد بتأخيره عن بديعيتي الحلّي والموصلي، وليس بتقديمه كما ادّعى، إلا أنه قد انجرف وراء ذاتيته، فأكثر من الشتم والتهكّم، ومما قاله بعد مقدمته الحافلة بالتحامل: «فأخذ ابن حجة بيض الله ذقنه»^(٤)، يقصد بذلك أنّ ابن حجة كان يصبغ لحيته، وكثيراً ما يشير إلى ذلك، ومنه قوله أيضاً: «وتالله لقد استحقّ ابن حجة هذا المعنى؛ فإنه نطق بهيئة وجهه وذقنه سواء

(١) انظر: النّواجي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ٧١.

(٢) المصدر السابق: ص ٧٣ — ٧٤.

(٣) انظر: السخاوي، الضوء اللامع: ج ٧ ص ٢٣١، و ج ١١ ص ٥٥.

(٤) النّواجي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ٨٥.

بسواء»^(١)، وقوله متهمًا في موضع آخر: «فتخلص إلى أنه لم يسلم لابن حجة من سلامة الاختراع غير اختراع السرقة»^(٢).

وكان الأجدرُ بالنَّواجي أنْ يفصل بين جانبي هذه الخصومة: الشخصي والأدبي؛ لأنَّ النصَّ الأدبي ينبغي أنْ يُنظرَ إليه بمعزلٍ عن أخلاق مؤلفه، مما يعني الاقتصار في النقد على البديعية دون علاقتها بناظمها.

أما ابن حجة، فقد كان الأجدر به أنْ ينتصر لنفسه على النَّواجي فيردَّ عليه، لكنه كما يبدو، قد اكتفى بتأليف كتابٍ مستقلٍّ يثبت فيه ما ادَّعاه من تقديمه على الحلِّي والموصلي، وهو الموسوم بـ «ثبوت الحجة»، ويكون بذلك قد انتصر لنفسه على من تهكَّم على بديعيته ووسمها بتأخير أبي بكر كما سبق ذكره.

وقد انتهج ابن حجة منهجاً علمياً، في موازنته بين أبيات بديعيته وبديعيتي الحلِّي والموصلي، معتمداً جملة من المعايير النقدية، وأكثرَ من نقده لهما؛ لإثبات تفوقه عليهما، وقد كشف بذلك عن جملة من العيوب اللفظية والمعنوية التي سبقت الإشارة إليها، مع أنه لم يغمطهما حقهما، فقد استحسن كثيراً من أبياتهما، ومن ذلك قوله عن بيتٍ للحلِّي: «بيت الشيخ صفي الدِّين رحمه الله تعالى في هذا الباب غاية لا تُدرِك»^(٣)، وقوله عن بيت آخر له: «بيت الشيخ صفي الدِّين في هذا النوع عامرٌ بالمحاسن رافقٌ في حُلل الانسجام»^(٤)، وقوله أيضاً عن بيتٍ للعزِّ الموصلي: «الشيخ عز الدِّين تلطَّف في هذا البيت بالنسبة إلى ما تعسَّفه في براعة استهلاله، وتالله إنَّ عُذره واضحٌ في حمل ما أثقل كاهله من حملة، وشئان بين عالم الإطلاق، والتقييد بضيق الخناق، ولو وجد الشيخ صفي الدِّين الحلِّي في هذا الميدان مجالاً، لأطلق أعنة أفكاره»^(٥)، وقوله أيضاً عن بيت آخر للموصلي: «الشيخ عز الدِّين رحمه الله لم يكن قاصراً عن الشيخ صفي الحلِّي في الرقة والانسجام مع تقييده بتسمية النَّوعين والتورية بهما»^(٦).

(١) النواجي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ١٠٠.

(٢) المصدر السابق: ص ٩٩.

(٣) ابن حجة الحموي، ثبوت الحجة: الورقة ٩٣ أ.

(٤) المصدر السابق: الورقة ١٠٠ ب.

(٥) المصدر نفسه: الورقة ١٩ أ.

(٦) المصدر نفسه: الورقة ١٣ أ.

وابن حجة يريد بذلك أن يقدم نفسه لقارئه على أنه ناقد موضوعي منصف، ولكن عباراته تكشف بين حين وآخر عن دوافعه الشخصية، وأن غرضه إنما هو بيان تفوقه على الموصلي والحلي.

وعلى الرغم من موضوعية ابن حجة، في هذه الأقوال، وعدم غمطه حقوق منافسيه، إلا أنه انحرف أيضاً وراء ذاتيته، وقد تجلّى ذلك في ثلاثة جوانب:

الجانب الأول: شدة الازدهاء بأبيات بديعته، وكثرة مدحه لها، ومن ذلك قوله عن بيت له: «والذي أقوله أن بيت العبد في هذا الباب جرّ أذيال البلاغة على جرير، وشاركه في العروبة والتبادي ولكن له نبأ في التسمية صدر عن خبير»^(١)، وقوله في موضع آخر: «الذي أقوله إن الشيخ عز الدين رحمه الله تعالى أحرز قصبات السبق باستطراده هنا على الشيخ صفي الدين الحلي مع التزامه بتسمية النوع المورى به من جنس الغزل ونظم الاستطراد على الشرط المذكور، والغاية التي لا تُدرك بيت بديعتي هنا»^(٢).

الجانب الثاني: حدة اللغة النقدية، فعلى الرغم من سيادة اللغة الهادئة العلمية في الكتاب، فقد ارتفعت وتيرة اللغة النقدية لتصل أحياناً إلى الشتم والتهكم، ومن ذلك قوله عن بيت للعزّ الموصلي: «هذا البيت الخراب عجزت عن قيام ركن من أركانه، إذ ليس له تعلّق بما قبله ولا بما بعده، ولم أزل في حيرة من أمره إلى أن نظرت في شرحه، فوجدته قد قال: الحلم مشتق من الحلمة وهي رأس الثدي، ويحصل في جلد الشاة دود، فتقول العرب: حلمت وحلم أديمها، أي: وجدّ الدود في جلدها، فعلمت أن الجنون فنون والله أعلم»^(٣)، وقوله متهمّاً على بيت للموصلي: «ما أحقّ اختراع الخراع بهذه العبارة»^(٤)، واختراع الخراع هو كتابٌ لصالح الدين الصفدي، على طريقة الإحماض، وهو أشبه بالمقامة، يضع الشيء في غير موضعه، ويعزو البيت لغير صاحبه، ويعرض المسألة على غير وجهها، وكأنه يهزأ فيه من الشراح الحرفيين الذي لا يُعملون العقل والتأويل في شروحهم^(٥).

(١) ابن حجة الحموي، ثبوت الحجة: الورقة ٣٩أ.

(٢) المصدر السابق: الورقة ١٩ب.

(٣) المصدر نفسه: الورقة ٦٠ب.

(٤) المصدر نفسه: الورقة ١٠٥ب، وكررها مرة أخرى في الورقة ٢٨ب.

(٥) انظر الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك (ت ٧٦٤هـ)، اختراع الخراع، ط ١، أم، (تحقيق: محمد عايش)، دار عمار، عمان، ٢٠٠٤م: ص ٥ - ٨ (مقدمة التحقيق).

الجانب الثالث: الإخلال بمنهج الموازنة، فقد أغفل ابن حجة الموازنة أحياناً بين أبياته وأبيات الحلّي والموصلي؛ طلباً للإيجاز والاختصار، واكتفى بذكر بيت الحلّي ثم الموصلي ثم بيته دون تحليل ونقد ومناقشة^(١)، لكنّ النّواجي يرى أنّه أغفل الموازنة تسوّراً على سرقة من الحلّي والموصلي تارةً، وهروباً من تفوقهما عليه تارةً أخرى^(٢)، وقد اكتفى ابن حجة كثيراً بتحكيم ذوق المتلقّي في الحكم بتقديم بيته على بيتي الحلّي والموصلي^(٣)، ولا شكّ أنّ ذلك خروجٌ عن المنهج الذي ارتسمه في كتابه، وكان جديراً أن يناقش أوجه تفوق أبياته على أبيات منافسيه.

ومهما يكن من أمر، فإنّ ابن حجة الحموي والنواجي من كبار أدباء العصر المملوكي ونقاده، وهما جديران بالدراسة وتتبع آثارهما ونشرها وتحقيقها، لتكتمل بذلك الصورة الأدبية والنقدية عنهما، وعن العصر الذي عاشا فيه، الذي طالما وُصفَ بالجمود والتخلف والانحطاط، فلعلّ دراستهما والوقوف على آثارهما المخطوطة، ينفّي هذه الصّفة عن ذلك العصر.

(١) انظر: ابن حجة الحموي، ثبوت الحجة: من ورقة ١٢٣ب — ١٢٩ب.

(٢) انظر: النواجي، الحجة في سرقات ابن حجة: ص ٨٦.

(٣) انظر على سبيل المثال لا الحصر: ابن حجة الحموي، ثبوت الحجة: الأوراق ١١٣، ١١٤، ١١٥ب.

الفصل السادس

صدى الخصومات النقدية القديمة

صدي الخصومات النقدية القديمة

المبحث الأول: خصومات نقدية متفرقة

لم تتوقف المعارك النقدية بعد القرن الخامس الهجري، حول ثلوث الخصومات النقدية القديمة: البحرى، وأبي تمام، والمنتبى، بل فترت، وظهرت مؤلفات قليلة تستأنف الحديث عنها بصورة مستقلة، كـ«الرسالة السعيدية في المآخذ الكندية»^(١) لابن الدهان النحوي (ت ٥٦٩هـ)، وهي خاصة بسرقات المنتبى، واستدرك عليه ابن الأثير في كتاب «الاستدراك في الأخذ على المآخذ الكندية من المعاني الطائفة»^(٢).

وقد ظهرت أيضاً عدة شروح تناولت شعري المنتبى وأبي تمام، ومن ذلك شرح الخطيب التبريزي (ت ٥١٢هـ) لديوان أبي تمام، وشرح العكبري (ت ٦١٦هـ) لديوان المنتبى، ولعل أهم هذه الشروح مما يدخل في صلب الخصومة النقدية حول أبي تمام من جهة، وحول المنتبى من جهة أخرى، هو كتاب «النظام في شرح شعر المنتبى وأبي تمام»^(٣)، لأبي البركات شرف الدين المبارك بن أحمد الإربلي، المعروف بابن المستوفي (ت ٦٣٧هـ)، فقد استوعب فيه شرح المشكل وغير المشكل من شعرهما، وضم في ثناياه طائفة كبيرة من شروح النقاد القدماء الذين قامت على مصنفاتهم رحي المعارك النقدية، ومن أشهرهم: الصولي (ت ٣٣٥هـ)، والأمدي (ت ٣٧١هـ)، والمرزوقي (ت ٤٢١هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وابن فورجة (ت ٤٥٥هـ)، والخارزنجي (ت ٣٤٨هـ)، وأبو العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ)، والشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ)، والواحي (ت ٤٦٨هـ)، والتبريزي، وغيرهم الكثير.

وقد اعتمد ابن المستوفي على أوثق النسخ الخطية من ديوان أبي تمام والمنتبى المقروءة على كبار الأدباء في زمانه، واحتكم إليها في الترجيح بين الروايات المختلفة، كما اعتمد على

(١) وهي من تراثنا المفقود، وقد ذكرها بهذا العنوان القفطي في إنباه الرواة: ج ٢ ص ٥٠، أما ابن الأثير فذكرها باسم: المآخذ الكندية من المعاني الطائفة. انظر: ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد (ت ٦٣٧هـ)، الاستدراك في الأخذ على المآخذ الكندية من المعاني الطائفة، ط ١، م، (تحقيق: محمد زغلول سلام)، الإسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠٥م: ص ٢٥.

(٢) وهو مطبوع بتحقيق محمد زغلول سلام، في منشأة المعارف، بالإسكندرية، سنة ٢٠٠٥م، وقد استوعبته بالدراسة شهوان، وفاء سعيد (٢٠٠٩م)، ضياء الدين بن الأثير وشعراء المعارك النقدية، (ط ١)، عمان: دار عالم الثقافة: ص ٣٥٧ — ٣٨١، والربداوي، محمود (١٩٦٧م)، الحركة النقدية حول مذهب أبي تمام، (ط ١)، دمشق: دار الفكر: ص ٥٢٩.

(٣) ذكر حاجي خليفة أنه يقع في عشرة مجلدات مخطوطة، وقد طبع منه في بغداد اثنا عشر مجلداً، بالاعتماد على نسختين مخطوطتين تمثّلان ثلثي الكتاب فقط. انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون: ج ٢ ص ١٩٦٠، و ابن المستوفي، المبارك بن أحمد اللخمي (ت ٦٣٧هـ)، النظام في شرح شعر المنتبى وأبي تمام، (ط ١)، م، (تحقيق: خلف رشيد نعمان)، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩١م — ٢٠٠١م: ج ١ ص ١٧٩ (مقدمة التحقيق).

حواشي تلك النسخ ونقل منها جملة صالحة من أنفس التعليقات والتقييدات بخطوط العلماء، ولم يقتصر على ذلك، بل أعمل فكره وخلاصة تجربته الأدبية والنقدية في الترجيح بين أقرب الشروح المناسبة لمعاني الأشعار، والحكم أحياناً بغلط بعض الشراح وبعدهم عن مغزى الشعر، إضافة إلى تقديم الانتقادات حول شعر الشعراء تارة، أو الانتصار لهم على من انتقدتهم من النقاد، وتبرير ذلك بالاعتذارات العلمية الرصينة.

ومن المؤلفات التي تعرضت بالنقد لشعر أبي تمام والمنتبّي كتاب «المثل السائر» لابن الأثير، وقد انتصر لهما ابن أبي الحديد في «الفلك الدائر» والصفدي في «نصرة الشاعر»، وبيّنا أن ابن الأثير خطأهما فيما يحتمل الصواب^(١).

ولم تتوقف هاتان الخصومتان عند القرن السابع الهجري، بل امتدتا إلى ما بعد ذلك، فقد حفظ لنا السيوطي في «الأشباه والنظائر»^(٢) ثلاثة نصوص مهمة ترتبط بالحركة النقدية حول أبي تمام، الأول منها: نص مقتبس من كتاب «الوافي بالوفيات»^(٣) للصفدي، يبين فيه نقده لبيت من شعر أبي تمام، والنص الثاني: نص نقدي يخطئ فيه الجلال البلقيني (ت ٨٢٤هـ) الصفدي، والنص الثالث: نص نقدي آخر ينتصر فيه ابن الكلستاني (ت ٨٠١هـ) للجلال البلقيني، ويعضد مأخذه على الصفدي، مما يؤكّد أنّ أشعار أبي تمام ما زالت حتّى القرنين الثامن والتاسع الهجريين، تشحن حولها الخصومة بين الأدباء ما بين منتصر ومخاصم^(٤).

ومن الخصومات النقدية التي استؤنف الحديث عنها في القرن السابع الهجري، الخصومة النقدية حول كتاب «نقد الشعر» لقدامة بن جعفر، فقد اشتعلت الخصومة أولاً عندما ألف الأدي كتاباً في نقده وسمه بـ «تبيين غلط قدامة بن جعفر في كتاب نقد الشعر»^(٥)، وعضده في ذلك ابن رشيق القيرواني بتصنيف آخر وسمه بـ «تزييف نقد قدامة»^(٦)، وقد انتصر لقدامة موفق

(١) انظر: الفصل الثالث من هذه الدراسة، فقد سبق مناقشة ذلك فيه.

(٢) انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، ط ١، ٩م، (تحقيق: عبد العال سالم مكرم)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م: ج ٤ ص ٥٧٤.

(٣) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات: ج ٤ ص ٣٣٨.

(٤) سبق أن حققت هذه النصوص الثلاثة، وقدمت لها بدراسة في البلقيني، جلال الدين عبد الرحمن بن عمر (ت ٨٢٤هـ)، مكاتبة بين الجلال البلقيني والبدلر الكلستاني في بيتين لأبي تمام الطائي (ضمن مجموعة الرسائل البلقينية)، ط ١، ٢م، (تحقيق: محمد عايش)، أروقة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥م: ج ٢ ص ٤١٩ — ٤٣٥.

(٥) انظر: الحموي، معجم الأدباء: ج ٢ ص ٨٤٧.

(٦) انظر: ابن أبي الإصبع، عبد العظيم بن عبد الواحد (ت ٦٥٤هـ)، تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر، ط ١، ١م، (تحقيق: حفني محمد شرف)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٣هـ: ص ٨٨.

الدِّين عبد اللطيف البغدادي (ت ٦٢٩هـ)، وألف «كشف الظلّامة عن قدامة»^(١)، ووقف ابن أبي الإصبع (ت ٦٥٤هـ) محكّماً، فألف كتاباً بعنوان: «الميزان في الترجيح بين كلام قدامة وخصومه»^(٢)، إلا أنّ نصوص هذه الخصومة النقدية كلّها، مما سقط من يد الزّمان، إذ لم نقف — على الرغم من كثرة بحثنا — عن أيّ نصٍّ منها أو حتّى اقتباسات.

وكذلك استؤنّف الحديث عن الخصومة حول أبي العلاء المعريّ التي ارتبطتُ بتهمة إلحاده ممّا وصمه به جماعة من معاصريه، فألف رسالة في زجرهم وسمّها بـ«زجر التّابيح»، ثمّ أتبعها بأخرى وسمّها بـ«نجر الزّجر»^(٣)، وقد ألف أبو منصور عبد الله بن سعيد بن مهدي الخوافي (ت ٤٨٠هـ)، رسالة بعنوان: «رجم العفريت في الردّ على أبي العلاء المعريّ»^(٤)، وقد انتصر له ابنُ العديم (ت ٥٨٦هـ) برسالة سمّاها «الإنصاف والتحريّ في دفع الظلم والتجريّ عن أبي العلاء المعريّ»^(٥)، وكذلك فعل المظفر العلوي (ت ٦٥٦هـ)، فألف رسالة بعنوان: «صرف المعرّة عن شيخ المعرّة»^(٦)، واستؤنّف الحديث عن هذه الخصومة مرّة أخرى في القرن التاسع الهجري، على يد ابن الوزير الصنعاني (ت ٨٤٠هـ)، في كتابٍ هاجم فيه المعريّ سمّاه: «نصر الأعيان في التنفير من شعر أبي العلاء المعريّ»^(٧)، وبعد ذلك ألف البديعي (ت ١٠٧٣هـ)، كتاباً وسمه بـ«أوج التحريّ عن حيثيّة أبي العلاء المعريّ»^(٨)، وقد وقفتُ عليه، وهو كتابٌ في محاسن أخبار أبي العلاء المعريّ ونوادره، ومختارات من شعره ونثره^(٩).

وينبغي الإشارة إلى أنّ هذه الخصومة دارت حول تكفير أبي العلاء، وهذا ممّا يتعلّق بشخصه أكثر ممّا يتعلّق بأدبه، إذ يبدو أنّ هذه المؤلفات لم تتناول شعر أبي العلاء، وإنّما اقتصرّت على الجانب العقائدي من شخصيته؛ ولذلك لا نعدّها من الخصومات النقدية.

(١) انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون: ج ٢ ص ١٩٧٣، وذكر أن له كتاباً آخر بعنوان: تكملة الصناعة في شرح نقد قدامة.

(٢) ذكره ابنُ أبي الإصبع في كتابه تحرير التحرير: ص ٤٠٦، ٤٢٩.

(٣) انظر: السقا، مصطفى (١٩٨٦م)، تعريف القدماء بأبي العلاء، (ط ٣)، القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، رسالة: الإنصاف والتحريّ: ص ٤٨٥.

(٤) الحموي، معجم الأدباء: ج ٤ ص ١٥٢٧.

(٥) وهي مطبوعة في السقا، (١٩٨٦م)، تعريف القدماء بأبي العلاء: من ص ٤٨٣ — ٥٧٨.

(٦) كحالة، عمر رضا (١٩٩٣م)، معجم المؤلفين، (ط ١)، بيروت، مؤسسة الرسالة: ج ٣ ص ٨٩٤، وفيه: «صرف المعرّة عن الشيخ المعري»، ولعلّ الصواب ما أثبتناه، ولم أقف على هذا العنوان في مصدر آخر.

(٧) انظر: الزركلي، خير الدّين (٢٠٠٢م)، الأعلام، (ط ١٥)، بيروت: دار العلم للملايين: ج ٥ ص ٣٠٠، ولم أقف على هذا العنوان في مصدر آخر.

(٨) منه نسختان مخطوطتان: الأولى في الظاهرية برقم: (٤١٤٢)، والثانية في الأزهرية برقم: ([٤٨٦٨] ٥٤٨٢٤).

(٩) انظر: البديعي (ت ١٠٧٣هـ)، يوسف الدمشقي، أوج التحريّ عن حيثيّة أبي العلاء المعري، مخطوطة المكتبة الظاهرية، دمشق، رقم: (٤١٤٢).

وشبيهة بهذه الخصومة، خصومة أخرى دارت حول تكفير الشاعر ابن الفارض (ت ٦٣٢هـ)، الذي اتهم بوحدة الوجود، وكقره جماعة منهم برهان الدّين البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، برسالة سمّاها «الناطق بالصّواب الفارض لتكفير ابن الفارض»^(١)، وردّ عليه محمد بن جمعة الحصكفي (كان حياً سنة ٨٧٤هـ) برسالة وسمّاها بـ«ترياق الأفاعي في الردّ على البقاعي»^(٢)، فردّ عليه البقاعي برسالة بعنوان «تدمير المعارض في تكفير ابن الفارض»^(٣)، وقد انتصر لابن الفارض ابن الغرس القاهري (ت ٨٩٤هـ) وألف رسالة في الردّ على البقاعي، والدفاع عن ابن الفارض^(٤)، وكذلك فعل أحمد المتبولي (كان حياً سنة ٩٠٢هـ) في رسالته الموسومة بـ«المدد الفائض في الذبّ عن ابن الفارض»^(٥)، إلا أنّ هذه الخصومة أيضاً ارتبطت بعقيدة ابن الفارض، وليس بشعره وأدبه؛ لذلك لا نعدّها خصومة نقدية.

ومهما يكن من أمر فإنّ الخصومات النقدية القديمة الوحيدة التي وصلتنا نصوصها ممّا له صدى بين القرنين السادس والتاسع الهجريين، هي الخصومة حول شعر أبي تمام، والخصومة الأخرى حول شعر المتنبي، المتمثلة في كتاب «النّظام» لابن المستوفي، وهو ممّا لم يسبق أن دُرِسَ من قبل، وفيما يلي مناقشة لأهم ما ورد في ذلك.

(١) منه نسخة مخطوطة في لايدن برقم: (٢٠٤٠)، وأخرى في بودليانا برقم: (١٥٨/١).
 (٢) الباباني البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين (ت ١٣٩٩هـ)، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، ط ١، م ٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت: ج ١ ص ٢٨٤.
 (٣) حاجي خليفة، كشف الظنون: ج ١ ص ٣٨٢.
 (٤) انظر: السخاوي، الضوء اللامع: ج ٩ ص ٢٢٠.
 (٥) انظر: المصدر السابق: ج ٢ ص ٢٢٨.

المبحث الثاني: موقف ابن المستوفي من شعر أبي تمام

تعددت رؤى النقاد في تفسير شعر أبي تمام، لما قام عليه من غموض وتعقيد في الصنعة، مما ولد جدلاً لدى الشراح حول مُشكل شعره، وقد أدلى ابنُ المستوفي بدلوهُ في هذا المجال، مرجحاً تارةً بين الشروح، ومحددّاً تارةً أخرى رؤيته لمعاني الشعر ممّا لم يُسبق إليه، وقد وضّح ذلك في مقدّمته فقال: «فإنّي وجدت الناس كثيراً ما يتجاذبون القول فيما أشكل من معاني أبي تمام حبيب بن أوس الطائي، وأبي الطيب أحمد بن الحسين الجعفي؛ لميلهما كثيراً عن الطبع إلى التكلف، وعدولهما غالباً عن العفو إلى المستكره، إلا أن أبا الطيب أعظمهما معنىً مستغلقاً، وأكثرهما تركيباً مستنبهماً، والناس في شعره اثنان: محام عنه مفرط، ومتعصبٌ عليه مفرط، وكلاهما متجاوز به حدّه غالٍ فيه حكمه، دفاعاً عنه وتحاملاً عليه، وهم مع ذلك عن معانيه أشدّ سؤالا، وأكثر في كل مقام مقالاً، وأنا أجمع من أقوال العلماء في ذلك ما أداني البحث عنه إليه، ووقفني العلمُ به عليه، مختصراً ما أورده بوسع جهدي، وملخصه بقدر طاقتي، وناسبه إلى قائله، ومسنّده إلى ناقله»^(١).

ومن الجدير بالذكر، أنّ ابن المستوفي ميّزَ كلامه عن بقية كلام الشراح بقوله: «قال المبارك بن أحمد»، وهو في الغالب يأتي تعقيباً عما وردَ من أقوال متوافقة أو متنافرة حول شرح الأبيات، وكان أيضاً غاية في الدقّة والأمانة العلمية، إذ كان بعد تسجيل رؤيته، يرى أنه توافق مع رأي ناقدٍ آخر، فيشيرُ إلى ذلك ذاكرةً أنه كتب ما كتب قبل اطلاعه عليه^(٢).

وقد ساهم ابن المستوفي في الخصومة النقدية حول أبي تمام، بتقديم جملة من الانتقادات لشعره، وكذلك نجده يدافع عنه ويتصدّى لانتقادات الأمدى ممّا يثبت موضوعيته وعدم تعصبه على أبي تمام.

(١) ابن المستوفي، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ج ١ ص ١٩٢.
(٢) انظر على سبيل المثال لا الحصر: المصدر السابق: ج ١ ص ٢٣٤، ٢٥٠، ٤١٠.

المحور الأول: نقد شعر أبي تمام

صرّح ابنُ المستوفي في شرحه شعرَ أبي تمام، بالعديد من الآراء النقدية اللامعة التي لا تقلُّ في رصانتها عن آراء النقاد القدماء، ويمكنُ حصرُ آرائه النقدية حول شعر أبي تمام في أربعة جوانب: الأول: نقد الألفاظ، والثاني: نقد المعاني، والثالث: نقد الاستعارة، والرابع: السرقات الشعرية.

الجانب الأول: نقد الألفاظ

اشتملت ممارسات ابن المستوفي النقدية، على جملةٍ من نقد الألفاظ التي استعملها أبو تمام في شعره، ومن ذلك خطأ صرفي وقع فيه أبو تمام في قوله:

والسيفُ غافٍ غيرَ أنَّ غِرارَهُ يَقِظُ إذا هادٍ نحاهُ لِهَادٍ

قال ابنُ المستوفي: «الرواية (غافٍ)، وهي لغة رديئة، ويمكنُ أن تبدل بقوله: (مُغف)، وهي اللغة الفصيحة. وروى المرزوقي: و(السيف أعمى)»^(١).

ويبدو أنَّ السبب في رداءة لفظة (غافٍ)، أنها اسم فاعل من الفعل: (غفا)، والصَّواب أن نقول: أغفى الرجل، وليس غفا، وقد أشارَ إلى ذلك ابن سيده^(٢)، والتعديل الذي اقترحه ابن المستوفي باستعمال (مغفٍ) بدلاً من (غافٍ)، اقتراح صحيح يستقيم به الوزن والمعنى، ويخرج به عن دائرة الخطأ.

ومن نقد ابن المستوفي اللفظي لشعر أبي تمام، استعماله لفظة حوشية لا تتسجم مع معايير فصاحة الألفاظ، وذلك في قوله:

العيسُ تَعْلُمُ أنَّ حَوَاوَاتِهَا رِيحٌ إذا بَلَغَتْكَ إن لم تُنَحَرَ^(٣)

(١) ابن المستوفي، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ج ٦ ص ١٤٧.

(٢) انظر: ابن سيده، المحكم، مادة (غفو): ج ٦ ص ٦٥.

(٣) الحوباء: النفس. ابن منظور، لسان العرب، مادة (حوب): ج ١ ص ٣٤٠. الرِّيح: الضعف والدُّل. ابن منظور، لسان العرب، مادة (ريخ): ج ٣ ص ٢٠.

فعاب عليه استعمال لفظة (حوباواتها) لطولها، وجعل طول الكلمة وكثرة حروفها خروجاً عن وجه من وجوه الفصاحة^(١)، ولا ريب أنه يتابع في ذلك ما أرساه ابن سنان الخفاجي من قبله^(٢).

وقد أعرب ابنُ المستوفي عن موضوعيته في نقد شعر أبي تمام، ففي الوقت الذي يقدم فيه نقده لبعض الألفاظ، نجد أنه يردُّ عنه تهمة بعض النقاد الآخرين، ويظهرُ هذا في قول أبي تمام:

قَدْكَ إِنْتَبَ أُرْبَيْتَ فِي الْغُلُوءِ كَمْ تَعْذِلُونَ وَأَنْتُمْ سُجْرَائِي^(٣)

فهذا البيت كما يرى ابن المستوفي، من رديء شعر أبي تمام، إلا أن قوله: (قدك انتب أربيت) كلام منتظم غير محتاج أن يقال فيه إنه مكرر للتوكيد ومعناه مختلف؛ لأن أبا تمام ركبته تركيباً صحيحاً. فقال: حسبك استج متى زدت في ملامي^(٤).

ولعلَّ في هذا المثال ما يبيِّنُ عناية ابن المستوفي بالألفاظ أبي تمام، فتأويل اللفظ تأويلاً صائباً يبيِّنُ عن مقصود أبي تمام ويجلو دقة اختياره لألفاظه بما يتناسبُ مع دقة معانيه، وهذه أداة مُسَعِّفة في دفع الأخطاء وإحباط المآخذ.

الجانب الثاني: نقد المعاني

ارتبطت انتقادات ابن المستوفي أحياناً بمعاني شعر أبي تمام، ومن ذلك الغموض في قوله:

وَلَرُبَّ كِفْلٍ فِي الْخُطُوبِ تَرَكْتُهُ لِصِعَابِهَا حِلْساً مِنْ الْأَحْلَاسِ

إذ يرى ابن المستوفي أن هذا البيت من تعقيد أبي تمام، وهو معنى رديء؛ وذلك لأنه ترك الكفل الذي لم يكن ثابتاً في الخطوب حلساً من أحلاس صعايبها ثابتاً عليها عارفاً بها، وهذا لا مدح فيه على هذا الموضع، وإنما يحسنُ ذلك لو كان في الرجل الغرَّ الذي لم يُجَرَّبِ الخطوب، فعلمه ركوبها والثبات فيها، والصبر عليها^(٥).

(١) انظر: ابن المستوفي، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ج ٨ ص ١٤٥.

(٢) انظر: ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ص ٨٩.

(٣) السجراء: الأصدقاء. ابن منظور، لسان العرب، مادة (سجر): ج ٤ ص ٣٤٧.

(٤) ابن المستوفي، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ج ١ ص ٢٢٧.

(٥) انظر: المصدر السابق: ج ٩ ص ٢٤٥.

ويبدو أن ابن المستوفي قد بالغ هنا في وصف البيت بالتعقيد، فالمعنى واضح وإن كان رديئاً، ولعل ردايته مرتبطة بلفظة (كفل) وهو الذي لا يثبت على ظهر الدابة، فأى مدح في قوله: أنه جعل الكفل حلياً أي: كثير الركوب والاستقرار على ظهر الخيل، فهذا لا يتناسب مع مقام المدح، ولو أنه استعمل لفظة غر بمعنى الرجل الغر الذي لا تجربة له، فهذا يعد مستحسنًا.

وقد أشار ابن المستوفي إلى علاقة الصنعة البديعية التي انتهجها أبو تمام في شعره، بغموض بعض المعاني، ومن ذلك قوله:

فلم يكن المقنع فيه رأساً خلا أن قد تقنع بالحديد

قال ابن المستوفي: «لا يزال أبو تمام يضطره استعمال البديع حتى يخرج به إلى الشيء الشنيع، وأي معنى لقوله: (فلم يكن المقنع فيه رأساً) سوى إنه نفى عنه أن يكون امرأة مقنعة؟»^(١).

ولعل أبا تمام كان معذوراً في ذلك فالقصيدة كما ذكر التبريزي من أول أشعاره^(٢)، فالمعنى المطروق هنا أن هذا المرثي لم يكن مقنعاً مثل المرأة، ولكنه تقنع بالحديد، وهذا معنى لا يليق أن ينسب لأبي تمام، فضلاً أن يوضع في قصيدة رثاء.

ولا يفهم من هذا المثال انتقاد ابن المستوفي لمذهب أبي تمام البديعي، وإنما هو ينتقد غموض المعنى الذي كان نتيجة تحرري البديع، ويؤكد هذا قول ابن المستوفي بعد ذلك: «قد أكثر الناس المتعصبون لأبي تمام وعليه، الانتصار له والطعن عليه، فمنهم من انتصر له بحق، ورد على الطاعن قوله بحجة واضحة، ومنهم من لم تساعد الحجة في الانتصار له، ولم تزد الدلالة على صحة ما ذهب أبو تمام إليه، وكذلك القول في الطرف الآخر. ولا شبهة في أن أبا تمام أخذ نفسه باستعمال البديع، وأكثر منه، فجاء بالنادر والمستكره، وهذا معلوم من مذهبه في أشعاره»^(٣).

(١) ابن المستوفي، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ج ٦ ص ١٩٨.

(٢) انظر: التبريزي، شرح ديوان أبي تمام: ج ٤ ص ٥٥.

(٣) ابن المستوفي، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ج ٦ ص ٢٦١.

الجانب الثالث: نقد الاستعارة

تعدُّ الاستعارة من أبرز قضايا نقد الأسلوب التي عنيَ بها ابنُ المستوفي، ومعلومٌ أنَّ أبا تمام خرج فيها عن طريقة العرب القائمة على المناسبة بين المستعار والمستعار له، حتَّى وصفتُ استعاراته بالبعيدة تارة، وبالقبيحة تارةً أخرى.

ومن استعارات أبي تمام المشهورة قوله:

لا تَسْقِنِي ماءَ المَلَامِ فَإِنِّي صَبٌّ قَدْ اسْتَعَذَّبْتُ ماءَ بُكَائِي

قال ابن المستوفي بعد أن أوردَ نقد الشراح لهذا البيت: «وعلى كل حال فهذه استعارة قبيحة قد عابها عليه كثير من العلماء»^(١).

ولعلَّ هذا المثال يؤكِّدُ مذهب ابن المستوفي في الاستعارة، إذ لا يصحُّ أن يُستعارَ للشيء إلا ما هو من جنسه، أو قريب منه؛ لأنَّ الماء شيء حقيقي ملموس، والملام شيء معنوي حالي غير حقيقي، إضافة إلى أنَّ الملام ليس له ماء مثل البكاء، فالمعنى بعيدٌ.

وكذلك انتقد ابنُ المستوفي الاستعارة في قول أبي تمام:

وَكَمْ أَحْرَزْتَ مِنْكُمْ عَلَى قُبْحِ قَدِّهَا صُرُوفُ النَّوَى مِنْ مُرْهَفٍ حَسَنِ الْقَدِّ

قال ابنُ المستوفي: «قد عاب هذه الاستعارة عليه جماعة واستهجنوها، وهي لعمري قبيحة، ولم يرد بها إلا القد الذي هو القوام، لقوله: (مرهف القد)، فقابل قبح قدِّها بحسن قدِّه»^(٢).

والاستعارة المقصودة هنا، هي أنه جعل للصرُوف قدًّا قبيحاً، وقد أنكر التبريزي أن يكون أبو تمام قد أراد الاستعارة في هذا القول، وإنما أراد على قُبْح صورتها، لا أنه جعل لها قدًّا مثل قدِّ الإنسان؛ لأنه يُقال: كأنَّ فلاناً قدَّ من فلان، أي: خُلِقَ منه وصوُّر، وإنما ذلك كناية عن الهيئة والصورة^(٣).

ومن استعارات أبي تمام، التي توقَّف عندها ابن المستوفي قوله:

(١) ابن المستوفي، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ج ١ ص ٢٣٠.

(٢) المصدر السابق: ج ٦ ص ١٢٠.

(٣) انظر: التبريزي، شرح ديوان أبي تمام: ج ٢ ص ١١٠.

رَاحَ إِذَا مَا الرَّاحُ كُنَّ مَطِيَّهَا كَانَتْ مَطَايَا الشَّوْقِ فِي الْأَحْشَاءِ

فقال: «وقلما تقع استعارة مستهجنة رديئة، وقد وقع منها في هذه القصيدة جملة»^(١).

ولعلَّ ابنُ المستوفي قد بالغَ أحياناً في تهجين استعارات أبي تمام، فالاستعارة السابقة مثلاً شرحها الصُّولي بقوله: «يعني أن شاربها يرتاح ويشتاق أحبابه، فكأن هذه الكؤوس كانت مطايا لهذا الشوق، حملته حتى أدته. والراح: الخمر. سُمِّيت لارتياح شاربها»^(٢)، فوجه الشبه إذن قائمٌ بالتأويل بين المطايا والخمر، ولا مبررٌ لاستهجانها.

الجانب الرابع: سرقات أبي تمام

أشارَ ابنُ المستوفي إلى عددٍ من سرقات أبي تمام ممّا لم تسبق الإشارةُ إليه، لكنّه لم يفصّل أوجه السرقة، بل حكم على بعضها بالتقصير دون بيان السبب، ومثال ذلك قول أبي تمام:

نَعَاءُ نَعَاءٍ شَقِيقَ النَّدَى إِلَيْهِ نَعِيًّا قَلِيلَ الْجَدَاءِ

قال ابنُ المستوفي: «أخذه من أشجع بن عمرو إذ يقول:

أُنْعَى فَتَى الْجُودِ إِلَى الْجُودِ مَا مِثْلُ مَنْ أُنْعَى بِمَوْجُودِ

ولكن قصر عنه تقصيراً ظاهراً»^(٣).

وصحيحٌ أن أبا تمام قد أخذ المعنى وهو نعيُّ فتى الجود للجود، لكن يبدو أن أبا تمام قد قلبَ التركيب: (فتى الجود) إلى (شقيق الندى) وهو أجود منه، لقيامه على الاستعارة، واستخدم التوكيد اللفظي (نعاء نعاء) بمعنى: انعوه^(٤)، ممّا أكسب البيت إيقاعاً موسيقياً يتناسب مع الرثاء، وفي هذا زيادةٌ وتحسينٌ على قول أشجع، لذلك فمن غير المناسب أن ينسبَ للتقصير بعد هذا.

وكذلك قول أبي تمام:

(١) ابن المستوفي، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ج ١ ص ٢٤٠.

(٢) المصدر السابق: ج ١ ص ٢٣٩.

(٣) المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٦٤ — ٢٦٥.

(٤) انظر: التبريزي، شرح ديوان أبي تمام: ج ٤ ص ٩.

فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ مِنْ ذَا وَقَدْ أَفْلَتْ وَالشَّمْسُ وَاجِبَةٌ مِنْ ذَا وَلَمْ تَجِبْ

عقب ابنُ المستوفي عليه فقال: «ألمَّ فيه بقول النَّابِغَةِ:

تَبْدُو كَوَاكِبُهُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَا النُّورُ نُورٌ وَلَا الْإِظْلَامُ إِظْلَامٌ»^(١)

ويبدو أنَّ ابنَ المستوفي هُنا قد اكتفى باستخدام لفظ الإمام، وهو بمعنى: أخذ المعنى^(٢)، لكنَّ من الواضح أنَّ أبا تمام قد زادَ على بيت النَّابِغَةِ بالطَّبَّاق في قوله: (طالعة، أفلت) (واجبة، لم تجب)، وفي ذلك زيادة في المعنى، ومن المعروف من قوانين السرقات، أنَّ من أخذ معنى وزاد عليه وحسنه فهو أحقُّ به^(٣).

وقد وظَّفَ ابنُ المستوفي مصطلحاً آخر للدلالة على الأخذ الأدبي، وهو مصطلح «النَّقل»، فقال عن بيت أبي تمام:

وَتَحْتَ ذَلِكَ قِضَاءٌ حَزُّ شَفْرَتِهِ كَمَا يَعْضُ بِأَعْلَى الْغَارِبِ الْقَتَبُ^(٤)

قالَ ابنُ المستوفي: «يريد: هذا الممدوح يقضي قضاءً يحزُّ شفرته في المقضي عليه حزّاً مثل عضِّ القتب على الغارب؛ لأنَّ القتب إذا عضَّ على غارب لقيه من ذلك مشقة عظيمة. وهو منقول من قول نصيب:

مَا وَصَلَ غَانِيَةَ عَضِّ الْعِشِيِّ بِهَا كَمَا يَعْضُ بظَهْرِ الْغَارِبِ الْقَتَبُ»^(٥)

ودلَّ ابنُ المستوفي أيضاً على ذلك بمصطلح «الأخذ»، فقال عن بيت أبي تمام:

طَلَعَنَّ شَمُوساً وَالْغُمُودُ مَشَارِقٌ لَهُنَّ وَهَامَاتُ الرِّجَالِ مَغَارِبُ

فقد جعل الغمود مشارق؛ لأنها طلعت منها، والهامات مغارب؛ لأنها غابت فيها، وأخذه من قوله أبي نواس:

(١) ابن المستوفي، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ج ٢ ص ٣٢ — ٣٣.
(٢) قال ابن رشيق: «فإن تساوى المعنيان دون اللفظ وخفي الأخذ فذلك النظر والملاحظة، وكذلك إن تضادا ودل أحدهما على الآخر، ومنهم من يجعل هذا الإمام». انظر: ابن رشيق، العمدة: ج ٢ ص ٢٨٢.
(٣) هدارة، محمد مصطفى (١٩٨١م)، مشكلة السرقات في النقد العربي، بيروت: المكتب الإسلامي: ص ١٢٩.
(٤) الغارب: ما بين السنام والعنق. ابن منظور، لسان العرب، مادة (غرب): ج ١ ص ٦٤٤. والقتب: رحل صغير على قدر السنام. ابن منظور، لسان العرب، مادة (قتب): ج ١ ص ٦٦١.
(٥) ابن المستوفي، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ج ٣ ص ٩٦.

طالعات من السقات علينا فإذا ما غربن يغربن فينا ^(١)

المحور الثاني: الدِّفاع عن أبي تمام

لم يكن ابنُ المستوفي خصماً لأبي تمام، على الرغم من نقده بعض شعره، فقد دافع عنه وانتصر له على الأُمدي، ونقلَ العديد من نصوص كتاب المرزوقي: «الانتصار من ظلمة أبي تمام» في العديد من المواضع ^(٢)، دون أن يعقّب عليها منتقداً، ممّا يدلُّ على موافقته من جهة، وموضوعيته من جهة أخرى.

وقد ردَّ ابنُ المستوفي على الأُمدي في نقده لقول أبي تمام:

إنَّ الخليفة قد عزَّت بدولته دَعائمُ الملكِ فليعزز بك الأدبُ

إذ يرى الأُمدي أنَّ (دعائم الملك) إنما توصف بأنها قد تمكنت وثبتت وقامت وتوطدت، وإذا وصفت بضدِّ هذا الوصف، قيل: وهت وسقطت وخربت. ولا يقال: عزَّت ولا ذلت، وأما استعماله لفظ (عزت) فهو من أجل قوله: (فليعزز بك الأدب)، وهذا وإن لم يكن خطأً فليس بجيد، لأنه لفظ موضوع في غير موضعه ^(٣).

لكنَّ ابن المستوفي يرى أنَّ الأُمدي كان كثير التعصب على أبي تمام، وهذه الألفاظ التي ذكرها مما يناسب (دعائم الملك) هو على الحقيقة، فأما (عزت) فقد استعملت هنا مجازاً، هذا إذا كانت لفظة (عزت) ضدَّ لفظة (ذلت)، فإن أراد بها الشدَّة والقوة فهي موضوعة في موضعها على الحقيقة ^(٤).

والحق أنَّ أبا تمام قصد بذلك المؤاخاة اللفظية بين (عزت) و(فليعزز)، ومن الممكن حمل لفظة (عزت) على الحقيقة والمجاز أيضاً بلا إشكال، لكنَّ الأُمدي قد تعنَّت على أبي تمام في ذلك كما أشار ابن المستوفي، والأمر أهون من ذلك.

(١) انظر: ابن المستوفي، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ج ٤ ص ١٠٣.

(٢) انظر على سبيل المثال لا الحصر: المصدر السابق: ج ٢ ص ٥٧، ١٢٠، ١٥٨، ٢٥٦، و ج ٣ ص ١٤٢.

(٣) انظر: الأُمدي، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري: ج ٢ ص ٣٥٧.

(٤) انظر: ابن المستوفي، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ج ٣ ص ١٠٨.

وانتصر ابنُ المستوفي لأبي تمام مرةً أخرى في قوله:

بَلْ سَافَعُ بِنَوَاصِي الْأَمْرِ مُشْتَمِلٌ عَلَى قَوَاصِيهِ فِي بَدءٍ وَفِي عَقَبِ

قال الأمدى منتقداً: «هو من قوله جل اسمه (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ). والسفع بالشيء هو أن يؤخذ ويجذب جذباً فيه عنف، وكان ينبغي أن يقول: بنواصي الحزم والعزم، فأماً (الأمر) فإِنَّه غير مفيد»^(١).

فعقّب عليه ابنُ المستوفي بقوله: «هذا تعصّب من الأمدى. وقول أبي تمام: (بنواصي الأمر)، يريد: نواصي الأمر الذي أطلبه من مظانه ومن وجهه، ولكني لا أظفر، وهو أولى من الحزم؛ لأن الحزم: الأخذ بالثقة ... على أن الحزم هو نفس الأمر الذي ذكره أبو تمام»^(٢).

وقد واخذ الأمدى أبا تمام في قوله:

لَهَا مِنْ لَوْعَةِ الْبَيْنِ الْتِدَامٌ يُعِيدُ بِنَفْسَجَا وَرَدَ الْخُدُودِ

لأنه استعمل الالتدام وهو ضرب الصدور في النياحة، وليس ضرب الخدود، لكنه جعل ذلك مما يُتسامح فيه^(٣).

وقد أورد ابنُ المستوفي كلام الجوهري في ذلك وهو أن اللّذم: صوت الحجر يقع بالأرض، والتدام النساء: ضربهنّ صدورهنّ في النياحة^(٤)، ثمّ عقّب على ذلك بقوله: «فعلى كلا قوليهما لا اعتراض على أبي تمام، ولا تسامح في استعماله؛ لأنهما ذكرا اللّذم للوجه أيضاً، فصحّ بذلك بيئته»^(٥).

(١) الأمدى، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحري: ج ٢ ص ٢٥٦.
(٢) ابن المستوفي، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ج ٣ ص ١٩٨.
(٣) انظر: الأمدى، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحري: ج ٢ ص ٣٠.
(٤) انظر: الجوهري، الصحاح: مادة (لذم)، ج ٥ ص ٢٠٢٨.
(٥) ابن المستوفي، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ج ٦ ص ٢٩.

المحور الثالث: موقف ابن المستوفي من شعر المتنبي

شهدَ شعرُ المتنبي ما شهدَهُ شعرُ أبي تمام من قبله، من خصومة بين النقاد ارتبطتُ بتفسير مشكل أبياته، أو تعقُّب أخطائه في شعره، أو نقد منهجه الذي سارَ عليه مخالفاً طريقة العرب في العديد من القضايا^(١)، وقد ساهمَ ابنُ المستوفي في نقد شعر المتنبي دون الدفاع عنه، كما فعل مع أبي تمام وانتصاره له على الأمدى.

وقد أبدى ابنُ المستوفي آراءه النقدية حول العديد من أشعار المتنبي، برؤية جديدة لم يسبق إليها، ومن الممكن أنْ نحصر تطبيقه النقديَّ على شعر المتنبي، في أربعة جوانب: الأول: نقد الألفاظ، والثاني: نقد المعاني، والثالث: نقد الاستعارة، والرابع: سرقات المتنبي.

الجانب الأول: نقد الألفاظ

عابَ ابنُ المستوفي على المتنبي استعماله لفظ «الأستاذ» وهي لفظة غير عربية^(٢) في قوله:

ثَرَعَرَ عَ الْمَلِكُ الْأُسْتَاذُ مُكْتَهَلًا قَبْلَ اكْتِهَالِ أَدِيبٍ قَبْلَ تَأْدِيبِ

فقال: «عيبَ عليه قوله (الأستاذ)، واعتذروا له بأنَّ هذه اللفظة كانت مما يُستعملُ لذوي الأقدار النبيلة في ذلك الزمان، ولا عذرَ في ذلك»^(٣).

إذن، فابنُ المستوفي يرى عدم جواز استعمال الألفاظ الأعجمية في الشعر، لكن من المعروف أنَّ الشعراء المُحدثين من أمثال المتنبي ومن بعده، قد أباحوا لأنفسهم استعمال اللفظ الأعجمي في الشعر، فتراه عندهم كثيراً^(٤).

(١) من هذه القضايا: اللحن، والضعف والركاكة والمستحيل من المعاني والاستعارة السيئة. انظر: السمرة، محمود (١٩٧٩م)، القاضي الجرجاني الأديب الناقد، (ط٢)، بيروت: المكتب التجاري: ص ١٢٨.

(٢) قال الزبيدي: «الأستاذ كلمة أعجمية، ومعناها الماهر بالشيء العظيم ... وقال ابن دحية: واصطلحت العامة إذا عظموا المحبوب أنْ يخاطبوه بالأستاذ، وإنما أخذوا ذلك من الماهر بصنعتهم؛ لأنه ربما كان تحت يده غلمان يؤدّبهم، فكانه أستاذ في حُسن الأدب». الزبيدي، تاج العروس، مادة (ستذ): ج ٩ ص ٤١٨.

(٣) ابن المستوفي، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ج ٤ ص ٢٥٩.

(٤) انظر: الصفي، الاقتصار: ص ١٦٥.

ومما ينطوي تحت النقد اللفظي، انتقاد ابن المستوفي لظاهرة استعمال أسماء الإشارة بكثرة في شعر المتنبي، من مثل قوله:

وَأَنَّ ذَا الْأَسْوَدَ الْمَتَّقُونَ مِشْفَرُهُ نَطِيعُهُ ذِي الْعَضَارِيطِ الرَّعَادِيدُ

إذ ليس في شعر من الأشعار ما في شعر أبي الطيب من استعمال أسماء الإشارة، وهي: هذا ذا وذو ونحوها^(١).

وكذلك عاب ابن المستوفي على المتنبي وجود الحشو في قوله:

سَلُّهُ الرِّكْضُ بَعْدَ وَهْنٍ بَنَجْدٍ فَتَصَدَّى لِلْغَيْثِ أَهْلُ الْحِجَازِ

قال ابن المستوفي: «كلا لفظي نجد والحجاز استعانة وحشو، والذي قرأته أنه مدحه بدمشق»^(٢).

وكذلك عاب عليه قوله:

لَوْ لَمْ تَكُنْ مِنْ ذَا الْوَرَى الَّذِي مِنْكَ هُوَ عَقِمَتْ بِمَوْلِدِ نَسْلِهَا حَوَاءُ

لأن تركيبه رديء لفظاً ومعنى. ولا يخفى ما في لفظة (الذ) من النقل على السمع^(٣).

الجانب الثاني: نقد المعاني

توقف ابن المستوفي بالنقد عند كثير من معاني شعر المتنبي، ومن ذلك فساد المعنى في قوله:

لَا يُحْزِنُ اللَّهَ الْأَمِيرَ فَإِنِّي سَأْخُذُ مِنْ حَالَاتِهِ بِنَصِيبٍ

قال ابن المستوفي معقّباً: «هذا بيتٌ قبيح المأخذ، وذلك أنه دعا أن لا يحزن الله سيف الدولة؛ لأنه يأخذ بنصيب في أحزانه، ويشاركه فيها. أترأه: لو لم يأخذ من أحزانه بنصيب ما كان يجوز أن يدعو له ألا يحزنه الله»^(٤).

(١) انظر: ابن المستوفي، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ج ٧ ص ٣١١.

(٢) المصدر السابق: ج ٩ ص ١٥٨.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ج ١ ص ٤٣٨.

(٤) ابن المستوفي، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ج ٣ ص ٢٥٥.

ولم يكتفِ ابنُ المستوفي أحياناً بذكر وجه الفساد في المعنى، بل كان يقترحُ وجهاً للتصويب، يخرجُ به عن مظنة الخطأ، ومن ذلك قول المتنبي:

تَشْبِيهُ جُودِكَ بِالْأَمْطَارِ غَادِيَّةٌ جُودٌ لِكَفِّكَ ثَانٍ نَالُهُ الْمَطَرُ

فالمعنى: أن لكفك جوداً بالأموال، وجدت على المطر بأن تشبّه جودك به، فصار كأنه جودٌ ثانٍ غير جودك بالمال، والأحسن لو قال: تشبيهُ الأمطار بجودك جودٌ ثانٍ عليها؛ لأن المشبّه به ينبغي أن تكون فيه زيادة على المشبّه، نحو قولك: فلانٌ جوده كالبحر أو كالنهر، فلزيادة البحر والمطر على جوده شبه بهما، ولو أمكنه أن يرد الأمطار موضع المطر، أو يأتي بالمطر موضع الأمطار لكان حسناً وأجود في الصنعة^(١).

ومن اعتراضات ابن المستوفي على شعر المتنبي، قوله:

تَعَثَّرَ بِهِ فِي الْأَفْوَاهِ أَلْسُنُهَا وَالْبُرْدُ فِي الطَّرْقِ وَالْأَقْلَامُ فِي الْكُتُبِ

إذ لا فرقَ بين تعثر القلم وتعثر البريد؛ لأن نسبة ذلك إليهما محال^(٢).

ومن أخطاء المتنبي في المعاني، جعله المدح ذماً في حق الممدوح، وذلك في قوله:

كَيْفَ لَا يَشْتَكِي وَكَيْفَ تَشْكُوا وَيَهُ لَا يَمَنُ شَكَاهَا الْمَرَاذِي

وقد شرح ابن جني هذا البيت فقال: «كيف لا يشتكي ما هو مدفوع إليه من لقاء الحروب واحتمال المغارم عن الناس؟ وكيف يتشكون هم ذاك؟ وإنما هو المحتمل عنهم كل ثقيلة ورزء، فهو أولى بأن يشتكى ذاك منهم»^(٣).

ويرى ابن المستوفي أن قول المتنبي: (كيف لا يشتكي، وكيف تشكوا... البيت) ذمٌ في حق الممدوح، لأن من يحمل ثقلاً يمدح عليه، لا يشتكى من حمله، بل يوصف بصبره على ثقله، فقد حمل عنهم ما كان يقع عليهم، فأما إذا وثقوا بوفائه فكان ينبغي أن لا يشكوا^(٤).

(١) انظر: ابن المستوفي، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ج ٨ ص ٣١٨.

(٢) انظر: المصدر السابق: ج ٤ ص ٤٩.

(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، الفسر (شرح ابن جني على ديوان المتنبي)، ط ١، ٤م، (تحقيق: رضا رجب)، دمشق، دار البناييع، ٢٠٠٤م: ج ٢ ص ٢١٦.

(٤) انظر: ابن المستوفي، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ج ٩ ص ١٦٧.

الجانب الثالث: نقد الاستعارة

لم تسلم استعارات المتنبي من نقد ابن المستوفي وغيره، فقد توقف عندها، وأبدى آراءه فيها، ومن ذلك، قول المتنبي:

كِرْمٌ تَبَيَّنَ فِي كَلَامِكَ مَائِلًا وَيَبِينُ عِتْقُ الْخَيْلِ فِي أَصْوَاتِهَا

وقد شرحه ابن جني بقوله: «إذا سمعَ إنسانٌ كلامك عرفَ كرمك، كما أنَّ الفرسَ الكريمَ إذا سهلَ عرفَ المُعرب أنه كريم»^(١).

ووجه العيب في هذه الاستعارة كما يراها ابنُ المستوفي، أنَّ لفظ المثل من الأضداد، يكون للخفي وللظاهر؛ ولذلك قال: «لم يكفِ (أبو الطيب) استعارته للكلام المثل حتى جعلها بلفظ يتنازع ضدان، ولو أنَّ قائلًا جعل (مائلا) حالاً من الممدوح، أي: في حال مثولك في المحراب، لم يكن بذلك بأس، ولو لم يقل أبو الفتح ظاهراً غير خفي لكان هو الذي ذكرته. والخيل إذا وُصِفَتْ بالعِثْق وهو الكرم فإنما يريد بذلك كرمها في الحرب»^(٢).

الجانب الرابع: سرقات المتنبي

أشار ابنُ المستوفي إلى العديد من سرقات المتنبي الشعرية، منها ما قصر عنه، ومنها ما أتى به فأحسن الأخذ، ومن المعلوم في معايير الأخذ الأدبي، أنَّ التقصير عن المأخوذ منه، أفحش أنواع السرقات، ومن ذلك قول المتنبي:

وَلَمْ تَفْتَرِقْ عَنْهُ الْأَسِنَّةَ رَحْمَةً وَلَمْ يَتْرِكِ الشَّامَ الْأَعَادِي لَهُ حُبًّا

أخذه من قول مروان بن أبي حفصة:

وَمَا أَحْجَمَ الْأَعْدَاءُ عَنْكَ بَقِيَّةَ عَلَيْكَ وَلَكِنْ لَمْ يَرَوْا فِيكَ مَطْمَعًا

(١) ابن جني، الفسر: ج ١ ص ٦٩٠.

(٢) ابن المستوفي، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ج ٥ ص ٧٥ - ٧٦.

وقال ابنُ المستوفي معقّباً: «شتان ما بين بيت المتنبي وبيت مروان، وإن كان أخذه منه فقد قصر عنه؛ لأن مروان ذكر العلة في الإحجام عن الممدوح، وهي علة صحيحة في موضعها، وأخذه البحري فزاد وأحسن ما شاء، وإن أتى بلفظ مروان. قال وذكر الأسد:

فأَحْجَمَ لَمَّا لَمْ يَجِدْ فِيكَ مَطْمَعاً وَأَقْدَمَ لَمَّا لَمْ يَجِدْ عَنْكَ مَهْرَباً^(١)

ومن أمثلة سرقات المتنبي، قوله:

لَمَّا سَمِعْتُ بِهِ سَمِعْتُ بِوَاحِدٍ وَرَأَيْتُهُ قَرَأَيْتُ مِنْهُ خَمِيساً

وهو من قول أبي تمام:

لَوْ لَمْ يَقْدِ جَحْفَلاً يَوْمَ الْوَعَى لَغَدَا مِنْ نَفْسِهِ وَحَدَّهَا فِي جَحْفَلٍ لِحِبِّ

بيّن ابن المستوفي تقصير المتنبي عن أبي تمام، فقال: «بينهما بعدٌ في الجودة؛ لأن أبا تمام بين قوله: (لغدا من نفسه وحدها في جحفل لجب)، على قوله: (لو لم يقْدِ جحفلاً يوم الوعى). وهذا تركيب حسن، وضم معنى ما يليق به، ولو صح لأبي الطيب أن يقول: (ورأيتُه فرأيت منه الناسا) أو (فيه) على الرواية الأخرى لطابق بين المعنيين»^(٢).

ولم يلتزم ابن المستوفي ببيان أوجه الأخذ الأدبي دائماً، من خلال الموازنة بين المأخوذ والمأخوذ منه، واكتفى أحياناً بالإشارة إليه بالفعل (أخذ)، ومن ذلك قول المتنبي:

طَلَعَنَ شُمُوساً وَالْغُمُودُ مَشَارِقُ لَهْنٌ وَهَامَاتُ الرِّجَالِ مَغَارِبُ

قال ابن المستوفي: «جعل الغمود مشارق؛ لأنها طلعت منها، والهامات مغارب؛ لأنها غابت فيها، وأخذه من قوله أبي نواس:

طَالَعَاتُ مِنَ السُّقَاةِ عَلَيْنَا فَإِذَا مَا غَرِبْنَ يَغْرِبْنَ فِينَا»^(٣)

وقد أشار ابن المستوفي أيضاً إلى بعض سرقات المتنبي من النثر، ومن ذلك قول المتنبي:

(١) ابن المستوفي، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ج ٣ ص ٣٢٠.

(٢) المصدر السابق: ج ٩ ص ٣٨١.

(٣) المصدر نفسه: ج ٤ ص ١٠٣.

وَأَكْبِرُ نَفْسِي عَنْ جَزَاءٍ بَغِيَّةٍ وَكُلُّ إِغْتِيَابٍ جُهْدٌ مَنْ مَالُهُ جُهْدٌ

ذكرَ الواحدِيُّ أنه من قول الآخر:

ونشتم بالأفعال لا بالتكلم

قال ابن المستوفي: «لا نسبة بين هذا النصف وبين قول أبي الطيب، وإنما أخذه من قول الإمام علي عليه السلام: (الغبية جهد العاجز)»^(١).

ويبدو أنَّ ابن المستوفي كان حذراً في استعمال مصطلحات الأخذ الأدبي، وهو هنا يستخدم الفعل (أخذ) لأنَّ التشابه بين بيت المتنبي وقول علي رضي الله عنه، مقتصرٌ على المعنى فقط دون اللفظ، وهذا مما يتسامح فيه بعض النقاد ولا يعدونه سرقة شعرية^(٢).

وشبيهة بهذا قول المتنبي:

فَلَا مَجْدَ فِي الدُّنْيَا لِمَنْ قَلَّ مَالُهُ وَلَا مَالَ فِي الدُّنْيَا لِمَنْ قَلَّ مَجْدُهُ

قال ابن المستوفي: «أخذه من قول قيس بن سعد: اللهم ارزقني حمداً ومجداً، فإنه لا حمد إلا بفعل، ولا مجد إلا بمال، اللهم إنه لا يسعني القليل ولا أسعه»^(٣).

ومهما يكن من أمر، فإنَّ ابن المستوفي لم يبالغ في اتهام المتنبي بالسرقة، ولم يتحامل عليه، وإنما كان على ما جرت عليه عادة الشراح، عندما يجد تشابهاً في المعنى، أن يشير إلى الأخذ الأدبي، مدلاً على ذلك بالفعل (أخذ)، وهو أمرٌ لا يصل إلى حدود السرقة الأدبية التي حذر منها النقاد القدماء.

(١) ابن المستوفي، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ج ٧ ص ١٥٩.

(٢) انظر: هدارة، (١٩٨١م)، مشكلة السرقات في النقد العربي: ص ٢٣٤.

(٣) ابن المستوفي، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ج ٧ ص ٢٤٧.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج الخاصة والعامة، أمّا الخاصة فهي ترتبط بالخصومات النقدية المدروسة، وأمّا العامة فهي ترتبط بصورة الأدب ووظيفة النقد الأدبي ما بين القرنين السادس والتاسع الهجريين، ويمكنُ إجمالها بما يلي:

أولاً: الخصومة النقدية حول المقامات الحريرية

— شكَّ معاصرو الحريري في تأليفه المقامات الحريرية، وذلك لتأخره في كتابة المقامات العشر الأخيرة التي طالبوه بها، إضافة إلى عدم قدرته على الكتابة في ديوان الإنشاء، مما ولّد الخصومة الأولى حول المقامات وهي الشك في مؤلفها، لكنَّ الحريريَّ اعتذر عن حادثة ديوان الإنشاء بأنه كره الإقامة في بغداد والالتزام بخدمة الخليفة، واعتذر عن مسألة المقامات العشر بعدم تجمُّع خاطره في بغداد، ثمَّ استطاع الحريري إخمد هذه الخصومة بإكمال تأليفه المقامات الخمسين، وانتشارها بين الناس.

— قدّم ابن الخشاب جملة من الانتقادات على مقامات الحريري، منها ما هو خاصٌّ بأدبية المباني: الأخطاء النحوية، والأخطاء الصرفية، والأخطاء اللغوية، والألفاظ العامية والكلام المغسول، والتصحيف والتحريف، ومنها ما هو خاصٌّ بأدبية المعاني: دلالة الألفاظ المعجمية، والسياقية، وسرد الأحداث، والأسلوب، وتعرّض أيضاً لقضيتي الصدق والكذب، والسرقات الأدبية.

— انتصرَ ابن برّيّ والمسعودي والرازي للحريريّ على ابن الخشاب، وحاولوا جاهدين إخراجهم من مظنة الخطأ بالاعتماد على التوجيه النحوي والدلالي والانتكاء على التأويل.

— دافع أنصار الحريري عنه في قضية الصدق والكذب، بإثبات أن أبا زيد السروجي كان شخصية حقيقية، واعتمدوا على إثبات المصادقية التاريخية لأحداث المقامات، وقد قصرّوا في ذلك إذ أغفلوا العلاقة بين الصدق الفنّي والصدق التاريخي، وأنَّ الأدب ينظرُ إليه من زاوية فنية، ولا يخضع للمقاييس الأخلاقية الدينية، لأنه قائم في جوهره على الخيال.

— أغفل أنصار الحريري الانتصار له في قضية السرقات الأدبية، ولعلَّ السبب في ذلك أنَّ هذه التهمة لم يسلم منها شاعرٌ ولا ناثر، في حين إنَّ ابن الخشَّاب تعصَّب عليه في ذلك، فجعله سارقاً حتَّى في المعاني المشتركة المتداولة بين الأدباء.

— بالغَ ابن الخشَّاب في التعصُّب على الحريري، وخطأه في العديد من القضايا اللغوية التي تحتل وجهاً من الصَّواب، وأنَّ غاية ما فعله الحريري هو العدول عن اللغة الفصيحة إلى ما هو أدنى منها.

— كانَ ابن الخشَّاب حاداً في لغته النقدية، إذ وصف الحريري بالجهل في النحو، في حين كان ابن برِّي هادئاً متجرداً عن الذاتية في الغالب، لكنَّ المسعوديَّ بالغَ في حدة لغته النقدية واتهم ابن الخشَّاب بالتشنيع والتزوير والحيدة عن طريق الصَّواب، أمَّا الرازي فكان أسلوبه شبيهاً بأسلوب ابن برِّي، وتابعه في كثير ممَّا قاله.

— امتدَّت الخصومة النقدية حول المقامات إلى القرن السابع الهجري، إذ نجدُ ابن الأثير ينتقده في مواضع من كتابه «المثل السائر»، وقد انتصر الصَّفدي للحريري، فردَّ على ابن الأثير في كتابه «نصرة النائر».

— اتَّهمَ ابن الأثير الحريريَّ بعدم قدرته على الكتابة الديوانية، فالحريري عند ابن الأثير رجل مقامات فحسب، واعتمد في ذلك على حادثة ديوان الإنشاء، ووصفَ نثره في المقامات بالعث البارد، وقد بيَّن الصَّفدي تحامل ابن الأثير في ذلك، وأثَّه على الرغم من تفوق المقامات على سائر نثر الحريري، إلا أنه كان ذا قدرة على الكتابة الديوانية لا ينكرها أحد.

— عابَ ابن الأثير على الحريري تعقيد الصنعة في بعض المقامات، غير أنَّ الصَّفدي قد جعلَ تعقيد الحريري في أساليب الصنعة، استيعاباً وتعليماً لأساليب الكتابة، ولذلك فهو أمرٌ مقبول عنده.

ثانياً: الخصومة النقدية حول شعر ابن سناء الملك

— كانتْ منزلة ابن سناء الملك في الدولة الأيوبية ولا سيما قربه من القاضي الفاضل، وعداوته مع بعض شعراء عصره باعثاً لتوليد خصومة شخصية أدَّت فيما بعد إلى توليد خصومة نقدية تناولت شعره في العديد من القضايا.

— أَلَفَ ابن جبارة كتاباً خاصاً في انتقاد شعر ابن سناء الملك، سمّاه: «نظم الدُر في نقد الشَّعر»، وهو من تراثنا المفقود، وقد وصلتنا منه عدة نصوص في كتاب «الغيث المسجم» للصَّدي.

— اعترض ابن جبارة على شعر ابن سناء الملك في العديد من القضايا منها: شعرية الألفاظ، وشعرية المعاني، وشعرية الأسلوب، وتعقبه أيضاً في سرقاته الشعرية.

— قدّم الصَّفِيُّ الحَلِّي انتقاداته على شعر ابن سناء الملك في آخر كتابه «العاطل الحالي والمرحّص الغالي»، وقد عابَ عليه استعماله الألفاظ العامية والمولدة، على عادة الزجّالين في عصره، وجعل ذلك نتيجة لعنايته بالموشحات والأزجال، وعابَ عليه أيضاً فساد الاستعارة وغموض المعاني في العديد من أشعاره.

— انتصر الصَّفِيُّ لابن سناء الملك فألّف كتاباً بعنوان: «الاقتصار على جواهر السِّلْك في الانتصار لابن سناء الملك»، ردّ فيه على انتقادات الحَلِّي، وجعلَ النصف الثاني من الكتاب في تسجيل محاوراته مع أدباء عصره من المصريين، الذين انتقدوا بعض شعر ابن سناء الملك، واتهموه بغموض المعنى.

— انتحى الصَّفدي منهجاً في الدِّفاع عن ابن سناء الملك، تمثّل في الاعتذار له بما أجاده من صنعة البديع، واستحسان شعره وفق معياره البديعي، وكذلك أزال الصَّفديّ الغموض عن العديد من أشعار ابن سناء الملك، متكئاً على التأويل واللغة وتصويب التصحيف والتحريف الذي ساهم في غموض أشعار ابن سناء الملك.

— تذبذب الصَّفدي بين الذاتية والموضوعية، لكنَّ الغالب عليه هو الدفاع عن ابن سناء الملك بالحجة والدليل، وقد انجرف أحياناً وراء الذاتية، فعَدَّ التعقيد في الصنعة البديعية، جانباً من تفوق ابن سناء الملك على شعراء عصره.

ثالثاً: الخصومة النقدية حول «المثل السائر»

— تعودُ الخصومة النقدية حول «المثل السائر» إلى مجموعة من البواعث، أهمها: شخصية ابن الأثير، وبواعث أدبية ونقدية، وبواعث إقليمية.

— كان ابن أبي الحديد واحداً من الذين ألفوا في الحركة النقدية حول «المثل السائر»، وكتابه بعنوان: «الفلك الدائر على المثل السائر»، تعقب فيه ابن الأثير في حملته على النحاة، والبلاغيين والنقاد والشعراء، ودافع عنهم.

— انتصر الصفدي لابن أبي الحديد في انتقاداته للمثل السائر، وألف كتاباً بعنوان: «نصرة الثائر على المثل السائر».

— يتجلى موقف الصفدي من نثر ابن الأثير في رفضه دعوى الابتكار والاختراع التي ادّعاها ابن الأثير، بطريقته في حلّ المنظوم التي يراها ملكة وموهبة حباه الله إياها، إضافة إلى العديد من الانتقادات اللفظية والمعنوية والتركييبية التي كشف عنها الصفدي.

— بين ابن أبي الحديد وتابعه الصفدي، مقدار تحامل ابن الأثير على اللغويين، ولا سيما في فصله النحو عن البلاغة، إذ أخرج ابن الأثير للغويين من دائرة النقد الأدبي.

— ترجع الخصومة النقدية حول المثل السائر في بعض جوانبها إلى الاختلاف في حدود المصطلح البلاغي وما يرتبط به من تطبيقات وشواهد.

رابعاً: الخصومة النقدية حول «الغيث المسجم»

— تُسبب إلى الصفدي العديد من الأخطاء والأوهام خلال شرحه لامية العجم في كتابه «الغيث المسجم»، الأمر الذي دفع الدماميني أن يتعقبه في كتاب «نزول الغيث»، وقد تابعه ابن حجة الحموي في ذلك فألف كتاب «بروق الغيث»، وهو مختصر للغيث المسجم، ضم إليه انتقادات الدماميني في مواضعها.

— انتصر ابن أقبرس للصفدي، وألف كتاباً بعنوان: «تحكيم العقول بأقول البدر بالنزول»، اتهم فيه الدماميني بالتحامل والتعصب على الصفدي.

— تعددت جوانب الخصومة بين الدماميني وابن أقبرس لتشمل: شعر الصفدي في الغيث، إذ اعترض على كثرة استطراده لشعره، واتهمه بالسرقة من شعر غيره، وانتقد شعره في بعض الجوانب اللفظية والمعنوية والأسلوبية، وكذلك انتقد الدماميني نقد الصفدي لشعر الطغرائي وغيره من الشعراء، وكذلك نقد ما استحسنه الصفدي من أشعار، وما اقترحه من تعديلات

لإصلاح الشُّعر المَعِيب، إضافةً إلى انتقادات الدِّماميني لاعتراضات الصَّدي على النقاد السابقين ومن أشهرهم: ابن وكيع التنيسي، وابن الأثير.

— من جوانب الخصومة النقدية بين الدِّماميني وابن أَقبرس، حدود المصطلح البلاغي وتطبيقاته وشواهد.

— يظهرُ تعصُّب الدِّماميني على الصَّدي في بعض الأحكام النقدية، وسخريته وتهكمه منه في العديد من المواضع، وقد ارتفعت وتيرة الشتائم في لغته النقدية مما يدلُّ على حقه وتحامله على الصَّدي.

— أمّا ابن أَقبرس فقد تحلَّى بالخلق العلمي، والتجرّد الموضوعي، ولم ينحرف في لغته إلى الشتائم كما هو الحال عند الدِّماميني.

خامساً: الخصومة النقدية حول بديعية ابن حجة الحموي

— ادَّعى ابن حجة النّقْدُ على الحلي والموصلي في بديعيتيهما، ووسمَ بديعيتيه بـ«تقديم أبي بكر»، ولم يكتفِ بذلك بل حملَ في شرح بديعيتيه الموسوم بـ«خزانة الأدب» على أصحاب البديعيات، فانتقد بديعياتهم، ممّا دفع معاصريه أن ينعتوا بديعيتيه بتأخير أبي بكر، واتهموه أنه لم يزد عن سرقة أبيات من سبقه.

— بالغَ النّوّاجي في التحامل على ابن حجة الحموي في كتابه «الحجة في سرقات ابن حجة»، وأكثر من شتمه والدعاء عليه، وقد تعقبه في أشعاره كلّها ومن بينها بديعيتيه، فاتهمه بالسرقة، وكشفَ عن جملة من الأخطاء في اللفظ والمعنى والأسلوب.

— انتصرَ ابن حجة لنفسه، فألف كتاباً بعنوان: «ثبوت الحجة على الحلي والموصلي لابن حجة»، وانتهجَ فيه منهج الموازنة بين أبيات بديعيتيه وأبيات بديعيتي الحلي والموصلي.

— نوَّع النّوّاجي في قراءته النقدية لبديعية ابن حجة الحموي، بين أربع آليات في القراءة النقدية وهي: القراءة الأفقية، والقراءة الرأسية، والقراءة المتوازية، والقراءة الإحصائية.

— تمخَّصت موازنات ابن حجة النقدية، عن جملة من المعايير النقدية التي اتكأ عليها في نقد بديعيتي الحلي والموصلي.

سادساً: صدى الخصومات النقدية القديمة

— لم تتوقف الخصومات النقدية القديمة بعد القرن الخامس الهجري، وإنما فترت، وظهر العديد من المؤلفات التي تستأنف الحديث عنها، ولا سيما الخصومة حول أبي تمام والمتنبي.

— توجد خصومات نقدية لم تصلنا نصوصها، وإنما وقفنا على الإشارة لها في بعض المصادر القديمة، مثل الخصومة النقدية حول قدامة بن جعفر.

— توجد بعض الخصومات التي دارت حول بعض الشخصيات الأدبية، وهي خارجة عن نطاق دراستنا؛ لأنها لم تتعرض لنقد الأدب وإنما لنقد الأديب، ومنها: الخصومة حول المعري، والخصومة حول ابن الفارض.

— يعدُّ كتاب «النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام» لابن المستوفي الإربلي، من أوسع المصادر الأدبية والنقدية التي لم يسبق دراستها من قبل، وقد ساهم فيه مؤلفه في الخصومتين النقديتين حول أبي تمام والمتنبي، وقد تجلّى ذلك في: التفسير والبيان، ونقد شعر أبي تمام والمتنبي، والدفاع عن أبي تمام دون المتنبي.

— كان ابن المستوفي أنموذجاً ناصعاً للأديب الناقد الموضوعي، الذي يتكئ على الحجة والدليل في التعامل مع القضايا النقدية، سواء في الهجوم أو الدفاع، إذ لم ينجرّف وراء ذاتيته في شرحه ونقده لأشعار أبي تمام والمتنبي.

سابعاً: نتائج عامة مرتبطة بصورة الأدب ووظيفة النقد الأدبي ما بين القرنين

السادس والتاسع الهجريين.

— تحولت الخصومات النقدية من الحديث عن القضايا المركزية في أدبنا العربي، كطريقة العرب ومذهب المحدثين، والطبع والتكلف، والعقم والابتكار، وغير ذلك، إلى الحديث عن قضايا هامشية تتلخص بالاستدراك والتصويب، والتفسير والبيان.

— أثمرت الخصومات النقدية في هذه الحقبة، عن جملة من المآخذ النقدية وبعض القضايا كقضية الصدق والكذب والسرقات والإبداع والتقليد والتعقيد في الصنعة وثقافة الأديب وغير ذلك.

— سيطر نقد الكلمة والجملة على كتب الردود، إذ تتلخص طريقة المتعقب بإيراد بعض الجمل والعبارات التي قالها خصمه، ثمَّ يبيِّن رأيه فيها، وهذه الطريقة تؤكِّد سيطرة النقد الجزئي على الأدب في هذه الحقبة، غير أنَّ النواجي في قراءته لبديعية ابن حجة، يطالعنا بآليات للقراءة النقدية التي لم نعهد لها في النقد الأدبي القديم من قبل، مما يؤكِّد نظرتَه الشمولية الكلية للنص الأدبي.

— تباينت اللغات النقدية في الخصومات، إذ نجدُ من يبالغُ في الشتم والتهكم والازدراء، ومنهم من تجرَّد عن ذلك، وتعامل مع الخصومة بخلق علمي وتجرد موضوعي..

— حضور قضية السرقات الشعرية في جميع هذه الخصومات، يؤكِّد حضور جدلية الاتباع والابتداع في عصور الأدب المختلفة.

ومهما يكن من أمر، فإنَّ هذا الدِّراسة توصي الباحثين بضرورة مواصلة قراءة نصوص الخصومات النقدية، وفق مناهج مختلفة، وبآليات متعدِّدة، ممَّا قد يثمرُ عن نتائج أكثر دقة وشمولية لواقع الأدب في هذه العصور، إضافةً إلى مواصلة التنقيب في تراثنا النقدي عن نصوص جديدة لم تدرس، ممَّا يرتبط بخصومات هذه الدراسة، أو خصومات نقدية أخرى لم يُكشَف عنها من قبل.

المصادر والمراجع

ابن أقبرس، علاء الدين علي بن محمد (ت ٨٦٢هـ)، تحكيم العقول بأفول البدر بالنزول، دراسة وتحقيق: عادل الرفاعي، (٢٠١٠م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الأمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر (ت ٣٧٠هـ)، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحري، ط ٥، ٢م، (تحقيق: السيد أحمد صقر)، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٦م.

ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد (ت ٦٣٧هـ)، الاستدراك في الأخذ على المأخذ الكندية من المعاني الطائفة، ط ١، ١م، (تحقيق: محمد زغول سلام)، الإسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠٥م.

ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد (ت ٦٣٧هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ط ١، ٤م، (تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة)، مكتبة نهضة مصر، الفجالة، ١٩٦٢م.

ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد (ت ٦٣٧هـ)، الوشي المرقوم في حل المنظوم، ط ١، ١م، (تحقيق: جميل سعيد)، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٩م. الأدفوي، كمال الدين جعفر بن تغلب (ت ٧٤٨هـ)، البدر السافر عن أنس المسافر، مخطوطة مكتبة الفاتح، تركيا، إسطنبول، رقم: (٤٢٠١).

الأرجاني، ناصح الدين أحمد بن محمد (ت ٥٤٤هـ)، ديوانه، ط ١، ٢م، (تحقيق: قدري مايو)، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٣م.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، ط ١، ٨م، (تحقيق: محمد عوض مرعب)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.

ابن أبي الإصبع، عبد العظيم بن عبد الواحد (ت ٦٥٤هـ)، تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر، ط ١، ١م، (تحقيق: حفي محمد شرف)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٣هـ.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ط ١، ١م، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨م.

الباباني البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين (ت ١٣٩٩هـ)، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، ط ١، ٢م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

- الباباني البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين (ت ١٣٩٩هـ)، هدية العارفين أسماء المؤلفين و آثار المصنفين، ط ١، م ٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- الباعونية، عائشة بنت يوسف بن أحمد (ت ٩٢٢هـ)، الفتح المبين في مدح الأمين، ط ١، م ١، (تحقيق: عادل العزاوي وعباس ثابت)، دار كنان للطباعة، دمشق، ٢٠٠٩م.
- بحرق الحضرمي، محمد بن عمر بن مبارك (ت ٩٣٠هـ)، نشر العلم في شرح لامية العجم، ط ١، م ١، (تحقيق: اللجنة العلمية في دار المنهاج)، دار المنهاج، جدة، ٢٠١٢م.
- البديعي، يوسف الدمشقي (ت ١٠٧٣هـ)، أوج التحري عن حيثية أبي العلاء المعري، مخطوطة المكتبة الظاهرية، دمشق، رقم: (٤١٤٢).
- ابن بسام الشنتريني، أبو الحسن علي (ت ٥٤٢هـ)، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ط ١، م ٨، (تحقيق: إحسان عباس)، دار الثقافة، بيروت، ١٩٩٧م.
- البلقيني، جلال الدين عبد الرحمن بن عمر (ت ٨٢٤هـ)، مكاتبة بين الجلال البلقيني والبدر الكلستاني في بيتين لأبي تمام الطائي (ضمن مجموعة الرسائل البلقينية)، ط ١، م ٢، (تحقيق: محمد عايش)، أروقة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥م.
- التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي (ت ٥٠٢هـ)، شرح ديوان أبي تمام، ط ٥، م ٤، (تحقيق: محمد عبده عزّام)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧م.
- ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف الأتابكي (ت ٨٧٤هـ)، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ط ١، م ١٣، (تحقيق: نبيل محمد عبد العزيز)، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٨٤م - ٢٠٠٦م.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٥٠٢هـ)، الفصيح، (تحقيق: عاطف مدكور)، ط ١، م ١، دار المعارف، د.ت.
- ابن جابر الهوارى، شمس الدين محمد (ت ٧٨٠هـ)، بديعية العميان المسماة الحلة السيرا في مدح خير الورى، ط ١، م ١، (تحقيق: عبد الله مخلص)، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٧هـ.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ)، البيان والتبيين، ط ٥، م ٤، (تحقيق: عبد السلام هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٥م.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ)، الحيوان، ط ١، م ٧، (تحقيق: عبد السلام هارون)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ط ٥، ٥م، (تحقيق: محمود محمد شاكر)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- الجرجاني، القاضي علي بن عبد العزيز (ت ٣٦٦هـ)، الوساطة بين المتبني وخصومه، ط ٣، ١م، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي)، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥١م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، الفسر (شرح ابن جني على ديوان المتنبّي)، ط ١، ٤م، (تحقيق: رضا رجب)، دمشق، دار الينايع، ٢٠٠٤م.
- جنيّد بن محمود بن محمد (كان حيّاً ٧٩٠هـ)، حقائق الأنوار وبدائع الأشعار، ط ١، ١م، (تحقيق: هلال ناجي)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٥م.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، ط ٤، ٦م، (تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار)، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني (ت ١٠٦٧هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ط ١، ٢م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- الحبشي، عبد الله محمد (٢٠٠٤م)، جامع الشروح والحواشي، أبو ظبي: المجمع الثقافي.
- حبيب، عبد الكريم (١٤١٣هـ)، الروضة للمبرد تقديم ونصوص منه، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج ٣٧.
- ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي (ت ٨٣٧هـ)، بروق الغيث، مخطوطة الجامعة الأمريكية، بيروت، رقم: (٨٩٢).
- ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي (ت ٨٣٧هـ)، ثبوت الحجة على الموصلي والحلي لابن حجة، مخطوطة مكتبة برلين الوطنية، ألمانيا، رقم: (٧٣٦٩).
- ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي (ت ٨٣٧هـ)، خزنة الأدب، ط ١، ٢م، (تحقيق: عصام شعيتو)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٧م.
- ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي (ت ٨٣٧هـ)، لزقة البيطار في عقر يحيى بن العطار، مخطوطة تشستريتي، دبلن، إيرلندا، رقم: (٤/٣٩١٢).
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، إنباء الغمر بأنباء العمر، (تحقيق: حسن حبشي)، ط ١، ٤م، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٩م.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ط ١، ٤م، (تحقيق: سالم الكرنكوي الألماني)، دار الجيل، بيروت، د.ت.

ابن أبي الحديد، عز الدين عبد الحميد بن هبة الله (ت ٦٥٦هـ)، شرح نهج البلاغة، ط ١، ١٠م، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦١م — ١٩٦٧م.

ابن أبي الحديد، عز الدين عبد الحميد بن هبة الله (ت ٦٥٦هـ)، الفلك الدائر على المثل السائر (ضمن كتاب المثل السائر)، ط ٢، ١م، (تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة)، دار نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠٩م.

الحريري، أبو محمد القاسم بن علي (ت ٥١٦هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص، ط ١، ١م، (تحقيق: عرفات مطرجي)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٩٨م.
الحريري، أبو محمد القاسم بن علي (ت ٥١٦هـ)، المقامات الحريرية، ط ١، ١م، دار المنهاج، جدة، ٢٠١٤م.

الحريري، أبو محمد القاسم بن علي (ت ٥١٦هـ)، المقامات الحريرية، مخطوطة المكتبة الملكية بكونهاجن، الدنمارك، رقم (٨٣).

الحريري، أبو محمد القاسم بن علي (ت ٥١٦هـ)، المقامات الحريرية، مخطوطة المكتبة الوطنية في أنقرة، تركيا، رقم: (١٢٩٢).

ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد (ت ٤٥٦هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، ط ١، ٨م، (تحقيق: أحمد محمد شاكر)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت.

الحلي، صفي الدين عبد العزيز بن سرايا (ت ٧٥٠هـ)، شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع، ط ٢، ١م، (تحقيق: نسيب نشاوي)، دار صادر، بيروت، ١٩٩٢م.

الحلي، صفي الدين عبد العزيز بن سرايا (ت ٧٥٠هـ)، العاقل الحالي والمرخص الغالي، ط ١، ١م، (تحقيق: حسين نصار)، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٨١م.

الحَمَوِي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ)، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ط ١، ٧م، (تحقيق: إحسان عباس)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.

ابن الخراط المروزي، زين الدين عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٤٠هـ)، سوط العذاب على شرّ الدواب، مخطوطة تشستريبيتي، دبلن، إيرلندا، رقم: (٢/٣٩١٢).

ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد (ت ٥٦٧هـ)، الانتقادات على المقامات الحريرية وانتصار ابن برّي للحريري، (ضمن مقامات الحريري)، ط ١، دار المنهاج، جدة، ٢٠١٤م.

- ابن خفاجة، إبراهيم بن أبي الفتح (ت ٥٣٣هـ)، ديوانه، ط ١، م، (تحقيق: السيّد مصطفى غازي)، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٠م.
- ابن خلّكان، شمس الدّين أحمد بن محمّد (ت ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، ط ١، م، (تحقيق: إحسان عبّاس)، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م.
- الداية، محمد رضوان (٢٠٠٩م)، من واقع حال الأدب والنقد الأدبي في العصر المملوكي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٨٤، ج ٢، ص ٣٣٥ — ٣٦٢.
- الدّماميني، بدر الدّين محمّد بن أبي بكر (ت ٨٢٧هـ)، نزول الغيث، ط ١، م، (دراسة وتحقيق: عبد الخالق الزهراني)، المؤلّف، المدينة المنورة: ٢٠٠٧م.
- الدميري، كمال الدّين محمد بن موسى (ت ٨٠٨هـ)، مختصر شرح لامية العجم، ط ١، م، (عُني به: محمد شادي عربش)، دار المنهاج، جدة، ٢٠٠٨م.
- الدميري، كمال الدّين محمد بن موسى (ت ٨٠٨هـ)، المقصد الأتم في شرح لامية العجم، ط ١، م، (تحقيق: حيدر فخري ميران، وعباس هاني الجراخ)، دار الرضوان، عمّان، ٢٠١٢م.
- دوزي، رينهارت (١٩٧٨م)، تكملة المعاجم العربيّة، ط ١، م، (ترجمة: محمّد سليم النعيمي)، بغداد: وزارة التّربية والفنون.
- الذهبي، شمس الدّين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، ط ٣، م، (تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- الرازي، شمس الدّين محمد بن أبي بكر (ت بعد ٦٦٦هـ)، شرح مقامات الحريري، مخطوطة مكتبة محافظة جروم، تركيا، جروم: (٢٠٧٢).
- راضي، عبد الحكيم (٢٠٠٣م)، نظرية اللغة في النقد العربي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- الربداوي، محمود (١٩٦٧م)، الحركة النقدية حول مذهب أبي تمام، (ط ١)، دمشق: دار الفكر.
- الربّداوي، محمود (١٩٨٢م)، ابن حجّة الحموي شاعراً وناقداً، (ط ١)، دمشق: دار قتيبة.
- الربداوي، محمود (٢٠٠١م)، قراءة في لاميات الأمم، مجلة التراث العربي، مج ٢١، ع ٨٣ — ٨٤.
- ابن رشيق، أبو علي الحسن القيرواني (ت ٤٦٣هـ)، العمدة في محاسن الشّعْر وآدابه ونقده، ط ٥، م، (تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد)، دار الجيل، بيروت، ١٩٨١م.

ابن الرُّومي، علي بن العَبَّاس (ت ٢٨٣هـ)، ديوانه، ط ٣، م ٦، (تحقيق: حسين نصَّار)، دار الكتب المصريَّة، القاهرة، ١٩٧٣م.

الزَّبيدي، محمَّد مرتضى بن محمَّد (ت ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، ط ١، م ٤٠، (تحقيق: مصطفى حجازي وآخرين)، المجلس الوطني للثقافة، وزارة الإعلام، الكويت، ١٩٥٦م — ٢٠٠١م.

الزركلي، خير الدِّين (٢٠٠٢م)، الأعلام، (ط ١٥)، بيروت: دار العلم للملايين.

أبو زيد، علي (١٩٨٣م)، البديعيات في الأدب العربي، (ط ١)، بيروت: عالم الكتب.

ابن السَّاعاتي، أبو الحسن علي بن محمَّد (ت ٦٠٤هـ)، ديوانه، ط ١، م ٢، (تحقيق: أنيس المقدسي)، المطبعة الأميركانية، بيروت، ١٩٣٨م.

السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)، الجواهر والدُّرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، ط ١، م ٣، (تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد)، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٩م.

السخاوي، شمس الدِّين محمَّد بن عبد الرَّحمن (ت ٩٠٢هـ)، الضَّوء اللامع لأهل القرن التاسع، ط ١، م ٦، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.

السَّري الرِّقَّاء، أبو الحسن بن أحمد الكندي (ت ٣٦٦هـ)، المحب والمحبوب والمشمووم والمشروب، ط ١، م ١، (تحقيق: حبيب حسين الحسني)، دار الرِّسالة، القاهرة، ١٩٨١م.

ابن سعيد الأندلسي، علي بن موسى (ت ٦٨٥هـ)، المغرب في حلى المغرب — القاهرة (النُّجوم الزَّاهرة في حلى حضرة القاهرة)، ط ٢، م ١، (تحقيق: حسين نصَّار)، دار الكتب المصريَّة، القاهرة، ٢٠٠٢م.

السَّقَّاء، مصطفى (١٩٨٦م)، تعريف القدماء بأبي العلاء، (ط ٣)، القاهرة: الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب.

سلطاني، محمَّد علي (١٩٧٤م)، النَّقد الأدبي في القرن الثَّامن الهجري بين الصَّفدي ومعاصريه، (ط ١)، دمشق: دار الحكمة.

السمره، محمود (١٩٧٩م)، القاضي الجرجاني الأديب الناقد، (ط ٢)، بيروت: المكتب التجاري.

ابن سنَّاء المُلْك، هبة الله بن جعفر (ت ٦٠٨هـ)، ديوانه، ط ١، م ١، (تحقيق: محمَّد إبراهيم نصر)، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٩م.

- ابن سَنَاء المُلْك، هبة الله بن جعفر (ت ٦٠٨هـ)، ط ١، م ١، فصوص الفصول وعقودُ العقول، (تحقيق: محمد محمد عبد الجواد)، مؤسسة المختار، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- ابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد (ت ٤٦٦هـ)، سرُّ الفصاحة، ط ١، م ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، ط ٣، م ٤، (تحقيق: عبد السلام هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، ط ١، م ١١، (تحقيق: عبد المجيد هنداوي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ)، المخصَّص، ط ١، م ٥، (تحقيق: خليل إبراهيم جفال)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦م.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨هـ)، ضرورة الشعر، (تحقيق: رمضان عبد التواب)، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، ط ١، م ٩، (تحقيق: عبد العال سالم مكرم)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، نظم البديع في مدح خير شفيع، ط ١، م ١، (تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود)، دار القلم العربي، حلب، ١٩٩٥م.
- الشَّريشي، أبو العبَّاس أحمد بن عبد المؤمن (ت ٦١٩هـ)، شرح مقامات الحريري، ط ١، م ٥، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، مطبعة المدني، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٧٦م.
- ابن الشعَّار، كمال الدين المبارك بن أبي بكر (ت ٦٥٤هـ)، قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزَّمان، ط ١، م ٩، (تحقيق: كامل سلمان الجبوري)، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ٢٠٠٥م.
- شهوان، وفاء سعيد (٢٠٠٩م)، ضياء الدين بن الأثير وشعراء المعارك النقدية، (ط ١)، عمَّان: دار عالم الثقافة.
- ابن شُهيد، أبو عامر أحمد بن عبد الملك (ت ٤٢٦هـ)، التوابع والزوابع، ط ١، م ١، (تحقيق: بطرس البستاني)، دار صادر، بيروت، ١٩٩٦م.
- الصَّقدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤هـ)، اختراع الخراع، ط ١، م ١، (تحقيق: محمد عايش)، دار عمار، عمَّان، ٢٠٠٤م.

الصَّقْدِي، صلاح الدِّين خليل بن أبيك (ت ٧٦٤هـ)، **الاقتصار على جواهر السَّكِّ في الانتصار لابن سناء الملِّك**، ط ١، م ١، (دراسة وتحقيق: محمَّد عايش)، دار النوادر، بيروت، ٢٠١٤م.

الصَّقْدِي، صلاح الدِّين خليل بن أبيك (ت ٧٦٤هـ)، **جنان الجناس**، ط ١، م ١، (تحقيق: سمير حسين حلي)، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٩٨٧م.

الصَّقْدِي، صلاح الدِّين خليل بن أبيك (ت ٧٦٤هـ)، **الحسن الصَّريح في مئة مليح**، ط ١، م ١، (تحقيق: أحمد فوزي الهيب)، دار سعد الدِّين، دمشق، ٢٠٠٣م.

الصَّقْدِي، صلاح الدِّين خليل بن أبيك (ت ٧٦٤هـ)، **الغيث المسجم في شرح لامية العجم**، ط ٣، م ٢، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ٢٠٠٣م.

الصَّقْدِي، صلاح الدِّين خليل بن أبيك (ت ٧٦٤هـ)، **فضُّ الختام عن التَّورية والاستخدام**، ط ١، م ١، (دراسة وتحقيق: محمد عايش)، أروقة للنشر والتوزيع، عمَّان، ٢٠١٤م.

الصَّقْدِي، صلاح الدِّين خليل بن أبيك (ت ٧٦٤هـ)، **الكشف والتنبيه على الوصف والنَّشبيه**، ط ١، م ١، (تحقيق: هلال ناجي)، دار الحكمة، بريطانيا، ١٩٩٩م.

الصَّقْدِي، صلاح الدِّين خليل بن أبيك (ت ٧٦٤هـ)، **نصرة الثَّائر على المثل السَّائر**، ط ١، م ١، (تحقيق: محمَّد علي سلطاني)، مجمع اللغة العربيَّة، دمشق، ١٩٧١م.

الصَّقْدِي، صلاح الدِّين خليل بن أبيك (ت ٧٦٤هـ)، **الوافي بالوفيات**، ط ١، م ٣٠، (تحقيق: ديدرنيغ وآخرين)، المعهد الألماني للأبحاث الشرقيَّة، بيروت، ١٩٦٢م — ٢٠٠٩م.

الصنعاني، ضياء الدين يوسف بن يحيى (ت ١١٢١هـ)، **نسمة السَّحر بذكر من تشييع وشعر**، ط ١، م ٣، (تحقيق: كامل سلمان الجبوري)، دار المؤرخ العربي، بيروت، ١٩٩٩م.

الصنعاني، عباس بن علي بن أبي عمرو (ت ؟)، **الرسالة العسجدية في المعاني المؤيدية**، ط ١، م ١، (تحقيق: عبد المجيد الشرفي)، الدار العربيَّة للكتاب، تونس، ١٩٧٦م.

ضيف، شوقي (١٩٨٠م)، **الفن ومذاهبه في النثر العربي**، (ط ٨)، القاهرة: دار المعارف. طبانة، بدوي (١٩٨٦م)، **السَّرقات الأدبيَّة**، بيروت: دار الثقافة.

عاشور، سعيد عبد الفتاح (١٩٧٦م)، **العصر الممالكي في مصر والشَّام**، (ط ٢)، القاهرة: دار النَّهضة العربيَّة.

عايش، محمد (٢٠١١م)، **فهرس المخطوطات العربيَّة في جامعة برنستون**، مجموعة جاريث، (ط ١)، جدة: سقيفة الصفا العلميَّة.

عبّاس، إحسان (١٩٩٣م)، تاريخ النّقد الأدبي عند العرب، (ط٤)، د.ت، بيروت: دار الثقافة.

عبد الهادي، حسن محمّد (٢٠٠١م)، مؤلّفات شمس الدّين محمّد بن حسن التّواجي، ط١، عمّان: دار الينابيع.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله (ت٣٩٥هـ—)، كتاب الصّناعاتين، ط١، ١م، (تحقيق: علي محمّد البجّاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم)، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ١٩٥٢م.

ابن العطار الحموي، شرف الدّين يحيى بن أحمد بن عمر (ت٨٥٣هـ—)، حوائج العطار في عقر الحمار، مخطوطة تشستريبيتي، دبلن، إيرلندا، رقم: (٣/٣٩١٢).

العُكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ—)، شرح ديوان المتنبي (التّبيان في شرح الدّيون)، ط١، ٢م، (تحقيق: مصطفى السقا وآخرين)، دار المعرفة، بيروت، د.ت. عليان، مصطفى (١٩٨٤م)، تيّارات النّقد الأدبي في الأندلس في القرن الخامس الهجري، (ط١)، بيروت: مؤسسة الرسالة.

عليان، مصطفى (١٩٨٦م)، منهج المرزوقي في الخصومة النقدية حول أبي تمام، (ط١)، دمشق: دار القلم.

العماد الأصفهاني، أبو عبد الله محمّد بن محمّد (ت٥٩٧هـ—)، خريدة القصر — قسم مصر، ط١، ٢م، (تحقيق: شوقي ضيف وإحسان عبّاس)، لجنة التّأليف والتّرجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥١م.

الغزولي، علاء الدّين علي بن عبد الله (ت٨١٥هـ—)، مطالع البدور في منازل السرور، ط١، ١م، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٠م.

ابن فضل الله العمري، شهاب الدّين أحمد بن يحيى (ت٧٤٩هـ—)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ط١، ٢٧م، (تحقيق: كامل سلمان الجبوري ومهدي النجم)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠١٠م.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدّينوري (ت٢٧٦هـ—)، أدب الكاتب، ط٢، ١م، (تحقيق: محمد الدالي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٩م.

ابن قتيبة، أبو محمّد عبد الله بن مسلم الدّينوري (ت٢٧٦هـ—)، الشّعْر والشّعراء، ط١، ٢م، (تحقيق: أحمد محمّد شاكر)، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠١م.

قدامة بن جعفر (ت٣٣٧هـ)، جواهر الألفاظ، ط١، م١، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٩٣٢م.

القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن (ت٧٣٩هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، ط٢، م٢، (تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٣م.
 قصّاب، وليد (١٩٩٢م)، قضية عمود الشعر في النقد العربي القديم، الدوحة: دار الثقافة.
 القفطي، جمال الدين علي بن يوسف (ت٦٢٤هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ط١، م٤، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٦م.
 ققيلة، عبده عبد العزيز (١٩٧٥م)، نقد النقد في التراث العربي، (ط١)، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

كحالة، عمر رضا (١٩٩٣م)، معجم المؤلفين، (ط١)، بيروت: مؤسسة الرسالة.
 لاشين، محمد عبد المجيد (٢٠٠٥م)، الصّدي وآثاره في الأدب والنقد، (ط١)، القاهرة: دار الآفاق العربيّة.

ابن المستوفي، المبارك بن أحمد اللخمي (ت٦٣٧هـ)، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام، (ط١)، م١٠، (تحقيق: خلف رشيد نعمان)، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩١م — ٢٠٠١م.

المسعودي، تاج الدين محمد بن عبد الرحمن الفنجديهي (ت٥٨٤هـ)، مغاني المقامات في معاني المقامات، مخطوطة المكتبة الحميدية، تركيا، إسطنبول، رقم: (١١٩٥).
 مصطفى، عبد المطلب (١٩٨٤م)، اتجاهات النقد خلال القرنين السادس والسابع الهجريين، (ط١): دار الأندلس.

المطعني، عبد العظيم إبراهيم (٢٠٠٧م)، المجاز في اللغة والقرآن الكريم، (ط٢): مكتبة وهبة.

مطلوب، أحمد (١٩٨٩م)، معجم النقد العربي القديم، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
 مطلوب، أحمد (٢٠٠٧م)، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، بيروت: مكتبة لبنان.
 ابن معصوم، صدر الدين علي بن أحمد (ت١١١٩هـ)، أنوار الربيع في أنواع البديع، ط١، م٤، (تحقيق: شاكر هادي شكر)، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٦٨م — ١٩٦٩م.
 المنذري، زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي (ت٦٥٦هـ)، التكملة لوفيات النقلة، ط٣، م٤، (تحقيق: بشّار عوّاد معروف)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، ط ٣، ١٥م، دار صادر، بيروت، ١٩٩٠م.

موسى، أحمد إبراهيم (١٩٦٩م)، الصبغ البديعي في اللغة العربية، القاهرة: دار الكتاب العربي.

ابن نباتة المصري، جمال الدين محمد بن محمد (ت ٧٦٨هـ)، ديوانه، ط ١، ١م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

النجدي، محمد بن عبد الله بن حميد (ت ١٢٩٥هـ)، السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، ط ١، ٣م، (تحقيق: بكر أبو زيد وعبد الرحمن العثيمين)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م.

نصر، محمد إبراهيم (١٩٨٨م)، ابن سناء الملك حياته وشعره، د.ت، القاهرة: دار الكاتب العربي.

النواجي، شمس الدين محمد بن حسن (ت ٨٥٩هـ)، الحجّة في سرقات ابن حجة، تحقيق: سميحة حسين المحارمة، (١٩٨٨م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

هدارة، محمد مصطفى (١٩٨١م)، مشكلة السرقات في النقد العربي، بيروت: المكتب الإسلامي.

ابن وكيع، أبو محمد الحسن بن علي التنيسي (ت ٣٩٣هـ)، المنصف في نقد الشعر وبيان سرقات المتنبي ومشكل شعره، ط ١، ١م، (تحقيق: محمد رضوان الداية)، دار قتيبة، دمشق، ١٩٨٢م.

الهدلق، محمد بن عبد الرحمن (١٩٨٣م)، مخطوط الروض الزاهر في محاسن المثل السائر للسميساطي قراءة تفويمية، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المجلد ١٠.

CRITICAL DISPUTES IN EGYPT, THE LEVANT, AND IRAQ, BETWEEN THE SIXTH AND NINTH CENTURIES AH

By

Mohammad Aiesh Mousa

Supervisor

Dr. Abdelkareem Ahmad Alheyari

ABSTRACT

This study aims at a highlighting on critical disputes that appeared in Egypt, the Levant, and Iraq between the sixth and ninth centuries of Hijra by concentrating on the factors which stand behind them and disputed issues, specifying the most important critical and controversial issues and the supporter's approach in defending issues.

This study followed the historical approach to critical disputes and interpreting according to historical circumstances by getting used the history books and biographies. Critical analysis approach was followed as well those were followed to recognize the approaches the critics use in dealing with the controversial issues.

This study uncovered some controversial and critical disputes such as critical disputes about AL-Maqamat AL-Harirya, the verse of Sana' AL-Mulk, AL-Mathal AL-sa'er, AL-ghaith AL-Musjam, Bade'iah ibn Hajjah AL-Hamawi and some other disputes that we haven't taken a look of their texts yet but they were just mentioned in some resources, some disputes were resumed after the sixth century of Hijra like Abu-Tammam and AL-mutanabi.

The study has reached to some special and general results that are related to literature and the criticism role in AL-Ayyoubi and Mamluks periods by relying on some manuscripts and resources that have not been studied before.